

- فصل في احرام الخنثى للشكل ٤٩ تنبيه في اماكن الاجابة ٦٥ فصل في الرواح من مكة الى منى ٧٨
باب دخول مكة وحرمها ٥٠ الادعية للماثورة في الطواف ٦٦ واداء الصلوة الخمس والستين
فصل ويستحب بعد الارسة ٥٠ فصل واما مباحات الطواف ٦٧ في الموضع الذي ورد به
ان يدخل مكه من ثنية كداء فصل واما عمراته ٦٧ باب مناسك عرفات ٧٩
فصل ويستحب عند الارسة ٥١ فصل واما مكروهاته ٦٧ فصل الجمع بين الصلاتين بعرفة ٧٩
ان يدخل المسجد من باب الخ تنبيه لا يشرع التثقيب الا ٦٧ فصل في شرائط جواز الجمع ٨١
تنبيه تكرار الجماعه مكروه ٥١ لحر الاسود والمصحف الخ فصل في صفة الوقوف سرعة ٨٢
تنبيه اول ما يدخل هذا ٥٢ باب السعي ٦٨ في شرائط صفة الوقوف ٨٤
المسجد الطواف لا الصلوة فصل في كيفية اداء السعي ٦٨ تسعة في حدود عرفات ٨٤
فصل في صفة الاتداء بالحجر ٥٢ في ركن السعي وشرائطه ٧٠ فصل في اشتباه يوم وعرفة ٨٤
فصل في صفة الاستلام ٥٣ فصل في واجبات السعي ٧١ فصل في ركن الوقوف وقدر ٨٥
فصل في الاخذ في الطواف ٥٤ فصل في سنن السعي ٧٢ الواجب فيه وسننه ومستحباته
كيفية اداءه وايتان للمقام الخ فصل في مستحباته ٧٢ فصل في الاقضية من عرفات ٨٦
تسعة ما طاف تامنا ٥٥ فصل في مباحاته ٧٢ باب احكام المزدلفة ٨٧
الافضل للفرد تاخير السعي ٥٧ فصل في مكروهاته ٧٢ فصل في الجمع بين المشائين ٨٧
فصل في احكام طواف القدوم ٥٧ حثا يفتني له الاعتناء به ٧٣ بمزدلفة
باب في ماهية الطواف وانواعه ٥٧ التراف من السعي ايام قيامه بمكة فصل وشرائط هذا الجمع ستة ٨٧
فصل في اركان الطواف ٥٨ اركان بيده وبين خروجه الى منى ٧٣ فصل في البيتوبة بمزدلفة ٨٨
شرائطه وعرفات اقل من خمسة عشر وما - في صفة الوقوف بمزدلفة ٨٨
مطلب في نية الطواف وفروعها ٥٨ مطلب في دخول البيت ٧٤ فصل في شرائط الوقوف بها ٨٩
فروع في طواف السعي عليه الخ ٥٨ مطلب في مواضع صلواته صلى ٧٥ ويان وقته وركعه ومكاه
فصل في واجبات الطواف ٥٩ الله عليه وسلم للمسجد الحرام فصل في الاقضية من المشعر ٨٩
فصل ومن الواجبات ركعتا ٦١ مطلب في شرب ماء زمزم ٧٥ الحرام ورفع الحمى الخ
الطواف مطلب في مضاعفة الصلوة في ٧٥ باب مناسك منى يوم النحر ٩٠
فصل واما سنن الطواف ٦٣ المسجد الحرام فصل في روى حرة الغيبة ٩١
- واما مستحبات الطواف ٦٤ مطلب ويستحب زيارة اهل ٧٧ وم الحرم
مسئلة الذكر افضل من القراءة ٦٥ الحلى وسائر الما ترمكة مطلب في كيفية وقوف الراي ٩٢
في الطواف فصل في خطبة اليوم السابع ٧٧ مطلب وكيفية الترتيب الخ ٩٢

صحيحة	صحيحة	صحيحة
مطلب يد التقييد بالحمي الخ ٩٢	فصل في طواف الوداع الخ ١٠٢	فصل في تصور وجود قرآن ١٢٠
فصل في الذبح واحكامه ٩٣	خاتمة في فضائل الحج ١٠٣	المكي الخ
مستقروا اما الاضحية فان كان ٩٣	مسئلة الحج بهما كان قبله ١٠٣	المطلب الاول في تصور ١٢٠
مسافر ولا يجزى الخ	من المنائر وكذا الكباثر	قرآن للمكي
فصل في الحبس ٩٣	حج النبي افضل من حج الفقير ١٠٤	المطلب الثاني في عدم تصور ١٢٠
مطلب ولو تمذوا الحلق الخ ٩٣	حج القرض اولى من طاعة ١٠٤	تتمع للمكي
مطلب ويختص من حلق الحاج ٩٤	الوالدين	المطلب الثالث في تصور ١٢١
باب ما من المكان	فصل في كيفية اداء العمرة ١٠٦	كليم الخ
مطلب في حكم الحلق وحكمه ٩٤	باب القران ١٠٧	فصل في ترميزات الالمام ١٢١
التحلل	فصل شرائط صحة القران ١٠٨	باب الجمع بين السكينة ١٢٣
باب طواف الزيارة ٩٤	في صفة القران للمستون ١٠٩	او اكثر الخ
فصل في العمود الى مني الخ ٩٥	في هدي القارن والمتنع ١١٠	فصل في الجمع المكروه ١٢٣
مطلب ويجمع معني الخ ٩٦	فصل في شرائط وجوبه ١١١	بين حمرة وحجبة
باب يرى الجمار ٩٦	مكان ذبحه وزمانه	مطلب في جمع المكي ومن ١٢٣
فصل في ايام الرمي ٩٦	فصل في بدل الهدي الخ ١١١	بمناء الخ
فصل في اوقات الرمي الخ ٩٦	باب الامتنع ١١٣	مطلب في جمع الآق ١٢٣
تتمه قبالة اخر الى الخ ٩٧	فصل ما هية التمتع وشرائطه ١١٣	بينها الخ
فصل في سمنون الجمار ٩٧	كيفية اداء التمتع انسون ١١٥	مسئلة كثيرة الوقوع لاهل ١٢٤
باب الثاني	ويستمر قبل الحج ماشاء ١١٥	مكة وعبرهم اسم يعتبرون
فصل في رمي الجمار ٩٨	مسئلة ولا يتر مع الحج ١١٥	قبل ان يسموا بالحجهم
في اليوم الثالث الرابع ٩٩	مسئلة راما لم يستحب ١١٦	فصل في الجمع بين احرأى ١٢٥
في الترتيب بين الجمار الثلاث ٩٩	عبرهم الاضحية وان حجوا	حجتين فصاعداً
فصل في رمي الجمار ٩٩	فصل وان كان متمتع يسوق ١١٦	فصل في الجمع بين احرأى ١٢٧
فصل في رمي الجمار ١٠٠	الهدي	عمرتين او اكثر
فصل في رمي مني ١٠١	لا تمتنع ولا تقران ولا جمع ١١٧	تسعة في ضوابط هذا الباب ١٢٧
سواء داخل مكة لم يتم الخ ١٠١	بينها في غير اشهر الحج الخ	باب الجبايات ١٢٧
باب طواف الصدر ١٠١	مسئلة واما اكثر للمشائخ ١١٨	عقدية في ضوابط يبي ١٢٧
فصل من خرج من مكة ولم يطمعه ١٠٢	فقال اصبحة عمه	مطها

صحيحة	صحيحة	صحيحة
أما ترك الواجبات بعد الخ ١٢٨	الفصل السادس في الجماع ١٤٣	الواجب في الذبح والحلق
مسئلة المحرم اذا نوى زنا ١٢٩	وواجبه	المطلب العاشر في ترك ١٤٩
الاحرام الخ	مطلب اما لو جامع بعد وقوفه ١٤٤	الترتيب بين الرمي والحلق
الفصل الاول في الطيب ١٣٠	تمتع ولو طاف للزيارة ١٤٤	والحلق الخ
مطلب في تطيب البدن ١٣٠	مطلب في جماع القارن ١٤٥	الفصل الثامن في صيد البر ١٥٠
مطلب في تطيب الاربع ١٣١	تنبيه فشرائط وجوب البتة ١٤٥	وما يتعلق به
مطلب اكل الطيب وشربه ١٣٢	الجماع ثلاثة	مطلب في قتل الصيد ١٥٠
مطلب في التداءى الطيب ١٣٣	الفصل السابع في ترك ١٤٦	مطلب في الدلالة والاشارة ١٥١
مطلب في الاذعان ١٣٣	الواجب في الحال الحلق ١٤٦	مطلب في جزاء الصيد ١٥٢
مطلب في السكحل المطيب ١٣٣	المطلب الاول في ترك ١٤٥	مطلب في جرح الصيد الخ ١٥٣
مطلب في ما اذا رآه بالطيب ١٣٣	الواجب في طواف الزيارة ١٤٥	مطلب في زيادة قبحته او ١٥٤
مطلب في الخناب وتبيده ١٣٣	تنبيه الواو معنى او ١٤٦	تقصاتها بعد الجرح
الرأس الطيب ١٣٣	المطلب الثاني في ترك ١٤٧	مطلب في كسر البيض ١٥٤
تمتع ولو طيب به مرمما ١٣٣	الواجب في طواف الصدر ١٤٧	فيما لا يحب الجزاء بقتله ١٥٥
الفصل الثاني في لبس الخيط ١٣٤	المطلب الثالث في ترك ١٤٧	في قتل الجراد والقمل ١٥٥
مطلب في لبس الخفين ١٣٦	الواجب في طواف القدوم ١٣٦	مطلب في ذبيحة المحرم ١٥٦
الفصل الثالث في تغطية ١٣٦	المطلب الرابع في ترك ١٤٧	في اخذ الصيد وارساله ١٥٦
الرأس والوجه ١٣٦	الواجب في طواف المعرة ١٣٦	تمتع في كراهة ادارة التوازل ١٥٧
الفصل الرابع في الحلق ١٣٧	تنبيه على ضوابط ١٣٧	مطلب في بيع الصيد وشراؤه ١٥٨
وازاله الشعر ١٣٧	الحجاب الخامس في ترك ١٤٨	مطلب في صيد بمنى عليه ١٤٩
الفصل الخامس في قص ١٣٩	الواجب في السبي ١٣٩	ريلان او اكثر
الاضمار ١٣٩	المطلب السادس في ترك ١٤٩	الفصل التاسع في صيد المحرم ١٦٠
فصل فيما اذا ارتكب ١٣٩	الواجب في الوقوف برفة ١٤٩	مطلب في جاية العارن الخ ١٦٢
المحظورات الاربعة بعد ١٣٩	المطلب السابع في ترك ١٤٩	المصل العاشر في اشعار ١٦٢
في شرائط كفاراتها الثلاث ١٤٠	الواجب في الوقوف برفة ١٤٠	الحرم ونياته
مطلب في شرائط جواز الصيام ١٤٠	المطلب الثامن في ترك ١٤٩	خاتمة في احكام المحرم ١٦٣
في شرائط جواز الصدقة ١٤١	الواجب في رمي الجمرات ١٤١	ولمسجد الحرم وما فيها
في شرائط جواز الصيام ١٤٣	المطلب التاسع في ترك ١٤٣	ولا يابس باخر من تراب الحرم ١٦٣

صفحة	صحيحة	صحيحة
١٨٢	مطلب ولا يجوز اخذ ثمن	١٦٤
١٨٤	من طيب الكعبة وشعرها	التاسع تعيين للمأموال المعين ١٧٦
١٨٦	مطلب واما كسوة الكعبة	١٦٥ ان عينه الآمر
١٨٧	بازيم بناء بيوت مكة	١٦٥ المائتان مئتين للمأموال بنفسه ١٧٦
١٨٧	مطلب مكة افضل من مدينة	١٦٥ الحادي عشر ان مئتين مئتين ١٧٧
١٨٨	مطلب وتكره المجاورة بمكة	١٦٥ بلده من ثلث ماله
١٨٩	باب الاحصار	١٦٦ اثاني عشر ان مئتين مئتين ١٧٨
	فصل في حكم الاحصار	١٦٧ من بلده راكبا
١٨٩	في قضاء ما حل منه الحصر	١٦٨ الثالث عشر ان يحمل سفره ١٧٨
١٩٠	فصل في لوزال احصاره	١٦٨ للمأموال حجا كان او عمرة
	فصل في الحصر الذي يتحد	١٦٩ الرابع عشر ان يحرم من
	باب الفوات	١٧٠ مئتين الآمر
١٩١	باب الحج عن الغير	١٧١ الخامس عشر عدم الخافعة ١٧٩
١٩٣	فصل في شرائط النيابة	١٧٢ السادس عشر ان لا يحد حجه ١٨٠
١٩٦	الحج الفرض	١٧٣ السابع عشر عدم الفوات ١٨٠
١٩٨	الاول وجوب الحج على	١٧٢ الثامن عشر اسلام الآمر ١٨٠
	المجوع عنه	١٧٣ والتأموال
١٩٩	الثاني عجزه عن الاداء بنفسه	١٧٢ التاسع عشر عقما وعقل ١٨٠
٢٠٠	لثالث دوام المعز الى الموت	١٧٢ الوحي ايضا
٢٠١	الرابع الامر بالحج	١٧٣ العشرون تعيين للمأموال ١٨٠
٢٠٢	تنبيه من مات بعد وجوب	١٧٣ تمت وهذه شرائط كلها ١٨١
٢٠٧	الحج ولم يوص به	في الحج الفرض ١٨١
٢٠٨	الخامس ان يحج بماله	١٧٣ حج البدل افضل من حجه ١٨١
٢٠٩	المجوع عنه	فصل فيما ليس من شرائط ١٨١
	السادس نية الحج عن	١٧٤ النيابة في الحج
٢٠٩	المجوع عنه	وكذا يجوز احجاج الصرورة ١٨١
٢١٠	السابع ان يفرد الاهلال	١٧٤ من وجب عليه الحج بلده ١٨٢
٢١٠	لو احدث من	واوصى ان يحج عنه من بلده (اعلان) جمع القوائد تحت الطبع

(١) بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ونشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق رحمة للعالمين فهو لكافة الناس نذير وللمؤمنين بشير وسراج منير اللهم صل وسلم وبارك عليه كما تحب وترضى وعلى آله وأصحابه نجوم الهدى وعلى سائر عباد الله الصالحين الفائزين منه بخير كثير وبعد فهذا خبر عن مناسك الحج والعمرة تمت فيه ما بلغ جهدي من دانيات السائل وقاصياتها حتى جاء بحمد الله تعالى وعلى مسائل الباب وشرحه للشيخ على القاري رحمه الله تعالى على زيادات عن غيرهما كالفتح والبحر ورد المختار والمناسك الكبير ونحو ذلك حتى صار أكثر مما بينهما وأن كان إلا أنه هو الباب فإنه أحسن ما صنف في هذا الباب وسبقته (غنية الناسك في بنية الناسك) راجياً أن يحمله الله تعالى كذلك في جميع المسالك وأنى أسأل الله تعالى من فضله العظيم وأحسانه العليم أن يحمله من الباقيات الصالحات ويوفقه لها للناسك كمين والداشر فيه بإخلاص الدليات أنه جواد ملك كريم يروى رحيم عيب الدعوات *

(مقدمة في تعريف الحج وما يتعلق به من شرائع) هل الله تبارك وتعالى والله على الناس حج البت من استطاع إليه سبيلاً الحج أمانة التصدد إلى معطم وشرعاً التصديق للبيعة التي بيت الله الحرام بالطواف وعرفة بالوقوف في زمناها واعتراض ابن الهمام رحمه الله تعالى بأنه تعريف بشرطه فإن التصديق مع التلبية أو ما يقوم مقامها هو الأحرار ثم قال والظاهر أنه أسم للانفصال المخصوصة من الطواف القرض والوقوف برفق وقدمه ما بينية الحج باقائه فعمل الانفال أصلاً والأحرار تبعاً وقيد الله وتحقيقه في رد الحار - فرض عيناً كونه أسع وقيل مست على كل من استكمل شرائط وجوبه وأدائه في العمر مرة لأن سببه البت وهو واحد وما راد قطع هذه عندنا وعند الشافعية الحج لا يوصف بالنية لئلا يرد في الأرض عين وما زاد ففرض كفاية لأن من الفروض الكفاية أن يحج البيت كل عام بمر وقد تقرر في زيادة لما روى كثره وأوقفاء بسد فساد أو أحصار أو الشروع فيه بمباشرة أحرار وقد يجب الحج كما إذا جاوز الميقات بغير أحرار فيجب عليه أحد التمسكين فإن اختار الحج أتمه فلو جوب فيكون من قبل الواجب الغير وكذا يجب عليه قبل الجأزة وقد يصف بالحرمه كالحج ويأومعه أو بمال حرام وبالكراهة التحريمية كالحج بلا إذن ممن يجب استئذنه كأحد أبويه المصالح إلى خدمته ومن تلزمه تقفقه وليس له ما يدفعه للنفقة والتزيم لم يولد له وعليه دين حال كالمسياني فيما ينبغي إريده الحج فتحرره من هذا أن الحج يكون فرضاً وواجباً وقتلاً وحراماً ومكروها ولا يرفع بلا إحالة لأداء عبادة وضماً بحر على الفور في أول سعي الوجوب وهو أول سعي الامكان على القول الأصح عندنا وهو قول أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله عنهما فيقدم على الحوائج الأصلية كسكنه وخدمته والتزوج وأن لم يجب بها كالمسياني وقول محمد والشافعي رضي الله عنهما أنه فرض على التراخي لأن الأمر لا دلالة له

على الفور ولا على التراخي فبقي على الإجابة الأصلية إلا أن التمهيد أفضل فلا يتم بالتأخير عندهما لكن بشرط الاداء قبل الموت فإذا مات قبل الاداء عظم آثم وقيل أن فاجأ الموت فهو غير آثم بالتأخير فتح قلنا وجب الفور لما هو الاحتياط لأن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادرة فتأخير بعد التمكن من أدائه في وقته ليس بضل على القوات فلا يجوز فيه تحقيق احتياطا والامر لا يمارضه لانه ما كنت عن الوقت والخلاف فيما اذا كان غالب طهنة السلامة اما اذا كان غالب طهنة الموت اما بسبب الهرم او المرض فانه يضيئ عليه الوجوب اجماعا جوهرية وايضا الخلاف في وجوب الاداء ما ليس الوجوب فيحقق من اول سنى الامكان بخلاف آفة ابن عابد بن رحمه الله تعالى والفور وجوبه لا فرض لظنية دليلها وهو الاحتياط والحج مطلقا هو الفرض فاذا أخره الى العام الثاني بلا عذر يأثم ترك الوجوب ولو حج بعد ذلك ولو في آخر عمره أتم التأخير ووقع اداء اتفاقا لان القاطع لم يوقته ولو أخره سنين بلا عذر يصير فاسقا مرمودا لشهادة أن التأخير صغرة لانه مكروه تحريرا وارتكاب الصغرة مرة لا يضير طهنا بل بالاصرار عليها بحر قال الرضى رحمه الله تعالى ولا يلزم من عدم صيرورته طهنا عدم وجوب التميز عليه فانهم صرحوا به في الخطبة على خطبة النير والسوم على سوم غيره وهو مكروه تحريرا ولأن التميز لا يختص بالكبار اه والظاهر أنه يميز لا يصير اصرا فلا يقال سنين وفي شرح المنار لا ينجم من التقير الا كل ان احدا الاصرار ان يتكرر منه تكرار ايشم بركة المبالاة بدنية اشمارا تركاب الكثرة بذلك اه ومقتضاة أنه غير مقدر بمد بل مفوض الى الراي والعرف رد المختار واذا اداه بعد سنين عادت عدالته لا زلزال لآثم كبير (تمة) وفي الكبير من التتمة من عليه الحج ومرضت زوجته لا يكون عذرا في التخلف عن الحج ومرض والد والد الوالدة يكون عذرا اذا احتاج اليه والولد الصغير المحتاج اليه عذرا في التخلف مريض كان أو لم يكن - يشي قليلا فيضيق نفسه فيحتاج الى الاستراحة ثم يشي قليلا فلا يقدر الا ببدء الاستراحة هكذا وله زاد وراحة لا يجوز له تأخير الحج وكذا اذا كان يضرة الهوا بالبارد ويصعبه بنفمه ويضيق نفسه - (وأما سبب الحج) فهو البيت والعلم وجوده وتحقيق عله (وأما شرائط الحج) فنقول بتوقيفه سبحانه وتعالى *

(باب شرائط الحج) وهي اربعة أنواع (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت بتامها وجب الحج عليه والا فلا (وقرط الوجوب الاداء) وهي التي اذا وجدت بتامها مع شروط الوجوب وجب أدائه نفسه وأن فقد واحد منها مع تحقق شروط الوجوب بتامها فلا يجب الاداء بنفسه بل عليه الاحتجاج أو الأيضاء بعند الموت (وقرط الصحة الاداء) (وقرط الوقوع الحج من الفرض) *

(فصل) أمائر الطلوجوب فبسملة على الاصح بحر (الاول) الاسلام فلا يجب على كافر مستطيع ان الواجب عليه اعتنا بوجوه ولا يصح منه ادائه هذا اذا حج منفردا وغير كامل بخلاف ما اذا حج مع انسلمين كاملا لا بذلك تكون مسلمانا يصح منه ادائه موع فلا وقيل فرضا وقيل أنه بذلك لا تحكم لمسلمة فلا يصح منه ادائه كما سبأن (الثاني) العلم بكون الحج فرضا اما بالكون

في دار الاسلام واما اخبار جليلين اورجل واسرائيل ولومستورون اوواحدعدل فالشرطي هذا
الاخبار احمد شرطي الشها دة المداد والمدالة وندعها لا يشترط المداتو الحارمية واليوق فية وفي
نظايرة الحسة والخلاف فيما اذا كذب المسلم في دار الحرب واما ان صدقه يلزمه الاحكام بخبر الناس
اتفاقا كما اشار اليه ابن الهام كذا في الكبير والحاصل ان العلم المذكور ثبت للمسلم في دار الاسلام
بمعبردالوجود فيها سواء علم بالضرورة اولا نشأ على الاسلام فيها اولا كسعى أسلم فيكون ذلك
علما حكيما له واما المسلم في دار الحرب فبأخبار حداد وعدل الا اذا تحول الى دار الاسلام وحصل
فيها قدر ما يعرف شرائع الاسلام فهو كمن نشأ فيها ولو ان المسلم في دار الحرب اداه قبل السلم بالوجوب
ذكر القطبي رحمه الله تعالى في مناسكه بحثا انه لا يميز بين الفرض وتوزع بان العلم بالوجوب ليس من
شروط وقوع الحجج عن الفرض وبان الحجج يصح بطلاق النية بلا تعيين الفرضية بخلاف الصلاة
وبانه بدخوله في دار الاسلام تحقق منه الكون فيها فهو كمن نشأ فيها فهو كالفقير اذا أحرم بالحج
قبل المواقيت كدورة أهله واطلاق النية يميز بين الفرض مع أنه لا وجوب عليه (الثالث والرابع)
البلوغ والعقل - فلا يجب على صبي وجنون ولو حبا في البدائع لا يجوز أداء الحج من مجنون وصبي
لا يعقل كالا يجب عليها وتقل ابن أمير حاج وغيره من مشايخنا صحة حجها والتوفيق يحمل الاول
على أدائها بانفسها والثاني على فعل الولي ويقع فعلاها ولا يؤجرها اجرا لتبنيب اما العبي الذي يعقل
الاداء فيصح اداء الحج منه بنفسه اجماعا اما يفعل الولي فلا يصح عنه فالعبد المضرورة ويعصم عنه
الشافعي رحمه الله تعالى فلو أحرم صبي عاقل بنفسه او غير عاقل بأمرام وليه عنه او مجنون كذلك
او عبد فبلغ او افاق او اعتق قبل الوقوف يعرفه فقبلي لا يميز بين فرضه لانقاذة فعلا ولو جده بعد
بلوغه او افاقته قبل الوقوف يعرفه ونوي الفرض او اطلق اجزأه لانه يمكنه الخروج عنه لعدم اللزوم
بخلاف المبدقة انه لا يمكنه الخروج عنه لانقاذة لازما فلو جده بعد الاعتق لا يصح *

(تنبيه) قولهم قبل الوقوف يعرفه كذا في اغلب كتب المذهب بصيغة قبل الوقوف وهي
محملة لان براد قبل ان يقف او قبل فوات وقت الوقوف والاول يؤيده قول الامام الصرخي في مبسوطه
ولو ان الصبي أهل بالحج قبل ان يحتمل ثم احتلم لم يجزه من حجة الاسلام عندنا الا ان يجدد احرامه
قبل أن يقف بعرفة انتهى فلو وقف بعد النزول ولو لحظة وبلغ لسه له التجديد وان بقي وقت الوقوف
لما حجه اذا الحج بعد التمام لا يقبل النقص ولا يصح أداء حجتين في عام واحد كذا ذكره القاضي
محمد صديقي شرحه على الباب من شيخه الشيخ حسن المعيني المكي وذكر مثله الشيخ عبد الله
العفيف في شرح منسكه مسند لا يقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه
فمن من صبيغ المصوم يشمل الصبي قال في رد المحتار ظاهر قول المصنف تبعا للدرا قبل وقوفه ان
المراد حقيقة الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام المعيني اه والثاني عليه الشيخ على القاري في شرحه
النقاية والباب ويؤيده قوله في النخبة ولو جدد الاحرام بان لي ونوي حجة الاسلام قبل الوقوف يعرفه

وقدر طواف صح من حجة الاسلام بلا خلاف وان بلغ صدق وقوف وفوات الوقت لا يجوز من حجة
 الاسلام وكذا قوله في البيت ولو احرم العبي او المجنون او الكافر لم يبلغ او افاق واسلم ووقت الحج يبق
 فان جدد الاحرام لم يجزهم من حجة الاسلام اه فناء الامر فيه ان يهدر ما وقف فيه في حق الركن هذا
 في العبي والمجنون واما في الكافر فقدموا مفاد احرامه الاول ام لا لافرضوا ولا قهلا ملخص ما في المنفعة
 ورد الاحتار وغيرهما انتهى ولو احرم صحيح لم يجز تقضي به اصحابه للناسك وتوابعه في الطواف به
 ثم افاق ولو بعد سنتين اجزاه من العرض ويجوز للذباقة في نية الطواف للضرورة وان لم تجز في نفس
 الطواف لا مكانه محمولا فان طافوا به ولو كسبهم لم ينووا عنه ثم من الطواف بعد الاقامة كما يضح في احرام
 النسي عليه انشاء الله تعالى وكذا لا يجب على منتهى ما في عامة كتب الاصول انه كالعبي المائل في كل
 الاحكام بما انفرد الاسلام رحمه الله تعالى حتى لو اداه يصح منه - وذهب الجمهوري رحمه الله تعالى الى انه
 مخاطب بالمبادات احاطا بالاعتناء بالنقص العقل كافي للشرب اما السفيه فهو المجرور فحكمه
 كالعاقل فان اراد حجة الاسلام او عمرة الاسلام او كسبها لا يمنع ولكن لا يدفع القاضي النفقة اليه بل يدفع
 الى نية يريد الحج معه حتى يتفق عليه ما يكفيه فان قرن او تمتع كان عليه الهدى الا انه لا يدفع الهدى اليه
 كيلا ينفقه ويقول ضاع عنى فاصطوى آخر ثم وثم الى ان ياتي على جميع ماله ولكن يدفع الى ايهن ثقة يريد
 الخروج الى مكة حتى يدفع منه بصره اذ اجهل او ان يدفع فاذا اراد ان يسوق بذنة لثمة فانه لا يمنع من ذلك
 وان كانت الشاة تجز به وان ارتكب عظوما احرامه فان شرع له بدل من الصوم لا يكتفر بالمال فان لم يكن
 من ذلك يتوصل بذلك الى اتلاف ماله حيث يرتكب هذا المحذور كل يوم وان لم يكن له بدل يتأخر
 الى ان يصير مصلحا كالبد فان جامع قبل الوقوف برفة لم يمنع من نفقة انفسى احرامه ولا من نفقة
 المود من عام قابل للقتضاء لان فرض عليه كمال حجة الاسلام الا انه يمنع من الدم للكمارة كما مسر
 في هذا الحكم وكذا لو ترك طواف الزيارة لان الرجوع اليه فرض عليه بخلاف ما لو طاف للزيارة جنباً
 ثم رجع الى اهله فانه لم يطلق له في نفقة الرجوع لا تفرغ من الحج وانما في عليه بذنة لطواف الزيارة وشاة
 لشركا طواف العبد في ربه اذا صلح واما المرأة اذا افسدها يلزمه قضاء ما لا يبدو والاحجر واذا
 احصر في حجة الاسلام يبنى الذي اعطاه القاضي نفقته ان يستجدي عنه حتى يمل ويمنع من حج
 التطوع قال محمد رضي الله عنه في الاصل فان اهل بحجة تطوعا او عمرة تطوعا لا يبنى للحا ثم ان يتفق عليه
 لانه لو اتفق عليه في حدة الاحرام في كل سنة بحجة وفي كل شهر بعمرة فيوصل الى افساده ملخص ما في
 الكبير (الخامس) الحرية فلا يجب على عيد ولو مدير الومك تبا او مبعضا او ام ولد او ما ذوال مال في الحج او كان
 بمكة لصد امه لئلا يملك ان احواله فخرج ولو باذن المولى فهو قتل لا يسقط به الفرض لباب لا يجب
 على عبيد اهل مكة ويجب على قراهم لان اشتراط ان ادولقراحة في حق الفقير انما هو لئلا يسير لا الاهلية
 بخلاف اشتراط الحرية (السادس) الاستطاعة وهي القدرة على زاد يتيق به المولى لمكي ملكا لا بالاباحة
 وعلى راحته مختصة بغير مكى ومن حوله بالملك او الاجارة لا بالاباحة او الاجارة ان قدر على ركوب الراحلة

وهو المسمى باللقب والابان كالأخيشاف أو غيرهما لا يقدرون على ركوب الجمل أو البئر طرفة على
 شئ على بشرط أن يجد مسادا هذا إذا قدر على الشئ فلهذا لم يقدروا على ركوب الجمل لا يشترط المسادل بل
 يمنع امتنع على الشئ الآخر إذا لم يحصل له مشقة في شئ بها إلى غير الجمل عند القول ولو نحوموه أو لا فلا يرد
 قادرا كذا قاله الخبير الرمي رحمه الله تعالى ومن لم يقدروا على ركوب الأبقار المحفة التي من مباحات التفرقة
 وهو التفتت للسرو في زمانها المسمى بين جليلين أو اثنين اعتبر في حقها لاوتياب وإن قدر على الجمل
 أو اللقبة فلا يقدروا وكان شريها لوذا نروة والختار وكذا المعتبر من الزاد ما يصلح معه فإنه قائم
 لهم ونحوه إذا قدر على خبز وجبن لا يقدروا در ولو قدر على واحدة شتر كركبها حقة أو ركوب
 من حلقه مشي من حلقه ليس يسر لا تغير قدر على واحدة في جميع الطريق وهو الشرط وما كان قادرا
 على المشي أولا يجر ولو قدر على غير الركوب من الأبل خاصة من ينزل أو حمارا في البئر لم يجب عليه
 ولم أو صرعا واتا صرحوا بالكرامة يعني والواجب لا يصف بالكرامة قال في الخيرة بعد ذلك
 ونقل الفقه يقتضي الوجوب في البئر والحمار والفرس أو غير منوط بالاستطاعة وهي أم والله تعالى أعلم
 قال في رد المحتار والذي ينبغي ماله الامام الأذني من الشامية من احتيا القدر على البئر والحمار فمن
 يتنوبين مكمل أحل يسيرة جرت العادة بالسفر ما يماثل تلك للسامة دون المراحل البعيدة
 كحل المشرك والترتب مثلا لأن غير الأبل لا تقوى على قطع المسافات الشاسعة غالبا قال في الكبير -
 وهو تفصيل حسن جدا انتهى فإصرحوا بمن الكرامة انما هو في المراحل البعيدة دون البعيدة
 أو فيها أيضا إذا وجدوا حقة كما هو البس للكمب عند وجود النملين واللقبة أفضل من العمل
 لأنه سهل الله عليه وسلم حج كذلك ولا يهين من الزاد والسعة وأفضل على الحيوان والختار
 والمجركا أفضل منه ماشيا لأن في الركوب هو تفرقة النفس على قضاء النفس بصفة الكمال مع
 ما فيه من زيادة الانفاق بخلاف المشي فإن الماضي لا يأت من إخلاله بذلك وهو ما يفتى إلى السامة
 وسوء الخلق الموقع في المحذور بل يكره الحج ماشيا إذا كان مظن سوء الخلق كان يكون حائما
 أو لا يطيقه وأما من حق نفسه ولا يتفاوت شئ فالمشي أفضل في نفسه من الركوب لأنه أقرب إلى التواضع
 والذل ولا نهش على البدن مكان أفضل للقادر وفي رواية الطبراني أن للعجاج راكب بكل خطوة
 يخطوها تكتب سبعين حسنة والماشي بكل خطوة يخطوها سبعين الف حسنة رواه رجال ثقة كبير
 هذا في حق الآفاق أما في حق المسكن ومن حوله فالمج ماشيا أفضل منه وأكيا كما أن القدرة على الراحة
 ليست بشرط علم لأم لا يعظم زيادة مشقة تحمل بالنسك ولا نه روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حج من مكه ماشيا حتى يرجع إليها كتب بكل خطوة تسبعا حسنة
 من حسنات الحرم وحسنات الحرم المسنة بمائة الف حسنة رواه الجماعة كوصح إسناده كذا في
 حاشية ابن حجر على الإيضاح ومثله في الكبير إلا أنه قال بسند قوله من حسنات الحرم قيل لأن عباس
 رضي الله تعالى عنهما وحسنات الحرم قال كل حسنة بمائة الف حسنة اه قال ابن حجر رحمه الله وتضيف

الجبني له بان عيسى بن سودة احذروا ته تفرذه وهو مجهول مره ودعا له بفرذه لان الحافظ ابن سدي
 وغيره اخر جوف من حديث شفيان بن عيينة عن اسحاق بن ابي خالد القتيبي رواته ابن سودة وقال ابن سدي
 هذا حديث حسن قريب ومن ثم رواه الحافظ من الوجه الذي رواه البيهقي وصحح اسناده ومن قال بقضية
 هذا الحديث الحسن البصري وغيره وارضاء الحب الطبري وغيره انتهى ومن به ضعف من اهل مكة
 لا يقدر على المشي فركوب الفضل كان القدرة على الرحلة شرط في حقه كذا قال الكرماني رحمه الله تعالى
 والرحلة شرط في حق الاطلاق فتمتع على المشي اولا اما المسكي ومن حوله او هو من كان داخل المواقيت
 ان الحرم فلا يشترط في حقه الرحلة اذا كان قادرا على المشي بلا مشقة زائدة ولا فكلا لاقى واما الزاد
 فشرط لا بد منه قدر ما يكفيه ويحيا له في ايام اشتغاله بنسك الحج الا اذا كان يمكنه الا كتاب في الطريق
 كذا في الفتوح وغيره وقيل هو همان كان بينه وبين مكة اقل من ثلاثة ايام امان كان منها على ثلاثة ايام
 فصاعدا فهو يبعد عنها فيكون كالا لاقى في اشتراط الرحلة سواء كان قادرا على المشي اولا وهو اختيار
 جماعة وقروا الشارح والاول هو المراد منه اتفاق في قولهم ولا تمتنع ولا تراقن المسكي ومن حوله او هو القتيبي
 حل له دخول مكة بلا حرام لا خصوص من كان بينه وبين مكة اقل من مائة سفر (مسئلة) والفقير الا لاقى
 اذا وصل الى الميقات صار كالمسكي فيجب عليه وان لم يقدر على الرحلة فتح ولباب وينبغي ان يراد به الفقير
 المتنفل لنفسه ليخرج الفقير المأمورة اذا وصل الى الميقات لا يصير كالمسكي لان قدرته بقدرته غيره وهي
 لا تعتبر فلا يجب عليه بخلاف المتنفل لنفسه لانه اذا وصل الى الميقات صار قادرا بقدرته نفسه وان كان
 سفره تطول ما ابتداء كذا في المنفعة ورد المحتار في الحج عن الثبر وكذا التي الا لاقى اذا عدم الركوب
 بعد وصوله الى الميقات يصح عليه ان لا يتوى بحجه فلا يقع عن حجة الاسلام فلو توى فلا يكره
 تحرر ما عليه الحج من قابل شرح وغيره كل ذلك اذا اراد من حوله ان يدخل المواقيت واما اذا
 اراد من كان من مكبلى اقل من مسافة سفر الفقير الا لاقى اذا وصل الى الميقات لا يجب عليه انما يجب
 عليه احرام احد التسكين التمتع مكة فان كان متنفلا لنفسه جاز ان يتوى بحجه فلا من غير كراهة
 ولو توى فراضى بقطعه ثم اذا دخل مكبلى ان صار منها على اقل من مسافة سفر صار قادرا على الحج فوجب
 عليه فيسفي في الحرمه وعليه الحج من قابل وان كان مأمورا عليه ان يحرم من الميقات عن الا من لا سفره
 به فلا يمكنه ان يحرم لنفسه ثم اذا وصل الى مكبلى فيجب عليه كالمتنفل لنفسه وقيل لا ورجعه في
 رد المحتار قال لان قدرته بقدرته غيره فلا تعتبر وسبقي التفصيل في فصل ما ليس من شرائط النيابة في الحج
 انشاء الله تعالى ومعنى القدرة على زادوا رحلة ملك حال يلته الى مكبلى الى معرفة ذاهبا وجائيا را كافي جميع
 السفر من التل او اجرة التل بنفقة وسط لا اسراف فيها ولا تقتير فان اتفق طام فخطو جديد فلم يحذر اذا
 او ما في موضعها المتأد جود مما فيها الا ما كثر من ثمن التل جديد لم يجب الحج عليه وكذا اذا لم يحذر رحلة
 او ما يصلح لثمنه من معمل او غيره الا ما كثر من ثمن التل او اجرة التل لا يجب الحج عليه كبير فاضلا من
 حوائجه الاصلية المذكورة في الزكوة كسكنه وعيده غنمته وفرسه المحتاج الى ركوبه ولو احيانا وسلاحه

ان كان من اهل و آلات سرقة ان كان مسترقا و كتب الفقه ان كان فقيرا محتاجا الى استعمالها و يجب له
 و اثبات يتصور ممتكنا و راس مال سرقة ان احتاجت لذلك و آلات سرقة ممن البقر و نحو ذلك ان كان
 حرا انا كارا و راس مال التجارة ان كان تاجرا يبيع بالتجارة و المراد ما يمكنه الاكتساب بقدر كفايته
 و كفاية عياله لا اكثر لانه لا نهاية له و للمحار و من فقته عياله و من تفرقه فقته و هي الطما و الكسوة
 و السكنى و يعتبر فيه الوسط ايضا من غير تمييز ولا تفتير فالمراد به الوسط من حاله المعهود لا ما بين فقته
 الثنى و الفقير كما هو معنى البحر الى حين عوده و لا يشترط فقته و فقته عياله ما يبدى اياها في ظاهر الرواية
 و قيل يشترط فقته يوم و من ابن يوسف مشهور و يعتبر مع فقته الطريق فقته المكس و التفاتة فيشترط
 القدرة عليه ايضا و من قضاء ديون ماله او مؤجلة و المراد ديون السداد لان البيع يقدم على الزكوة كما
 سيأتى و اصدقة نسائه و مؤجلة هذا هو حد الثنى للبيع في ظاهر الرواية قال في البدائع و ما ذكر بعض
 اصحابنا في تقدير فقته القليل سنة و البعض شهر الفليس بقدر لازم هو على حسب اختلاف المسافة الى
 القرب و البعد لان قدر الثنفة يختلف باختلاف المسافة فيتميز في ذلك قدر ما يحب و يموء الى منزله اتى
 و لا يشترط في جوب البيع مقدار التصاب بل ما يفيقه كما ذكرنا و ان كان مقدارا التصاب او اكثر او اقل
 كذا في الكبير و من لا مسكن له و لا خادم هو محتاج اليها و له مال يكتفيه لقوت عياله من وقت ذهابه الى
 حين اياها و له مال يفيقه فليس له صرفه اليها ان حضر وقت خروج اهل بيته بخلاف من لا مسكن يسكنه
 و خادم فخدمه لا يفرمه معها لانه لا يحضر و ترك شراء المسكن و الخدم بخلاف بيع المسكن و الخدم فانه
 يتضرره ليا بوجوبه - له الصغر و الخبز و الزرة ان كان قبل خروج اهل بيته فله التزوج و لو وقته لزمه البيع
 لانه اذا خف ان نافذ التزوج واجب عليه لافرض فيقدم عليه البيع لافرض بخلاف ما اذا تحقق ان نافذ يفيقه لان
 التزوج فرض حيثما تقدم على البيع و تمامه في رد المحتار (تنبيه) فالخاصل ان الحوائج الاصلية اذا
 كانت موجودة فلا يجب البيع بها فلا يتابع البيع بل لا بد من مال فاضل عنها و ان لم تكن موجودة فعنده هو
 محتاج اليها فيقدم البيع عليها ان حضر وقت خروج اهل بيته فلا يصرف مال اليها بل يبيع به كذا افاده في
 الكبير - و ان كان له من الضياع ما يباع بمقدار ما يمكنه ان زاد الراحة يبقى بعد رجوعه من ضيقته قدر ما
 يعيش بقوته الباقي يفترض عليه البيع و الا فلا كذا في الحاشية - و لو كان منزله كبيرا يمكنه الاستثناء بيمضه
 و البيع بالقاضل لا يفرمه ببيع الفاضل نعم هو الافضل و كذا لا يفرمه ببيع الكل اذا يمكنه الاكتفاء بمنزل
 آخر دونه او يسكنى الاجارة و السارية بالاولى و كذا لا يفرمه ببيع صدق قيس لا يبيع مثله و يمكنه الاقتصاد
 ببعد آخر دونه و ان كان له مسكن فاضل لا يسكنه او عبدا لا يستخدمه و امتاع لا يمتعه او كتب لا يحتاج
 الى استعمالها و هي من المأمور الشرعية و ما يجها من الآلات المربية او ثياب لا يحتاج الى لبسها و اراض
 لا يحتاج الى غلتها و كرمها و على قدر التفتك بها او حرايت او نحو ذلك مما لا يحتاج اليها يجب بيعها ان كان به
 و طاء و البيع و كذا يحرم عليه اخذ الزكوة اذا بلغ نصا بولي لم يحل عليه الحول و حلق به و جوب الاضحية
 و صدقة الفطر و فقته في الرحم المحرم و قالوا في كتب الفقه اذا كانت لغيره و هو محتاج الى استعمالها

لا يجب بها الاستقامة وان كانت لما لم يجب بها الاستقامة واما كتب الطب والنجوم والميعة
وامثالها من الكتب الراضية والادوية فيثبت الاستقامة بها سواء احتاج الى استعمالها ام لا فشرح كبير
عن التتارخانية . ولا تثبت الاستقامة بالمارة والاباحة فربذاً الابن لا يهبطه وأباحه الزاد والاحقة
لا يجب عليه الحج وكذا الوهب عليه مال يسبح ولا يجب عليه قبوله لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله
فلو قبل وجب عليه الحج اجماعاً وفي المحيط لم ينتع الباذل بمدا حرام المبدول له يعبر على البذل ومن لا
يملك الاقره قوله ولا يلزمه ان يسبحها الحج الفرض ويدفع وله في الصدقة كبير انتهى ولا يسأل حرام
ولو حج بمسقطه الفرض لكنه لا تقبل حجته كما ورد في الحديث ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا
يثاب لعدم القبول ولا يساقب عقاب تارك الحج كما اذا ضل في ارض غصب او ثوب حرر او نحو ذلك
والعلة لمن ليس معه الامال حرام وفيه شبهة ان يستدين الحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به
ثم يقضي دينه من ماله ذكره قاضي خان . ثم القدرة على اذوال احقة شرط الوجوب باتفاق الفقهاء
وقال الاصوليون انها شرط وجوب الاداء وقيل ان تحمل الما جزعها فحج ماشياً يسقط عنه الفرض حتى
لو استغنى لا يجب عليه ان يحج ثانياً وهو ظاهر على قول الاصوليين لانه اذا بدأ بالوجوب واما على قول
الفقهاء فلان عدم الوجوب ليس لعدم الاعلية كالمبدل بل لرفع المخرج عنه فاذا تحمله وجب ثم يسقط
كالسافر اذا صام رمضان وتماه في الفتح (السابع) الوقت اي وجود القدرة فيه وهو اشهر الحج او وقت
خروج اهل بلد ان كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الا على التقادير فيها او في وقت خروج اهل بلد فان ملك المال
قبل الوقت فله صرفه حيث شاء لكن ان صرفه على قصد حيلة اسقاط الحج ففكره عند محمد رحمه الله
تعالى ولا بأس به عند ابى يوسف رحمه الله تعالى وان ملك في الوقت فليس له صرفه الى غير الحج على القول
بالفور فلو صرفه لا يسقط عنه الوجوب على القولين وان ملك في وقت لا يقدر على اداء الحج قال الفارسي
في منسكه والاعطراف لا يجب عليه الفتوى كبير . ولو اسلم كافر او بلغ صبي او افاق مجنون او عتق عبد
قبل الوقت فضا فو الموت وهم موسرون ليس لهم الا بصاء بحجة الاسلام ولو اوصوا بها فوصيتهم باطلة
لان الموصي به ليس مطلق الحج ليلزم الورثة ان وسع الثلث بل الحج الفرض وهو معدوم فتح ولا ن
الاجحاج من الفرض قبل الوجوب لا يجوز كالمسيأ في الحج عن التبر كبير . وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
الوقت شرط وجوب الاداء فيجب عليهم الا بصاء بها فتح فقير آفاق قدم مكث قبل اشهر الحج او صبي مكى
بلغ او عتق او كافر اسلم مكث قبل اشهر الحج هل يجب عليهم الحج في الحال ام لا يجب ما لم يذكر الا اشهر
وممكنه ؟ فعلى القول بان الوقت شرط الوجوب لا يجب وعلى القول بانه شرط الاداء يجب كبير . ويظهر
مع الوقت امكان السير وهو ان يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان احتاج الى ان
يقطع كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة لا يجب الحج رداً باعتار وكذا يعتبر مع الوقت ان
يمكن من اداء المكتوبات في اوقاتها فان ادنى الحال الى تعطيل الصلوة لم يجب الحج قال الكرماني
رحمه الله تعالى لانه لا يليق بالحكمة ان يجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه واما وضاق على المعمر

وقت المشاء بحيث لو ذهب الى الوقوف فاته المشاء ولو صلى المشاء فاته الوقوف فاته ترك الصلاة ويذهب الى العرفة لان أداء فرض الصلوة وان كان آتيا فحق قولنا الحج مشقة عظيمة لانه يحتاج في غضبته الى مال كثير خطير وسفر بعيد وطام قاتل بخلاف فوات الصلاة فان قضاءها يسير والله تعالى يقول يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر جوهرية *

(آية) في الكبير ولعلم ان الوقت نوماً وقت هو شرط الوجوب وآخر هو شرط صحة الاداء فالاول ما ذكرنا والثاني على وجهين ممدود هو أشهر الحج وتصير وهو يوم عرفة واليوم أداء الاعمال *

(فصل) وأما شرط الوجوب الا انه فانه على الاصح بحر (الاول) الصحة وهي لامة البدن من الآفات المانعة من القيام بما لا بد منه في سفر الحج هذا عندنا اما ظاهر المذهب عند أبي حنيفة رضي الله عنه فهي شرط الوجوب فلا يجب الحج على المتعد الزمان والمخرج ومقطوع الرجلين او اليبدين او ال رجل الواحدة والاممي والارضي والمضروب وهو الشيخ الكبير الذي لا يثبت دل الراحة بنفسه - وان ملكوا ما به الاستطاعة فليس عليهم الاحجاج او الايضاء وهذا يجب عليهم اذا ملكوا زاد والراحلة ومؤنة من رفقهم وضعهم ويقودهم الى المناسك ولكن ليس عليهم الاداء انفسهم فليس عليهم الاحجاج او الايضاء بعد الموت وصحة فاضين وان اخارة كثير من المشايخ منهم ابن القيم رحمه الله تعالى واما ظاهر المذهب فصحة في النهاية وفي البحر العمق هو المذهب الصحيح فقد اختلف الصحيح وان ملكوا الزاد والراحلة ولم يجدوا مؤنة من يقودهم لا يجب عليهم الحج في قولهم والخلاف فيمن ملك ما به الاستطاعة وهو ممدود حتى مات فان ملكه وهو صحيح فلم يحج من ماله حتى زالت الصحة فانه يحقر ديناً في فتمته بالاتفاق فيجب عليه الاحجاج او الايضاء بعد الموت وسيأتي تمامه ولو تكلف هؤلاء الحج بانقسم سقط عنهم بالاتفاق حتى لو حو ابد ذلك لا يجب عليهم الاداء اما عندنا فظاهر لانه اداء هذا الوجوب واما عند الامام لانهم كانوا العلل الوجوب وسقوطه عنهم انما هو لنقص المخرج فاذا غلوه وقع من حجة الاسلام كاتفقوا اذا حج ثم استغنى وكذا كل من حج ممن لا يجب عليه الحج فانه يقع من حجة الاسلام الا العبي والجنون والسيد والكافر قال الكرمان رحمة الله تعالى فيكون تطوعا وعليه حجة اخرى بعد زوال المذرة في البحر يعني ان كل واحد من العبي والجنون والاميد والكافر اذا حج يكون تطوعا كذا في الكبير * (تنبيه) ذكر في البحر الرايق الكافر اذا فعل الصلوة بجماعة او الحج الكامل يكون مسلماً فيصح حجه له بخلاف لو اصابوا يوم آيسون عن الاداء بالبدن ثم صحروا وجب عليهم الاداء بانقسم وظاهر فلية الاول كذا اطلقه ابن القيم رحمه الله تعالى وهو ظاهر المتن ولكنه ليس بصحيح والحق تقييداً بمذور برجي زوال عذره كالريضة والحبوس كما سيأتي في ما به انشاء الله تعالى * (الثاني) عدم الحبس والنع والخوف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج والخلاف في الخلف في صحة البدن كالحبوس والخلف من السلطان كالريضة لا يجب عليها أداء الحج بانقسمها ولكن يجب عليها الاحجاج او الايضاء بعد الموت عندنا لكن

المحبوس ولو كان حبسه لئمه حقا قادر على أدائه لا يسقط عنه وجوب الاداء والاحتار *

(تنبيه) قال فمس الاسلام حمة الله تعالى ان السلطان ومن يستأمن من الامراء ذوي الشأن ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخالي من حقوق الناس اذا كان قادر على الاداء ثم هجز والا فلا يترمه الاحجاج وكذا ان دام هجزه الى الموت والا فيجب عليه الحج بنفسه بسد زوال عذره والاحتار هذا لو كانت سلطنته ثابتة بالشراطة الشرعية والا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق الخلافة مقامه ان لم يتضرع عليه فساد حكمه وتعامه في الشرح ورد الاحتار فان كان ماله مستترقا بحقوق المسلمين كالظلمة من الامراء والصلالين فهو بمعنى التغير فلا وجوب عليه كمن له مال مستترق باليهون لباب وشرحه * (الثالث) امن الطريق برا وكذا بحر على الاصح فتح لنفسه والمال من قتل ونهب وغير ذلك وقت خروج أهل بيته لاقبله ويده ولو باعطاء الرشوة لان الام في مثله على الاخذ لا على العطي يعني اذا كان مضطرا وهذا كذلك لا مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه ولا يترك الفرض لمصيبة خاص ويؤديه في حوائج البحر - فمن خاف من ظالم او عدو او سبي او غرق او نحو ذلك لا يترمه اداء الحج والعبرة في أمن الطريق فغالب فان كان النائب السلامة يجب وان كان النائب خلاف ذلك لا يجب وما قيل ان قتل بعض الحجاج في كل عام او في غالب الاحرام صدرت فتن في غلبة السلامة فالمراد بقتل الاكثر والكثير اما قتل العصوص لبعض قليل من جمع كثير سيما اذا كان بشرطه بنفسه وغروجه من بينهم فالسلامة غالبية نعم اذا كان قتل القتل بسحابة القطع مع الحجاج فهو عذر اذا غلب الخوف والاحتار ويستبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف على القلوب لوفى فزع النهب والغلبة من الحارين مرارا او سمعوا ان طائفة تعرضت للطريق ولها شركه والناس يستضعفون انفسهم منهم لا يجب فتح وقيل البحر يمنع الوجوب والاصح انه كالمبر فان كان النائب فيه السلامة من موضع جرت المأذنة بركوه ويجب والا فلا بحر - ولو كان بحر الاسفينة فيه لا يجب الحج كبير وسيحون ويجيرون والقرات والنيل ودجلة أنهار لا بحر فلا تمنع الوجوب اتفاقا وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والغفارة عذر ؟ قولان والمعتمد لا كما في القاية والمجتبي وطيه الفتوى كما في المنهاج فيعتب في القاضل عمالا بدمنة القدرة على المكس والغفارة والمكس ما ياخذة الشاروا والغفارة ما ياخذة الخفير وهو الجير والاحتار وقيل أمن الطريق شرط الوجوب وهو مروي عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وصححه في البدائع فلي الاول وهو الاصح وصححه فيرواحه تجب الوصية به اذا مات قبل أمن الطريق اما بدنه فتجب اتفاقا بحر وغيره *

(الرابع) الحرم او الزوج لامرأة ابنة ولو صبرز او معها غير هامن النساء اللوات والرجال الصالحين كبير في مسيرة سفر اما في اقل منها فيجب عليها الحج والخروج اليه بنير محرم او زوج اذا لم تكن معتدة وروي عن أبي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنهما كراهة غروجه مسيرة يوم واحد ويبنى ان يكون الفتوى عليه لفساد الزمان لكن اذا كان المذهب هو الاول فليس الزوج منتهيا اذا كان بينهما وبين مكة اقل من ثلاثة ايام فتح والمصيبة التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم فان بلغت الا تسافر الا به والمراد خطاب

وليها أن يتمتع بالسفر فان لم يكن لها ولي فلا تنصحب في السفر لان المراد انها يحرم عليها لاتها غير
مكلمة حتى تبلغ بحر واما الامة والمكاتب والمذبرة وام الولد وممتقة لبعض فيجوز لمن السفر بلاهرم -
والفتوى على انه يكره في زماننا شرح ويشترط ان يكون الهرم او الزوج مامونا قلابا لئلا يغير نفس
ماجن لا يبالي حرا كان او عبدا مسلما كان الهرم او ذميا الا ان يستحل منها كتمها كالجوهرى لا يمتنع
عليها منه لاعتقاده ذلك والفسق القبيح لامرورة له كذلك ولو زوجا ودالحناز واذ لم يكن الفاسق محرما
للخشية عليها من فسقه فاحرى ان لا يكون الكنا في حرما لها خشية ان يقتنها من دين الاسلام اذا غلبها -
حموى على الاشياء والمرافق كبالغ نهر ودون الجوهرة وفي التراجع جله الرحق كسبي لا يحتاج الى
من يدفع عنه ولذا كان للاب منعه من حبة الاسلام فكيف يصلح لحايتها وفي المحيطين والبدائع الذي
لم يحتمل لاجرة له لكن ما في الجوهرة موافق لما في الخلاصة والبرازة اه وعدها ليس بهرم لها ولو مجبر بالو
غصيا والهرم من لا يجوز له من كتمها على التأيد بقراءة اوضاع او مصاهرة بتكاح او سفاح على الاصح
لكن ذكر قوم الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالان لا سفره منه عند بعضهم واليه ذهب القنودرى
وهناخذ قال الشارح رحمه الله تعالى وهو الاحوط في الدين وابعد من التهمة وتقل ابو السعود رحمه الله تعالى
من البرازة لا تسافر ليغير اوضاعا في زماننا قال في رد المحتار اى لفساد الزمان ويؤيده كراهة الخلوة بها
كالصبرة الشابة فيبني استثناء الصبرة الشابة هنا ايضا لان السفر كالخلوة اه وتجب عليها النفقة
والراحلة لهرمها لانه محبوس عليها فيشترط ان تكون قادرة على نفقتها ونفقة الشاملة للراحلة كذا في
الهداية والخاتمة والدر قال في الفتح هذا اذا ابي ان يخرج معها الا بالنفقة منها والراحلة فاما اذا حج معها
من غير اشتراط ذلك فلا تجب - قيد الهرم لا تلوح خرج جميعا زوجها ففى لا نفقة لها عليها بل لها عليه النفقة
نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء فينظر الى قيمة الطعام في الحضر لا في السفر بحر قلت لا يخفى ان
هذا اذا خرج معها لاجلها اما لو اخرجها هو ياتيه جميع ذلك رد المحتار وان لم يخرج معها فكذلك عند
ابن يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا نفقة لها لانها مأمنة نفسها بعلمها وعليه المتون
لكن في الكبير ذكر القنودرى وغيره واما الهرم او الزوج لو امتنع من الخروج معها الا بان تنفق عليه
وتحملة وجب عليها ذلك ان كان لها غنى اه والاختلاف في هذا اذا نقلت الى منزل الزوج ثم حبت ولم يخرج
الزوج معها اما اذا حبت قبل النفقة فلا نفقة لها اجماعا وكذا في هذا اذا حبت حجة الاسلام بهرم اما اذا
حبت بلاهرم او لتطوع فلا نفقة لها اجماعا الا اذا كان معها لمكتمه من الاستمتاع بها وان اقامت بمكة او
غيرها بعد الحج اقامة لا تحتاج اليها سقطت نفقتها الا اذا حج الزوج معها فانها النفقة اجماعا لمكتمه من
الاستمتاع بها وان طابت نفقة ثلثة اشهر قدر القهواب والمجي لم يكن على الزوج ذلك ولكن يطيبها نفقة
شهر واحد لا يعرض شهر فشهريه بدائع وغيره ولا يجبر الهرم او الزوج على الخروج معها والهرم انما
يجوز له المسافرة معها اذا آمن على نفسه الشهوة اما اذا لم يأمن وكان اكبر رايه انه لو غلبها او سافر معها
او مسها ان يشتهيها لم يحل له ذلك وفي الخاتمة انه اذا احتاج الى الاركاب والانتزاع فلا يأمن ان يمسها

من وراء ثيابها وأخذ ظهرها ووطئها دون ما تحتها إذا من الشهوة فإن غلب الشهوة على نفسه أو عليها بقينا
 أو غنا أو شكافه يجنب ذلك بمجده ثم إن أسكنها الركوب بنفسها يمنع من ذلك أصلا وإن لم يسكنها يحكمف
 بإياب كيلا تصيبه حرارة عضوها فإن لم يجد الثياب يدفع من قلبه بقدر الأسكان فإن سافرت بشعر عرم وهي
 لا تقدر على النزول ففي روضة النساء أنه يجوز للرجل الشاب أن ينزلها وأنها إذا ضاءت ينبتا للضرورة وفي
 التجميع إذا سافرت مع ابن زوجها لا بأس به لانه عرم لكنه لا يرفسها ولا يضمنها لانه يحاف أن يقع في قلبه
 شيء كبير وليس للزوج منعه من حبة الاسلام إذا كان معها عرم والافله منعها كما يمنعها من غير حبة
 الاسلام ولو لوجبة يضمنها كالندوة والتي أحرمت بها فقاتها وتحلت منها بصرة فلا تقضيها إلا بإذنه
 وكذا لو دخلت مكبله بمجاوزة الميقات غير محرمة لان حق الزوج لا تقدر على منعها بطلها بل بإيجاب الله
 تعالى بحبة الاسلام وإذا منعها زوجها فيما يملكه تصير عورة كسبياً في بابها الشاء الله تعالى رد الجاتار
 هذا إذا خرجت عند شروج أهل بلدها أو قبله يوم أو يومين وقبله يضمنها ويضمنها من الأحرام إلى ادنى
 المواقيت وبهكة إلى يوم التروية وإن أحرمت قبل ذلك له أن يحلها وتصير كالعورة زيلى ولو
 أرادت أن تخرج ماشية كالزوليا أو زوجها معها كبير وهل يجب عليها التزوج إذا لم يكن لها عرم؟ قولان
 أرجحهما لا سواء كان شرط الزوج أو الأداء قل في المنع ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج
 لان الزوج له أن يستمتع من الخروج معها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فخر
 منه بخلاف المحرم فإنه إذا وافقها انقثت عليه وإن امتنع أمسكت نفقتها وترك الحرج ولو حبت بلا عرم
 أو زوج جازحسبها بالاتفاق كولو تكلف رجل مسئلة الأس وجع ولكن مع الكراهة للتحريمية للنهي
 والخفى المشكل يشترط في حقه ما يشترط في حق الاتي احتياطاً ثم اختلفوا في المحرم أو الزوج شرط
 الزوج أو شرط الأداء كما اختلفوا في أمن الطريق؟ فقيل الصحيح الاول وقبل الصحيح الثاني وثمرة
 تظهر في وجوب الوصية بالحج إذا مات قبل وجود المحرم أو نفقته على القول بالشرطها وفي وجوب
 نفقة المحرم وراحه إذا ابى أن يصح منها إلا بها وفي وجوب التزوج عليها ليصح بها أن لم تجد عرماً فن قال
 بالاول قال لا يجب عليها شيء من ذلك ومن قال بالثاني قال وجب عليها جميع ذلك كذا في الفتح لكن مشى
 في الباب على الثاني مع انتقال لا يجب عليها التزوج لما ذكرنا أو (الخامس) عدم عدة عليها مطلنا سواء كانت
 من طلاق بان أو رجعي أو ودة أو فسخ أو غير ذلك فلو كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها كما
 في شرح الجمع وهو مشعر بأنه شرط الزوج وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الأداء وهو الظاهر في
 حكم القضاء شرح فأن حبت وهو في المدة جازت بالاتفاق وكانت حاصية والماة أقوى في منع الخروج
 من عدم المحرم حتى منعت مادون السفر فإن لم تنها في السفر فإن كان للعلاق رجعيًا تبعت زوجها رجوعاً أو
 مضى ولا يفارها زوجها والأفضل أن يراجعها أو يأتها فإن كان إلى كل من بلدها ومكة أقل من مدة السفر
 نخيرت إلى أحد هما سفر دون الآخر تبين أن تصير إلى الآخر أو كل منهما سفر فإن كانت في مصر فرت
 فيه إلى أن تنقضي عدتها ولا تخرج وإن وجدت عرماً عند ابن حنيفة رضى الله تعالى عنه وقالوا أن نخرج

اذا وجدت محرماً وان كانت في قرية او مغلزة لا تأمن على نفسها وما لها فلها ان تصغي الى موضع آمن فلا تخرج منه حتى تصغي عدتها وان وجدت محرماً عند مغلزتها فتبع وكبر وفي منسك القارمي وان كان كل واحد من الطرفين سفيراً ان كانت في المغاز قمضت ان شاءت او رجعت بسحرهم او غير محرم والرجوع اولى ولا يستبرأ في الميمنة والميسرة من الامصار والقرى وانما المستبرأ في الطريق الذي بين يديها حتى اذا كان في اليمين او الشمال بداخل من مسيرة السفر لم يكن عليها ان تصعد عن الطريق اليه كبير *

(تنبيه) وليس شيء من فرائض الاداء شرطاً لقسمة والوقوف عن الفرض كبير

(فصل) واما شرائط صحة الاداء فقسمة الاسلام : والاحرام : والزمان : والمكان :

والتمييز والمقل : ومباشرة الاهمال : الالم ذكر كالاغواء ونحوه - وعدم الصجاع : والاداء من طام الاحرام : فلا يصح ادائه من كفر اجاباً وما في خلاصة الفتاوى وغيرها لو شهدوا انهم راؤة قد حج او تبياً للاحرام ولي وشهد المناسك كلهم مع المسلمين كان اسلاماً لا ينافي ما ذكرنا لان ما في الخلاصة فيما اذا حج مع المسلمين وما تقدم فيما اذا حج منفرداً ولا يحكم بسلامه حيثما اذا صلى منفرداً بخلاف ما اذا صلى مع الجماعة فنية كذا في المناسك ابن امير حاجي حاشيته عليه وفي التنايع مثل ما في الخلاصة ثم زاد فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو مرتد فلو شهدوا انه كان يلي ولم يروا انه شهد المناسك لم يكن مسلماً ومثله في البدائع كافي الكبير وفي رد المحتار اقول ذكر في الغاية انه يلج لا يحكم بسلامه في ظاهر الرواية ثم ذكر انه روي انه ان حج على الوجه الذي يفعله المسلمون يكون مسلماً وان لم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يلبس لم يكن مسلماً اه فلم ان هذه الرواية غير ظاهر الرواية واشار بعضهم الى ضعفها وكان وجهه ان الحج موجود في غير مرتبة حتى ان الجاهلية كانوا يحجون لكن قد يقال ان الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير مرتبة متناهية مثل الصلوة بجماعة من غير فرق والظاهر انه لا تنافي بين الروايتين اذا جعلت الثانية مفسرة لبيان ان ادا من ظاهر الرواية وهو الحج التبر الكامل فتأمل انتهى ملخصاً وقيل ان الكافر اذا حج لا يحكم بسلامه بخلاف الصلوة بجماعة فتبع وصححه بعض المتأخرين كبير وعلى القول بسلامه هل يسقط عنه فرض الحج اولا ؟ ذكر بعضهم انه يسقط وهذا في حكم الظاهر واما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلماً قبل الاحرام يسقط والا فلا وتما في الكبير وقد مناهن الكرماني رحمه الله تعالى ان حج الكافر يكون تطوعاً وايضا قال في البحر العميق ولو اسلم بعد الاحرام قبل الوقوف بعرفة فأن مضى على احرامه يكون تطوعاً وان جدد الاحرام ونوى حجة الاسلام اجزأه ولا ينافيه ما في البدائع ان احرام الكافر والمجنون لم تنقصد اصل لصدم الاهلية اه لانه في اذا احرم ولم يشهد المناسك او حج منفرداً وجاز ان يكون هو من جهة الثاقلين بصدم اسلامه بالحج والله سبحانه وتعالى اعلم - ولو احرم كافر فاسلم قبل الوقوف بعرفة فجدد الاحرام لحجة الاسلام اجزأه لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاهلية كذا في البدائع ومعنى قوله قبل الوقوف اي قبل فوات وقت الوقوف وان كان بعد وقوفه لانه لا يكون مسلماً الا بالاحرام والوقوف وشهد المناسك كذا في البحر

ولو احرم مسلم ثم ارتدوا بالباطل بطل احرامه لا وضرمه وتيممه ولو حج ثم ارتدوا بالباطل ثم اسلم ثم ارتدوا
اخرى اذا استطاع كالحاصل الظهر ثم ارتد ثم اسلم والوقت باق لزمه اخرى - ولا يصح بلا احرام قبله ولا
شي من اعماله نحو طوافه وسعيه قبل اشهر الحج ويجوز فيها كذا في التطهير وتواليها وسياق تيممه في
اول اللواقيت انشاء الله تعالى ولا الوقوف قبل يوم حرفة ولا بسدة الاضرة ولا الشبهة ولا طواف
الزيارة والوداع قبل يوم النحر ويصح بسدة * والمكان المسجد للطواف ولو سطحه والمنى للمسي
وعرفات للوقوف ومزدلفة للجمع والمبيت والوقوف ومنى للرى والحرم للحج فلا يصح شي من
الفالحى غير ما غنصت من المكان ولا يصح ادائه من غير الميز والجنون لا تلا يصح منها مباصرة
الاحرام والطواف بما يحتاج الى نية وان صح منها ما لا يتعلق بالنية كالوقوفين وري الجمار والحاق
فلا يمتنع احرامها اصلا كاحرام الكافر الا انها اذا اقر عنها التولى ما لا يصح مباصرة تلحقها او عجز عن
مباصرة كالمسي والرى تصح بخلاف الكافر فلهن ولا يصح ادائه لغيره في الثانية *

(فصل) واما طوق الحج من الفرض فالاسلام : وبقائه الى الموت : والنقل :
والحرية : والبلوغ : والاداء بنفسه ان قصر : وعدم تية النفل : وعدم الاقصاد : وعدم التية من التير :
فلا يقع حج الكافر من الفرض اذا اسلم ولا اسلم اذا ارتكب بدع الحج وان تاب ولا الجنون والصبي والمبد
وان اطلق وبلغ وعق بسدة ولا اداء التير قبل المذر ولا بية النفل او من التير او مع الفساد فهو لا فوجوا
ولو بسدة الاستطاعة لا يسقط عنهم الفرض ويجب عليهم ثانيا اذا استطاعوا واما التقدير من بمناء
كن له مال مستغرق بالدين او يحق للمسلمين كالظلمة من الامراء والاسلامين اذا حج سقط عنه الفرض
ان فاه او اطلق التية حتى لو استغنى بذلك لا يجب عليه ثانيا لباب *

(فصل) فيما اذا وجد شر الطواف وجوب الاداء او الوجوب فقط - من جاء وقت غروب اهل
بلده او اشهر الحج وقد استكمل سائر الطواف وجوب الاداء وجب عليه الحج من ماله ووجب ادائه
بنفسه فيلزمه التا هبوا الخ ورجعهم فلم يحج حتى مات فله التية الا يصابه هذا اذ لم يحج ولم يخرج الى
الحج فاما لو حج من ماله ففات في الطريق لا يجب عليه الا يصابه لا يلهي في خريد الا يحجاب كذا في الفتح
وكذا كل من وجب عليه الحج اما حجة الاسلام والتضاء والنذر اذا مات قبل التيسكن من ادائه سقط
عنه الحج ولا يجب عليه الوصية به لباب وشرحه وكذا ان لم يحج حتى افتقر وتقرر وجوبه دينيا فتمته
بالاتفاق ولا يسقط عنه بالفقير سواء ملك المال واستهلكه ككوسه ان يستقرض ويحج وان كان غير قادر
على قضاءه وان مات قبل قضاءه قالوا ابرجى ان لا يؤخذ الله تعالى بذلك ولا يكون أثما اذا كان من نية
قضاء الدين اذا قدر لكن المراد وان كان غير قادر على قضاءه في الحال وغلب على ظنه انه لو اجتهد قدر على
التضاء اما ان علم انه ليس له جهة للتضاء اصلا فالفضل عدم الاستقراض لان تحمل حقوق الله تعالى
اخف من ثقل حقوق المصاد رد المأثار وكذا لو لم يحج حتى اقصاوا من او نحو ذلك مما يمتنع من الاداء
بنفسه تقرر وجوبه دينيا فله بالتا اتفاق ووجب عليه الاحجاج والا يصابه به عند الموت وان وجد مالا

وعليه زكوة وحج صحيحه الا ان يكون لئال من جنس ما يجب فيه الزكوة فيصرفه اليها في خزائن الاكل
من عليه زكوة ماله الفوسج وفي يده الف يصرفه الى الزكوة الا ان يكون الا لافمن يدير مال الزكوة
فتصرف الى الحج ان اصابها في او ان الحج اما اذا اصابها في غير او انه تصرف الى الزكوة ثم فان كان
استجمع فيه شرائط الوجوب دون الاداء وجب عليه الحج ولكن لا يجب عليه ادائه يده لانه لما لم
يقدر على شرائط الاداء كلها او بعضها رخص له في الاداء بما له فوجب عليه الاحجاج فاذا لم يفعل مدة
حياته وجب عليه الايصاء به عند الموت اما اذا استجمعت فيه شرائط الاداء دون الوجوب فانه لا يجب
عليه الحج ولا الاحجاج ولا الايصاء به *

(باب ما يلزمه لمرئد الحج من آداب سفره)

واذا خرج على الحج ينبغي له البداية بالتوبة بشروطها من رد المظالم الى اهلها عند الامكان وقضاء ما قصر
في نفسه من العبادات والتندم على تقصيره في ذلك والمزم على عدم السواد في مثل ذلك والاستحلال من
ذوي الخصومات والمعاملات فان ماتوا فلا استغفار لهم وان كان عنده مظنة مالية مات اهلها ولا وارث لها
او جعل اربابها فالتصدق بها بنية عيائه ولا يرجو اهل التواب لنفسه وفي الكبير فالتصدق بقدرها
على الفقراء على حصة القضاء ان وجد ثم ولا يشترط التصديق بمنس ما عليه اه وفي الخاوية رجل تنازل
مال الانسان في حال حياته ثم رده الى ورثته يدمونه يرأى من الدين ويبقى حق الميت في مظنته اياه ولا يرجي
له الخروج عنها الا بالتوبة والاستغفار للبيت اه وتذب النفس لثائب من ذنب وقادم من سفر در واذا
اراد التوبة يصلي ركعتين صلوة التوبة ويعد يديه الى الله تعالى ويقول اللهم اني اتوب اليك منها لا ارجع اليها
ابدا ويقول اللهم منفرتك اوسع من ذنوبي ورحمتك ارحم عندي من عمل فان جمع بينهما الحسن
ويكرر الدعاء ويضع مخشوع وخضوع وحياء ويكاه وحضور وقار وانكسار وقلق بلا طلق كبير
وينبغي له تعميل رمضان يكره له السفر فيه رضاء فانه اذا اراد ان يخرج الى الحج واحدا بوجه كاره
لذلك فان كان محتاجا الى غدته يكره وان كان مستغنيا فلا بأس به اذا كان الفالب على الطريق السلامة
واما عند طلب الخوف فلا محل ان يخرج الا باذنها وان كانا مستغنيين عنه وفي التوازل ان كان الابن
صبيغا فلاب منعه عن الخروج حتى يتنحى وان كان الطريق خروفا مثل البحر لا يخرج الا باذن الوالدين
وان التحى والاجداد والجدات كالاوين عند قدما هذا كله في الحج الفرض اما في النفل فطاعة
الوالدين اولى مطلقا احتاجا الى خدمته اولا وسواء كان الطريق خروفا ولا كما صرح به في المنقط
بحر وطوال وكذا ان كرهت خروجه وزوجته واولاده ومن سوام ممن تزمه تقفه فيكره له الخروج
اذا لم يكن له ما يدفعهم للنفقة فان كان لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس به وكذا مدينون لا مال له يقضى فانه
يكره له الخروج الى الحج والتزوا الا باذن التريم فان كان الدين كغبل لا يخرج الا باذنها وان بشر اذنه
فباذن الطالب وحده فتح وفي الكبير هذه افي الدين الحلال اما في النفل فانه لا بأس قبل الحمل الاجل
وان بقي منه شيء قليل وليس للتريم منعه ولا اخذ الكفيل في قولهم جميعا كذا في حققات فاضيان ولكن

يستحب أن لا يخرج حتى يركب أو كل من يقضي عنه عند حلوله وإن سافر منه التبريم في ركبه وحل الاجل في
 الطريق فلتبريم منه من السفر حتى يوفيه مقده ولو كان له مال فيه وفاعليه يقضي الدين أو لا وجوباً إذا كان
 معجلاً وإن كان معجلاً فلا يفضل أن يقضي الدين لأب وقرحه وينبغي له أن يجتهد في تحصيل نفقة حلال
 فإنه لا يقبل بالنفقة الحرام مع أنه يسقط الفرض معها وإن كانت منصوبة بكافي القسح وإذا اراد أن يحج بمال
 حلال فيه شبهة يستدين للحج ويقضي دينه من ماله كذا في الخاتمة ويرد العواري والودائع ويكتب
 وصية فيأله على الناس وعند الناس وما عليه من الدين وغير ذلك ويجعل ذلك وصياً أميناً عدا لا يقوم به
 بدمية ويشاور ذارئ ويستغفر الله تعالى في أنه هل يشتري أو يكتري وهل يسافر بالبر أو البحر وهل
 يرافقه فلا توافلانا في نفس الحج فانه غير هذا في حجة الاسلام فإن كان الحج حلالاً فيشوره ويستخير
 الله تعالى في نفس الحج أيضاً وأخرج الحاكم عنه صلى الله عليه وسلم أن سادة أصحاب من سادة ابن آدم
 استخارة الله تعالى ومن شقاوة ابن آدم تركه استخارة الله تعالى ولا يأخذ القفال من المصحف فإن العلماء
 اختلفوا في ذلك فكرهه بعضهم واجازه بعضهم ونص بعض المالكية على تحريره قال الكرماني رحمه
 الله تعالى ويصل صلاة الاستغارة سبع مرات وإن اقتص على ثلاث فحسن وهو الأدنى وإذا استنار
 مضى لما ينشر له صدره والتفصيل في رد المحتار ولا بد له من رفيق صالح يذكره إذا نسي ويصبره إذا جزع
 ويسيره إذا عجز وإن تيسر مع هذا كونه من العلماء قولي جداً وكونه من الأجانب أولى من الأقارب تبعداً من
 ساحة القطعية ويجب أن يحتمل كيفية الحج وصلة الناسك أو يصحب طالماً متأهلاً يسهل أو يستحب
 كتاباً أو اضعا في الناسك يديم مطالعته ولا يقطعه واما الناس ولا يسهلهم ولو من أهل مكة وتجرب بالسفر
 من التجارة أحسن ولو تجرأ لا يقص نوابه وأما عن الرءاء والسمة والتضرع ظاهر أو باطن فقرض
 ويستحب أن يحصل مركوباً وطيباً ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمل أكثر منه إلا بذنه ولو عقد
 مع العمال على مائة طول فكلا كل مئة ترك حوضه ولا بد من تعيين الرأكين في الاجارة أو يقول على
 أن أركب من أشاء أما إذا قل استأجرت للركوب فالاجارة فسد كذا في الكبير ولتصر زمن
 تحميلها فوق ما طيقه فلو حملها الجبال فوق طاقتها لزم السناجر الامتناع منه ويكره ركوب جلالة
 ويستحب الحج على الرحل والقتب دون الحابر والمعامل لمن قدر على ذلك ولم يشق عليه فقد صح أنه صلى
 الله عليه وسلم حج راكباً وكانت راحته زامته ولأنه أشبه بالتواضع ولا يليق بالحاج غير التواضع في جميع
 هيئاته وأحواله في جميع سفره وإزالة البعير الذي يحمل عليه السافر متاعه وطعامه من زبل الشيء
 حمله وفي المغرب هذا المتيقن في الأصول ثم سعى به المدلل الذي فيه زاد الحج من كمل تركه ونحوه وهو
 متعارف بينهم أخبرني بذلك جماعة من أهل بغداد وغيرهم وعلى هذا قول محمد رحمه الله تعالى احتكرى
 بغير حمل فوضع عليه زاملته يضمن لأن إزالة أضر من الحمل ونظيره الرواية وعكسها مسألة الحمل
 كذا في الكسابة فإن حكان يشق عليه ركوب الرحل لمذكر كضيف أو علة في بدنه ونحو ذلك فلا بأس
 بالحمل بل هو أولى في هذه الحالة وإن كان يشق عليه لياسته وأرقاع منزلته أو نسبه أو طبعه ونحو ذلك

من مقاصد أهل الله تعالى يمكن ذلك عند رافق ترك السنة في اختيار السبل والتجنب لله رسول الله صلى الله عليه وسلم غير من هذا الجاهل بمقدار نفسه كبير وفي البرازية الحج راكبا أفضل لانه اذا مشى ساء خلقه وجلد الرقعة ولذا كره الامام الجمع بين المشي والصوم في الحج اه وفيه تفصيل قد مر في مقاصد شرائط الوجوب ولا ينبغي الركوب قلدا وتزاه وقد يكون تركه من أسباب موته في حكم الله تعالى وهو غافل عنه ويكره الحج على الجمار والجل أفضل ولا يباح كس في شراء الأدوات والثياب والادوية والدرم الذي يتفق في الحج يضاهف بسبع مائة واكثر ولذا كلف الحج تطوعا أفضل من الصدقة الا اذا كان يخشى ان لا يقوم بما يديه اذ لم يباح كس فلا بأس بالماكسة ولا يشارك في زاده الا اذا طعت الساعية بينهما في المشاركة ويستحب ان يقتصر على دينه حقه والمستحب ترك المشاركة مطلقا لانه أسلم له ولانه يستمتع بسببها من التصرف في وجوه الخير والبر والصدقة ولو اذن له شر يكلم يوثق باستقرار رضاه وان لم تعلم الساعية وشاركه في الاستعجال من الشر كعكس غلص وأما المناوبة او اجتماع الرقعة على طعم لم يجمعونه يومه فابى ما فحسن ولا بأس بكل بعضهم أكثر من بعض اذا واثق ان اصحابه لا يكرهون ذلك وان رفق فلا يزد على قدر رحمته وليس هذا من باب الباقي شيء فقد صحت الاحاديث في خلط الصعابة رضي الله عنهم زادم وكذا الاشارة في غيره في الراحة ويخرج بنفس طيبة ولا عذر بشيء عند سفر وجه ويستكثر من الزاد ليواسي منه المحتاجين ويكون زاده حسنا في نفسه مستقيا في طعمه لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا من طيبات ما كسبتم الآية والمراد بالطيب هنا الحيد والخليل والرحي ويكون طيب النفس بما يتفق له يكون اقرب الى القبول ويحتمل الشيع المفرط والريثة والترفه والبسطة في الزاد الاطعمة فان الحاج اشعث اغبر ويحافظ على الطهارة والنوم عليها وعلى من لسانه من الكلام المباح والمكروه تنزيها والافه واجب ويخرج يوم الخميس قبله خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولما خرج في سفره الا يوم الخميس والا في يوم الاثنين قبله خراج رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة والا في يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة كما ذكره في الدر لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض الآية في أول الشهر والنهار ولا يكره السفر في يوم من الايام واذا أراد الخروج يصل ركعتي السفر في بيته ويخرج خروج الخارج من الدنيا ويدعو المسجد ركعتين ايضا وفي الخاتمة ويصل ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويدعو أهله واخوانه وجيرانه ومعارفه ويستعلم ويطلب دعائهم وأتيتهم ذلك وهم ياتونه اذا تقدم ويقارونه بالمسافة ويقولون له يا اخي لا تناسن دعائك او اشركنا في دعائك ويردونه ويقول كل واحد لصاحبه استودع الله دينك وأمانتك وآخر عملك زدك الله التقوى وغفر ذنبك ويسرك الخ حيث كنت وزيده على المودع اذا ولي المسافر اللهم أطوله البعد وهو عليه السفر واذا أراد الركوب قلدا برجه اليمنى وان كان في محل فليحتمل ان يكون في الشق الايمن ويحتمل النوم على ظهرها هذا اذا اكثر النوم عرفه من غير عذر والا فقد صح أن حصل الله عليه وسلم على راحلته ولم يجر منه من النوم في غير وقته لان التائم

يقتل وكان أهل البرج لا يتسلحون على الدواب الاغفوة من قعود ولا يحذرون في الناس ولا يحسنون ان يستلقوا على ظهر الدابة ولا يتكلم عليها بل يكونون راجلين في العرف والمادة ولا يمسوا بالاحتجاب ولا بالارتداف عليها اذا طأطأته وماحب الدابة حتى يصدها وان كان معه قلام يستحب ان يركبه فان مشى التلام والمولى ركب لا بأس به ان كان يطيق ذلك والا فيكره. ويحذرون قتيل عليها المتدابلا ضرورة ولو لم يلقه ويكره في غير حرفة ان يسكت على ظهر الدابة اذا كان واقفا شغل بطول زمنه بل يلقي أن ينزل الى الارض فلذا أراد السير ركب الا اذا كان له عذرة مقصود في ترك النزول ولا يمس الدابة ويحذرون ضربها في وجهها وامام في وجهه فباح فيها عجاج اليه التأديب ان كان غير متبرح لافيا زاد عليه ويبنى الرقي في السير بالابل اذا سافر في الحصب والاسراع في الجذب والنزول في موضع كثير الدشب والمطش وان تعذره عليه النزول في سبب ان يرضى ذمام الدابة مقودها ويستحب ان يرضى الدابة بالنزول عنها لهدوء وشية وعند سكل عقبة اذا طاق ذلك وكان صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر مشى فلا وناقته فتأد روله الدبقي قال الطرايطي ويجب النزول اذا كانت الدابة مسنجرة في المواضع التي جرت العادة بالنزول فيها الا ان يرضى راحبها وكانت الدابة مطيقة ويستحب الحداء للسرعة في السير وتنشيط الدواب والنفوس وترويحها وتسهيل السير وفيه احاديث كثيرة صحيحة ويستحب أن يكون أكثر سيره الى ولو في اوله لحديث انس رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طيبكم بالجلبة فان الارض تطوى باليل رواه أبو داود والحاكم وصححه والبيهقي السير في اول الليل وآخره كذا في الصباح ومن لا ينزل حتى يحس النهار وان نام فيه نومة يستعين بها على دفع الوسن واذا علا شرف من الارض كبر واذا هبط وادبا ونحوه يسبح ويستحب ان يسبح في حال حلة الرجل لما دوى أنس رضي الله عنه قال كنا اذا كنا في انساب سحاق نخط الحان واذا نزل من لافسمن ان لا يصل الفرس حتى يخط الحان من الابل ما لم يخن فونها وهذا في غير المزدلفة فان المسحبه بها كرهه واذا اراد الرحيل يودع ماله بركعتين لحديث انس رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينزل الا لا يودعه بركعتين روله الحاكم وصححه ويبنى اذا نزل من لا يصل فيه ركعتين ايضا لكن تدوميه ووداعه مفتحا بالصلاة وخاتما بالاطحطاوي يستحب ان لا يقدم حتى يصل ركعتين ورضي الله في طريقه ويكره ذكر الله تعالى او اكره من الدعاء في جمع سفره لنفسه ولو بالديه ولو لالة المسلمين ولما تمهم لما سمع عنه صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد على ولده ويجتنب المضرب ويسعمل الرقي وحسن الخلق مع الضالام والجمال والرفق وغبرم ويجتنب الحامصة والحاشنة ومن اجمعت الناس في الطريق وموارد الماء اذا مكنته ذلك ويكره الاحتمال عن الناس ورفق السائل والضعيف ولا ينهر احدا منهم ولا يورمحه على خروجه لارادوا لراحته بل يواسيه بشي مما تيسر فان يفعل دهر داحيلا ودعاه بالمعزة ويسعمل السكنينة والوفاء تركه ما لا يميزه وكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الى حدة في السفر قال الركب الواحد شيطان

والانسان شيطاناً فالتلاوة مركب فينبغي ان يسير مع الناس ولا يتفرد بطريق ولا ينقطع من وقتته
واذا ترائق التلاوة او اكثر ينبغي ان يؤمر على ان يقسم لفصلهم واجودهم بانهم يطيعوه وجوباً ولا ينزل
على تارة الطريق ويكره ان يستصحب كتاباً او جرساً ومن عهده الله تعالى لابس بالجرس في
دار الاسلام ان كان فيه منفعة لمصاحب الرحلة ويكره ان يفقد الدابة وتراؤه ونحوه من الميكن ويفعل
سائر ما ذكره العلماء في آداب السفر ويأتي بأدعية السفر واذكاره في موارد ما كما جوسها في المطولات
والله سبحانه وتعالى أعلم *

(فصل في صلوة على الرحلة ونحوها وعدم تأكد الجماعة والسني في السفر كما كدهما في الأخير)
يجب ان يتم ما يحتاج اليه في سفره من امر الصلوة ومنه انه يستحب لوجه الجماعة في السفر وهو افضل
عندنا ولا يجمع بين الصلوتين في وقت واحد وان اضطر الى ذلك اخر الظهر الى آخر وقتها وصل
المصرفي اول وقتها والمغرب والعشاء كذلك واما السني الى الرتبة فان كانت الثالثة تازلة فالفضل
وان قامت سائرة فالترك افضل لا يضرب نفسه وبوقتته - جوهرة *

(مطلب في الصلوة على الدابة والمحمل والسجدة) ولا يصل للعرض والواجب ومئة الف مرة وسجدة
تليت آيتها على الارض فوق الدابة اذا قدر على النزول منها بنفسه او بعينه ولو اجنبياً يطيعه على ما حره
في رد المنار ولم يكن مريضاً يلحقه بنزوله زيادة مرض او بطوره او الم شديد ولا يصح الجبال ان
يمنع من نزولها وان لم يشترط مسه وبأني له ان يسترضيه بذلك قبل الغروب ج الا لمدن وان يخاف على
نفسه او ماله لو نزل او كانت مطر او طين يثيب فيه الوجه او يلطخه او يثقب ما يسطط عليه ولم يجد على
الارض مكاناً يأسا ام مجرداً او قلا يصح له ذلك والتي لاداة له يصل قائماً في الطين بالاياء او كان
ينهب الرقاع اودابة لا تركب الا بهناء او كان شيخاً كبيراً لا يسكه الركوب لو نزل فيصل عليها فهدا
بالاياء فطرسجد على سرجه او على شئ وضعه على ظهر الدابة جاز ويحتر بالاياء ولكنه يكره لان الصلوة
على الدابة لما عرفت بالاياء والسجدة زيادة عليه فتكون الزيادة عبثاً وهو مكروه ولو كان ذلك الشئ
تجسافاً فقد شرح المنية ويشترط ان يلقها التلا يختلف المكان سيرها وكذا استقبالها القبلة ان امكنه
حق ولو انصرف عن القبلة بمقدار ركعتين تجوز صلواته ولو امكنه الايقاف دون الاستقبال يلزمه الايقاف
ولو بالعكس في الحلية وهو ظاهر الدراته يلزمه الاستقبال وفي الشر نلالية لا يلزمه الاستقبال ومثله في
الظهيرية قال في رد الله او الظاهر ان الاول اولى لان الضرورة تقتدر بقدرها تأمل اه وانما يقدر على ايقافها
بان كان خوفه من عدو ولا على استقبالها يصل كيف قدر ولا اعاقه عليه اذا قدر كالريض ولا يضره نائمة
كثيرة عد الا كبره وهو ظاهر الذهب ولو في موضع الجلوس والركاب بحلف ما اذا كانت عليه بنفسه
فانه لا ضرورة الى ايقافها فيخلق ثمل النجس والصلوة في المحمل التي على الدابة ان كانت سائرة او واقفة
ولم تكن تحت المحمل خشبة كالصلوة عليها فلا تعوز الا في حالة المذفر ادى لا بهماة الا ان يكون ناطق
دابة واحدة او في شئ واحد من محمل او في شئ محمل لا تعاد المكان حيثنذ وان كانت واقفة وعيد ان

المحمل على وجه الارض التي كارجل السرير على الارض او كان مركز تحت غشبة بحيث يبقى قرار المحمل على الارض
لاعلى ظهر الدابة فيعبر به نزلة الارض فتصح القرينة فيسقط ثابا لركوع والسجود لا قاعدة الا انه
كالسري للموضوع على الارض ومن المبرر ما لو كان مع امه في شق محمل اذا نزل لم تقدر تركب وحدها جازله
وبارقه راق الفلاح ومما حل زوجته او عروسه اذا لم يقسم وله عدة كالرثة اما لثمة فيجوز له الصلوة على
الدابة قال الطحاوي رحمه الله تعالى والظاهر ان الزوجة والمهرم ليستا بقيد اه وواجب القدرة على النزول
قبل غروب الوقت كالسافر مع الركب هل له ان يحصل المشاء مثلا كما في اول الوقت او في اخر الوقت
نزول الحاج في نصف الليل لاجل الصلوة ؟ والظاهر الاول كراحي القدرة على اناء جازله ان يصل
بالتيمم اول الوقت وعلمه بان عقد اداها بحسب قدرته الوجودية عند انقاص سببها وهو ما اتصل به الاداء
وفي مسئلتنا كذلك وتما في رد المختار اما النوافل والسنن غير سنة الفجر وسبعة تليت آياتها على الدابة
فتصح راكبا بلا عذر ولا يشترط لها شيء الا ان يكون خارج المصر وهو كل موضع يجوز للمسافر القصر
فيه وان يصلح الى اي جهة توجهت به داجته ولو اجدها فلا يشترط عندنا ان وجهها الى القبلة ابتداء
التحرية بل يستحب ولو صلحها الى غير ما توجهت به داجته وكان لغير القبلة لا تجوز لعدم الضرورة وفي
البحر محل جوازها عليها ما اذا كانت واقفة او سارت بنفسها اما اذا كانت تسير بسيارها فلا
تجوز الصلوة عليها الا برضا ولا تقلا كذا في الخلاصة له لكنه فيها اذا سيرها بعمل كثير لقولهم اذا
حرك رجليه او ضرب داجته فلا يسه به ولما في الأخيرة ان كانت تنساق بنفسها ليس لسيورها والافلاسها
ان كان معه سوط عليها به او نغصها لا تقصد اه يعني لانه عمل قليل والفصيل في الشرعية ليلية والمنحة
واما القرينة على المجلة ان كان طرف المجلة على الدابة وهي تسير او لا تسير فهي صالحة على الدابة تنجز
في حالة التذلل لاق غيرها اما اذا كانت تسير فظاهر واما اذا كانت لا تسير فلا تها اذا كانت طرفها على
الدابة لم يصرف قرارها على الارض فقط بل عليها وعلى الدابة بخلاف المحمل على الدابة اذا كانت واقفة ونحت
المحمل غشبة لانه انما يصح الصلوة عليه اذا كان قراره على الارض فقط بواسطة غشبة لا على الدابة
والا فلان فرق وان لم يكن طرف المجلة على الدابة وانما لها محل مثلا تنجزها الدابة به جازت ولو واقفة لانها حينئذ
كالسري للموضوع على الارض ولم تجز لو سارية الالمدر لاختلاف المكان سيرها ومثلها في شرح النية به
(مطلب في الصلوة في السفينة والباور) وتوصل القرض والواجب في السفينة ابارة قاهدا
بلا عذر وهو يقدر على الخروج صحت عندنا في حنيف قرحه الله تعالى واسباء لثابة المعز بنلبة الدوران فيها
والنائب كالتحقق قديم مقامه كالسفر اقيم مقام المشقة والنوم مقام الحدث الا ان القيام افضل لانه اشد
من شبهة الخلاف والغروج افضل من القيام ان امكنه لانه اسكن لتليه لكن الركوع والسجود لا
بالايماء لعدم المعز وقال لا تصح الامن عذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج وهو الاظهر
رهان وفي الطلعة والاعطراف قولها اشبه وفي الحاوي قدسي وبناخذ ولا تصح فيها الايمان
يقدر على الركوع والسجود اتفاقا والمروطة بالشط كالشط على الاصح فلا تجوز القرينة فيها قاهدا

انقطاع قدره على القيام واما ما كان استقرت على الأرض صحت بمنزلة الصلوة على السرير والا فلا تصح ان يسكنه الخروج كما ذكره في الايضاح واعتارة في المحيط واليداع لانها يشك كفاية وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز فيها اذا كانت سارية مع امكان الخروج الى البر وهذه السئلة للناس منها فافلون شرح المنية وظاهر ما في الهداية والنهاية والاختيار جوازها كما لمطلقا استقرت على الأرض ولا امكنه الخروج اولا والمروطة في لجة البحر ان حركها الرمي بشدة فذلك السايوة وان حركها يسيرا فكل اقله بالشط واذا كانت سارية وجوه انصلي فيها القبلة عند افتتاح الصلوة وكلما استدوت منها وجوه اليها في خلال الصلوة لانه يلزمه الاستقبال اجماعا كل ركوع والسجود فان يميزه يسكن من الصلوة حتى يقدر على ان يمسها مستقبلا اذا لم يخف فوت الوقت والاعتناء كيف قدر وكذا الحكم في الباب والساير وينبغي ان لا تصح فيه قاعدة على قول الامام رحمه الله تعالى ايضا الامن حذر لان ليس كالسفينة الجارية في دوران الرأس واما البابور والواقف فيجوز الفرض فيه وان امكنه الخروج لانه السرير ولو لم يرقى في ذلكين مقروتين صح لانهما بالاقتران صار ما كشى واحد وان كانتا منفصلتين لم يجر لان تغلل ما بينهما بمنزلة التهرود ذلك يمنع الاقتداء وان كان الامام في سفينة واحدة والمتقدمون على الشط كان بينهما طريق او قدر نهر عظيم لم يصح ومن وقف على اطلال السفينة يقتدى بالامام في السفينة صح اقتداءه الا ان يكون امام الامام بحر والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب فريض الحج وواجباته وسننه ومستحباته ومكروهاته)

(فصل) اما فريض الحج وهي أهم من الشرائط الثلاث (الاول) الاحرام قبل الوقوف بعرفة وهو وصف شرعي هو صيرورته محرما عليه الاشياء موجبا عليه المضي في الفعل مضمومة وآية ثبوت هذا المعنى في التزام نسك مع التلبية او ما يقوم مقامها كذا في الفتوح فله فرضان التلبية او ما يقوم مقامها من الذكر او تقليد اليد مع السوق وهو شرط ابتداء حتى صح تقديمه على الوقت وله حكم الركن انتهاء حتى لم يزل فرائض الحج استدانت له يقضى به من قابل ولم يشترط بقائه لطواف الزيارة والسعي والرمي ويطله الردة ويكره تقديمه على الوقت ويشترط فيه التنية ولا يتعد احرامه لمرتين واذا تعد فلا يأتى به بالفرض (والثاني) الوقوف بعرفة وقده ولو ساعة (والثالث) طواف الزيارة وقده ومكانه وله فرضان تنية الطواف واكثر اشواطها وهي اربعة اشواط على الصحيح وفي البدائع انه ثلاثة اشواط واكثر الشوط الرابع هو حمار كانا اجماعا لكن الوقوف هو الركن الاصل والطواف افضل من الوقوف لانه عبادة مقصودة ولهذا يقتل به بخلاف الوقوف بحر والحنى فالقراض ترك الجماع قبل الوقوف سرفة وحكم القراض انه لا يصح الحج الا بها ولو ترك واحدا منها لا يجزى به

(فصل) واما واجباته فستة وقوف جمع في وقده ولو لحظة : والسعي بين الصفا والمروة : ورمي الجمار : والجمع للقارن والمتمتع : والحلق او التقصير في أوأناه ومكانه : وطواف الصدر للآفاق غير

الحائض والنفساء اذا لم يستوطن بمكة قبل النفر الاول ومن واجبات الحج واجبات غرائضه وواجبات
واجباته وكذا شرائط واجباته اما الاول فيكناشء الاحرام من الميقات او ما قبله والوقوف برفة تبارا
لمن لا عذر له ومنه الى الثروب ووقوف جزء من الليل قيل ومثابة الامام في الاقضية والصحيح انه سنة
مؤكدة قال في الكبير ومن أقض قبل الامام بعد غروب الشمس لاشي عليه وما وقع في شرح حرر البحار
ان من أقض قبل الامام ولو بعد الثروب يتردهم فخالف لسانه الكتب اه وما في الهداية ومن
أقض قبل الامام من عرفات فليس له دم قال في النهاية كان من حق الرواية ومن أقض قبل غروب الشمس
فليس له دم وقال في الفتح والاولى ان يقول ومن أقض قبل ان تغرب الشمس لانه المراد وسيأتي تمامه
في ترك الواجب في الوقوف برفة وفصل معظم طواف الزيارة في أيام النحر وفصل ما زاد على أكثره ولو في
غير أيام النحر وبداءة حلال طواف البيت من الحجر الاسود والقيام فيه والمشى فيه لمن لا عذر له
مراقى الفلاح والصحيح ان بداءة الطواف من الحجر الاسود سنة مؤكدة وقال ابن الهمام رحمه الله تعالى
ولو قيل انه واجب لا يبعد للمواظبة من غير ترك واما الثاني فيستقيم الرى الاول على الحلق وعدم
تأخير رى كل يوم الى ثانيه والترتيب بين الثلاثة الرى ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب معروف فلو رذخ
للقارن والتمتع اما الطواف فلا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة الا ان السنة ان يكون بعد الحلق فلو
طاف قبل الكل والبعض لاشي عليه ويكره والمفرد لا ذبح عليه فيجب الترتيب بين الرى والحلق
رد المحتار وصلاة الركنين لكل اسبوع فلو تركها لم يشعلها حتى يجز من اداها هل يجب عليه الدم ؟
قيل ثم فيجب عليه الايماء ويستحب للورثة اداء الجزاء واما الثالث فكيف يكون السعى بعد طواف
معتبه ولو قللا ووقوعه في اشهر الحج لا قبله وبداءته من الصفا فهذه الثلاثة من شرائط السعى
وواجبات الحج لا يقال الشرط يكون فرضا لا واجبا لان شرط الواجب لا يكون الا واجبا وانما
يكون فرضا قطعيا اذا كان المشروط كذلك كما يتضح في ركن السعى وشرائطه انشاء الله تعالى
وتأخير المنع الى وقت المشاء وتأخيرهما الى مزدلفة وتقديم المنع على المشاء وهذه الثلاثة من
شرائط جمع المشائين بمزدلفة لا يتوصل اليه الاجبا وتخصيص الذبح بالحرم واما يوم وعنده من
واجبات الحج لا يتاقي كونه شرطاً للصحة الذبح اذا كان الذبح واجبا ايضا وفصل الحلق بعد طلوع فجر يوم
النحر وهو كف عن الحلق شرط لصحة التحلل الواجب ولا منافاة لان شرطاً على ما لا يلزم ان يكون
فرضا قطعيا والحلق بالواجب ترك محظورات الاحرام كالجماع بعد الوقوف برفة ولبس الخيط
وتغطية الرأس والوجه وذلك لاشراكها في وجوب الجزاء عند وقوع خلافها مع صحة الاداء والا
فلا اجتناب عن المحرمات فرض انما لو اجب الاجتناب عن المكروهات والنحر بية كذا في الفسخ
وكل ما هو واجب فحكمه وجوب الدم بركه لا عذر وجواز الحج سواء تركه مداما أو سهوا أو خطأ
او جاهلا او طالما سكن العامد آثم ويستثنى من هذا الكلى ترك ركعتي الطواف عند الاكتماع انها ليست
من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستنقل غايته انه مرتب على الطواف مطلقا

فهذا السوم يدخل في واجبات الحج خصوصا في الجملة فمرح وحكذا يستثنى منه ترك الحلق بلا عذر وترك جمع الشائينين بمزدلفة وترك الحيض بمزدلفة عند موجهه لباب قال الشارح رحمه الله تعالى وفيه انه لا يظهر وجهه فانه يلزم من القول بالوجوب ترتيب الجزاء على تركه بلا عذر ولعل وجهه كونه مختلفا فيه وكذا ترك الاجتماع بالحجر عند موجهه اه وان اوجب صاحب الدرالمعينة كجاسياني واماتركه بغير من الله تعالى فلا تقي فيه وقال بضم عليه الجزاء مطلقا الا فياورد النص به كما سيأتي في اول الجنائيات انشاء الله تعالى واما تركاب محظور الاحرام فحكمه لزوم الجزاء مطلقا كجاسياني في آخر الفصل الثالث من الجنائيات انشاء الله تعالى (تنبيه) الحرم اذا جنى عمدا بلا عذر فعليه الكفارة والاثم والكفارة لا ترفع الاثم ما لم توجد منه النوبة من تلك الجنابة الا انه يحصل بها التخفيف في الجملة وان جنى بغير عمد او بغير عذر الكفارة دون الاثم *

(فصل) واما سنه فانسل الاحرام وكذا الاحرام في اشهر الحج والتلبية وطواف القدوم للاطلاق المفرد بالحج والقرآن ولو في غير اشهر الحج صرا في الفلاح والرمي في طواف القدوم او في طواف الفرض او في طواف الصدق كجاسياني وطهارة البدن والتربيع في الطواف من النجاسة الحقيقية والحروقة في السعي بين الميادين واجتماع الطواف من الحجر الاسود في ظاهر الرواية وعليه عامة الشائخ وصحة في الباب وخطبة الامام في ثلاثة مواضع والخروج من مكة يوم التروية والبيتوتة بمكة ليلة عرفة والنفع من منى الى عرفات بمطالع الشمس ومن مزدلفة الى منى قبله ومتابعة الامام في الاضحية من عرفات بان لا يخرج من ارض عرفة الا بغير خروج الامام في الاضحية وقيل المتابعة واجبة والنسل بمرارة والبيتوتة بمزدلفة والبيتوتة بمكة ليالي ايام الرى والترتيب بين الجمار الثلاث والتزول باطلع ونحو ذلك كما سنذكره في ضمن المسائل انشاء الله تعالى وحكمها الاسامة بتركها وعدم لزوم الجزاء *

(فصل) واما مستحباته فكثر من ان نحصى كتقديم الاحرام على الميقات لمن امن على نفسه المحذور والمج والتج والنسل لسقوط مكروه مزدلفة والمشي من مكة حتى يرجع اليها لا يقدر والاكتثار من التلبية مطلقا ومن النكاح حال الوقوف والجمع بين الصلواتين برفة والتزول بقرب جبل الرحمة وخلف الامام وبقره والتزول قرب جبل قزح والوقوف بالمشر الحرام واداء صلاة الصبح برة وري حرة المقبة في غوره في اليوم الاول وطواف الزيارة يوم النحر وغير ذلك كما ستقف عليه في انشاء المسائل وحكم المستحب حصول الاجر بالاتيان وعدم لزوم الاسامة بالترك *

(فصل) واما مكروهاته فكثيرة منها غلبة الامام برفة قبل الزوال وتأخير الوقوف بعد الجمع بين الصلواتين وتقديم النفع من عرفة على الامام وتأخير عنه والاقصاء على حلق الرق او تقصيره عند التحلل لانه خلاف المنع وبسبب التحلل خصوصا وخلاف السنة في الحلق او التقصير عموما فان السنة حلق جميع الرأس او تقصير جميعه مع ورود انتهى عن القرع مطلقا حتى في حق اولياء الصغير بل يخار ان الزم رحمه الله تعالى انه لا يصح التحلل الا بمحق الكل كما هو مذهب مالك رحمه الله تعالى

وهو ظاهر الأدلة شرس وغيره والميت بمكالية حرفة وبغير معنى ليالي أيام الرى وتركه حلال واجب وهو مكروه تحرماً وترك كل سنة مؤكدة وهو مكروه تنزيهاً وترك امتنعه بمكوة القهاب إلى حرافات وتقديم قلة إلى مكوة لامتته بين قرى وعمل الكرافة فى الستين عند عدم الأمن عليها بمكوة الأتلا وحكمها فى يوم النقص فى السبل وعدم لزوم الجزاء فيها إذا ترك الواجب وأما حرمانه ومفسداته ومباحات متأتى فى الأحرام أنشاء الله تعالى *

(باب المواقيت)

هو نوطان زمانى ومكانى

(فصل) أما الميقات الزمانى فاشهر الحج وهو شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة كذا روى عن المبادلة الثلاثة وعبد الله بن ابي رضى الله تعالى عنهم (تنبيه) قال الأكل رحمه الله تعالى فيه نظر لأن المنقول عنهم وعشر من ذى الحجة بالثبوت كغيره فلا يكون حجة فى دخول يوم النحر فى اشهر الحج والجواب ان ذكر احد المدينين من الليالى والايام بلفظ الجمع والتثنية يتناول ما جازاً ما من للعدد الآخر بحكم الصرف والمادة كذا كروه فى الاشتراك وقائلة التوقيت بها إجماعاً انه لو فعل شيئاً من افعال الحج قبلها لا يجزيه حتى لو صام المتمتع او الفارز او طاف لمرته احسبوا طافها قبل اشهر الحج او قلها الهدى قبلها لا يجوز وكذا السعى عقيب طواف القدوم لا يقع من سعى الحج الا فيها كذا فى التبيين واما طواف القدوم فى الاضحية ولو طاف للقدوم قبلها يجزيه لانه ليس من افعال الحج قال فى الكبير طيس عليه احادته فيها وكذا احق ابن الهمام رحمه الله تعالى قليل الاحصاء انه ليس من افعال الحج لكن المشهور انه منها وطيه ما يندمنا فى شروطة صحة الاداء انه لا يجزيه قبلها والتحقق انه ليس من اصل اعمال الحج كالسعى ونحوه بل هو فى الاصل للقدوم حتى لا ينسب لاهل مكاتيبين به قبلها ونظيره طواف الصدر فانه يجوز بعده بلا كراهة بخلاف السعى ونحوه مما هو اصل اعمال الحج والله سبحانه وتعالى اعلم وحق لو احرم به قبلها يكره تحرماً مطلقاً من على نفسه المخطور او لا يشبهه بل كن ولو كان ركناً حقيقة لم يصح قبلها فاذا كان شبيهاً به كره قبلها لشبهه وقربه من عدم الصحة - واتهاء انه يفوت بفوات مقام اركانه عنها وهو الوقوف ولا يلزم خروج يوم النحر لجواز فيه قبالته وهو عند الاشتباه بخلاف اليوم الحادى عشر واما عدم جوازه فى يوم النحر عند عدم الاشتباه فليس لعدم كونه من اشهر الحج بل هو لكونه موقفاً بالنسب لا يجوز فى غيره ولو من اشهر الحج الا ترى ان طواف الزيارة لا يجوز فى يوم عرفة وما قبله لما قلنا وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه اخرج يوم النحر عنها كما هو منسوب الشافعى رحمه الله تعالى وقائلة كونه منها انه لو قدم يوم النحر محرماً بالحج فيه فطاف للقدوم وسعى حتى احرامه الى قابل فانه لا سعى عليه عقيب طواف الزيارة ولو فرغ ذلك السعى معتد به وايضاً لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره فى غير اشهر الحج لكن ينبغى ان يكون مكرهاً حيث يأمن على نفسه المخطور وان كان فى اشهر الحج نهر وايضاً لو احرم بمره يوم النحر وبقى بلفظها ثم احرم من يومه بالحج وبقى محرماً الى قابل وحيث كان متمتلاً فتح ولباب وقيل لا لباب *

(فصل) واما الميقات المتكفي فيختلف باختلاف الناس فاتهم في حق الميقات اَصناف ثلاثة اهل
الافاق واهل الحِل واهل الحرم * (فصل) اماموا قيت اهل الافاق وهو الموضع الذي لا يجوز
ان يتجاوزوا الى الانسان الى مكة او الحرم ولو لحاجة الا عرما فلا اهل للمدينة ومن مريها ذو الطليقة ولا اهل
مصر والعرب والشام المتوجين من طريق توك جيفة لكنهم اختاروا الاحرام من رايغ احتياطاً لعدم
التيقن بمكان الجيفة قالوا لورايغ قبل الجيفة قريب منها على يسار اقداب الى مكة قال في الباب فغن احرم
من رايغ فقد احرم قبلها يعني قد يخرج من الصلوة يتيقن مع ان التقدم على الميقات افضل عندنا *

(تنبيه) ثم هذا ظاهر في ان رايغ ليس من الجيفة عندنا كما هو ظاهر كلام الشافعية ايضاً قال ابن حجر
رحمه الله تعالى في حاشيته على الايضاح فلا احرام من رايغ كما فصله الناس اليوم احرام قبل الميقات والظاهر
انه لا يكون مفصولاً لئلا يكثر الناس لجهلهم بين الجيفة فهو احتياط لا يسببه اهـ فهذا كالصريح في
ان رايغ ليس من الجيفة ومثله ما في عمدة الايراق قال فلا احرام من رايغ مفصول لتقدمه على الميقات الا ان
جهلت الجيفة او تمس بها فاصل الاحرام من غسل او لبس ازاووداء او تطيب او غشي من قصصها على
ماله اهـ هذا * (تنبيه) واما المصري والشامي اذا نفي في الحليفة فها يجوز له ان يؤثر الاحرام
الى رايغ ؟ قيل لا لان الاحرام من رايغ احرام ملو رو على معاذة الجيفة لا عليها وانعازة لا تتم يريد
الرو على الميقات كما سيأتي في هذا الفصل ويشهد لذلك ما في البحر المبين ومن احرم من رايغ فقد احرم
قبل معاذتها يسير وكذا ما في طواع الاواريم ذكر الجيفة والظاهر ان الصبايح لا يمر ون عليها وكذا ما
قال التقى رحمه الله تعالى ولقد سألت جماعة ممن لهم خبرة من عربنا عنها فروني اكمه بدمار حلتنا من رايغ
الى مكة على جهة الخمين على مقدار ميل من رايغ تقريباً فقالوا ان هذه هي الجيفة اهـ وقيل نعم وهذا الذي به
ابن امير حاج رحمه الله تعالى قال في مناسك والبدا الضيف اخر اللبس بالاحرام الى رايغ فاحرم منه واتفق
من سئل على سبيل التخيير بينه وبين نفي الحليفة اهـ ولله اعلم بالحق به بناء على ان احرام المصري والشامي من
رايغ لم يكن بالمعاذة وانما هو بالرو على الجيفة وان لم تكن مروفة كما ذكره في البحر او على ما في خلاصة
الوقت رايغ وادمن الجيفة اهـ وفي كليهما نظر اما في الاول فلا خلاف لنقل السابعة ولذا هم عدل عنه في
البحر فقالوا لم يراد بالمعاذة المعاذة القريبة من امينات والاما آخر او ابنت بضيارا معاذة ترون
انزل اهـ يعني فليزم ان لا يلزم احرام المصري والشامي من رايغ المحاذي للجيفة بل من خليس المحاذي
لدرن ثم صرح بذلك في المجاوزة فقال رايغ ميقات للشامي والمصري المحاذي للجيفة اهـ واما في الباقي فلا
خلاف ما عليه فقهاء النزهيين كما نبهناك عليه والاقرب ما في باج الروس رايغ واد عند الجيفة اهـ وما في
النهاية رايغ سئل واد عند الجيفة اهـ وايضا الاحرام من ذي الحليفة احرام من الميقات قطما وقد انما يجوز
ان يدرك عاهو احرام من الميقات احتيالا لان الا ؟ قال من القين الى الظن لا يعمد حكيف الى مجرد الاحتمال
الانري انه لا يجوز الحري عند امكان الاستخبار ان لا يسل معاذة الميقات لان الاستخبار موقوف للتحرى
كما قال في الهداية فاذا امتنع المصري الى ظني عند امكان ظني اقوى منه حكيف لا يمنع احصر الى الظن بل ان

مجرد الاحتمال عند امكان اليقين وبالجملة ان هذا الحليفة ميقات متيقن ورايع عمتل ولا يترك المتيقن المحتمل و
 لا يلتفتون انما يترك بالمتيقن مثله وايضا تأخير الاحرام من الميقات خلاف القياس واذا جوزه فلا يثبت
 به الا على الوجه الاكمل والله سبحانه وتعالى اعلم ولاهل نجد الجن ونجد الحجاز ونجد تهامة قرب وهو
 جبل مطل على مرقاة ولباق اهل الجن وتهامة يعلم وهو جبل من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية
 ولاهل العراق وسائر اهل المشرق ذات عرق وهي قرية قد غربت الآن قيل وحمل بناءها الى ما على مكة
 فالأفضل ان يحرم من المقيت احتياطا وهو قبل ذات عرق بعمرحلة وقيل بعمرحتين وهذه الثلاثة كل واحد
 منها على ممرحتين من مكة وقيل ذات عرق على ثلاثة مراحل وجمع بان الاول نظر الى المراحل العرفية و
 الثاني نظر الى المراحل الشرعية والاختار وابعد المواقيت ذو الحليفة تعظيما لقدر النبي صلى الله عليه وسلم
 وأقربها قرن ومن لمن انى ما بين من غير اهل من لن اراد دخول مكة او الحرم ولو ينبر حج وعمره
 وثلاثة التأتيت بهارمة تأخير الاحرام عنها لا التقديم فانه جائز اجاما وافضل عندنا اذا كان في
 اشهر الحج وأكمله احرامه من دورته اهل ومن كل مكان قاص وقال صلى الله عليه وسلم من اهل بحجة او
 عمرة من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام فغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر او وجبت له الجنة رواه
 ابو داود وهذا اذا أمن على نفسه والا يكره التقديم ولو في اشهر الحج بل الافضل حيث تشاء التأخير الى
 الميقات بل الى آخر المواقيت وميقات بله افضل من غيره وحكا طريقتيه والافضل في كل ميقات
 احرامه من اوله وجاز من آخره ولو مريقتين فاحرامه من الابد افضل ولو أخره الى الثاني لافى
 عليه في ظاهر الرواية من ابي حنيفة رضى الله عنه قال في البحر والتبيين ولا يجب على المدي ان يحرم من ذى
 الحليفة بل من الجسفة وكذا الشاى اذا سرى ذى الحليفة اولى ومن ابي حنيفة ان عليه دما وكذا اكل
 ميقاتين ثانيهما اقرب الى مكة والاول هو الظاهر اه (تنبيه) فلو مريقتان وعادة الثانية لا تعتبر
 المحاذلة ضياء الابصار ولعل وجهه ان المحاذلة لم تعتبر ميقاتا بالنص انما الحقت بالميقات اجتهدا بالقياس
 عليه في حرمة مجاوزته بلا احرام بسة تعظيم الحرم المحترم فكذا في جواز الاحرام عنه ايضا دفعا للحرج
 مع ان احرامه من عين الميقات اولى ولم تلحق به في جواز ترك الميقات اليه لا تمسك ثبت الميقات بالنص
 على خلاف القياس فغيره لا يقاس والله سبحانه وتعالى اعلم وفي الباب والمدنى ان جاوز وقته غير محرم
 الى الجسفة كره وقفا اى بين طوائف اخلافنا ابن امير الحاج حيث قال هو الافضل شرح ومن كان في بحر
 او بر لا يبرو احد من المواقيت الخمس تحريمى اذ لم يحرم من يستغبره واحرام اذا غلب على ظنه انه حاذى
 آخرها قربت المحاذلة من الميقات او بعدت كافي رد المحتار من التهم ومن حذوا الابد اولى وان لم يعلم
 المحاذلة فلي ممرحتين مريقتين من مكة كبعدة من طرف البحر فانها على ممرحتين مريقتين من مكة
 ثلاث مراحل شرعية طوالع (تنبيه) فلو كان يبرو احدهما عينا فلا تعتبر المحاذلة بعده كما فصله في
 رد المحتار والا فاني اذا نهي الباعلى قصد دخول مكة او الحرم عليه ان يحرم من آخرها قصد الحج او
 العمرة اولا فاما اذا لم يقصد ذلك وانما قصد مكانا من الحل بحيث لم يبر على الحرم حل له مجاوزته بلا احرام

فإذا حصل فيه ثم بدأه دخول مكة لحاجة غير النسك يدخلها بلا إحرام قيل هذا هو الحيلة لا قل يريد دخول مكة لحاجة من غير إحرام بأن قصد البستان أي لحاجة فيدخل مكة لحاجة ككفي البدائع وغيره لكن هذه الحيلة مشككة لأن قصد البستان لحاجة لا يسقط الإحرام من آفاق يريد دخول مكة عند الجائزة لحاجة بل يسقط الإحرام من آفاق لا يريد دخول مكة إنما يريد دخول البستان فقط وحيث أنه لم يحتج إلى حيلة إذا بدأه الحاجة ومقال الشارح رحمه الله تعالى في توجيه الحيلة أن الوجه في الجملة أن قصد البستان لحاجة قصد الأولي ولا يفرضه قصد دخول مكة بقصد اضتميا أو مازيا كما إذا قصد مدني مثلا جنة لبيع أو شراء أو لا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة نائيا بخلاف من جاء من الهدى بقصد مكة أو لا وأنه يقصد دخول جنة تبعا ولو قصد يما وشراء أو يابى عنه كلامهم المذكور فإن قولهم فما إذا لم يقصد ذلك وإنما قصد مكانا من الحل الخ يقتضي أن الشرط لسقوط الإحرام أن لا يقصد دخول مكة أصلا لا قصد أو لا ضمنا بل يقصد دخول البستان فقط وحيث أنه لم يحتج إلى حيلة وكذا قولهم ثم بدأه دخول مكة أي ظهر وحديثه فيجده أنه لا بد أن يكون دخوله مازيا غير مقصود أصلا لا أصالة ولا تبعا بل يكون المقصود دخول الحل فقط وكذا قولنا بحيث لم ير على الحرم زيادة الشارح يقتضي كلامهم وهو نص في أن الشرط أن لا يكون قصد دخول الحرم أصلا ولو ضرورة ضرورة إلى الحل رد المحتار بخلافه وزيادة وفي الطوالع وقد ذكر السيد ميرغني في حاشيته على التبيين أن من كان في خاطره أنه إذا فرغ من بيعه وشراؤه دخل مكة وجب عليه الإحرام عند الميقات لكونه قاصدا مع دخول جنة الحرم وإن كان قصد دخول جنة تبعا بقايل قصد دخول الحرم أو لا يجوز هذه الحيلة لما مور بالبحر في كافى البحر والدر لأنه إذا دخل مكة غير محرم بالحيلة صارت حجة مكية وهو ما مور بحجة آفاقية فكان مخالفا وليس له أن يخرج وقت الحج إلى الميقات لأجل الإحرام ولو خرج وأحرم منه لا يصير حجة آفاقية ويجب عليه العود إلى الحرم والإحرام منه بتجديد التلبية فإن لم يعد وجب عليه القسم ترك الميقات كما ذكر في اللباب وشرحه قال في ضياء الألبار نعم لو جاوز الميقات بلا إحرام على قصد دخول مكة فدخلها فإنه يجب عليه العود فلماذا إلى ذلك الميقات أو غيره ولو بعد أشهر وأحرم منه لم يكن مخالفا كما بينه المنلا على رحمه الله تعالى في رسالة المستقلة أو وكذا أنه أدخل بالحيلة لو خرج إلى الميقات لحاجة غير الإحرام جاز أن يحرم منه ويكون حجة آفاقية ولم يكن مخالفا والله سبحانه وتعالى أعلم *

(فصل) وأما ميقات أهل الحرم وأهل الحلوم أهل داخل المواقيت إلى الحرم والمراد بالداخل غير الخارج فشم من فيها نفسها كالذين يمدحها وبأهل كل من وجد في داخلها سواء كان من أهل أو قصد الحاجة كالمدني إذا دخل إلى الحليفة لحاجة فالحل للحج والعمرة وأحرامهم من ديرة أهلهم أفضل وحل لهم دخول مكة بلا إحرام بالمردوانسكا * (تنبيه) قالمدني إذا أراد الخروج فدى الحليفة للتمتع ثم بدأه التوجه إلى مكة لحاجة يحل له الدخول بلا إحرام إذا توجه من جادة الطريق التي سلكها رسول الله صلى الله عليه وسلم طوالع الأتوار وأيضا قال مرشدني رحمه الله تعالى ويترجم من ذلك أن أهل فدى الحليفة كذلك إذا

سلكوا الطريق القديم الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كاهل السرج والا بواضعهم دخول مكة بلا
احرام اه وكذا يترجم من ذلك ان اهل داخل ذي الحليفة كذلك بالاولى وقيد في البحر العميق بمن لا
يكون امامه ميقات آخر حيث قالوا امامن كان بين ميقاتين احدها امامه والا غروا به كذا في الحليفة
والجسفة لا يجوز له ان يصاروها الاحرام كالا فاق ومثله ما في رد المحتار في قوله ويبنى ان يرد داخل
جميعها ليخرج من كان بين ميقاتين فمن كان منزله بين ذي الحليفة والجسفة لا يبال نظر الى الجسفة خارج
الميقات اه قال في الكبير يسد ما قل ما في البحر العميق انه اراد بمن كان خارجا عن طريق ذي
الحليفة القديم الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كاهل يدرو الصفر فلا كلام فيه لانهم ليسوا من
اهل طريق ذي الحليفة وان اراد من كان على الطريق المذكور كاهل السرج والا بواضعهم فغيره نظر لانهم اهل
طريق ذي الحليفة فيبني ان يكون حكمهم حكم من كان داخل الميقات لا طلاقهم منع التمتع والقران
وجواز الدخول بلا احرام اه اغلها قال في البدائع فيمن لا تمتع لهم انهم اهل المواقيت الحسة اه فقد
دخل اهل ذي الحليفة في هذا الاطلاق وسيأتي تمامه في فصل لا تمتع ولا قران الخ ولكن قد يقال له
اراد به من كان خارجا عن طريق ذي الحليفة القديم لان الظاهر وهو الذي يقتضيه كلامه وكلام رد المحتار
ايضا ان العبرة بالطريق الاسلك ولو عذته كما في سائر المواقيت لا بالطريقة القديمة التي هي سلكها
فالظاهر عدم التقيد بها وهو الذي يظهر من اطلاق البدائع ايضا كالا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم *

(تمة) الطريق القديمة التي كان يسلكها النبي صلى الله عليه وسلم تفارق طريق الناس اليوم من انهاء
واحد الروحاء عند مسجد القزاة الى يسار قاصد مكة وسالكها عبر السرج والا بواضعهم شأى الجسفة
واما طريق الناس اليوم فهي بعد الروحاء على خيف بني سالم او الصفر او بدر حتى يمر على رابع اسفل
الجسفة ثم بجميع الطريق القديمة غير بطرف غديد (تنبيه) قال القطبي رحمه الله تعالى في منسكوهما
يجب النيقظ له سكان جدة بالجيم واهل حدة بالهمة واهل الاودية للقرية من مكة فانهم غالباً يأتون في سادس
او سابع ذي الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فليهم دم المجاوزة لكن يمتدو جههم الى عرفات فيبني
سقوطه عنهم وصولهم الى اول العمل ملين الا ان يقال ان هذا لا يبعد الى مبقات لم يمتد قسدهم المود
لتلاف ما تزمهم بالمجازة بل قصدوا التوجه الى عرفة وقال قاضي محمد صيدفي شرح منسكوهما والظاهر السقوط
لان المود الى الميقات مع الالبية مسقط لهم بالمجازة وان لم يفصده لحصول المقصود وهو التمتع واد المحتار
(تنبيه) قال في الطوابع سألني رجل من اهل جدة وفد الى مكة في اول ذي الحجة فغير محرم فقال هل
يجوز له ان يحرم من مكة او بعرفة ؟ فقلت لا سبيل الى الثاني وكيف تطأ ارض الحرم غير محرم وانت تريد
الحج ؟ واعاخرج الى النسيم فاحرم بالحج فعمل ذلك والله ولي التوفيق *

(فصل) واماميات اهل الحرم والمراد به كل من كان داخل الحرم سواء كان اهله او لا مقيما به او مسافرا
فالحرم بالحج فيحرمون من دورم ومن المسجد افضل وجازة غيره الى آخر الحرم طوالع والخل
لامرة والافضل احرامها من التمتع من منبر ما نشأه رضى الله عنها قيل هو المسجد الاذن من الحرم

وقيل انه مسجد الاقصى الذى على الائمة قبله الاظهر كبير ثم من البصرة واتوا اختار الطحاوى رحمه الله تعالى كاهو منسوب اليه والشافعى رحمه الله تعالى * (تنبيه) قال الوائلى كعبا هو احرامه صلى الله عليه وسلم بهما من المسجد الاقصى الذى تحت الوادى بالمدونة القصبوى قال وكان في ليلة الاربعاء تلقى عشرة بقين من ذى القعدة اهـ ابن حجر وفي الكبير واما موضع احرام النبي صلى الله عليه وسلم من الجمرات فهو المسجد الذي وراء الوادى وما جاوز النبي صلى الله عليه وسلم الوادى الا حرما واما المسجد الذي في بناه حل من قرين وهو من اتخذ مسجدا والله اعلم ومن فضائل وادى جسر انما ذكره الخمينى اهـ اهتم منها ثلاثة بني وصلى في مسجد الخيف سبعون نبيا وبالجر انما شديد المدونة يقال ان عليه الصلوة والسلام لحسن موضع الماء فيه المباركة فابجس فشرب منه النبي صلى الله عليه وسلم وسقى الناس ويقال انه غرز فيه رعيه فبلغ الماء موضعه اوسمود *

(فصل) وقد تميز الميقات بتغير الحال فالأفق اذا دخل البستان او المكي اذا خرج اليه فاراد احد النسكين حكمه حكم أهل البستان وكذا البستاني او المكي اذا خرج الى الأفق صار حكمه حكم أهل الأفق لا يجوز له تجاوز ميقات أهل الأفق وهو يريد مكة او الحرم الا حرما وكذا الأفق او البستاني اذا دخل مكة او الحرم فهو وقتة الحج والعل المرة كل ذلك اذا دخله او خرج اليه لحاجة وان لم ينو الاقامة فان قصده لا لحاجة بل الاحرام منه تارك وقتة عمد الا يكون من أهل ما خرج اليه او دخل فيه فعليه العود الى وقتة والاحرام منه فان لم يفضله الدم ثم هل يأنتم بترك العود ؟ فان كان قادرا عليه نعم والا فلا الا ان لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب وعامة في الشرح والضابط ان كل من وصل الى مكان على وجه مشروع قاصدا له الحاجة صار حكمه حكم أهل في الميقات بخلاف ما اذا وصل اليه على وجه غير مشروع او لغير الدار وعلية كالأفق اذا وصل الى الميقات لدخول مكة لا يكون حكمه حكم أهل في الميقات ويستثنى من الاول مسئلة سنذكرها في الجوازات ثم في جنبه الفارن ايضا انشاء الله تعالى والله سبحانه وتعالى اعلم * (تنبيه في حدود الحرم اذا دعا الله انا وشرفا) لحده الحرم من طريق المدينة الى النعم على ثلاثة اميال من مكة ومن طريق اليمن الى اضاة ابن في ثنية لبن على سبعة اميال من مكة ومن طريق العراق الى ثنية غل بالمقطع على سبعة اميال من مكة ومن طريق الجمرات الى شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة اميال من مكة وبينها وبين الحرم نحو ثلاثة اميال وحده من هذه الجهة لا يعرف موضعه فانه ابن حجر ومن طريق الطائف الى عرفة على سبعة اميال ومن طريق جدة الى الحديبية على عشرة اميال من مكة قال في المتوسط نصف الحديبية من الحرم ونصفها من الحل اهـ وانما عمر النبي صلى الله عليه وسلم عند باقي الحرم واما التنايات السابقة فكلها من الحل وقد نظم بعضهم حدود الحرم فقال وللحرم التحديد من ارض طيبة * ثلاثة اميال اذا رمت اتقائه ومن بين سبع عراق و طائف * وجدة عشر ثم تسع حراره وعلى الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبها ابراهيم الخليل عليه الصلوة والسلام وكان جبريل يري به

مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بجعل يدعاهم محرماً ثم حان ثم معاودة رضى الله عنهم وهي الآن
ناجئة في جميع جوانبه الا في جهة جدة وجهة المرأة فانها ليس فيها انصاب رد المختار *

(باب مجاوزة الميقات بتير احرام)

من جاوز وقته غير محرماً ثم احرم او لا عليه المود الى وقت وان لم يسه فليهدم *

(فمصل في مجاوزة الاقل وقته) اتفق مسلم مكلف اراد دخول مكة او الحرم ولو لتجارة او سياحة
وجاوز آخر مواعيتهم غير محرماً ثم احرم او لم يحرم ثم اثم وزمه دم وطيه المود الى ميقاته الذي جاوزه او الى غيره
لقرب ابوابه والى ميقاته الذي جاوزه افضل ومن ابى وسفر حجه الله تعالى ان كان الذي يرجع اليه عاذياً
لميقاته الذي جاوزه او ابعد منه سقط الدم والا فلا فان لم يسه ولا عذر له اثم اخرى لترك المود الواجب
فان كان له مذرك خرف الطريق او الاقطاع عن الرقعة او ضيق الوقت او مرض شاق ونحو ذلك فاحرم
من موضعه ولم يسه اليه لم يثم ترك المود وعليه الاثم والدم للمجاوزة فان لم يحرم مواعيد بحلول السنة
او قبله فاحرم عاقبته بالمجاوزة من الميقات سقط الاثم والدم بالاتفاق وكذا ان اقام من ماله ذلك فاحرم
بتير سقط عندنا خلافاً لفرج رحه الله تعالى وان عاد بحلول السنة او قبله محرماً او عاد من
ماله ذلك محرماً بتيره من حج فرضاً كان او نهلاً او عمرة أداء او قضاء فان عاد قبل ان يشرف في نسك ولبي
عند الميقات يعني لادخله فشمّل ما اذا لم يخرج منه ما جاوزه ثم رجع وصره ساكتاً سقط الاثم والدم عندنا
الا ان تجدي التلبية عند الميقات شرط عند الامام وعندنا يسقط المود محرماً الى اثم يلبي وقال فرج رحه
الله تعالى لا يسقط لبي اثم يلبي وأن عاد بمذمات شوطاً او وقف برفة أو استلم الحجر وقطع التلبية
وكان محرماً بالعمرة لا يسقط بالاتفاق (تنبيه) عبارة الهداية في ما يهدم ما بدأ الطواف واستلم
الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق وفي بعض نسخها قلتم الحج بالفاء قال ابن الكمال في شرحها وانما
ذكره تنبيهاً على ان المختبر في ذلك الشوط بالام فان المسنون الفصل بين الشوطين بالاستلام والا فهو ليس
بشرط ومثله في النية وعليه فالمراد بالاستلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في اول الطواف
ويؤيده قول الذايع يهدم ما طاف شوطاً او شوطين رد المختار ويظهر ان ما في الدرر استلم الحجر بسطفه
بلو غير ظاهر لاقتضائه ان مجرد الاستلام في اول الطواف يكفي في منع السقوط اللهم الا ان يكون قوله
او استلم الحجر فيما اذا احرم العمرة كافي الكبير عن غزاة الاكل لو احرم يهدم ما جاوز الميقات فان استلم
الحجر ليس له ان يرجع وقطع التلبية فقوله وقطع التلبية يدل على ان كل مذهب في العمرة فأفاد ان فيها مجرد
الاستلام في اول الطواف يكفي في منع السقوط لان فيها مجرد الاستلام قطع التلبية فاذا استلم وقطع
التلبية كيف يرجع ويلبي عند الميقات وقد قطع التلبية والله سبحانه وتعالى اعلم وأن خلف فوت الحج اذا
عاد محرماً يجب عدم المود وعفى في احرامه لان الحج عرض والاحرام من الميقات واجب وترك
الواجب اهلون من ترك العرض وكذا في العمرة لو خلف على نفسه او ماله يسقط وجوب المود رد المختار
من جاوز الميقات غير محرماً ثم احرم مرة او حجة من ماله ذلك ونفسها بالجماع ومضى بها اوقاته المحجة

وتحل بصرته ثم أحرم التضامن للميقات أو عاد إليه عمر ما عليه بالتضامن سقط عنه دم الجاوزة خلافاً لفر
رحه الله تعالى ولو جاوز الميقات بغير أحرام ثم قرن عليه دم واحد إلا أن أحرم بالسنن من العل ثم إذا دخل
الحرم فأحرم بالسرقة من الحرم أو أحرم بهما من الحرم فليدهم أن قال في الفتح ظاهرها أن بدخول أرض
الحرم بصيرته حكم أهل مكة في الميقات اه أمالو أحرم من الميقات بصرته أو حجة ثم أحرم بمد تجاوزه
بالأخرى لا في عليه لباب وشرحه ولو جاوزة كفر ظلم أو صبي قبله أو مجنون فافق ثم أحرم من حيث
هو ولو من مكة أجزأه من حجة الاسلام ولم يكن عليه دم بمجاوزة الميقات بغير أحرام لا تعلم يمكن من أهل
الصحيح ولا من أهل الأحرام عند المجاوزة وفي الكبير وهل يجب الأحرام عليهم من حيث يبلغ أو أسلم أو
أفاق فقولهم من وصل إلى مكان صار حكمه حكمهم وجب أن يجب اه وكذا الولي إذا وى أن يمتد
الأحرام للصبي من الميقات ولم يستدله ثم عدله لا يجب الدم على كل واحد منها كبير أما العبد إذا جاوز
ثم حتى فليدهم وكذا لو لم يمتد ويؤديه بمد المتق لباب وفي الكبير لو جاوز العبد مع مولاه ثم أذله
مولاه فأحرم من مكة ولم يمد إلى الميقات فليدهم بالمجاوزة يؤخذه بمد المتق ولا فرق في لزوم دم المجاوزة
يؤخر من جاوز حامداً أو نسياً أو مكرهاً أو غير ذلك *

(مطلب في دخول الآفاق مكة بغير أحرام) ومن دخل مكة أو الحرم بلا أحرام فليدهم أحد النساكين
فلو أحرم به بمد تحول السنة أو قبله من مكة أو خارجها داخل المواقيت أجزأه وعليه دم الجاوزة فان عاد إلى
ميقات ولبي عند سقط عنه دم الجاوزة أيضاً ولو دخلها مراراً بلا أحرام فليدهم لكل دخول حج أو عمرة
فلو أحرم من طامه ذلك بما عليه من حجة الاسلام أو مندورة أو قضاء أو عمرة مندورة أو قضاء لباب وكذا
بصرته مسنونة أو مستتعية شرح أجزأه مما تزم بالدخول أو بأخر دخوله من النساك وأن لم يتوجهه
لتنافيه المتروك وفي وقته وعليه قضاء ما بقي من النساك فان أحرم به بمد ما عاد إلى ميقات سقط عنه ما تزمه
بالمجاوزة أو بأخر مجاوزته من الدم أيضاً وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز به عنه ولا يسقط به الدم وهو له أس
أعتباراً بما تزمه بسبب النذر الملبس من أحد النساكين فان تحول السنة لا يجوز به عنه لصيرورة ديناً يتحول
السنة ولا يسقط به الدم إلا بالحرام قصود لا اتفاق ولو تكرر الدخول بلا أحرام ينبغي أن لا يحتاج إلى
التبيين بل لو رجع مراراً فحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد دخلاته خرج من صفة ما عليه وتماه في
الفتح * (تنبيه) ظاهر تنقيح المتن بالدخول في قولهم ومن دخل مكة بلا أحرام الخ أنه لو جاوز
الميقات بلا أحرام ولم يدخل مكة لا يجب عليه أحد النساكين وهو مخالف لما في البدائع ولو جاوز الميقات
يريد مكة والحرم من غير أحرام يلزمه ما حجة أو عمرة لأن مجاوزة الميقات على قصد دخول مكة أو الحرم
بدون الأحرام لما كان حراماً كانت المجاوزة لازماً لا لأحرام دلالة كما قاله تعالى على أحرام ولو قال
ذلك يلزمه حجة أو عمرة فكذلك إذا وصل ما يدل على الالتزام أنهى أبو السعود ومثله ما في البصر فإذا
جاوز آخر المواقيت بلا أحرام لم يدمه واحد النساكين لأن مجاوزة الميقات بنية دخول الحرم بمنزلة أن يحجب
الأحرام على نفسه ولو قاله على أن أحرم لزمه حجة أو عمرة فكذلك إذا وجب بالتمسك كما إذا افتتح

صلوة التطوع ثم أفسد ما وجب عليه قضاء ركعتين كقولوا وجبها بالقول اه *

(مطلب في دخول الآفاق للعلل الحاجة) ولودخل كوفي البستان للحاجة ولو قصد هاهنا العبادة (خلافا لما في البحر أنه لا بد من قصد هاهنا خروج وجهه من بيته ليكون سفره لاجلها لا لدخول مكة وقولهم الحاجة أي لاجل المرور إلى مكة فله دخول مكة للحاجة بلا إحرام ومن هذا قيل أن حيلة آفاق يريد دخول مكة للحاجة بلا إحرام أن يقصد البستان لكن لا يتم الحيلة إلا بالنية قصد البستان قصد الأول لا بحيث لا يكون سفره إلا لاجله ولم يرد التمسك عند دخول مكة أيضا كما قدمنا في المواقيت وهذه الحيلة لا يجوز للعاج من النهر للمخالفة لأنه إذا دخل مكة بلا إحرام بالحيلة صارت حجة مكية ولو خرج إلى الميقات أو الآفاق ليحرم منه لا يصير حجة ميقاتية بل يجب السواد إلى الحرم والإحرام منه ونية مدة الإقامة ليست بشرط على المنهوب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا نوى إقامة خمسة عشر في البستان فله دخول مكة بلا إحرام والأفلا ووقت البستان كالبيستان فلو أحرم من الحرم ثم مد منه ما لم يعد كإحرام ألا إذا دخل الحرم للحاجة ثم أراد الحج فيحرم من الحرم والختار *

(فصل في عبادة الحلى أو الحرمي وقته) حلى مسلم مكلف أو حرمي كذلك أراد الحج أو العمرة وجاوز وقته غير محرم ثم أحرم أو لأفعله الائتم والمودائي وقته كالأفاق وأن لم يعد عليه الدم فلو أحرم الحلى من الحرم للعمرة أو الحرمي كذلك ولم يعد إلى وقته فعله الائتم والدم بالاتفاق فإن عاد قبل شروعه في نسك ولي منه سقط عندنا وأن عاد بعد شروعه أن استلم الحجر وقطع التلبية لا يسقط بالاتفاق وكذا لو أحرم الحلى من الحرم للحج أو الحرمي من الحل للحج فعله الائتم والدم فإن عاد قبل شروعه سقط وأن عاد بعده بأن طاف الحلى شوطاً ووقف الحرمي برفة لا يسقط مكي يريد الحج ومتنع فرغ من عمرته فخرج من الحرم فأحرم بالحج من الحل ووقف برفة فعلها الائتم والدم وكذا عليها الائتم ترك المود أن قدر عليه *

(تنبيه) والحل بإطلاقه يشمل خارج ميقات الآفاق كدخله هذا وأما ما خرج إلى الحل للحاجة ثم أحرم بالحج من الحل ووقف برفة فلا شيء عليها كالأفاق إذا دخل البستان للحاجة ثم أحرم منه وكذا لو أحرم بركة من الحرم والمود إلى الميقات والتلبية عنده يسقط الائتم والدم ولو قرن المكي أو تمتع فأحرم للحج من الحل والعمرة من الحرم فعله ثلاثة دماء دمان ترك الوقتين ودم للقران أو للتمتع وهو دم جبر كذا في الكبير المكي إذا خرج إلى الحل للحاجة له أن يدخل مكة بغير إحرام بشرط أن لا يكون جاوز الميقات الآفاق فإن جاوز فليس له أن يدخل مكة بغير إحرام لأنه صار آفاقياً بحر وقال محمد وبلغنا عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه خرج من مكة إلى قد بدنه رجع إلى مكة بغير إحرام قال وكذا المكي إذا خرج من مكة للحاجة فبلغ الوقت ولم يجرأوزه فتح وفي الباب وبشرحه فلو خرج المكي إلى الآفاق ولحل للحاجة فهو وقت للحج أو للعمرة ألا إذا قصد في خروجه إلى الآفاق والحل ترك وقته عهد أن يخرج لاجل الإحرام لا غير *

(باب الإحرام)

(فصل في ماهية الإحرام وشروطه) الإحرام لغة الدخول في حرمة لا تنتهك من التمتع وغيرها

وقرأ الفسول في حرمانات مخصوصة إلى التزاما غير أن التزامها لا يتحقق قرأها إلا بالتلبية مع الذكر
أو المخصوصية فتح قال في التره فاشترط أن تحققه لا جزأ للمعية كما توجه في البحر حيث عرفه بنية
النسك من الحج أو العمرة مع الذكر أو المخصوصية اهـ وللراي الذي ذكر التلبية ونحوها والمخصوصية
ما يقرم مقامها من تقليد البدن تنعم السوق فلونوي ولم يلب أولى ولم ينو لا يصير عمرها وهل يصير عمرها
بالتلبية والتلبية أو بأحدها بشرط الآخر؟ المتعمد ذكره الحسام الشهيد رحمه الله تعالى أنه بالتلبية لكن عند
التلبية لا بالتلبية كما يصير شارحا في الصلوة بالتلبية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير ومن أبي يوسف رحمه
الله تعالى أنه يصير عمرها بالتلبية وحدها وهو أحق قول الشافعي رحمه الله تعالى قياسا على الصوم بما عرفت أنها
عبادة كغيرها من المحظورات وقياسا على الصلوة أولى لأنه التزام أفعال لا مجرد كلف بل التزام الكلف بشرط
فكان بالصلوة أشبه فلا بد من ذكر مفتتحها أو بما يؤول مقامه من خصوصياته فتح وشرائطه
الاسلام بنية التزام نسك القلب والذكر باللسان أو تقليد البدن تنعم السوق وأما تعيين التلبية فليس بشرط
فصح بها وما أحرم به بالغير علمه أولا وكذا لا يشترط لصحته زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلا أحرم
للبس المنضبط أو عجماء أن يقد في الأول صحيحا وفي الثاني فاسدا وهو شرط صحة النسك كتكبيره
الاقتتاح للصلوة فن العبادات ما لها تحريم وتحليل كالصلوة والحج ومنها ما ليس له ذلك كالصوم والزكوة
لكن الحج أقوى من غيره وأن كان الصلوة أفضل ثم الزكوة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف
(فصل في حكم الاحرام) وأذا تم أحرام المكلف فله أن لا يؤم المضي وعدم إمكان الخروج
منه ما لم يمت ألا يعمل النسك الذي أحرم به وأن أفسده ألقى القنوت فيعمل العمرة والاحصاء فيذبح
المهدي في صور وبالتحليل في الحرمي والجمع بين النسكين فيعمل أدنى ما يحظره الاحرام بنية الرفض في
صور وبالسير أو بالتسريح في الأعمال في أخرى ولو بناية الرفض وثانيا وجوب القضاء إذا خرج منه
بغير فعل ما أحرم به أو بغيره فاسدا قيل ألقى الظنون إذا أحصر وتحمل كإسائتي بخلاف الصلوة فإنه يحرم
عليه المضي في فسادها ويمكن الخروج منها بكل ما ينافيها ولا يلزم المضي في الظنون منها ولا تضاده ولو
أفسده وكذا الصوم فلذا قالوا أنه أقوى من غيره وشرط الخروج منه الحلق أو التقصير في وقته ألا إذا
تسذر فيسقط بلا مضي ألقى الاحصاء والرفض كالحرم وتحليل زوجته وعملا كلف محظورة فانه يخرج منه
بالحلق لباب وأما منسده فالجماع قبل الوقوف ومبطله الردة إلى الجنون والاعتمام ومانعه من المضي
في موجه فوت الوقوف والحصر أو الجمع بين النسكين في صور ورافعه الرفض وقاطعه الموت *
(فصل في واجبات الاحرام وسننه ونحو ذلك) أما واجباتها فكونه من الميقات وصونه ومن
المحظورات والتجرد عن الخيط المحيط حتى لو أحرم وهو لا يسه يكره ويلزمه الترك والجزاء كبير ومن
سننه كونه في أشهر الحج وإن لا يمدل من خصوص ميقات بلده وطريقه وانسل أو الوضوء ولبس أزار
ورداء وأداء الركعتين ألقى وقت الكراهة وتعيين التلبية وزادها طي مرة واحدة ورفع الصوت بها
والاحرام بها ومن مستحباته لبس ثوبين جديدين أو غسيلين ولبس الثماثيل ونية بصد الصلوة بالانسل

جاءه سورتي الهدى وتقليده وتقديم الاحرام على وقته المكاني أن ملك نفسه ونحو ذلك كما ستره في الفصل الآتي *

(تمة) وهو باعتبار الاماكن واجب وسنة وأفضل وفاضل فلو اوجب من أي ميقات كان والسنة من ميقات بلده والأفضل من دورة أهله والفاضل كل ما قدمه على وقته ومن محرماه تأخير الاحرام عن الميقات وأرتكاب المحظورات والاتفاق بها وترك الواجبات ومن مكروهاته تقديمه على وقته الزماني مطلقا وعلى المكاني أن لم يملك نفسه والاحرام بلا غسل أو وضوء وترك كل سنة وأحرام القارن الصحيح قبل السرة والجمع بين النسكين المتعدين مطلقا وبين المختلفين المكي *

(فصل فيما ينبغي لمريد الأحرار من كمال التنظيف والنسل والادهان والتطيب وغير ذلك)
يكره الأحرار قبل دخول أشهر الحج فإذا دخلت فاعجل من الأحرار فهو أفضل ألا إذا خلف أن لا يمكنه الاتقاء من المحظورات وأذا وصل إلى الميقات الذي يحرم منه يستحب أن ينزل به ويحمد الله تعالى عن ما من به من التبليغ إليه ويشكره على ما منعه وأنعم به عليه ويغسل يديه حتى يعلم منه أنه لا يريد ألا وجهه الكريم ويتردى عن نفسه وأعتبارها فان في الأحرار تشبيها بالموات فصبغات العزيز الحكيم كبير فإذا أراد أن يحرم يستحب له قبل النسل كمال التنظيف بأن يغسل شاربه ويغسل أظفاره وينظف أظفاره ويحلقها ويحلق ما تحتها وينتفحها والمقصود إزالة التفتيح أي نوع كان ولو بالنورة كذا في حاشية الشروح والالباب ولم يذكره وأما قال الشارح رحمه الله تعالى لأن المستحب إبقاء شعره لوقت الخروج من الأحرار بملقه تنقيلا ليزان أجره لكن قال في البحر والنهر وتيمم في الدرو وغيره أن المستحب حلقه لمن أعداده من الرجال أو أرادوه ألا ففسر به وأزالة الشمت والوسخ عند انتهى *

(تنبيه) ويبنى أن يستثنى منه من يحرم في المشرو وهو يريد التضحية فمن المستحب أن يربد التضحية أن لا يأخذ شعره ولا يلقم ظفره في المشرك حتى يرضى المقي صبيح مسلم قال صلى الله عليه وسلم إذا دخل المشرك وأراد بضعكم أن يرضى فلا يأخذن شعره ولا يلقن ظفرا وأنهى التنزيه بخلافه خلاف الأولى ولا كراهة فيه وعامة في المارة والمستحب إزالة التفتيح قبل النسل وجازيمه قبل الأحرار وأن يجمع أهله وأجارته لومعه ولا مانع منه وأن ينسل رأسه بالخطمي أو نحوه ثم يسن أن ينسل بسدر أو نحوه كالملك والماء الحار وغيرها بوجلا أحرار الألاكول والأفالسنة تحمل بأصل النسل ولو للجنابة أو غيرها أو يتوضأ وأن لم يرد صلوة الأحرار والمستحب أن يسناك في أول طهارته وهذا النسل أو الوضوء سنة وهو الأصح وقيل مستحب كبير ويؤمر بالصبي العاقل *

(تنبيه) وفي الدروسن لصلوة جمعة وصلوة عيدوا أحرار وفي حرفة قال في رد المحتار هو من سنن الزوائد فلا عتاب بتركها في القهستاني وذهب بعض مشائخنا إلى أن هذه الاغسلات الأربعة مستحبة أخذ من قول محمد بن الأصيل أن غسل الجمعة حسن وذكر في شرح النية أنه الأصح وهو في الفصح لكن أسطر تلميذه ابن أمبراج في الحلية أستأنه للجمعة لنقل الواضحة عليه وبسط ذلك أم

والنسل أفضل لأن معنى النطفة فيه أتم فيقوم الوضوء مقامه في إقامة أصل السنة دون فضيلتها وهذا النسل النطفة وأزالة الرأفة لا الطهارة فلا يقرم التيمم مقامه عند المعجز من الماء لأنه ماوث فلم يشرع له إلا إذا أراد به صلوة الأحرار ويستحب للعالم والفساد قبل أقطاع دمها وينبئ أن يتدب النسل أيضا لمن أهل عنه رفيقه وأوجه لعنوه لقولهم أن الأحرار قائم بالنهي عليه والصغير لا يبنى أتى به لجوازه مع أحراره من نفسه وقد استقر به لكل محرم نهر وعمر طليل السنة أن يحرم وهو على طهارته در فلو أغسل فأحدث ألا أنه على نظافته فتوضأ وأحرم من نسل النسل ۞

(تنبيه) كمال تغفل الحدث بينه وبين صلوة جمعة وعيد ووقوف لا يجوز به الوضوء عن النسل قال في رد المحتار وليس في عبد النبي التابى رحمه الله تعالى هنا بحث فليس حاصلة أنهم صرحوا بأن هذه الأغسلات الأربعة للنطفة لا الطهارة مع أنها تغفل الحدث تزاد النطفة بالوضوء ثانيا ولكن كانت للطهارة أيضا في حصوله بالوضوء ثانيا مع بقاء النطفة قال في حاشي الأجزاء وأن تغفل الحدث لأن مقتضى الأحاديث الواردة في ذلك طلب حصول النطفة فقط انتهى وكذا قال المروجى وينبئ أن لا يحرم فضيلة النسل لأنه شرع النطفة وقد حصلت قال الشارح رحمه الله تعالى وهو الأظهر ولو أحرر بالغسل ووضوءا ويكره ۞

(تمة) قال المرشد رحمه الله تعالى في شرحه ثم هذا الفصل أحد الأغسل المستوتة ثانياً المحل مكة ثالثاً الوقوف بصفة رابهاً الوقوف بصفة خامساً الطواف الزيادة سادساً وسابعاً وثامناً إلى الجار في أيام التشريق تاسعاً الطواف الصدر عاشراً دخول حرم المدينة قال في البحر السابق ولا غسل لى حرة العقبة يوم النحر كذلك في المنعة قلت والحادي عشر في لية حرفة كاسراً والثاني عشر لدخول مكة دلفة كاسياً وفي أبحاث النسل من رد المحتار أن الأغسل يوم النحر خمسة وهي الوقوف بصفة دلفة ودخول مكة ودخول الجمرات ويظهر لي أنه ينوب عنها غسل واحد بنيتها كما ينوب عن الجمعة والعيد تأمل انتهى ويسن بعد النسل أن يستعمل الطيب في بدنه أن كانت عنده أو لا فلا يطلبه عناية فأدأه من السان والذو الهدى كافي السراج نهر ويجوز ما لا يتبع عينه بعد الأحرار أتماً وكذا ما يتبع عينه بعده كالسك والناحية عندها وهو من الشافعي أيضاً وقال محمد أنه يكره ويجب بذلك عنده دم وهو قول مالك والفرغى رضي الله تعالى عنهم وما لا يتبع عينه أفضل غرو جاهد الخلاف ويستحب بالسك المصحح بل وائر عنه صلى الله عليه وسلم التطيب ۞ وللإختلاف أستحب أن يغسله بماء ورد ونحوه ليهب جرمه أما الثوب فلا يجوز أن يطيب بما يتبع عينه بعد الأحرار أتماً وقيل يجوز في الثوب أيضاً عندها كافي الفتح والبحر والأولى أن لا يطيب ثوبه كافي الباب وسأيت في مكروهات الأحرار كراهة لبس الثوب البخر أو المطيب قبل الأحرار ويستحب أن يسرح رأسه عقيب النسل وأن يدهنه بأي دهن كان مطيباً كان أو غير مطيب وكذا لحيته وحسن أن يلبس رأسه بنحو خطمي أو غيره لكن تلبيد أسنانه هو اليسر الذي لا يعمل به الخطية فأنا أستحب ما لا يخطئ الكائنة

قبل الأحرار لا يجوز بخلاف الطيب وعليه يجب أن يجعل تلبسه صلى الله عليه وسلم في أحراره وتعامه في جنائيات رد المختار ثم يجرد عن الملبوس المحرم على الحرم ليس من الخيط والمصفر ونحو ذلك فله أحرار لا يسأل المنيط فله دم آدم في عليه يوم كامل وفي أقل من يوم صدقة بعد أن يكون ساعة للافي جنائيات الفتحة ورد المختار من غزاة الأكل في ساعة نصف صباح وفي أقل من ساعة قبضة من برام وعليه مشي في مناسك الفارسي والباب في أحكام الصدقة كما سيأتي ويسن أن يلبس من أحسن ثيابه ثوبين أزهار من السرة إلى ما تحت الركبة ويشده فوق السرة ورد على الظهر والكنتين والصدر كذا في البصر يعني لا على هيئة الأضطجاع كما هو من كثير من المعتبرين فإنه لا يسن في الأحرار على الأريسة أن يلبس عند نافي الطراف فقط فصدمة أولى وتعامه في رد المختار وفي الشرح ورداء يستر الكنتين فإنه الصلوة مع كنفها أو كشف أحدهما مكروهة أن يلبس الأضطجاع حال الطواف فقط فلا فلا تومه العوام أنه يسن في جميع أحوال الأحرار أنه وأن خرز طريفه في أزاره فلا بأس به بحر وله أن يستر جميع بدنه غير رأسه ووجهه كبير جديدين وهو الأفضل لأنه أقرب إلى الطهارة من الأتكم جوهره أو غسيلين وفي عدم غسل المتين ترك المستحب أبيضين ككفن الكفافي في المدد والصفة غير منيطين قال الشارح رحمه الله تعالى اصل لبس الأزار والرداء سنة وبقية الأوصاف مستحبة والكافي سائر المودة فيجوز في ثوب واحد أو أكثر من ثوبين بأن يحمل واحد افروق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر وفي أسودين وكذا في الأخضرين وأزرقين وفي مرقعة والأفضل أن لا يكون فيه غياطة أصلا وأن زرا أحدهما أو غلله بغلال أو ميلة أو عقده بأن يبطرفه بطرفه الآخر أو شده على نفسه بحبل ونحوه أساء ولا في عليه وأنما أساء لشبهه حيث يغلب الغيظ من جهة أنه لا يحتاج إلى حفظه بخلاف عند الهيمان في وسطه فإنه لا بأس به لأنه يشد تحت الأزار عادة فلم يكن التقصير منه حفظ الأزار وإن شده فوقه لم يكن في معنى لبس المنغيط وأما عصب المصاصة على رأسه لملة أو غير ملة فمما يكرهه ولزومه إذا دام وما كفارة للتنظيف وقلو الأكرهه المنطقة والسيوف والسلاح والتختم على هذا فكر اهة عصب غير الرأس من بدنه أن كان لشعر اهة انما هو لكونه نوع عبت كذا في الفتحة وغيره ويستحب أن يلبس ثلثين أن تيسر كبير فإن كانت على صفة نمل النبي صلى الله عليه وسلم بأن كان لسلك فروة منها قبل أن يمشي بالشر الك أحدهما بين الإبهام واللقى تليها والآخر بين الوسطى واللقى تليها من جهة الخنصر وهكذا في سائر الأصابع كما سنذكرها فهو عام السنة والافتك ذلك هو أفضل من سائر ملبوسات الرجال لكونه من جنس نمل النبي صلى الله عليه وسلم *

(تمة) كان نمله صلى الله عليه وسلم مخمرة معقبة ملسة من شرا كها صفر اءمن جلود البقر والمخصرة هي التي لها خصر دقيق والمقبقة هي التي لها عقب أي سير من جلد في مؤخر النملين يمسك به عقب التقدم والملسنة هي التي في مقدمها طول على هيئة اللسان وذلك لأن نسبة رجله صلى الله عليه وسلم كانت أطول أصابعه فكان في مقدم النمل بعض طول يناسب تلك الأصابع وكان له نمل من طاق ونمل

من اكبر وكان يقضى تعالىه بالواحد وقد نظم الحافظ العراقي حصة صلاة صلى الله عليه وسلم ومقدارها فقال

وسلوة الكرمة المصونة * طوي لمن من بها جبينه
لها قبلان يسير وهما * سبتان سبتوا شعرهما
وطولها غير مع أصبعين * وعرضها مما على الكعنين
سبع أصابع وطول القدم * خمس وفوق ذلقت فأعلم
ورأسها عدد عرض ما * بين القبائلن أصبعان أضبطهما

كذا في شرح الشامل ثم سن أن يصلى ركعتين بعد اللبس ينوي به أسنة الاحرام ليعرض فضيلة السنة وألفوا أطلقوا جاز يقرأ في الاولى منها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويستحب أن كان بالمقات مسجدا أن يصليهما فيه ولو أحرمت بغير صلاة جاز وكره ولا يصلى في وقت مكروه وتجزى المكتوبة عنها كتحية المسجد كذا في مائة الكتب خلافا في التشرع أنه قياس مع الفارق لان صلاة سنة الاحرام مستقلة كصلوة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب القرية منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة على حدة كما حققه في غاوى الحجة فتأدى في ضمن غيرها أيضا اهـ

(فصل في كيفية الاحرام وصفة التلبية وشرطها وسائر أحكامها) ثم يحرم إذا سلم حقيب صلواته وهو جالس مستقبلا القبلة في مكانه فإن أحرمت بعد ما قام أو سارا أو استوت به راحته فأعانة جاز ولكن الاول أفضل فيقول بعد السلام بلسانه مطابقتها له اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني وهذا مستحب ولا تحصل به التلبية لان الدية أمر آخر وراد الارادة وهو العزم على الشيء فقد أجازوا التلبية بعده ثم لو قاله نأويا به الحج أو أرا الدية بالارادة فحصل به لكن حيث يصير محرما بالذكر قبل التلبية والسنة الاحرام بالتلبية ثم ينوي بقلبه المشغول في الحج ويقول بلسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى وبلي فيقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والنسمة لك والملك لا شريك لك ويلبني أن يقيده بالقرض أن لم يكن حج قبله محررا وجاعا الخلاف في جواز الاطلاق عن القرض ولا ينبغي أن يقيده بالنفل وأن حج قبله لم يدم الا من من الحبط وكذا أن كان تقيد الاقتراضه عليه بالوصول الى المقات او الى مكة كما مر وأن أراد العمرة ينوي بها بقلبه ويذكرها بلسانه مكان الحج في الدعاء والتلبية وأن أراد العمرة ان يقول اللهم اني أريد العمرة والحج الخ ثم ينوي بقلبه العمرة مع الحج ويقول نويت العمرة والحج الخ لبيك اللهم الخ ويقدم العمرة على الحج في الذكر استحبابا ويستحب أن يذكر في أهلالة ما أحرمت به من حج أو عمرة أو قران ولو مرة فيقول بعد التلبية أو قبلها والاول أولى لبيك بحجة أو بعمرة أو بعمرة وحجة وأن كان أحرما من التبر يقول اللهم اني أريد الحج عن فلان فيسره لي وتقبله مني عنه ثم ينو عنه بقلبه ويقول بلسانه نويت الحج عن فلان وأحرمت به عنه لبيك اللهم الخ ثم يقول لبيك بحجة عن فلان أو بقوله قبل التلبية كما مر وشرط الدية عنه ثم أن شاء ذكره في التلبية والدعاء وأن شاء أكتفى بالتلبية عنه

ويسن أن يرفع صوته بالتلبية بشدة من غير أن يبلغ الجهد في ذلك كيلا يتضرر ويستحب أن يكرر
 التلبية ثلاثا وأن يوالي بين الثلاث ولا يعطها بكلام أو غيره ولورد السلام في خلالها جائزا كما جاز تأخيرها
 حتى يرده بعد فراغها أن لم يفتها الجواب كما يستحق عليه كذلك في الشرح لكن في رد المختار وغيره أن
 المشتغل بالتلبية وأذا ذكر أو ألهى لا يجب عليه رد السلام بل كل عمل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده اه
 ولحسن يكره لغيره أن يسلم عليه حالة التلبية وأذا لم يستحب أن يحضض صوته ويعمل على التلي
 صلي الله عليه وسلم ويدهو عشاء وأن تبرك بالماء أو تحسن ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك
 والجنة وأمره ذلك من غضبك والنار وهكذا يستحب كما اخذ في التلبية وتدين ان يزيد فيها لا في
 خلالها بل يسعا وجاز قبلها فيقول ليك الله الخلق ليك او ليك ليك وسعديك واخبر يدبك والرزق
 اليك والعمل او ليك حقا قاتمدا ورثا ولا يستحب الزيادة من غير المأثور بل هو جائز كما يفهم من
 الفتوح والتبيين اما النقص منها والزيادة في خلالها فيكره تنزيها ذكره في الكبير وشرط التلبية
 ان تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يتدبها وكذا لو صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لم يتدبها
 على الصحيح كبير والاخرس يلزمه تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب كما في القراءة في الصلوة
 قال الشارح رحمه الله تعالى بل اولى فان باب الحج اوسع مع ان القراءة فرض قطعي عليه والتلبية امر عطف
 مختلف عليه اه وفي النهاية ونحوه يكسب استحبابه بشرط وعن محمد ان شرط والاصح ان ليس بشرط
 في الصلوة بالاتفاق والفرق له انه محل في الصلوة بغير فائدة بخلاف الحج لا بتقديم فيه غير التلبية مقامها
 وهو سوق الهدى والتلبية مرة شرط وهو عند الاحرام لا غير والزيادة على المرة سنة والاكثر منها
 مستحب في كل حال قائما وقاعدا ومضطجعا وماشيا وراكبا وناظرا وواقفا وسائرا وطاهرا واعدنا
 وجلبا وسائنا وبما كذا استحباب اكثرها عند تغير الاحوال والازمان وكألا مشرقا ومغربا وادبا
 أو قريبا وكبانا وعند اقبال الليل والنهار وبالا سمار وبعد المكتوبات اتفاقا يبعد التكبير التشرقي ثم بها
 فلو بدأ بها سقط التكبير والمسبوق لو تابع أمامه في التلبية ففسد بخلاف التكبيرات كبير وهكذا يبعد
 الفرائض والنوافل في ظاهر الرواية وعند كل ركوب وتزول ولقاء بعضهم بعضا وأذا استيقظ من نومه
 أو استعطف راحلته والحاصل أن التلبية فرض سنة ومستحب مؤكد ومندوب فالفرض مرة
 واحدة عند الاحرام والزيادة على المرة سنة وعند تغير الحالات مستحب مؤكد والاكثر منها من غير
 تغير مندوب وأذا رأى شيئا يسيبه يقول ليك أن العيش عيش الآخرة وأذا كثرت اجابسة لا عشي أحد
 على تلبية الآخر بل كل إنسان يلي بنفسه ويستحب للرجل في التلبية لها بل يسن أن يرفع الصوت
 بشدة لكن من غير أن يجهد نفسه كيلا يتضرر الا أن يكون في مصر فلا يستحب غوفات الرياء
 والسمعة وعند الشافعية يستحب في ابعاد المقرنة بالاحرام أمانيها فلا يجهر ويبس في مسجد مكره ومنى
 وعرفات وبعد في مسجد مزدلفة ولكن لا يرفع صوته بها بحيث يشوش على مصلي أو طائف أو نائم
 أو ذاكر أو نحو ذلك ويلبي في سعي الحج اذا قدمه ولا يلبي حالة الطواف في طواف القدوم وطواف الافاة

على فرض تقديمه على الرى وكذا فى طواف التطوع كذا فى التمتع والقيام وغيرهما خلافا لما قاله الشارح وجه الله تعالى فى فصل الترافع من السعى وكذا فى فصل حصة الشرع فى الطواف أن قوله ولا يلبى حالة الطواف أى جهر أو ألا يصيح على إطلاقه لأنه لا يترك التلبية حالة الطواف إلا أنه لا يرفع صوته فيه بحيث يشوش على المصلين أو الطائفين *

(فصل فيما يقوم مقام التلبية) منضيا إلى النية وهو الذكر باللسان وتقليد البدنة مع السوق فلا كانت أو واجبة ككتبة وقرآن ونذرو كفارة وجناية فى السنة الماضية وجزاء صيد قتله فى أحرام سابقى أو فى الحرم اشتد بيمته هديا لأن الإجابة كما يحكون بكل قول تعظيمى تكون بكل فعل من خصائص الأحرام أما الذكر فكل ذكر يقصده تعظيم الله سبحانه وتعالى كالتهليل والتحميد والتسبيح والتكبير وغير ذلك ولو مشوب بالدهاء على الصحيح ولو بالفارسية أو بلى لسان كان وإن أحسن العربية والتلبية على المنهوب ولو قيل اللهم يحزبه وقيل لا وأما غصوص التلبية فسنة لا شرط فإذا تركها وأحرم بغيرها كره تنزيها لترك السنة وما قيل إنها مرة شرط مراده ذكر يقصده التعظيم لا غصوصها كذا فى البحر وكذا ما قيل وشرط التلبية أن تكون باللسان مراده ذكر يقصده التعظيم لا غصوصها وأما تقليد البدنة وهو أن يربط فى عنق بدنة قطعة نمل أو حرة من زادة أو لحاء شجرة أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدى فلا يترس لما أحد وتردأ ضلت ولا تنهال إذا وردت ماء أو كلاء ولا يأكل منها حتى إذا عطبت وذبحت والمضى بالتقليد فإذا نه عن قرب يصير جله كهذا اللحاء والنمل فى اليبوسة لا راقدة دمه والبدنة ناقة أو بقرة بحر فلا قامت منه مقام التلبية شروط ثلاثة : ١ - سوق البدنة : ٢ - التوجه معها : ٣ - الإدراك والسوق أن يمشى بها على يد رجل أو سبيها ولم توجه معها فى غير بدنة النعسة والقرآن أو تقس التوجه إليها فيها فلو قل بدنة ولم يسق أو ساق ولم توجه معها أو توجه معها ولم ينو الأحرام لا يصير محرما ولو قلها وساقها إلى مكوك توجه معها نأوا الحج والعمرة أو القرآن أو النكاح أو الأحرام فقد صار محرما وإن لم يلب ولهذا كان الأفضل لمن أراد تقليد بدنة أن يقدم التلبية على التقليد لأنه إذا قلها رعا مسارات فاتبها مع النية فيصير محرما بالتقليد والسنة أن يكون محرما بالتلبية لا بغيرها وأما إذا قلها وبعث بها ولم توجه معها توجه بدنة ذلك نأوا الحج فإن كانت البدنة نذير النعمة والقرآن لا يصير محرما حتى يلحقها قبل الميقات فإذا أدركها قبله وساقها صار محرما إلا أن العوق شرط بالاتفاق أما السوق بعد العوق فلم يشترطه فى الجامع الصغير وعليه المتن وهو الظاهر كما قلنا فى البحر وشرطه فى المبسوط لكنه لو أدرك فلم يسق وساق غيره فهو كسوقه لأن فعل الوكيل محضرة المؤكل كفعل المؤكل أما على ما فى الجامع فلا حاجة إلى السوق أصلا من التمتع والفتح والنهر فلو قلها بعد الميقات فمره الأحرام بالتلبية من الميقات لا من حين وصل إلى الميقات لم يكن محرما بالتقليد لعدم لحاق الهدى ولا يجوز له المجاوزة بدون الأحرام فمره الأحرام بالتلبية رجمي وإن كانت البدنة نعمة أو قرآن فإن كان التقليد والتوجه فى أشهر الحج صار محرما بالتوجه بنية الأحرام وإن لم يلحقها استحصانا وإن كان التقليد فى غير أشهر الحج لم يصير محرما حتى يلحقها

قبل الميقات وان وجد التورج في اشهر الحج لان تقليد هدي التمتع في غير اشهر الحج لا يستدبه لا بفضل من افعال التمتع وافعال التمتع قبل اشهر الحج لا يستدبهما فيكون تطورا وفي هدي التطوع ما لم يدرك او لم يسرمه لا يصير محرما كإسرا ويستحب ان يكبر عند التوجه مع سوقها ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد وتواشرك سبعة في بدنة فقلدها احدهم بإسرا صاروا محرمين ان ساروا معها وبغير اسرا صاروا محرما دونهم ولا يقوم اشارها ولا تجليلها مقام التلبية لعدم اختصاصها بالنسك لان الاشعار قد يكون المداواة والجلل لرفع الحر والبرد والاذى ولو قد شاة لا يكون محرما وان ساقها لان تقليد الشاة غير متعارف وليس بسنة ايضا بحر وتبيين *

(تنبيه) فلا بد في الاحرام بالفعل من خمسة تعيين البينة : وتعيين التقليد : وسوقها : والتوجه معها : ونية النسك : لكن الثالث والرابع يمكن منهما لحوقها بل نفس التوجه اليها ان كانت لتمتع او قران في اشهر الحج والاشمار مكروه وعند خوف السراية في قولهم جيما والاحسن عندها في الابل وهوان يشق سنامها بل ينطن بارة او سنان في اسفل سنامها من الجانب الايسر او اليمين والاشبه هو الايسر كافي الهداية حتى يخرج الدم ثم يسلمت ذك الدم باصبعه ويطلع بسنامها والابل تقلد ونجل وتشم والبقرة تقلد ونجل ولا تشمر ويستحب التجليل والتقليد احسنه والجمع بينهما افضل والتمن لا يفعل بها شيء من ذلك *

(فصل في نية الاحرام) واما النية فشرطها مقارنتها بالتلبية او ما يؤول مقامها ولو حكما بان عزيمة من قلبه ولم يجد بدنها فاصل اجنبى كافي الصلوة وان تكون بالقلب فينوي بقلبه ما يحرّم به من حج او عمرة او قران او نسك من غير تعيين واما التلفظ بالنية مع ذلك فحسن ليجمع القلب واللسان كما قاله المشائخ رحمهم الله تعالى ولو جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فالعبرة بما نوى لا بما جرى على لسانه لانه كلام لانية فلو لم يحرّم بقلبه العمرة لولي بعمرة ونوى بقلبه الحج اولى بها جميعا ونوى احدهما اولى باحدهما ونوى كليهما فالعبرة بما نوى وقال ابن الهام وغيره من المحققين ان التلفظ بالنية مع ذلك اما بحسن لمن لا يجتمع عزمة قلبه امامن اجتمعت عزيمته فلا يحسن له في جميع العبادات بل هو بدعة وعلى هذا اذا مال الهم ان اراد الحج الخ لبي ناويها بالحج كافي التوث ولا يتلفظ بالنية واما تعيين النسك في البينة من حج او عمرة او قران وكذا اقتيد بالحج فرض فلا حراز الاكل وليس بشرط *

(مطلب في اجهام النية واطلافا) فلو اجهام النية بان نوى الاحرام ولم ينو حجة ولا عمرة او نوى النسك ولم يبين حجة ولا عمرة صح احرامه بها وقرمه المضي فيه وله ان يحمله لاجها شاء قبل ان يشرع في افعال احدهما فان لم يبين حتى طاف للعمرة او مطلقا ولو شوطا كان للعمرة او وقف برفة قبل الطواف فلحجة وان لم يقصد الحج في وقوفه وكذا لو احصر قبل التمين والشروع في الاصال فاحتل بدم او فاته الوقوف او جامع قبله تعيين للعمرة ففي الاولى يجب عليه قضاءها لاقضاء حجة وفي الثانية يتحلل بافعال العمرة ولا حرج عليه من قابل وفي الثالثة يجب عليه المضي في عمرة وقضاءها ولو احرم بها ثم احرم نانيا

بحجة فالاول العمرة او عمرة فالاول للحجة وان لم يتوالتا في ايضا شيئا فهو قارن وعن ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى يخرج ويريد الحج الحرام لا يتو شيا فهو حرج بناء على جواز اذا لم يدايت بنية سابقة
 كذا في الفتح ومثله في البدائع وفي الغاية يخرج الرجل يريد الحج الحرام ولم يحضره النية هو حرج فان
 خرج لولاية له حرام ولم يتو شيئا له ان يحمله ما شاء ما لم يطف فاذا طاف بالبيت ففي عمرة اه ومثله
 في الكبير . و به مجتمع بين ما روى عنهما وبين ما ذكرنا عنهم قبله بأنه فيما اذا خرج من بيته لا يريد الحج واليه
 اشار الشارح ايضا ولو احرم بما احرم به غيره صحح شرعه و لم يضره مثل ما احرم به غيره من حرج او عمرة
 او قران فان لم يعلم بما احرم به غيره فهو منهم فيلزمه حجة او عمرة ولو احرص او فاته الوقوف او جامع قبله
 تعين للعمرة كآمر وهكذا لو اطلق نية الحج بان احرم بحجة ولم يبين فرضا ولا تقلاصح احرامه للحج
 وصرف الى الفرض استحسانا على المذهب ولو نوى من التبر او النذر او النفل كان ما نوى وان لم يحج
 لفرض *

(مطلب في نية حجتين او نصف نسك او نحو ذلك) ولولي من حج الاسلام نوى حجتين
 مندورتين كان قلا لانما طالت نية الوصفين للتدافع في اصل النية وذلك يمكن للنفل ولولي من حج
 للاسلام نوى نذرا او تطوعا كانت نذرا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن الامام ترجيحها
 لفرض بقوته او حاجته الى التبيين وقال محمد رحمه الله تعالى كان قلا لآمر . وجزم في الفتح بخلاف ما
 اذا لم ينوى حجة الاسلام والتطوع فان فرض بالاتفاق اما عند ابي يوسف فظاهر واما عند محمد فانه
 لما انت نية المجموعتين لقتنا في اصل النية وهو يمكن لحجة الاسلام كذا في النسخة من تلخيص الجامع
 الكبير ولو نوى نصف نسك او حجا لا يطوفه ولا يقف عليه نسك كامل او حج كامل والاول مهم
 والثاني مطلق وقد عرفت حكمها ولو احرم بحج على ظن انه عليه فرضا او نذرا فبينه عده يترمه المضي
 فيه ولو فاته الحج تحلل بصره وكذا لو افسده يترمه المضي فيه وقضائه واختلوا في القضاء ولو احرص
 ثم تحلل فليل لا يترمه القضاء لانصح غروجه من الاحرام والاصح في عدم القضاء لان الاحرام في
 الاصل لازم والنفل لمفع الحرج والمشقة وفي ادون ذلك يبقى صفة التزوم معتبرة غاية السروجي ولو
 احرم بحجة ينصرف الى حجة هذه السنة معطى السرخسي *

(مطلب في نسيان ما احرمه) ولو احرم بشئ واحد من كعج او عمرة او قران ثم نسيه او شك
 فيه قبل الافعال تحرري وان لم يقع تحرره على شئ ثم حجة و عمرة احتياطا ليخرج من المصدة يتيقن
 و لزمه ان يقرن بينهما ويقدم افضلهما عليه ولا يكون قارنا شرعا فلا يترمه هدى القران فلا احرص تحلل
 بدم واحد ويقضى حجة و عمرة ان شاء جمع بينهما بقران وان شاء فرق بتمتع او غيره وان جامع قبل طواف
 العمرة مضى فيها ويقضيها ان شاء جمع وان شاء فرق وعليه شاتان واما اذا جامع بعد طوافها قبل الوقوف
 فيفسد حجه دون عمرته وعليه دم لقساد الحج ودم للجامع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وان
 احرم بشئ ونسيها لا يدري حجتين او عمرتين او حجة و عمرة ثم مضى في القياس حجتان وعمرتان وفي

الاستئذان الثقات سجلا لاسره على المسنون والمعرف وتزعمه هي القرآن ولو احصر بشبهتين
وعليه قضاء حجة وممرتين فتح ولها ب *

(فصل في احرام النسي عليه والمتهود والنائم المريض والمجنون) من خرج يريد حجة الاسلام
فاغنى عليه قبل الاحرام او كان مريضا فقام قبله فنوى ولي عنه رفيقه او غيره باسمه نصالا ومن الميقات
او بمكة بعد احرام نفسه او قبله جاز عندنا ويجز منه حجة الاسلام ويصير عمر ما بذك لا الذي باشر
الاحرام منه لا تغال احرامه اليه شرعا لانه يتوقع افاته فيؤدي على الافعال بنفسه لعدم المعجز بخلاف
الميت وتماه في الفتح فيجب بحج يده عن الخيط ولو ارتكب محظورا لم يوجب له الموت ولا المباشر ولا
يجوز ان يحرم عنه بها او بالعمرة اذا اقام انه يقصد الحج كذلك فان لم يعلم تعيين الاحرام بالحج الا اذا
دخلوا في انشاء السنة فيها العمرة لان الامامة ما تكون بما ينفع لا يضره نهر ثم ان كان باسمه ان اسره ان
يحرم عنه اذا اغنى عليه او نام وهو مريض فلا خلاف في جوازه عندنا فينوي عنه ويقول اللهم انه يريد الحج
فيسره له وقبلة منه ثم يلى عنه كبر وان لا باسمه نصافي النسي عليه يجوز عندنا بحقيقة رحمه الله تعالى
ان كان رفيقه لان عقد الرقعة تكون اسرا بما لا تعد المعجز خلافتها وان كان غير رفيقه فلا رواية فيه
واختلف المشايخ على قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى والراجح الجواز ايضا لان هذا من باب الامانة لا
الولاية ودلالة الامانة على عدم كل من علم قصده رفيقا كانت لولا كذا في الفتح والتمس كالاعمال في عدم
اشتراط الاذن ابو السدود واماني النائم المريض يشترط صريح الاذن لما في الهيطان المريض الذي
لا يسه طبع الطواف اذا طاف برفقة وهو نائم ان كان باسمه جاز والافلا اه وكذا يشترط ان يحرم مواسمه
على موارسه لاني الباب ولو طافوا بغيره من غير انهم من غير انهم ان كان باسمه وحلوه على فوره يجوز
والافلا والكلام في الاحرام عن النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا باسمه قال احرام اولي
رد الهار فلو طاف او استيقظ قبل اداء الافعال كلها او بعضها لم يشرتها وان لم يبق فادى عنه رقتاه
جزيه ولا يجب ان يشهدوا به المشاهد وقيل لا يحز به ويجب حله في الطواف والوقوف برفة لافي غيرها
والاول اصح نعم احضاره اولي واذا لم يشهدوا به لا بد من زينة وقوف وانشاء طواف وسعي غير ما يفعله
المباشر عن نفسه بخلاف ما اذا شئوا به الموقف لانه لو اوقف واذا طيف كان بمنزلة لطائفه واكبا
ويكفي في المباشر طواف واحد وان اختلف طوافها او لم يكن له احرام او يشترط زينة الطواف عن نفسه
وعن المحمول حوا على ظهر نفسه او على ظهر غيره او على البير كافي الشرح واذا اغنى عليه بعد الاحرام
او نام المريض منه تعين حله اتماما ويشترط عليهم الطواف اذا حلوه فيه كاي شرط فيه بحج وضح
محمد في الحرم اذا اغنى يتيمم اذا طاف به تشبها بالموضين كذا في الكبير ولو جن قبل الاحرام لا نص
فيه من المشايخ الا انهم قالوا لا حج على عجمون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وله اه
ممن احرم عنه ولله الاول رد الهار وقد سماع الفصح ان هذا من باب الامانة لا الولاية اه وهو يبعد
انه يحرم عنه كل من عم قصده ان لم يكن امولى واقفه سبعا متواليا على اصله ولو احرم بحجة الاسلام فافلا

ثم عرض له الجنون ففصل بهما على الحاج من الوقوف وطواف الزيارة ونحو ذلك اجزأه والا فلا كذا في
مسلك ابن امير حاج وسيأتي الزيادة في الفصل الآتي وفي الفتح والكبير عن المتقي ولو احرمه وهو صحيح
ثم اصابعه فقتضى به اصحابه المناسك ووقوا به فثبت بذلك سلبين ثم افاق اجزأه ذلك من حجة الاسلام
وما يصيب هذا المعتبر من العبد او من الطبيب او لبس الثياب او الجماع يجب عليه في ذلك ما يجب على
الصحيح لا تمقد جعل فيا يجزيه من حجه بمنزلة الصحيح اهـ

(تنبيه) والحاصل ان الذي اغشى عليه او جن او ناهم هو مريض فان كان قبل الاحرام وادام بعده
فكل من علم قصده هو نائب عنه في كل شيء على الاصح الا في ركعتي الطواف وان كان بعد الاحرام فتعين
حله ولا ياب عنه الا في نية للطواف والرى واما المريض النائم فتعين حله ولا ياب عنه الا في الرى *
(فصل في احرام الصبي والمجنون والعبد والامة) يتنقد احرام الصبي المميز لا تغفل لا للقرض اذا
احرم بنفسه وكذا غير المميز اذا احرم عنه وليه فالمميز لا يصح النيابة عنه في الاحرام ولا في اداء الافعال
الا في ايام يقدر عليه فيحرم بنفسه ويقضى المناسك كلها بنفسه ويقبل كما يفعل البالغ اما غير المميز فلا يصح
ان يحرم بنفسه لانه لا يعمل النية ولا يقدر على التلفظ بالتلبية وهما شرطان في الاحرام كاسر وكذا لا يصح
طوافه لاشتراط التلبية له ايضا بل يحرم له وليه والا قرب اولى قاله الاول من الاخ والظاهر انه شرط
الاولية شرح وينبئ الولي ان يحرمه قبل الاحرام ويلبسه ازا اروداء واذا احرم له ينبغي ان يحذره
من محظورات الاحرام ولو ارتكب محظورا الا في شيء عليما ويقضى به المناسك كلها وينوي عنه حين يحمله
في الطواف وجاز النيابة عنه في كل شيء الا في ركعتي الطواف فتسقط واحرام الصبي يتنقد غير لازم فلا
يلزمه المضي فيه فلو فسخه او ترك ان كان الحج كلها او بعضها او ترك واجباته مع ذلك لا جزم عليه ولا
قضاء ولو جدد القرض بعد بوعه قبل الوقوف برفة بان يرجع الى الميقات من المواقيت ويجدد التلبية
بالحج اجزأه قسمتان وغيره وكذا لو لم يرجع الى الميقات وجدد الاحرام يجزيه من حجة الاسلام كافي
الخطاية وذكر ابو المكارم صح حجه من حجة الاسلام سواء رجع الى الميقات للاحرام او لم يرجع اهـ
فظهر ان الرجوع ليس بلازم بل الواجب احرامه من حيث بلغ كما قدمنا في المجاوزة عن الكبير والمجنون
كالصبي المميز في جميع ما ذكرنا ولو جن بعد الاحرام فكأنه اغشى عليه بعد الاحرام فلو ارتكب محظورا
حال جنونه عليه الكفارة لباب لما في التخييرة عن التوادد البالغ اذا جن بعد الاحرام ثم ارتكب ذنبا
من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فراقية وبين الصبي فتح ومحر قال في الكبير وينبغي ان يقيد
هذا بما اذا افاق بعد ذلك ولو يمين بدليل ما قدمنا من المتقي من قوله وما يصيب هذا المعتبر الخ وفي الكبير
ايضا السعدي في مسئلة الجنون انه ان احرم طافا لم يجز ثم افاق بعد اداء الحج ولو يمين فعليه حكم الماقل
والاكمل ويتحقق الجماع من الصبي والمجنون فيفسد نسكها كالموت في صلاته او اكل في صومه
الا انه لا جزم ولا قضاء عليها لباب واحرام المملوك يتنقد للغفل لا للقرض باذن مولاه او بنير اذنه
وله محله ان احرم بنير اذنه وكرهه بدمه انتقادا لازما فلو تنقذ بدمه لا يمكنه فسخه فيمضي فيه

ولا يسقط به الفرض ولو ارتكب محظورا الزم به جزاءه فان كان صوما في الحال والافيد المتق واذا اذن المولى لامته التزوجة في الحج وليس لزوجها ان يعلما كبيره

(فصل في حرمان الاحرام ومحظوراته التي في مالها الجزاء) فاذ احرم قول بالتلبية او ضل بالسوق كما ذكرنا فليقتل الرث وهو الجماع ضد الجمهور لقوله تعالى احل لكم لية العيبا الرث او ذكر الجماع ودوا عيه محض قلنا نعم فان لم يكن محض رثين لا يكون وقتا وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما و قد ذكره ودوا عيه مطلقا قيل وهو الاصح شرح وظاهر صليح غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر والقسوق اي الخروج من طاعة الله تعالى حر والجدال مع الرقاء والخدتم والمكارين حتى ينضمهم بخلاف الجدال على وجه النظر في امر من امور الدين فانه لا يلبس به واما الاحرام بالمسوف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل احد في كل حال شرح والجماع ودوا عيه كالقبلة والمس والمالقة والمناخنة بشهوة وعلق رأسه ورأس غيره ولو حللا وتقصيره وقص العيبة وازال الشعر بقية البدن من اي مكان كان كالشارب والابطوالا فاقول الرقة وموضع الحاجم كيفما كان حلقة وقصاوتها وتنورا واحراقا مباشرة او تمكينها او اكرها او ناما ونحو ذلك الا لشعر الثابت في الدين فلا في فيه عندنا وقلم ظفروه ولو واحدا بنفسه او بامرء او ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يتم فلا يلبس به ودالختار وليس الخيط قال الحادي رحمه الله تعالى ان ضابطه لبس كل شيء معمول على قدر البدن او بضعة بحيث يحيط به بخياطته او تزريق بضعة ببعض او غيرهما ويستمسك عليه بنفس لبس مثله الا المكعب بكسر الميم وفتح الدين اه يخرج ما يحيط بضعة ببعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المارقة فلا يلبس بلبسه وكذا الواردي بالقصيص او انشع فلا يلبس به لعدم الاحاطة واسطة الخياطة وكذا اللبس الطيلسان ولم يزور لعدم الاستمسك بنفسه ولهذا يتحكلف في حفظه فلو زوره فهو لبس الخيط لحصول الاستمسك بالزوم الاحاطة بالخياطة اه واذا قوله او بضعة حرمة لبس التقازين في يدي الرجل وبصر في الكبير وغيره وقال هريز جماعة رحمه الله تعالى ويحرم عليه لبس التقازين في يديه عند الاروبة واما المرأة فيندب لها عدمه عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم ولا تلبس التقازين والحرمان من لبس الخيط اللبس المعتاد وهو ان يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالعمل الى تكلف وضه ان يحتاج اليه بان يجعل ذيل قميصه مثلا على وجبيه اسفل شرح وان لم يجد ازارا يفتق ماحول للسراويل ما خلا موضع التنكس ولا تزوره فان لم يكن سراويله قابلا لان يده في يوزوره يجوز له لبسه ويجب الكفارة بخلاف القمصين لانه يمكنه ان ياتر به لم يلبسه وما في البدائع وان لم يجد رداء شق قميصه وارادى به يعني يكون اقرب الى السنة والا فلا يحتاج الى شق قميصه لانه لو ارادى به من غير شق لا يلبس به شرح وليس الخفين والجوربين الا ان لا يجد نعلين فليقتضهما حتى يكونا اسفل من السكمين كفي الصحيح فلان الميم مره الله تعالى ومن هذا قال المشايخ يجوز للمعمر لبس المكعب لان الباقي من الخف يمسك كذا مكعب لكنهم اطلقوا اجواز لبدنه ومقتضى النعم انه مقبدا اذا لم يجد نعلين اه وهكذا حتى الطبراني عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى

انه اذا كان قادر على التملين لا يجوز له لبس الخلقون ولو قطعها وهو قول مالك والشافعي رضى الله تعالى عنها قلنا بل ظاهر الحديث انه لو وجدها لا يقطع الخلقين لما فيه من اتلاف المال من غير حاجة وهو لا يتناقى جواز لبسها ولو قطعها مع وجود التملين يجوز الاحتار وشرح ثم لبسها مع وجود التملين بخلاف السنة فيكونه وعصم به الاساءة وما حكي الطبراني خلاف المذهب ولعله رواية عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه شرح وغيره والكعب هنا العظيم المثلث المبطن على ظهر القدم عند مقد الشدود الثاني فيما روي هشام بن محمد رجعها الله تعالى »

(تنبيه) والمكعب السر موزة ونحوها مما ينتهي الى الكعب يعني وان كان يستر المقب كالكوش الهندي ونحوه لان النص لم يوجب ان يبلغ في قطع الخلقين حتى يكونا كالسر موزة وهو البابوج بل اوجب قطعها حتى يكونا اسفل من الكعبين سواء كانا كالسر موزة او كالكوش الهندي وعن هذا فسر الشارح رحمه الله المكعب بالكوش الهندي ولم يلتفت الى انه يستر المقب فاق رد المحتار والظاهر انه لا يجوز ستر المقب اهـ ويتفرع عليه عدم جواز لبس الكوش الهندي ونحوه مما يستر المقب ليس بظاهر ثم لو كان الكوش الهندي يستر المقب وما فوقه مما عايناه في الكعب ينبغي ان لا يجوز لبسه لانه لم يكن اسفل من الكعبين في كل جانب وهو الظاهر من النص ولعله حمل النص على قطع الخلقين حتى يكونا كالتملين من جانب المؤخر والله سبحانه وتعالى اعلم ولبس كل شيء في رجليه واري الكعب لباب ولبس ثوب صبيغ بماله طيب اي رائحة طيبة كورس وزعفران وعصفر ونحو ذلك كالسكر كم وغيره مما يطيب به غيطا كان او غير غيط كبير ولا ينبغي له ان يتوسده او ينام عليه جوهره الا ان يكون غسلا لا ينفض اي لا يفرح منه رائحة الطيب وقيل اي لا يتناثر منه والاول هو الاصح فالمبرة للرائحة لا اللون ولهذا لو كان الثوب مصبوفا بصبيغ ليس فيه طيب كالمرقة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قيل الفصل لان فيه الزينة فقط والاحرام لا يمنعها حتى قالوا يجوز للممرمة ان تتحلل بانواع المالى وتلبس الحرير شرح وغيره وفي البحر والثاني غير صحيح لان المبرة للطيب لا للتناثر الاترى انه لو كانت ثوبا مصبوفا له رائحة طيبة ولا يتناثر منه شيء فان الهرم يمنع منه كذلك المستعنى وكذا في البدائع لو كان لا يتناثر صبغه ولكن يفرح برائحته منع منه اهـ ولبس الثوب المبخر بعد الاحرام على ما قاله الاصحاب كافى جنابات الفتح وغيره خلافا لما في البراج حيث قال ولا بأس ان يلبس الثوب المبخر لانه غير مستعمل لجزء من الطيب وانما يحصل منه عبرة الرائحة وذلك لا يكون طيبا كمن قعد مع المطايرن اهـ وتنظية الرأس والوجه كله او بعضه كالمرض والافتقار والقهم والقدح على مافي الدر والبرع من الحاجة جوب او طين او حناء او تمعيب او نحو ذلك مما يقصده التنظية بمذرا او بغير عذر الا ان صاحب المذرا غير آثم لكن في تنظية كل الوجه او الرأس وما اولية قدم والريح منها كالكل وفي الاقل من يوم او من الريح صدقة رد المحتار ثم لو وضع يديه بلا ثوب على رأسه او وجهه كالانف وغيره او انتمس في ماء او حمل عليه اجانة او عدلا مشغولا او نحو ذلك مما لا يقصده التنظية لا بأس به ولو غطى كل رأسه كما في الشرح

بمخلاف ما لو حمل الثياب على رأسه ولو في بعضه فانه تنطية شرح قال في الغاية ولو حمل على راسه شيئا يلبسه
الناس يكون لباسا وان كان لا يلبسه الناس كالاجانة ونحوها فلا اهـ ذكر الرشدي ان الثياب لو كانت في
بقعة وكانت مشدودة شد اتوا بحيث لا يحصل منها تنطية فلا كراهة في حملها ولا جزاء والا فيكره ويجب
الجزاء لانه تنطية ولو دخل متر الكسبة فاصاب رأسه او وجهه كره تحريرا والا فلا بأس به اهـ ويكره كب
وجهه على وسادة بخلاف غديه وكذا وضع رأسه عليها فانه لو لم منه تنطية بمض وجهه او رأسه الا انه رفع
تكليفه لدفع الحرج فانه الهيئة المستعينة في النوم بخلاف كب الوجه لاسترساله بدنا سوى الرأس والوجه
فانه لا شيء عليه لو عصبه ويكره ان كان لغير عذر لانه نوع عبت لجاز تنطية اللحية مادون اللقن واذا نيه وقناه
وهو رء المنق وكذا تنطية كفيه وقدميه ما فوق مسد الشراكه الا لا يكون لباسا كتنطيتها عند بل ونحوه
بخلاف تنطيتها بالفتازن والجوربين فانها لبس ودل المختار وغيره ولو مات عمر ما يغنى رأسه ووجهه لبطان
احرامه بموه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع
ولذا لا ينبغي للمأمور بالحج على احرام الميت اتفاقا والتطيب اى استعمال الطيب في الثوب والبدن ولو قصد
النداءى واكل الطيب وحده قليلا كان او كثيرا الا اذا غيرته البار فلا تنهى عليه غير انه ان وجد ربحه كره
كايان من النعبة وأكل الطعام غير مطبوخ فيه طيب غالب عليه وان لم تظهر رائحته وشرب مشروب فيه
طيب غالب عليه او مغلوب واماشم الطيب في كرهه لو قصد وعند طيب تفوح ربحه في طرف ثوبه بخلاف
شده وداو صندل مثلا والادهان بزيت او حل اى استعماله في شعره او بدنه او ثوبه على قصد الطيب ولو غير
مطيب قال اصحابنا بهم اذ تمنى ان ما يستعمل في البدن ثلاثة انواع طيب بعض معد للتطيب به كالسك
والزعفران والغالابة والعذبر والكلور ونحوها تجب به الكفارة على اى وجه استعمل حتى لو داوى به عينيه
او شقوق رجليه جبه الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب كالالية والشحم فسواء اكله
او ادهن به او جمعه في شقوق رجليه فلا شيء عليه ووع ليس بطيب بنفسه ولكنه اصل للطيب يستعمل على
وجه للتطيب ويستعمل على وجه الدواء والادام كالثيت والشيرج فان استعماله على وجه الادهان في الرأس و
البدن يعطى له حكم الطيب وان اكل او استعمل في شقوق الرجليين او داوى به الجرح او ادهن به ساقيه
لا يعطى حكم لطيب كالشحم كذا في الهندية وحاشية الشلى وقتل صيد البر واخذة ودوام امساكه في
يده او اذ خارة لبه والذلافة والامات عليه كاهارة سكين ومناولة رمح ووسط وتغييره وكسر يرضه وشيه
ونفخ ريشه وكسر قوائمه وجناحه وحابه وبنيه وشراهموا كاه وقتل القملة ورميها ودفعها للنير والامر
عليها والاشارة اليها انقائها بالشاراية والباوبه في الشمس تموت وغسلها لاكلها وخضب رأسه او لحينه
او غفر آخر الحناء وعساها باخطى اى عاء مزج فيه قهستاني لانه طيب عند الامام لانه رائحة طيبة
وان لم تكن ركة به بدم صده اولا لا يقتل الحوام وبلين الشعر عند طيبه صدفة عندها بخلاف ما بون
ونحو شراشاه ولا شيء به اتفاقا لانه ليس بطيب ولا يعمل ولا يلين زائد في الجوهره رسدر وهو
مسكل - فان اسد كاحط على تمل الحوام وبلين الشعر فكان يبنى وجوب الصدفة عندها كما في النسخ

وتليد شمر رأسه تليد ايجصله التنظية والافيكرة لازالة الشمت وقطع شجر الحرم وقطعه ورجيه
الا الاشر *

(تنبيه) وهذه المحظورات ما عدا التسوق والجدال يجب الجزاء بها شتمها وهي جرمات الاحرام
الاطع شجر الحرم فخرته لا تعلق بالحج ولا بالاحرام ومن فعل شيئا مما يحكم شجره فقد اخرج
حجه من ان يكون مبرورا كبير *

(فصل في مكروهات الاحرام ومحظوراته التي لا جزاء فيها سوى الكراهة) وهي ازالة الشمت
وهو الوسخ والدرن والشمت وهو انتشار الشعر والخراره لقلعة الشمت وغسل الرأس والعصية والجسد
بالسدر ونحوه لانه يقتل الهوام ويزيل الشمت بل ينبغي وجوب الصدقة فيه عندهما بخلاف غسله
بصابون او دلوك واشتان فانه لا يكره الا ان يزيل الوسخ وتحليل لحته وانما من لئلا الحرم ذكره في
الدر ومشط رأسه ولحيته وحكما وحكسا تريد حكا شديدا ان خلق سقوط شجرة اوقلة والا فلا بأس به
ولو ادعى شرح واذا حكر رأسه يحكم برفق وعن ابي حنيفة يحكم يطون الاصابع كيلا يوقى شيطان
هو امر أسوة ولا يتناثر شعره كبير وعقد الطيلسان على عنقه فلو تطيل من غير عقد فلا بأس به والقائه
القباء والمعاء ونحوهما على منكبيه من غير ادخال يديه في كفيه ومن غير ان يزوره او يخله وقال زرعيه دم و
ادخال احدي اليدين في الكم كادخلها وفي الباب من فصل الجنائيات ولو اتى القياء على منكبيه وزوره وما
فليه دم وان لم يدخل يديه في كفيه وكذا لو لم يزوره ولكن ادخل يده في كفيه ولو القاه ولم يزوره ولم يدخل
يديه في كفيه فلا شيء عليه سوى الكراهة وعامة في رد احتار وعقد الازار والرداء بان يرتبط طرف
احدهما بطرف الآخر شرح وان يخله بخلل او يشده بحبل ونحوه ولبس الثوب المبقر قبل الاحرام
زاد في الكبير والثوب المطيب بخلاف المصبوغ به اذ فيه الجزاء اه والنظر الى فرجة امرأته بشهوة
كبير ومس الطيب ان لم يلق شيء من جرمه الى يده بخلاف ما اذا تعلق به ربحه وعقبه ففوحه فاته
لا يضره وتمه ان قصده وشم الریحان والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة وكذا امه وفي البحر
الاخر ويكره له شم الریحان والطيب والسفرجل والارج وما اشبه ذلك كذا في الكبير والجلوس في
دكان حطار وكذا امه لاشتغال الرأفة والزين وتمصيب شيء من جسده غير الرأس والوجه ان كان
بلاعة لا نوع عبت والا فلا بأس به واما تمصيب الرأس والوجه فمكروه مطلقا بموجب للجزاء بمنذر
او غير عذر للتفريط الا ان صاحب المنذر غير آم كافر وفي الخالية ويكره له تمصيب رأسه ولو فعل
ذلك يوما ولية كان عليه صدقة اه والواو معنى او واكل طيب مما غير النار ولم يخلط بطعام ان وجد
ربحه وكذا ان خلط وطبخ ولم تنيره النار ان وجد ربحه واكل طعام غير مطبوخ فيه طيب مغلوب
بالجزاء ان وجد منه رائحته والسحل تحت أستار الكعبة ان اصاب رأسه او وجهه ولو بمضها والا
فلا بأس به وكب وجهه على وسادة بخلاف غده بكافر *

(فصل في مباحات الاحرام) له الاغسال بالماء الاقرا حواء المصا ون والحرض ويكره السدر

ونحوه كما مر وله الاتصال بلحم ماء كان ولكن بحيث لا يزداد الوسخ بل يقصد الطهارة او دفع النجاسات او
 الحرارة كبر وغيره والنفس في الماء ودخول الحمام للاتصال بطلاء الحار وتقرية البدن وغيرهما واما
 ازالة الوسخ فمكرهه فتح العين وغيره وفصل الثوب للطهارة او التثاقل لا لتقصيد قتل القملة والريسة
 ومقاتلة حذره بدأ ودفعها للقصر وشدها في وسطه سواء كانت النقرة له او لغيره وسواء كان فوق
 الازار او تحتها لانه لم يقصد بحفظ الازار بخلاف ما اذا شد اراوه بحبل مثلا كما قدمنا وشدها للمنطقة سواء
 شدها بالبريسم او بالسيور وتقلد السيف والسلاح وهو ما يقتل به فلا يدخل فيه الدرع لانه ليس والتنعم
 لعدم اللبس در والاستظلال بيت وعمل ونحوهما وتوبس فرج على حودا لم يصب رأسه او وجهه
 لعدم النظية فلو اصاب احدهما كره در والاكتحال بالاطيب فيه ولو اكتحل عطيب مرة او مرتين
 فليس به صدقة ولو كثير افعليه دم مراحية در والنظر في المرأة والسواك وقطع الظفر المكسور ونزع
 الضرس مطلقا والقصد والحجامة بلا ازالة الشعر وقلع الشعر النبات في العين وقطع العرق والاختناث
 وفقا للصلو والمسح وجبر المكسور وتصميمة بخمرة وكذا تقطبته اذ لم يكن برأسه ووجهه ولبس
 الخروازن والثوب المروى والمروى والتقصب والبرء الملون كالمدني وهذا كله اذ لم يكن غيظا ولا
 حر را ولا ملوما بطيب والتوشع القميص واما ما يفعله بعض الجملة من اخراج كم واحد فغير مفيد
 اذ يصعد عليه انه لا لبس القميص على وجه الخيط شرح والارتداء بوجبة وان يتحف به في نوم وغيره
 اتفقا والازار هو المراد ويل والتحزم بالممامة اى شد وسطه بها من غير عقد وغرظ طرفي ردائها في
 ازاره بل تستحب هذا عند ارادة صلوة للتمسك من الاسباب والقاء القباء ونحوه على نفسه مقلوبا او مسكوسا
 والقاء على نفسه وهو مضطجع اذا كان لا يمد لابس اذ قام ووضع غده وكذا رأسه على وسادة ووضع
 يديه او يدي غيره على رأسه او قدمه بلاوب لانه لا يمد لابس الرأس ولا منطعا للآفة ولبس كل شيء في
 رجله لا يشغى الكعب الذي في وسط القدم من موضة كان او مداسا بحر

(تنبيه) ولو كان وجه السر موزة طويلا بحيث يسر الكعب الذي في وسط القدم يقطع اثر اند
 السراو ويحشوف داخله غرة بحيث يمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه الى الكعب اه وتنظية الصبية
 مادون الدق واذنيه وقفاه يدوسا من يد نسوى الرأس والوجه والحل على رأسه اجابة او طيفا او عدل
 براونحو ذلك وأكل ما اصطاده حلال في الحل ولو ارادته اذ لم يشار كفيه بحرم وجهه من وجوه الامانة
 كبير وأكل طعام فيه طيب ان مسنه الباروتبر فان مسنه ولم تنيره كرهه ان وجد ربه في النخبة وله
 أكل طعام فيه طيب مما مسنه الباروتبر واما أكل طيب غير النار ولم يخلط بطعام او خلط وطيب و
 لم تنيره النار مكرهه ان وجد منه رائحة ولا يحب عليه شيء اه وفي شرح الطحاوي ولو جعل
 الطيب في الطعام وطبخه فلا بأس للمحرم ان يأكله لانه يخرج من حكم الطيب وصا وطعاما وكذلك كل
 ما عير النار من الطيب فلا بأس باكله ولو كان ريح الطيب وجد منه وان لم تنيره النار يكره اكله اذا كان
 يوجد منه ريحة الطيب وان أكل فلا تنهى عنه اه وأكل الزيت والشح واستعاطها والندوى بها

والظواهر هي اذنيه والادمان بناسواهما من كل دهن لا طيب فيه والسمن والشحم والالية وله ان ينفض
لحيتهم بل ومما اذا غفلت الموام لا رأسه وان يقطع شعر الخلو وحشيشه وغبيا ولبا ومن شعر الحرم
أبته الناس من الزروع والتخيل وان يسل رأسه ولحيتهم بالصاوين المرض كبير وان يطبخ الأبل والبر
ولتهم والساج والبط الا على مختلف الى حتى فانه صيد وان يقتل الموام كالزغ والحية والعرب والقطايد
البعض والبرغوث وان تزوج وان تزوج عندنا قال مالك والشافعي يحرم ان عليه وان يحك رأسه ولحيت
وبما رجع برق ان خلفه مشطرة وقلة والا فلا بأس بحكها ولو بعدة او عروجه من طوقه مشطى منها
في الواحدة تصدق بشئ كتمرة وكسرة غبر وفي الثنتين والثلاث بقبضة طعام وفي الاربعة مطلقا نصف
صاع ودالحتر وان يجلس في مكان طار لا اشتام رائحة وان يفسد شعر الاثم فيه واما النشادر فبيع
وانشائه فمهم مطلقا وفي حال الاحرام اكثر حرمة الا انه لا يجب فيه شئ الا التزينة والاستنفار شرح
وان يضرب غامه اذا استحقه (فصل في احرام المرأة) هي فيه كل رجل غير انها لا تكشف رأسها
تكشف وجهها والمراد بكشف الوجه عدم محاسنة شئ له فذلك يكره لها ان تلبس البرقع لان ذلك يماس
وجهها كذا في الجسوط فوسدت عليه شئ او جافه عنه جاز من حيث الاحرام لعدم كونه نستر او الافضل
لشئ مستحب كما في التفتيح لكن في النهاية والمهبط انه واجب والا وفق ان الاستعاب عندهم الاجاب
واما عند وجود دم فالارغام واجب عليها عند الامكان وعندهم يجب على الاجاب غش البصر وعامد في
رد الحمار والكلام في الشاة اما العجوز التي لا يخشى بها الفتنة فمستحب مطلقا ولا تنجس بالثنية بل تسمع
تسبها دفعا للفتنة ولا تضطجع ولا ترمي ولا تسمى بين اليدين ولا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها
ممنوعة من محاسنة الرجال الا ان تجد الموضع غالبا ولا تعمل عند الملقام كذلك ولا تصعد الصفا عند المزاولة ولا
تحلق رأسها لانه مثله كحلق الرجل لحيتة بل تقصر من ريع شعرها كل رجل وقصر الكل الفضل وتلبس
من الخيط ما بدا لها كالدرع والقميص والسر او يلو الخفين والمقازين وقوله عليه الصلوة والسلام ولا تلبس
المقازين هي ندى حملناه عليه جمابين اللاتل بقدر الامكان لكن لا تلبس المورس والزهر وان حصر
الا ان يكون غسلا لا ينقض وتلبس الحرير والقصب وتحتل بأي حل شائن ولا تنجس الا بحرم او زوج
في الطريق اذا كان سفرا وحضها لا يمنع نسكا الا الطواف فهو حرام من وجوهين دخلها المسجد وترك
واجب الطهارة فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت وحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي
لانه لا يصح بدون الطواف ولا يزعم ان ترك الصدر وتأخير الزيارة من وقته لمذ الحيض والنفس
(فصل في احرام الخلق المشكل) هو في جميع ما ذكرنا كالأرأة احتياطا ولا يخلو المرأة ولا رجل
لانه يحتمل ان يكون ذكرا ويحتمل ان يكون انثى بحر والاصل في الخلق المشكل ان يؤخذ فيه بالاحرام
والاوتق في امور الدين وان لا يحكم في ثبوت حكم وقع الشك فيه هداية ويكره له ان يلبس الحرير والخلي
جوهرة وان احرم وقد راقى قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا عمل بلباسه لانه ان كان ذكر اكره له
لبس الخيط وان كان انثى يكره له تركه وقال محمد رحمه الله تعالى يلبس لباس المرأة لان ترك لبس الخيط

وهو امر آفة النفس من لبسه وهو رجل ولا تسمى عليه لانهم يبلغ هداية وتبيين قال في التباينة وقول محمد
ظاهر قال قوام الدين وعلى تعليقه يبنى انه يجب عليه اللهم يمد اليه بلوغ وقال صاحب السراج الوهاج ويبنى
عند محمد ان يجب عليه اللهم احتياطا لاحتمال ان يكون ذكرا وفي شرح القدوري لا يبنى العوف رحمه
الله تعالى لو احرم يمد ما بلغ قال ابو يوسف لا علم لي بلبسه قال محمد يلبس لباس المرأة ولا تسمى عليه فجعل
الخلافة جباية البلوغ كبير *

(باب دخول مكة وحرمها زادها الله تعالى تشريفا وتعظيما)

واذا احرم من الميقات وتوجه الى مكة فاذا وصل اول حد الحرم يستحب ان يستعصر الخشوع والحضور
في قلبه وجسده ما يمكنه وان يدخله واحلا حيا حراما راسه ولو ساعه ان كان به عذر قال ابن عباس
رضي الله عنهما كانت الابياء يدخلون الحرم مشاة حفاة ويطوفون بالبيت ويقضون المناسك مشاة حفاة
رواه ابن ماجه وان يلزم الدماء والاستفطار والافضل ان يقول عند دخوله اللهم هذا منك وحرملك
الذي من دخلة كان آمنا لحرم دمي وحمي وعظمي وبشري على النار اللهم آمين من هذا بك يوم تبس عبادك
فانك انت الله لا اله الا انت الرحمن الرحيم واسألك ان تصلي على محمد وعلى آله ثم طي ويبنى على الله تعالى
ويدهو الى ان يصل بذي طوى وهو ما بين الثانية التي يصعد اليها من الوادي المعروف بالراهر وبين الثانية
كداء التي تبعد منها الى الاطعم والمقابر فيبيت به حتى يصبح فافضل به من ماء بئر او غيره ان دخل من
طريقه والا غيث تيسر وهذا الفصل سنة لدخول مكة وهو للنفاسة حتى يستحب للعاشر والنساء و
لا يضره ليلادخلها او نهارا ودخولها نهار افضل *

(فصل) ويستحب عند الاربعة ان يدخل مكة من ثنية كداء وهي الثانية العليا من اعلى مكة وان لم
تمكن في صوب طريقه يبنى ان يرجع اليها فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل منها ولم يكن في
صوب طريقه فهو مستحب لكل داخل سواء كان في صوب طريقه او لا ولا فرق فيه بين الحج والعمرة
وهذا اذا لم يكن ضيق وزحمة الا فن حيث تيسر فاذا شاهد مككنا ودعا فيقول اللهم رب السموات السبع
وما اظللن ورب الارضين وما اظللن ورب الشياطين وما اظللن ورب الرياح وما ذرين فاناسا لك خير هذه
القرية وخبر اهلها ونموذ بك من شرها وشر اهلها وشر ما فيها وهي سنة عند رؤية كل بلدة يريد دخولها
واذا اراد دخول مكة دخلها بلبيا مترا ضما خذ ما لاحظا لجلالة البقعة داعيا بما شاء واستعبر ان يقول
عند دخولها اللهم انت ربنا وانعبدك حيث لا تؤدى مرضك واظلم رحمتك والتمس رضاك متبعا لامرك
راضيا بقضائك اسألك مسئلة انضطرب اليك الشفيعين من عذابك الغاهمين من عقابك ان تسبقني اليوم
بفوك وتعظني برحمتك وتجاوز عني مغفرتك وتبينني على أداء فرائضك اللهم افتح لي ابواب رحمتك
وادخلني فيها واحذني من الشيطان الرجيم فاذا دخل مكة وبلغ رأس الدم وهو اسم موضع كان يرى منه
البيت قبل ارتفاع الابنية يسمى الآن بالدها وقف مستقبل البيت ودعا بما شاء اقتداء بمن وقف ثمة من
السلف الصالحين ودعا وان الانسب بذلك وهو رؤية البيت واحسن ما يقال فيه وفي غيره من المشاهد

الله ربنا آمنا في الله يا حسنة وفي الآخرة حسنة وتنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ثم توجه نحو المسجد مليا مكبرا مهلا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم الى ان يصل الى الباب في شية للمروق اليوم بباب السلام فيبذل بالمسجد بيد خطا قاله وقيله افضل ان تيسر وان كانوا جماعة اشتغل بعضهم بخط الانتقال وبعضهم بإداء الافعال ولا يؤخره لتثنية الثياب ونحوه الا لشدرا بان يخشى على اهله وماله الفتننة والضرايع وان كانت امرأة حيلة او لا تبرز للرجال وقد دخلت نهارا يستحب لها ان تغر الطواف الى الليل كبير *

(فصل) ويستحب عند الاربعة ان يدخل المسجد من باب في شية ولو دخل من اسفل مصحفا فهو مستحب لكل قادم من اي جهة قدم ليكون مستقبل في دخوله باب البيت تمطيا مقدمار جهه النجى حليا الا ان يستغفر مليا مكبرا مهلا متروضا ملاحظا جلالته البصة ذاهيا بقوله بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ثم اغترب في ثوبه واتضح على ابواب رحمتك وهو سنة عند دخول كل مسجد ويطلق عن يراحمه ويمدحه ويرحمه لان الرحمة ما تزعت الامن قلب شق فلذا ما بين البيت كبر ثلاثا وهل ثلاثا لثلاث البيت ثلاثا يقع نوع فرك ثم الجاهل ان العبادة للبيت ثم رفع يديه كتحليل ويقول اللهم زده هذا البيت تشريفا وتمطيا وتكريما وما يجوز من شرفه وكرمه عن حبه او احتضره لتشريفه وتكريما وتمطيا وبرا ويضيف اليه اللهم انت السلام ومنك السلام فلتباركنا بالسلام ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهي من ام الاذكار هنا ودعا بما احب فقد جاء انه تستجاب دعوة المسلم عند روية للكعبة ومن ام الادعية طلب الجنة بالاحساب ومن لما تفرعنا او ذرب البيت من الدين والفقير ومن ضيق الصدر وهداب القبر ويستحب ان يكون في دماؤه واقفا ولم يمين محمد رحمه الله تعالى لم يشاهد الحجاج ثامن الدعوات لان التوقيت يذهب بالركة بل يدعوا بما بدا له ويذكر الله تعالى كيف بدا له منصرفا وان تبرك بالثقل منها من النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف من الصحابة والبايعين فحسن *

(تنبيه) وانما يرفع القامح يديه عند روية البيت للدعاء لانه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زده هذا البيت الى قوله وبرا واستحبه المحققون من اهل المذهب منهم الكرماني والبصري وابن الهمام وعلى القاري وهو مذهب الشافعي واحمد رضي الله تعالى عنهم قال في البركات واما غير الترمذي وحسنه من جابر بنه فالجواب ان المثلث مقدم على الثاني وتعامم فيه اه واذا فرغ من الدعاء قصد الحبر الاسود وابدأ به ولا يتبدء بالصلاة من تحية المسجد وغيرها لان تحية هذا المسجد الطواف للصلاة الا اذا دخل في وقت منع الناس من الطواف او كان عليه فائقة فتوماحمد او وجب قضائهما فور او خلف فوت المكتوبة ولو وضعا المستحب لانه يسقط به الترتيب على احد القولين المصحين فبالاولى ما هنا والاولى تراو السنة الى اتية او خلف فوت الجماعة الاولى في المكتوبة او صلوة الجماعة فيقدم كل ذلك على الطواف ثم يطوف * (تنبيه) تكرار الجماعة مكروه في ظاهر الرواية مكروه محرم

لما قال في الكافي انه لا يجوز وفي شرح الجمع لا يباح وفي شرح الجامع الصغير بدعة كذا في الدر وفي الدر
ايضا ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة في قطعها اه ولا يكره الطواف في الاوقات التي
يكره الصلوة فيها الا انه لا يصل ركعتيها * (تمة) اول ما يدا به داخل هذا المسجد الطواف
لا الصلوة فان كان حالاً لا طواف تحية وهو مستحب لكل داخل الا اذا كان عليه غيره من الطواف فهو
يقوم مقامه في حصول التحية بخلاف ما اذا كان عليه غيره من الصلوة فانها لا تحصل بها التحية فلا يبدأ
بها ثم يطوف فلا يصل ولا يطف لا يحصل التحية الا اذا كان له مانع وان كان عمره ما بالجمع ودخل قبل يوم
التمر طواف القدوم وهو ايضا تحية الا انه يخص بهذه الاضافة فان دخل في يوم التمر طواف الترض
يفتي عن طواف التحية او بالمرة طوافها وقولهم تحية هذا المسجد الطواف اي لمن اراد الطواف بخلاف
من لم يردوه اراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصل ركعتي تحية المسجد اذ لم يكن وقت حكمة كقبة
المساجد وليس منه ان من لم يطف لا يصل تحية المسجد كالفهم بعض العوام وداهنوا وغيره *

(فصل في صفة الاجداء بالحجر الاسود) واذا اراد ان يتدأ به ينبغي ان يضطبع قبله بقليل من
يحمّل وسطر دا تحت ابطه الايمن ويثني طرفيه على كتفه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوقا وهو
سنة في كل طواف بدعي ثم يقف بمحذاء الحجر الاسود مستقبلا له بوجهه ويدونه بلا يدا او نوى
الطواف وهذا هو الفضل والاكل والافور سامت بعض الحجر يحزم من جسده واكثر جسده خارج
الى جهة الباب كفي في اجداء الطواف من الحجر كما يكفي مسامته لبعض السكبة بشئ من سطح وجبه
في استقباله في الصلوة واما اذ لم يسامت شيئا من الحجر الاسود بل قام في جهة الملتزم مال بعض جسده
ليقبل الحجر فلا يحصل به الاجداء من الحجر بل بما يحاذي موضع قدميه من البيت وهذا الاستقبال في
اجداء الطواف سنة عندنا لا واجب فلو تركه وحاذي الحجر الاسود بشقه الايسر ونوى الطواف ثم طاف
اجزأه وذبح في الباب انهم اذ اضطباع يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر الاسود مما يلي
الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوي الطواف
ثم يمضي مارا الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بجبا له ويستقبله ثم يستلمه واذا فرغ من الاستلام اخذ من
يمين نفسه مما يلي الباب وجعل البيت عن يساره فيطوف انتهى باختصار لكن فيه ان تاخير الاستقبال
والاستلام عن لقاء الحجر الاسود خلاف ظاهر المتن والآثار وايضا تاخير الاستلام عن اجداء الطواف
ينافي قولهم الاستلام للطواف بمنزلة التكبير للصلوة لان متضمنه ان يكون الاستلام قبل اجداء الطواف
لا بدعي من الطواف وهنا كيفية ثلاثة جامعة بين ما ذكرنا وما ذكره في الباب مع زيادة تفصيل ظاهر
الفتح اختيارا وهو في اثار الشافعية ايضا قال في مسالك النوى ويستحب ان يستقبل الحجر الاسود
عند لقاءه فاستلمه ثم يقبله ثم يسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثا ثم يتدأ الطواف ان يستقبل
البيت ويقف على جانب الحجر الاسود الذي الى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه و
يكون منكبه الايمن عند طرف الحجر ثم ينوي الطواف فله تعالى ثم يمضي مستقبلا الحجر مارا الى جهة يمينه

حق بمجاوز الحجر أي بقر بين معاوزه وإذا جاوزه أي قر بين معاوزه اقتل وجعل يساره إلى البيت
في طرف وهذا في الأجزاء خاصة انتهى وهكذا في الفتح قال وينبغي أن يبدأ بالطواف من جانب الحجر
الذي على الركن الثاني بأن يقف مستقبلًا على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر من يمينه ثم يمشي
مستكملًا مستقبلًا حتى يجاوز الحجر فإذا جاوزه اقتل وجعل يساره إلى البيت وهذا في الافتتاح خاصة
انتهى وفيه إن تأخير نية الطواف عن الاستلام خلاف كتب معذبنا وكذلك الطواف حالة استقبال البيت
يعكسه عندنا وفي إبداء الطواف قبل الاستلام خلاف كتب معذبنا وكذلك الطواف حالة استقبال البيت
من الأول وترك هذا الاستقبال ومر على الحجر بشقة الأيسر جاز أن تكون قامة المستحب وليس شيء
من الطواف يصح مع استقبال البيت إلا هـ في إبداء الطواف فتعطف قبة استقباله قبل أن يجاوز الحجر لا غير
وهو غير الاستقبال عند لقاء الحجر قبل إبداء الطواف قامة مستحب بلا خلاف انتهى *

(تنبيه) قد ذكر في الدرر كالكنز والهداية وغيرهما من الكتب أن الكيفية التي ذكرناها من حكم حاصل ما
ذكره في الباب والفتح من الكيفيتين؛ وله قول أو يمر بجميع بدنه على جميع الحجر الأسود الخ فإذ أوالى
ضعله بانقطع قالوا كما ذكره في الطوالع وغيره مع أن المرور كذلك يحصل بما ذكرنا من الكيفية أيضًا لأنه إذا
قام بمحاذاة الحجر مستقبلًا فقد دخل في ذلك شيء من جهة الركن الثاني كما دخل فيه شيء من جهة المنتزعة أيضًا
لأن العجور وكنه لا يبلغ عرض جسد أناس ما له بما بين منكبيه فإذا اقتتل بعد الاستلام وجعل شقة
الأيسر إلى الحجر ثم مشى فقد حاذى جميع الحجر بجميع شقة الأيسر حين مروره عليه وهو المراد بجميع بدنه
نعم لو لم يقتل بل مشى مستقبلًا للحجر إلى عينه لم يمر عليه بمحض منكبيه إلا عين وهو ما كان منه في جهة المنتزعة
الأول لم يتقدم جزء منه على الحجر مما على الباب على أن قولهم على جميع الحجر الأسود ليس على ظاهره بل
المراد به على جميع الحجر الأسود أو على بعضه كما ذكره في كتبهم وسبأ في الزيادة في مستحبات الطواف *

(تنبيه) لا يخفى أن استقبال البيت مقيد في كلامهم أن يكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر الأسود
فلوجه قبله بعيد عنه كالتزمه السامة والغضاة لم يكن إبداء طوافه من الحجر الأسود بل محاقبه فيكره
عندنا ولم يصح عند الشافعية أصلاً حتى ينتهي إلى محاذة الحجر الأسود فيجعل إبداء طوافه منه إذا استمر
ذاكر القنية أو أداها أو الأفلأطوافه وذلك لأن إبداء الطواف من الحجر الأسود شرط صحة الطواف
عندنا وأما عندنا فماسة أو واجب فيصح من غيره لكنه يكره ولا يستند بذلك للشروط التي إبداءه من غيره
فتستحب أداؤه في آخر الطواف وأن يجب ليكون البداية على وجه السه أو الوجوب كما في السمي إذا إبداءه
من الروة على ما سيجيء في شرائط السمي ثم في واجباته أيضًا والله سبحانه وتعالى أعلم *

(فصل في صفة الاستلام) قد أوقف بعد إتمام الحجر الأسود مستقبلًا له ونوى الطواف كما ذكرنا أكبر
وهل استأنا ويضيف إليهما الحد والصلوة استحبنا بأن يقول الله أكبر لا اله الا الله وقه الحد والصلوة والسلام
على رسول الله ورفع يديه عند السكبر لأنماح السواف حدًا إذ فيه مستقبلًا يأتان كفيه الحجر الأسود
كعبتهما في إتمام الصلوة ثم يمسهما ثم استله أن استطاع من عرا يؤذي نفسه أو غيره بأن يضع كفيه

على الحجر ويضع فيه بين كفيه ويقيه من غير صورة يظهر في القبة وهو قاطوف بمنزلة التكبير للصلاة
 نهاية وجهره ثم يسجد عليه استسمايا ويستحب ان يكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثا ومن المأثور عند
 الاستلام كذا يمد يده عند ابتدء الطواف ايضا باسم الله والله اكبر اللهم ايانا بالله وتصديقا بكتابتك وهدى
 بسيدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وايضا من المأثور بسم الله والله اكبر ايانا بالله وتصديقا
 بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم الا ان الاول لم يصح الا عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم والثاني دعاه
 النبي صلى الله عليه وسلم حين استلم كافي الفتح وكذا امر به كادروا لما شافى رضي الله عنه في الامم و
 ايضاً روى الطبراني رحمه الله تعالى عنه ما ساند جده صلى الله عليه وسلم كان اذا استلم الركن قال بسم الله والله
 اكبر وكما في الحجر الاسود قال الله اكبر وفي الفتح واما التكبير والتهيل في مسند احمد رحمه الله تعالى عن
 سيدنا المسيب رحمه الله تعالى عن عمر رضي الله تعالى عنه عليه الصلاة والسلام قال له انك رجل قومي
 لاتراحم على الحجر فتؤذي الضعيف ان وجدت غلوة فاستسما والاقستقبه وكبر وعلل وعامه فيه وهذا
 التقبيل المستنون بوضع الشفتين من غير تصويت بحر فان لم يستطع بلا اداء وضع كفيه عليه ثم يقبلها او
 وضع احدها والاولى ان تكون اليمنى لانها المستسما فيليه ثم فوالما نقل ان الحجر بين الله في ارضه
 يصافح به عباده والمصافحة باليمن فان لم يستطع امس الحجر شيطان يد من عصا او غيره ثم يقبل ذلك الشيء
 فان لم يستطع الا زحمة او لكون الحجر مغطى بالطيب وهو محرم وقف بجده المستقبلا له وفعل ما ذكرنا من
 الاذكار ورفع اليدين حذاء اذنيه عند التكبير ثم ارسلها ثم رفع يده حذاء اذنيه وجعل ظاهر كفيه الى وجهه
 واطنهما نحو الحجر مشير ايها الله كانه واضحا عليه وقبلها بيد الاشارة وهذا رفع للاشارة لا التكبير
 في كره في الكبر ولا يشير اليهم ولا برأسه الى القبة ان تذكر التقبيل

(تنبيه) وليجنب عند استلام الحجر عن استمال ما هناك من طوق فضة وركبها حول العبر الاسود
 (فصل في الاغنى الطواف وكيفية اداؤه اتيان المقام وزمزم والمزيم والسود الى الحجر الاسود)
 فاذا فرغ من الاستلام او نحو ما قتل الى عييه وجعل البيت عن يساره فاعطى الطواف امالا فلا يسم الله
 الله اكبر اللهم ايانا بالله وتصديقا بكتابتك وهدى بسيدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
 مضطجاً في جميعا ويرمل في الثلاثة الاول منها من الحجر الى الحجر وقيل لا رمل بين الركبتين ومن
 الصبر اليه شوط وهو قاطوف كالركعة للصلاة والرمل المستنون ان يهز في مشيته الكسفين كالبارز يتبخر
 بين الصفتين هداية وقيل هو اسراع مع تقارب الخطا دون التوب والدنو فتح وفي الجوهره هو ممره
 المشي مع تقارب الخطا وهما الكسفين مع الاضطباع اه وهذا جمع بين التفسيرين الاولين واختاره في
 الباب المرو وغيرهما وعنى في الارصة الباقية على هيئته استئنا فلترك الرمل في الشوط الاول اونسبه لا
 يرمي الا في شوطين وفي الثلاثة لا يرمي في ايدها ولو رمل في الكل لاشي عليه ومكره تنزيها لترك منه
 المشي وحسب الوشي في الكل الا اذا تضرع الرمل لمرض او تضرع لكبر او غيره والرمل يقرب البيت
 الفضل فان لم يقدر هو في البعد من البيت الفضل من الطواف يلا رمل مع القرب منه وان ازيد دعم فلا يمكنه

الرمل لا في الترتيب ولا في البعد فان كانت الاشارة في الطواف وقسمتي تزول لان المبادرة
 الى الطواف مستترة في تركها الرمل الذي هو سنة مؤكدة ولا بد له وان كانت حصلت في أثناء الطواف
 لا يقف لان الموالاة بين الاشواط اجزاء الاشواط سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء واجبة فلا يترك
 لحصول سنة مختلف فيها فيبقى حتى اذا وجد فرجة رمل بخلاف استلام الحجر الاسود حيث لا يقف على
 العمالين اذا اذدم حدة لان الاشارة اليه بدله عند الصبح الا انه لو وقف على اول الطواف وآخره كان احب
 لانه لا يترجم من الوقوف فيهما فوات الموالاة مع امكان اصل الاستلام في سنة مؤكدة فيهما هذا اذا
 كانت اثر لا يغني منها اثنى نفسه او غيره والا فلا ينسب الاستلام لو في اوله وآخره بل اما يكره ان يؤم
 ذلك او يحرم ان يحققه او غلب على ظنه ولا يطوف بالرمل الا اذا تعسر لمرض او كبر او نحوهما وكما مر على
 الصبر الاسود واستسبب دابة كافي الاجزاء الا انه لا يرفع يديه مع التكبير الا في الاجزاء قال ابن الهمام
 رحمه الله تعالى واحتجوا في هذا دعوا الصواب ولم ارضه عليه السلام بخلافه اه واستلام في اول الطواف في
 آخر سنة واختلاف اثنائها قليل ادب وقيل سنة ومضى في الباب على الثاني ثم قال وان استسلم في اوله
 آخره اجزأه فان كان استلام طرفيه آكد مما بينها قال الشارح رحمه الله تعالى ولم السبب انه يشرع على
 استلامها يتوقع من ترك الموالاة بخلاف طرفيه وكذا هو سنة بين الطواف والسعي ويستحب ان يستلم
 الركن الثاني كالأول بلا تقبيل ومن صدر عنه الله تعالى سنة وقبيل مثل الحجر الاسود تبين وغيره
 والدلائل تشهد بجمود رويها لكن الجمهور من الأئمة الاربعة وغيرهم على عدم تقبيله الا ان الشافعية
 استحبوا تقبيل يده بعد استلامه فاستلامه ليس بهكيفية او باحداهما من دون تقبيله واتفقوا على انه لا يسجد
 عليه وكذا اذا صرح عن استلامه لا يشرع عليه الا على رواية صدر عنه الله تعالى ويكره تنزيها استلام غيرها
 من الاركان ويستحب ان يكون في طوافه ذكر الاول ذكره باقبع بالرة ولو مصلوما وان تبرك
 بالثواب فحسن ولا يلبي حالة الطواف لا في طواف القدوم ولا في غيره كبير واذا طاف سبعة اشواط استلم
 الحجر الاسود فتم الطواف به (تمة) فلو طاف ثمانين الفرض او غيره وعلم انه ثامن لكن قبله بناء
 على اليوم او الوسوسة فالصحيح انه يترمه اتمام الاسبوع لا يشرع فيه ملزما بخلافه اذا ظن ان صاحبه ثم
 تبين له انه ثامن فانه لا يترمه اتمام الاسبوع فيمستقلا ملزما ببقية البادات المظنونة بخلاف الحج
 المظنون ولو شك في طواف الركن احاده ولو شك في عدد اشواطه اعاد للشرط الذي شك فيه وفي الحج
 يبني على الأقل في ظاهر الرواية ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلوة ولو قل لان تكرار الركن واثر زيادة
 عليه لا تقصد الحج وزادة الركة تقصد الصلوة فكان التحري في باب الصلوة احوط وفاق الباب ولو شك
 في عدد اشواط الركن احاده اه قال في النحر المختار ان اعاد للشرط الذي شك فيه وليس الراد انه يمسد
 الطواف كله كما يظهر اه وكذا ما في البحر ولو شك في ركن الحج قال عامة المشايخ يؤدي ثانيا اه ابي يؤدي
 ما شك فيه طوافا كان او شوطا منه فلا يخالف ظاهر الرواية ثم التعليل بقولهم لان تكرار الركن الخ فبعد ان
 طواف الواجب بل التعليل ايضا كطواف الركن في حكم البناء على الأقل وكذا القسم كسابق قبل ذكر ركن

القباب الترتيب الاول هنا انما ذكر في طواف الصدر واما هنا فقال ثم يلزم للملزم بعد أداء اليمين
او قبلها اه قد سمي بين الترتيب الثالث والثاني واعتار في الكبير الثاني والظاهر ان الافضل ان يلزمه
بعد ما لان الاصل ان لا يستعمل عقيب الطواف الا بركعتين و ذكر في الهداية والقندوبى والكافى والمجمع
والبدائع والمختار يصعد طواف القدوم وصلوته العود الى الحجر ثم الى الصفا ولم يذكر والاثنيان الملزم
ولا الى الملزم بعد هذا الطواف وانما ذكرنا ذلك بعد طواف الوداع ولمه للسارعة الى السعى بعد
الطواف مع عدم تأخيرها هنا كما قالت الشافعية انه اذا فرغ من الطواف وركبته استلم الحجر فورا من
غير ان يأتى الملزم مسددا الى السعى ومن ثم سن له ان يأتى الملزم عقيب طواف لاسى له اه والله سبحانه
وتعالى اعلم وهذا الاستلام لا افتتاح السعى ليكون افتتاحه بسلام الحجر كافتتاح الطواف فلزم رد
السعى بعد ما لم يداليه والافضل للمفرد تاخير السعى الى ما بعد طواف الزيارة لان السعى واجب بطله بما
لفرض اولى من جملة السنة كذا في التمتع والميوط والتعفة وهذا الطواف طواف القدوم وان توى غيره
فان كان مفردا بالعمرة فهو طواف العمرة لا غير وكذا لو كان قارنا او متمتعا *

(فصل في احكام طواف القدوم) هوسنة للاطلاق للمفرد والمجمع والقارن ولو دخل قبل الاشهر كما مر
فلا يسن المستمر والتمتع والمكي ولا لاهل المواثيق ومن دونها الى مكة كذا في السراج وغيره وفي الفتح
وهوسنة للاطلاق لا غير اه فسقط ما في القيسناني انه يسن لاهل المواثيق ومن دونها اه الا ان المسكى
ومن بمنه اذا خرج الى الاطلاق ثم ما دهر ما بالجمع او التران فعليه طواف القدوم لباب واول وقت اداله
حين دخوله مكة وصريح تحقيقه في اول المواثيق واخره وقوفه بصفة فاذا وقف فقد فات وقته وان لم يقف
قال طلوع فجر النحر ولو قدم الاطلاق مكة يوم النحر او قبله بعد الوقوف سقط عنه هذا الطواف ولو تركه
فذهب الى عرفته ثم بدله فرجع وطافه ان رجع قبل الوقوف وقته اجزأه والا فلا ولو شرع فيه اوفى
طواف التطوع بحج انما هو ولو ترك بضعة قال في الكبير يابى ان يكون كالصدر في الحكم فلو ترك
اكثره يجب القسم في الاقل لكل شوط صدقة اه وسياق في الجلبايات ولا اضطباع ولا سعى ولا رمل
لاجل هذا الطواف وانما يفعل فيه ذلك اذا اراد تقديم السعى على وقته الاصل وهو عقيب طواف الزيارة
لان السعى تبع للطواف والشىء انما يتبع ما هو اقوى منه الا انه رخص تقديمه عقيب طواف القدوم لكثرة
افعال الحج يوم النحر قال في البدائع فن لا يوجد له طواف القدوم لا يجوز له تقديم السعى اه كما هو مذهب
المالكية والشافعية واما اكثر مشايخنا فلي جواز تقديمه مطلقا والافضل تاخيره الى وقته الاصل
خصوصا لمن لا يوجد له طواف القدوم من التمتع والحرم من مكة وقيل الافضل تقديمه فقيل مطلقا و
صححه الكرماني وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنهم وقيل عليه طواف القدوم خاصة
والخلاف في غير القارن اما القارن فلا خلاف في افضلية تقديم السعى له بل الا تار تدل على استنائه *

(باب في ماهية الطواف وانواعه واركائه وشرايطه وسائر احكامه)

الطواف هو الدوران حول الكعبة اربعة اشواط او اكثر الى تمام السبعة كيف ما عمل وانواعه سبعة

طواف القدوم : كالمسح وطواف الزيارة : وطواف الصدر : وطواف المعرة : وطواف القدر : مبرور
او مطلقا وهو واجب وطواف تحية المسجد : وهو مستحب لكل من دخل المسجد من ما كان او
حلالا وطواف التطوع : ولكل واحد منها احكام خاصة مذكورة في علمها *

(فصل في اركان الطواف وشروطه) اما ركاته ثلاثة اتيان اكثره : وكونه بالبيت : لانيه وكونه
بفعل نفسه : ولو عمولا او راكب جبر فلا يجوز فيه النيابة الا عن المني عليه والتام المني والمجنون قبل
الاحرام اذا دام ذلك الى حال أداء الطواف كالمسح فيه في فعل احرام المني عليه وكذا عن الصبي الغير
المميز والبالغ المجنون اذا احرم منهما الولي كما مر في احرام الصبي واما شرطه فستة ثلاثة منها لا طوفة
الحج وهي الوقت : وتقديم الاحرام : وتقديم الوقوف : والباقي للحل وهو الاسلام : ودخول المسجد :
ولو على سطحه فوطاف على سطح المسجد باذنه ولو من تمام البيت ووطاف خارج المسجد دفع وجود
الحيطان لا يصح احكاما ولو كان الحيطان منهمة فكذلك لا يصح عند طرفة الماء لا مطلقا بالمسجد لا بالبيت
(مطلب في تبة الطواف ولزومها) والشرط اصل التلبية دون التمين فانه مستحب اوسنة فلم ينو
الطواف اصلا بان طاف طالبا للترحم او حاربا لمن عد ولا يعلم التلبية لم يستدبه واذ طاف طوافا في وقته
وقع منه بعد ان يتروى اصل الطواف نواه بينه او لا وقى طوافا آخر فلو قدم مستمر او طاف طوافا ما وقع
من المعرة او حيا طواف قبل يوم النحر وقع للقدوم او قارنا طواف طوافين من غير تعيين وقع الاول
للمرة والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة او بعد ما حل النحر وقد طاف للزيارة فحضر الصدر
وان نواه التطوع لا في احرام عبادة اقتضت وقوع ذلك الطواف في ذلك الوقت فلا يشرع غيره كصوم
رمضان كذا في الفتح وغيره والحاصل ان كل من طاف طواف فرض او واجب اوسنة اذا طاف يقع مما
يستحقه الوقت وهو القى انقضاء عليه الاحرام دون غيره لانه الاحق بغيره حتى لو ترك طواف الزيارة
كانه اوسنة او طواف الصدر كذلك ثم ما دحر ام مرة او حجة يده بطواف المعرة او القدوم ولا
ينتقل الى طواف الزيارة او الصدر ولا يكمل منه وكذا لو ترك سمي الحج وما دحر ام مرة او حجة يده
بطواف الاحرام وهو يسمى به ولا ينتقل سمي الى سمي الحج ولو طاف القارون لمرته ثلاثة اشواط
ثم طاف للقدوم كذلك فطواف القدوم محسوب من طواف المعرة في طواف المعرة شرط في كماله وهكذا
لو طاف لمرته حجة وسمى يتروى ان يكون بحجة كان سمي للمرة كافي الخديعة من المحيط ولو طاف
القارون للمرة اكثر ثم طاف للزيارة بكل طواف المعرة من الزيارة لان المرء عفى الاحرام حصلت
للاصال على الترتيب التي شرع فبطلت بتمتع على خلاف ذلك وفي الكبير ولو طاف القارون لمرته لم يسع
لما ثم سمي يوم النحر لحجة فان سمي يكون من سمي المعرة له ولو طاف يوم النحر عن نذر وقع من
طواف الزيارة ولا يجوز تمن نذر ولو طاف للزيارة بمنه ثم للصدر بكل الزيارة من الصدر *

(فروع في طواف المني عليه والتام المني) ولو طاف المني عليه محمولا اجزأه ذلك من الحامل
والحصول ان نوى من نفسه وعن المصلي وان كان يشرع المني عليه وكذا وان اختلف طوافها بان كان

لا حدها طواف السرة ولا غير طواف الحج فيكون طواف الحصول لها واجبه امره وطواف الحامل كذلك ولو طافوا ببعض وهو نائم من غير انحاء ان كان بأسره وجاز به على فوره ولو الا لابلاب وانوى الحاملون طلب خرم لهم والحصول يقتل وقد نوى الطواف اجزأ الحصول دون الحاملين وان كان متصيا عليه لم يجزه لا تشاء الذنية منه ومنهم وانوى عنه من استاجر لا يجزيته واستجار الى بعض من محله وطوف به صحيح وله الاجرة اذا طاف به لان الاجرة وقت على عمل معلوم ليس ببيعة وضماً فتح ويحرم توضيح ذلك ما في الفتح وغيره رجل قدم مصحكة وهو صحيح او مريض الا انه يقتل لا نفي عليه بذلك فله اصحابه وهو مضي عليه فطافوا به فلما قضى الطواف او يصفه افاق وقد اقمى عليه ساعة من نهار ولم يتم وما اجزأه من طوافه وكشترط يتم الطواف اذا حمل فيه كما تشترط نيته ولو ان مريضاً لا يستطيع الطواف الا محمولاً وهو يقتل تام من غير حقه فله اصحابه وهو نائم فطافوا به من غير ان بأسره لا يجزه ولو امر امر ان يحمله وطوفوا به فلم يحملهوا حتى نائم ثم احتلوه وهو نائم فطافوا به وجعله حين امره بحمله وهو مستيقظ فلم يشعوا به الطواف حتى نائم على رؤسهم فطافوا به على تلك الحال اتم استيقظ اجزأه ولو قال لبعض من حمله استأجر لي من يطوف بي ومحملي ثم طلبته حيناً وهو نائم ولم يرضى الله امره بذلك من فوره بل تشاغل بشيء طويلاً ثم استأجر قوماً يحملونه واتوه وهو نائم فطافوا به لا يجزه من الطواف ولكن الاجرة لازم بالامر ولو فعلوا ذلك من فوره اجزأه والقياس في هذه الجملة ان لا يجزى حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ فينوي الدخول فيه لان حاله اقرب الى الشوم من حال النسي عليه لكننا استحسننا انه اذا كان بأسره وجعله على فوره اجزأه قال في الفتح وحاصل هذه الفرق بين النائم والنسي عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه ثم في النائم قياس واستحسان انه قال ابو السموح رحمه الله تعالى تقييد الكمال بقوله ونائم من غير حقه يفيد ان المنة كالانحاء في عدم اشتراط الاذن واذا لم يشترط الاذن في المتوة ففي الممنون الاول اهـ

(فصل في واجبات الطواف) وهي سبعة الاول الطهارة عن الحدث والجنابة : قيل وعن النجاسة في الثوب والبدن كما هو من مذهب الشافعي رضي الله عنه والاكثر على ان سبعة فلو طاف على ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا يكرهه بل يكره ولو اقل من قدر الدرهم شرح ومافي الظهور ان نجاسة الثوب كله لا يجب الدرم مالا اصله في الرواية فتح وامان النجاسة في مكان الطواف فلا رواة في هذه الشارح رحمه الله تعالى من السنن الثاني ستر العورة : لو جوب الله والافه فرض مطلقاً والمانع كشف برقع المعصو فاراد كافي الصلوة لا اقل وبجمع المتفرق فلو طاف للفرض او الواجب مكشوف العورة بقدر ما لا يجوز منه الصلوة فعليه الاماعة او الله وفي التطوع الصدقة بدائع ورد المختار الثالث الاجتهاد من الحجر الاسود : على مالى المتهاجر من الوجيز ومالى اليه في الفتح وجزمه في البحر والنهر والفتور والدرم راقى الفلاح حتى قال في الدرر ولو اجدها من غير الحجر احاده ما دله مكة فلو رجع فعليه دم اهـ فتأمل وظاهر الرواية ان سبعة يكره تركها وعليه عامة المشايخ وصحة في الباب فلو اقتنع من غير كره ولا نفي عليه

والمراد الركن الثاني في الحجر الأسود فلو نعى الحجر عن مكانه والى اذ الله تعالى وجب الاجتهاد بالركن
كبير وفي المحيط ولو اقتنع الطواف من الركن الثاني وختم به لا يجوز وجامعة المشايخ على انه يجوز وقيل انه
شرط صحته ومذهب الشافعي رضي الله عنه ونسب به عمد رضي الله تعالى عنه في الرقيات حيث قال فلو
اقتنع من غيره لا يمتد بذلك الشرط الى ان يصل الى الحجر فيعتبر اجتهاد الطواف منه قيل فلا بد من
اعادة نية الطواف الا اذا استمر على استحضارها قلت هذا على مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه واما
عندنا فتصح البيادات بنية سابقة وان مرت من قبله وقت الشروع فيها اذ لم يوجد ما ينافيها »
(تنبيه) قال الشارح رحمه الله تعالى واما الاجتهاد من غيره حتى يمايز الركنين كما يفعله من لا عقل له
وهو في صورة التعميم وسيرة المشايخ والاولياء فهو حرام او مكروه كراهة تعميم او تنزيه بناء على ان
الاجتهاد بالحجر شرط او فرض او واجب او سنة وانما يستحب ان يكون الاجتهاد بالنية من قبيل الحجر
لتفريق عن الخلاف لا بحيث يقع في الامر المكروه بخلاف انهم يستأنون الزيادة في سائر الطواف
ثم في مستعباه ايضا الى اربع التيامن : وهو اخذ الطائف من عين نفسه وجعل البيت من يساره فلو عكس
وطاف منكروا بان اخذه من يساره وجعل البيت من عينه ففتى تلقاء وجهه وكذا لو جعل البيت من
يساره ففتى يفتري او عن يمينه ففتى وراثة او لم يجعل البيت من يساره ولا عن يمينه بل استقبله بصدرة او
امتدبره يظهره فطاف معتصما او طاف كيف ما كان صحيح طوافه واعتد به في ثبوت التحلل عندنا ولكنه
ترك الواجب عليه موجهه (تنبيه) ليس شيء من الطواف يجوز عندنا مع استقبال البيت فاذا استقبله
عند استلام احد الركنين يابى ان يقر مدبه في موضعها حال الاستقبال فاذا فرغ من الاستلام اعتدل
فاستقبل حاله قبل الاستقبال وجعل يساره الى البيت كما كان في طوافه لانه لو زالت قدماه في موضعها الى
جهة باب ولو تليا في حال استقباله لم مضى من هناك في طوافه لكان قد قطع جزأ من مطافه وهو
مستقبل البيت هذا الخامس للمشي فيه القادر : فلو طاف بالزيارة لباب او العمرة بحر راكبا او محمولا
او زحفا بلا عذر قبله الاعادة او النسيان وان كان يدر لا شيء عليه ولو نذر ان يطوف زحفا وهو قادر على المشي
لزمه ما شيا لانه نذر العبادة بوجه غير مشروع فلفت الجملة وفي النذر باصل العبادة كما اذا نذر ان يطوف
بلاطهارة ثم ان طاف زحفا اياه والافهم لانه ترك الواجب وقيل انه اذا طاف زحفا اجزأه لانه ادى
ما اوجبه على نفسه كمن نذر ان يصوم يوم الحر يجب عليه ان يصوم يوما آخر ولو صام يوم التمتع اجزأه
وخرج به من هذه النذر والجواب ان في باب الحج شرع جابر لتفويت الواجب فاذا فوته وجب الجبر
بمختلف الصوم كذا في الفتح ولو شرع في الطوع زحفا فيه افضل لان الشروع انما يوجب ما شرع فيه
ولو شرع في التطوع ما شيا لم طافه زحفا يستلزم ان تجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب للمشي
اياه في الفتح وكذا لو طاف للصدرة راكبا او محمولا فلا عذر يذني ان تجب صدقة والله سبحانه وتعالى اعلم
السادس الطواف وراء الحطيم : فلو طاف بالزيارة او العمرة في جوف الحجر يبعد الطواف كله او على الحجر
فقط والاول افضل فان لم يصد عليه دم واما في الطواف الواجب فيلزم ان تجب صدقة ويذني ان لا فرق

بين الطواف الى اجب والطواف في لزوم الصدقة لما ان الطواف دورا الحطيم واجب من كل طواف بحر
وصورة الامادة على الحجير ان يأخذ من عينه من اول الحجير حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجير من
الدرجة ويخرج من الجانب الآخر او لا يدخل الحجير بل يرجع ويستدعي من اول الحجير وهو الاولى
لئلا يحمل الحطيم طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وهكذا يفعل سبع مرات ويقضي
حقه فيه من رمل وغيره ولورجع لا يمدد رجوعه شوطا لانه منكوس فلو حده شوطا يجزئه لكنه يكون
تاركا لواجب وهو جعل البيت من يساره فيجب عليه امادته مادام معه فان رجع الى اهله قبل امادته فليس
دم قطع ولو طاف على جدار الحجير قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت بل ستة اذرع
منه فقط اه لكنه يكره لترك السنة الواظب عليها كالو ابدأ الطواف من غير حجر الاسود عند حامة
المنشأ (تنبيه) اما الشاذرون وهى الاحبار الملاصقة بالكعبة في جواربها التثنية في عليها اسم من
العلم الاحتباب الكعبة وأكثر المذاهب فليس من البيت عندنا كاحقه في القبح وقتل الشافعية و
المالكية اتمن البيت فلو دخل يده او يمس ملبوسه في عوائقه حالة الطواف لم يصح ذلك المقدار من
طواف ونهوا على ان من قبل الحجير الاسود فراه في حال التقبيل في جزء من البيت فيلزمه ان يقر قدميه
في موضعهما حتى يفرغ من التقبيل ويستدل قائما لانه لو زالت قدماه من موضعها الى جهة الباب قليلا ولو
قدر بعض شبر في حال تقبيله ثم لافرغ من التقبيل احتدل عليها الى الموضع الذي زال اليه ومضى من هناك في
طوافه لكان قد قطع جزءا من طوافه وبدنه في هو الشاذرون في بطل ذلك المقدار من طوافه انتهى
وكذلك يجب عندنا ان يقر قدميه في موضعهما لانه لو لم يبطل ذلك المقدار من طوافه عندنا لكان يكره
نحو ما لحصوه في حال استقبال البيت كائنا عليه في الشرط الرابع (تنبيه) ومن اجل ذلك احدث
المواهل كثير من الخواص انه اذا استلم احد الركبتين يرجع فتهجرى لانه ادخل يده ورأسه وبعض
ملبوسه في هو الشاذرون فلو مضى في طوافه كذلك عر ذلك على شاذرون في بطل ذلك المقدار من طوافه
في رجوعه وانه احتباطا وكثيرا ما يؤذى من خلفه وتتأذى بدنه وكلت الا لازم عليه كما ان يقر قدميه
في موضعهما حتى يفرغ من الاستلام ويستدل قائما على محله حتى يرجع الى محله ثم مضى في طوافه فما كان
عليه لم يضل وسوسة وتهاووا ما لم يكن له ارتكبه احتباطا وبس الاحتباط فانه محدث ولا يوفق من
الله سبحانه وتعالى قال الشارح رحمه الله تعالى وذلك لجهة بالسنة فانه يمكن للفرج من السهولة ان يقف
في محله ويقيم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع الى محله فيطوف من غير عود الى خلفه اه الساج اكمال
ما زاد على اكثر اشواطه : فانور كجاز طوافه وعليه الجزاء وفي القرض دم وفي الواجب لكل شوط
صدقة والطواف كالواجب في وجوب الصدقة لوجوبه بالشرع كما مر »

(فصل) ومن الى واجبات ركعتا الطواف ويستحب مؤكدا اذا ثابها خلف المقام والارادة ما يصدق عليه
ذلك حادثة وعرف القرب وخاصة العرف بما هو مفروش بحجارة الرخام وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه
اذا اراد ان يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صما او صفيق او رجلا او رجلا من روافد عبد الزاقي رحمه

الله تعالى واقتل اما كن اذ اتمت خلف النمام ثم ماحوله مما قرب منه كما يشرب اليه من التبنيشية في الآية
 الشريعة وكون الخلف افضل لا غياره الحفرة المنيقة شرح ثم الكعبة ثم الحجر ثم الميزاب ثم
 ما قرب من الحجر الى البيت غصروا الى ما تحت الميزاب منه ثم الى الحجر ثم ما قرب من البيت غصروا
 محاذاة الاركان ومقابلة المنزوم والباب ومقام جبريل عليه الصلوة والسلام واستجار ثم المسجد ثم الحرم
 ثم لاغضيرة بعد الحرم بل الاساحة ولا تختص زمان ولا مكان فلو صلاها خرج الحرم ولو بعد الرجوع الى
 وطنه جاز وكره تنزيها ولا تقوت مادام حيا والسنة للوالاة بينها وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه
 الا في وقت مكروه فيجب تأخيرها الى وقت مباح ولو طاف بعد صلاة العصر يصلها بعد فرض المغرب
 قبل السنة ان كان في الوقت سنة ولو صلاها في وقت مكروه لا يجوز فلا تنفذ عند طلوع الشمس
 ما لم ترتفع قدر رمح وعند استوائها ان تزول وعند تقيدها الى ان تقيب وتبطل بطرء واحد منها
 ولو وجبت فيه بفعل الطواف عليه بخلاف سجدة تليت آياتيه وتصح مع كراهة التحريم بعد طلوع
 القمر قبل صلاته او بعده الى ما قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر ولو المصوبة برفة الى ما قبل تقيده
 الشمس واصفر ارجاء البان لا تحار الدين فيها فلو شرعها في احدهما قصد ايجب قطعها وقضاها في الكمال
 فانه في غيرها وانما قيل تجب اعادةها قيل لا بل تستحب والاول هو الارجح وهذا في كل صلاة اديت
 مع كراهة التحريم ومع كراهة التنزيه تستحب الاعادة بلا خلاف وكذا الحكم في الطواف لو فضل
 مضمع الكراهة يستأنف ولو اتمها بما ياد بخلاف ما لو قام لها بعد الاربعة في العصر او في الحج لا
 يكره ويم لا نه من غير قصد وكذا لو صلاها في آخر الليل فلا صلي ركعة طلع القمر كان الافضل اتمامها
 كالنفل وكذا يكره تنزيها بعد فرض الشمس الى أداء المغرب وتجرعها عند خروج الامام من الحجرة
 او قيامه للصعود ان لم يكن له حجرة لخطبة من الخطب العشر وبعد فراغه منها قبل الشروع في الصلاة
 ومبيل صلاة العبدين كبير وعند الاقامة اذا كان مخالفا لمصنف او خلفه بلا مخال و عند شروع الامام في
 المكتوبة قولي بحال وبين صلواتي الجمع سرقات ومن دلفه - ووجوبها بعد كل اسبوع على التراخي ما لم يرد
 اسبوعا آخر او لم ينل على ظنه الموت والافضل القور قال ابو السعود رحمه الله تعالى ان اراد طوافا آخر
 كره له تحريها قبل صلواتها لكرهه وصل الاسابيع نهر عن السراج اه ويكره الجمع بين اسبوعين
 او اكثر بلا صلاة بينهما عندهما وعند ابى يوسف لا بأس ان انصرف عن وترك ثلاثة اسابيع او خمسة او سبع
 لان الاسبوع وتر والخلاف في قبر وقت الكراهة اما فيه فلا يكره اجماعا واذا زال وقت الكراهة
 يبني ان يكره الطواف قبل الصلاة لكل اسبوع ركعتين لان الاسابيع حيث صارت كل اسبوع واحد
 ولو تذكر ركعتي الطواف بعد شروعه في طواف آخر طاف قبل تمام شوطه فضله ولو بعده ثمه اتمام
 الطواف وعليه لكل اسبوع ركعتان لا تلوترك الاسبوع الثاني بعد ان طاف شوطا وشوطين و
 اشتمل ركعتي الاسبوع الاول لاخل سنتين بتفريق الاشواط في الاسبوع الثاني وترك ركعتي الاسبوع
 الاول من موضعه ولو مضى في الاسبوع الثاني لاخل بسنة واحدة فكان الاخلال باحدهما ولي

من الاغسل بها كذا في الفتح والمراد بالاسبوع الطواف لا العدد حتى لو ترك اقل الاشواط لم يندر
متلا وجبت الركعتان وعليه موجب ما تركه كالحجر ولا يجوز تركها بالموت عنها بهم او قبله فلا يصح
الا بصداء بخلاف الوتر ولا تجزئ المكتوبة للندوة عنها ولا يجوز ان تصدع عليها بمكة لان طواف
هذا غير طواف الاخر ولو طاف بغيره لا يصل عنه .

(فصل) وامامان الطواف فالاضطباع في جميع اشواطه : ويبنى ان يفعله قبل الشروع في الطواف
بقليل كمال الفتح والبحر والباب وقال الطرابلسي مضطبع مع شروعه في الطواف فان اضطبع قبله
بقليل فلا بأس به انتهى وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وهو سنة في كل طواف بصدعى كل طواف
القدم وطواف العمرة وطواف الزيارة على فرض تقديمه على الحلق وتأخير السعي اليه ولا ينافيه ما في
الكتاب في طواف الزيارة من قوله واما الاضطباع فساطم مطلقا في هذا الطواف اي سمي قبله او بعده لانه
يأخذ على ما هو المستقيم وهو تأخيره عن الحلق يدل عليه تسليمه في البحر الزاخر بقوله لانه قد تحمل من
احرامه وليس المخطو والاضطباع في حال بقاء الاحرام انتهى ولا يسن الاضطباع لمن ليس المخطو لم يندر
قال الشارح رحمه الله تعالى لكن ان اظهر فعله له لتشبيهه بالاضطبع وان كان منكبه مستورا بالمخطو - و
الرمي في الثلاثة الاول والمشي على هيئته في الاربعة الباقية : ولو زجه الناس في الرمل وقف قائما على ان يجد
فرجة لان من سنة الطواف ولا بد له بخلاف استلام الحجر حيث لا يتفطيه عند الازدحام لان الاشارة
اليه بدله وفي شرح الطحاوي عني حتى يجد الرمل وهو الاظهر لان وقوفه مخالف السنة فلا يدرك كله
لا يترك كله كذا في شرح النفاة للثاوي وقدر التفسير والرمل سنة في كل طواف بصدعى حتى في
طواف الصدوق لم يسع الا بصدعى كاسياني انشاء الله تعالى والاصل ان كل طواف بصدعى فمن سنته
الاضطباع والرمل والا فلا فلو كان سمي قبل الزيارة ولم يرمل ولا يرمل فيه ولو كان رمل قبله ولم يسع رمل فيه -
واستقبال الحجر الاسود بوجهه في اجزائه : واما في اثنا فستحب والتكبير قبالة الحجر مطلقا : ووقع
اليدين عند التكبير حال استقبال الحجر في الابداء : حذاء اذنيه كما في افتتاح الصلوة او حذاء منكبيه و
يجعل باطنهما نحو الحجر والحكمة وعزاه القهستاني الى شرح الطحاوي وصححه في البدائع وغيره و
مشى في النفاة والمجتبي وغيرهما على الاول وصححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح ولا
يرضها قبل النية ولا عند النية قبل استقبال الحجر فانه بدعة واغايضا عند النية اذا كانت مقرونة
بالتكبير قبالة الحجر كما سبق شرح واستلام الحجر في اوله وآخره : واما فيها بينا فسنة مستعينة قال في
شرح الطحاوي وان افتتح الطواف باستلام الحجر وختمه بترك الاستلام فيها بين ذلك اجزأه واذا تركه
رأسا قد أساء وفي شرح النفاة وتفسير الاستلام عند الفقهاء وضع الكفين على الحجر وتقيله او مسحه
بالكف وتقيله كبير وتقيله ولو نذر استلام واستلامه بين الطواف والسعي ان اراد السعي بعده و
الاصل فيه ان كل طواف بصدعى فانه يودلى استلام الحجر بعد الصلوة والا فلا لان السعي مرتب
على الطواف لا يجوز قبله ولا يكره ان يفصل بينهما ماركب من اشواط الطواف والاستلام بين كل

هــرطين سنة بدائع والتي على هيئة : أي على السكينة والوقوف جميع اشواطه ان لاسمى يده بان
 لا يسرع اسراما لما يتفرع عليه من تشويش الخاطر واذا التذائع ولا يمشى متى التهاون لما يترتب عليه
 من خوف الرأى والسمة والمجب والقروود وهوى الشمورو الحضور واجده من الحجر الاسود : هو
 للصحيح لباب وقيل انه واجب لافرق بينه وبين جل البيت عن يساره في الدليل قال الشارح رحمه الله
 تعالى وهو باعتبار الدليل الظهور ان كان الاول عليه الاكثر وقال في موضع آخر ولا يفر تك ما يحصله بعض
 العامة على هيئة الخاصة من جعل ابداء طولهم فيما بين الركنين لانه مخالف للاجماع اهـ والموا لا بين
 اشواطه واجزاء اشواط : لكن المراد بها الموا لا العرفية لانه لا يقع فيها مطلقا خاصة لتجزؤ
 الشرب ونحوه في الطواف شرح والطهارة من النجاسة الحقيقية : في التوب والبدن ومكان الطواف هـ
 (فصل) واماستحبات الطواف كتثليث تدبيل الحجر والسجود عليه : وتثليته : تقولوا عند الطائف
 عن يمين الحجر مما على الركن اليماني : ليعاذي جميع الحجر بجميع بدنه حين مروره عليه نحو ما نحن خلاف
 من اشترطه اهـ قلت هو ظاهر كلام النووي رحمه الله تعالى حيث قال في مناسكه وكيفية الطواف ان يعاذي
 بجميعه جميع الحجر الاسود فلا يصح طوافه سوى عر بجميع بدنه على جميع الحجر الاسود بان يستقبل البيت
 الى آخر ما قدمنا في صفة الاجداء بالحجر لكن المذهب عندم استيجاب ذلك والشرط انما هو ان يعاذي
 بجميعه جميع الحجر الاسود وايضه قال ابن حجر رحمه الله تعالى ان العاذلة لجميع الحجر ليست بشرط
 انما تكفي بوضعه بكل بدنه كما يكفي توجيهه بكل بدنه لبعض الكعبة في الصلوة وان اختلف المراد بكل
 البدن فهو في الطواف شقه الايسر وفي الصلوة ما بين المنكبين فلو سامت الحجر نصف ما بين منكبيه
 ونصف الآخر الى جهة اليماني او جهة الباب صرح لانه اذا اعتل قبل عبادة الحجر الى جهة الباب فقد
 حاذى كل الحجر في الاولى وبضفه في الثانية بجميع شقه الايسر وهكذا الواسطة بشقه الايسر بحيث لا
 يتقدم جز منه على جز من الحجر مما على الباب فقد حاذى بعض الحجر بجميع شقه الايسر لانه اذا لم
 يستقبله بل جسه على يساره كان في سمت عرض بدنه والتالب ان جهة عرض البدن يكون دون عرض
 الحجر انتهى بحاصله ومثل الصورة الاولى ما لو سامت الحجر بجميع ما بين منكبيه لانه اذا سامت
 كذلك فقد دخل في ذلك شيء من جهة الركن اليماني لان العبر وركنه لا يبلغ عرض جسده لاسمات له
 كذلك فاذا اتصل بمذخر اعم من الاستلام ومشي فقد حاذى جميع الحجر بجميع شقه الايسر حين مروره
 عليه كما قدمنا في صفة الاجداء بالحجر وهذا كاف في الخروج من الخلاف مع انه اسلم من الوسوسة و
 ابدن البدنة بخلاف ما قالوا فان المولم بل كثير من الخواص يقولون على عين العبر وخذون الطواف
 من يمينه والخروج من خلافه او يكون ذلك مذهبا فلا يفتقون على المدبل بل بالنون فيه وسوسة او تهاونا
 فيفتقون قبل الحجر بكثير ويترى الطواف فيقع فيها هو بدنة بالاجماع وهو اجزاء العواف من غير الحجر
 ولو ما بين الركنين وايضا كثير منهم وضفون ايديهم عند نية الطواف والحجر من يمينهم بكثير وهو
 بدنة ايضا عند الارساء فاحذروا لا تفتروا عليكم في مثل ذلك قول بعض الاجلة رضى الله تعالى عنه اتبع

طريق الهدى ولا يضر تلك السالكين وإياك وطرق الضلالة لا تنتشر بكثرة أهل السكين واستلام الركن
اليانبي وإيمان الأذكار والادعية فيه ولو تركها فسكت في جميع طوافه لا بأس به والذكر الفضل من التراتف
الطواف كذا في التجنيس وغيره وهو باطل لأنه شامل لما تكرر وغيره فظهر أن التراتف فيه خلاف الأولى
وإن ذكر الفضل منها ما تكرر أو لا إلا إذا قرأ ما فيه ذكر حتى قصد الذكر لما صح عنه صلى الله عليه وسلم إن قال
بين الركنين ربنا آمنا الآية وكان ذلك أكثر مما صلى الله عليه وسلم وعن أبي حنيفة رضي الله عنه ما يدل
على كراهة التراتف في الطواف والأول هو الأظهر والأشهر وقال الشافعي رحمه الله تعالى يستحب قراءة
القرآن في الطواف لأنه موضع ذكره والقرآن أعظم الذكر وذهب أصحابه أن القراءة الفضل من الدعاء غير
الماثور وأما الماثور ولو بسند ضعيف أو منقولاً من صحابي فهو أفضل منها واستحسنه الشارح من طائفتنا
قلنا هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذكر وهو التواتر من
السلف والجمع عليه فكان أولى فتح (تنبيه) وفي الكافي للحاكم يكره أن يرفع صوته بالتراتف فيه
ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتن عن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله
تعالى ولا يلبس ما ذكره في التجنيس مما ذكره الحاكم لأن لا بأس في الأكثر خلاف الأولى ومن غير الأكثر
قول المتن ولا بأس بذكر الله تعالى ودعا المختار والأسرار بالذكر والادعية إذا كان الجهر مشوفاً
للطائفين والمصلين فالأمر أوجب حيثئذ وإن يكون طوافه قريباً من البيت إذا لم يؤذ أحد والراءة
البعد إذا دخل الطواف من الرجال وطوافها ليلاً والطواف وراء الشاذوان وأستثاف الطواف في
قطعه قبل اتيان أكثره ولو يمشي أو يركب أو يمشي على وجهه مكره وترك الكلام المباح وترك كل عمل
ينافي الخشوع والتذلل كالتثلم والالفات بوجهه إلى الناس لغير ضرورة ووضع اليد على الخاصرة أو على
الثقب أو نحو ذلك وأما وضع اليدين كما في الصلوة فمكره لأنه خلاف ما تروى عنه صلى الله عليه وسلم و
عن الصحابة بعده من الأوصال في الطواف كما فصله الشارح رحمه الله تعالى وصون النظر عن كل ما يشغله
وينبغي أن لا يمازى بصرة عمل مشبهة كالصلي لا يمازى بصرة عمل سجود لأنه الأدب الذي يحصل به اجتناع
القلب وإن نزهة طوافه من كل ما لا يرتضيه الشرع ومن النظر إلى ما لا يحل واحتقار من فيه نقص أو جعل
بالمناسك وينبغي أن يصاحبه رفق ولا يمازى حقيرة سوء الأدب فليس الأساءة على البساط كالأساءة مع
البعاد وإن يشرب من ماء زمزم ويلتزم الملتزم يمدخه الطواف وإن يهود إلى الحجر الأسود قبل السعي
ولم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم والملتزم يمدخه الطواف وكذا المود إلى الحجر الأسود قبل
السعي وإنما ذكره الاتيان زمزم والملتزم يمدخه الطواف من أفعال الحج والكل مستحب لكن الأخير
مشروط بأداء السعي بمجرد غيره (تنبيه في أماكن الإجابة) وفي رسالة الحسن البصري رضي الله
تعالى عنه التي أرسلها إلى أهل مكة أن الدعاء هناك يستجاب في خمسة عشر موضعاً في الطواف : أي مكانه
وهو المظاف شرح وعند المأتم : وغت الميزاب : والظاهر أنه من داخل الحجر ومحتل أن يراد
مخاضه من المظاف الحرم الثمين وفي البيت : وعند زمزم : وخلف المقام : وعلى الصفا : وعلى المروة :

وفي النسي : اي مكانه وهو المسمى لباب وفي عرفات : وفي مزدلفة : وفي منى : وعند الجمرات :
 كذا في الفتح وهي ترى في ثلاثة ايام يندبوم لغيره فان اراد بها جرة الاولى والوسطى فبذلك كانت خمسة
 عشر موضعا وازان يراد بها الجمرات الثلاث بناء على ما يذهب به الجرة العقبى بلا وقوف وكذا يذهب مع
 كل جماعة بقوله اللهم اجعله جبارا ورا الخ كاسيا في من الفتح ولا يبعد ان يراد به وعند الجمرات مطلقا
 ولو يلازم قال الشارح رحمه الله تعالى والظاهر ان هذه الاماكن الشريفة مواضع الاجابة في الاوقات
 والاحوال المخصوصة ويمكن حملها على عمومها اه وزاد غيره وعند رؤية الكعبة اي مطلقا للمكي و
 الا فلي في كل مكان يراه طوابع وصدا رضى الرحمن الثاني وفي الحبر وفي منى في نصف ليلة البدر اي
 ليلة الاربع عشر من كل شهر فهذا وجه تخصيص اهل مكة القهاب الى معنى بهذه الليلة ونظما بينهم فقال
 دعاء البراي استجاب بكعبة * وملتزم والموقفين كذا الحبر * طواف ومرتون وزمزم
 مقام ومبازب جبارك تمتير * وروية بيت ثم حجر وسدرة * وركن يمان مع منى ليلة القدر
 وكذا ازا على ذلك المستجاور وما بين الركنين ودار الارقم وكذا مولده صلى الله عليه وسلم وبيت خديجة
 رضى الله تعالى عنها وغار ورور حرا واما مثل ذلك والسدرة كانت برفة وهي الا في مرفة *
 (ثمانية) ومن الادعية : انورة في الطواف عاروي ابن ماجة انه صلى الله عليه وسلم قال من
 طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم الا بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله عيت
 عنه عشر سيئات وكسبت له عشر حسنات ويرفع له بها عشر درجات قال الشارح رحمه الله تعالى وفي معناه
 سائر الاذكار وروى ان ماجة بسند ضعيف انه عليه السلام قال لكل ركن الباني سبعون مائة كان قال اللهم
 اني اسألك المغفرة والمابة في الدنيا والآخرة ربنا آمنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
 قلوا آمين قال في الفتح والتبيين ويستحب الاكثر من هذا الدعاء لانه جامع لطبقات الله تعالى والآخرة
 واخرج الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال ما انعمت الى الركن الباني قط الا وجدت جبريل عليه السلام
 عنده فقال قل يا محمد فقلت وما اقول قال قل اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفاقهة وموت القبر في الدنيا
 والآخرة ثم قال جبريل عليه السلام ان ينها سيمون الغم لك فاذا قال السبعة اذوا آمين واخرج
 ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قال ما مرت لركن الباني الا وعنده ملك ينادي يقول آمين آمين فاذا مررت
 ما فقولوا اللهم آمين الآخرة وصدق عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بين الباني وبين اللهم قضي بما رزقتني و
 بارك لي فيه واخلف على كل غائبة لي منك مخبر وفي مصنف ان ابني شيبة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك
 بين الركنين وابقام واخرج ابو داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم اسألك الراحة عند الموت و
 العمود عند الحساب وسباده آدم عليه الصلاة والسلام روى اما اعط طاف بالبيت سبعاً و على خلف المائة
 من مائة من قال اللهم انك تعلم سرى وعلاقي الى آخر ما مر فاحي الله تعالى اليه يدعو حتى دعاء استعجت
 الله به وعرفت ذنوبك وخرجت مومناً ومومناً ولى يدعو في واحدة من ذلك من امسك الاعصا
 ذلك هو ربك فمعه من من عسده واحمرت له من وراء كل باجر واتاه الله ناوهر راحة وان كان لا ربهما

على ما روي في الأزرق والطبراني وغيرهما وفي رواية أنه دعا بذلك في المذبح وفي رواية بين اليانين ولا منافاة بين الروايات لاحتمال أنه دعا في المقامات واما ما أحدهما بعض الناس من أن يأتوا المقام بعد الطلوع في وقت كراهة الصلوة والوقوف عنده لا دعا مستقبلا إليه أو إلى الكعبة فلا أصل له في السنة ولا رواية عن فقهاء الأئمة من الأئمة الأربعة شرح واما الأدعية والأذكار المنقولة عن السلف من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم فذكر في الفتح والتبيين وغيرها قال في الفتح وأما أنزت في طوافه في أعظمه لأن يومه لا رمل ثم أتوا وقت السلف في موافاة مختلفة فجمع التأخير والكل لا في الكل وتمت في الإله الواحد قبل المروءة في الطواف مجرد ذكر الله تعالى انتهى ما هنا *

(فصل) واما بإحاطة الطواف بالسلام وجد العاطس مع العاصي من مطلقا إلا أن المسلم طيب لو كان مشغولا بذكر الله تعالى يكره السلام عليه أو لم يشتماله وجوابه مع أنما واجب على الكفاية مطلقا ولا بأس بأن يتكلم فيه بكلام يحتاج إليه بقدر الحاجة ويشرب ويغسل كل ما يحتاج إليه كبير ويقيم ويسبق ويخرج منه الحاجة ويغترف في نمل أو غفان كما طاهرين والافكره لكن في التلويح ولو طاهرين ترك الأدب كما ذكره في البدائع إلا أنه محمول على حال عدم المذبح شرح ولا بأس بتركه إذا كان قراءة القرآن في نفسه وترك استلام الركن الثاني وإنشاد شعر محمود وكذا أنشأه والطواف راكبا أو محمولا المذبح *

(فصل) واما عمره ما نهى عنه الطواف من غير المحرول بمائتين الركنين وأداء شي من الطواف مع استقبال البيت قيل إلا قبالة الحجر الأسود في إحداه الطواف خاصة كالمز وترك شي منه ولو أقل من شوط وترك كل واجب *

(فصل) واما مكروهاته فالكلام المفضول والبيع والشراء وحكاية ما والاكل وقيل الشرب وإنشاد شعر يسي من حمد وثناء وقيل مطلقا ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء بحيث يشوش على الطائفين والمصلين والطواف في ثوب نجس ورفع اليد عن قبل استقبال الحجر الأسود وكثير من الناس يرضون بأيديهم عند نية الطواف والحجر عن بينهم بكثير فليجتنب ذلك فإنه بدعة شرح والأخذ في الطواف قبل إتيانه إلى عتبة والطواف حاقنا وفي معناه الحاقق والحاقب والجيبان والفضبان شرح والاحترام لأجل الطواف ورفع اليد عن الدعاء ووضعها كالصلوة وما يفعله بعض العوام من رفع اليد في الطواف عند دعا جماعة من الأئمة للشافعية أو الحنفية بعد الصلوة فلا وجه له وتامه في استحباب دخول المسجد من الشرح والوقوف للطاق في أثناء الطواف في الأركان أو غيره لأن ما رواه الأئمة من الأشواط واجزا والأشواط سنة مؤكدة كالمز والخروج منه لتبرجاجة والاشارة إلى الركن الثاني الأظهر رواية محمد رحمه الله تعالى واستلام غير البائنين (تنبيه) قال ابن الملقن رحمه الله تعالى في شرح المسند لا يشرع التقبيل إلا للحجر الأسود والمصحف ولا يبدى الصالحين من العلماء وغيرهم ولقادهين من السفر بشرط أن لا يكون امرأة محرمة ولو جوه الموق الصالحين ومن نطق بلم أو حكة يتنفع بها وكل ذلك قد ثبت في الأحاديث الصحيحة وسئل السلف فما تقبيل الاحبار والتبرور والجدار

والسور ورايذي الظلمة والفسقة واستلام ذلك جيمه فلا يجوز ولو كانت احجار الكعبة او القبر الشريف
واجدار حجرة اوستورها او صخرة بيت المقدس فان التقليل والاستلام ونحوهما تعظيم والتعظيم خاص
بالله تعالى فلا يجوز الا فيما اذن فيه اه وقوله لا للعبر الاسود اي وكذا اعتية الكعبة بمدطواف المصدر
عندنا وكذلك الركن الثاني على رواية صدر رحه الله تعالى كذا في حاشية الشلبي وفي مناسك النوبري
ولا يقبل مقام ابراهيم ولا يستلذه فانه بدعة اه وتفرق الطواف تفرقا كثيرا ولا يطل ولا مفسد
للمطواف ولا تبطله المأذاة وانما يبطله الارتداد والياء بالله والطواف عند الخطبة مطلقا ولو ساكننا
واقامة المكتوبة فان اجزاء الطواف حيث ذكره بلا شبهة واما اذا كان يمكنه انعام الواجب عليه و
الحاقه بالصلاة وادراك الجماعة فالظاهر انه هو الاول من قطعة شرح ولا يكره في الاوقات التي
يسكر فيه الصلاة والطواف متملا ترك الادب والضرورة التمسب والتحدث بما لا يني غفلة عظيمة
ولو خرج من الطواف او من السعي الى جنازة او مكتوبة او تعجيد وضوء ثم ماذني لو كان ذلك بعد اتيان
اكثره ولو استأنف لاشئ طيلة فلا يزمه انعام الاول لان هذا الاستيناف للاكمال بالموالاتة بين
الاشواط ويستحب الاستيناف في الطواف اذا كان ذلك قبل اتيان اكثره واذا حصرت الجنازة او
المكتوبة في اثناء الشوط يبني ان يتمه اذا خفت الركة مع الامام واذا عاد البناء هل ينفي من محل
انصرافه او يتبدى بالشوط من الحجر ؟ الظاهر الاول قياسا على من سبقه الحدث في الصلاة واذا خرج
من الطواف او من السعي لغير عذر ثم ماذ يستحب الاستيناف سواء كان ذلك قبل اتيان اكثره او بعده لانه
فعله على وجه مكره وصاحب المدر الامم اذا طاف اربعة اشواط ثم خرج الوقت توشأ وبني ولاشئ
عليه وكذا اذا طاف اقل منها الا ان الامادة حينئذ افضل كما قدمنا والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب السعي بين الصفا والمروة)

هو ركن عند الثلاثة وواجب عندنا ولا يجب الا تيان به بمدطواف فوراً بل لو اتى به بمد زمان ولو طويلا
لاشئ عليه والسنة الاتصال به بحر لكن يشترط ان لا يتخلل بينهما ركن فلو طاف للتقدم ولم يسع ثم
وقف به مرة ثم اراد ان يسعي بمدطواف التقدم لم يحز ذلك بل يسعي بمدطواف الاقضية كبير فان اخره
لمدرا وليس ترجح من تسبه لابس به وان اخره لغير عذر فقد أساء ولاشئ عليه

(فصل في كيفية اداء السعي) فاذا فرغ من الطواف او نحوه كما ذكرنا فالسنة ان يخرج للسعي على
فورة ان اراده ويسن ان يتبدى بالحجر الاسود فيستلمه كاسر ثم يخرج من باب الصفا ندبا فان خرج
من غير لابس به ويقول عند خروجه بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح
لي ابواب فضلك كما هو سنة عند الخروج من اي مسجد كان ويقدم وجهه اليسرى ويسكت يؤخره هاني
التنمل بمسكن آداب الفسول واذا دني من الصفا يستحب ان يقول ابدأ بعبادة الله به أن الصفا والمروة
من شعائر الله ويعصم عليه حق برى البيت من الباب لان من فوق الجدار ان امكنه الصعود لؤية البيت
حقيقة او مأذاة والا فقدر ما يمكنه قالوا اجب هو البداة بالصفا وهو يحصل بالصاق عقبيه او عتي حافر

داجية واما هذا الصعود وما يدنيه منة واما رتبة البيت فشرط الكمال واما ما ينفع بعض الجبهة من
 الصعود عليه حتى ياصقوا انفسهم بالجدار فهو من لاف طريقة اهل السنة والجماة ثم قبل هذا باعتبار ما كان
 اما الان فقد اذعن كثير من درجات الصفا بالتراب قيل خمس اوست وقيل اكثر ورويت عليها الارض
 فاذا قام على تلك الارض حصل الصعود والرتبة قبل درجاتها الظاهرة بكثير ونيل المنة فليست من
 اجزاء الصفا بل هي مستعددة وهو الراجح فلا بد من الالصاق بالاول درجات الظاهرة وكذا ينسب الصعود
 عليه وان كان يرى البيت بدونه شرح وغيره واذا صعد عليه استقبل البيت ورفع يديه نحو منكبيه
 جاءلا بطنها نحو السماء كالجماد لا كما ينفع بعض الجبهة نحو صامع على الثرى بمن رفع ايديهم الى آذانهم
 واكتافهم ثلاثا كل مرة مع تكبيرة فانه خلاف السنة الثابتة فكبر ثلاثا كما رواه ابن المنذر باسناد صحيح
 وحل رفع صوته بها وفي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال هنا لا اله الا الله وحده الله اكبر لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده
 نصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا فقل ذلك ثلاث مرات وقوله يحيي ويميت زاده الناس في يوم
 الله تعالى باسناد صحيح وليس في رواية مسلم ثم خفض صوته في حدة الله تعالى ويحيي عليه ويصل على النبي
 صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شاء لنفسه وللمسلمين ويكرر التكبير والتلليل والحمد والصلوة والدعاء
 ثلاث مرات حتى يكون التكبير تسع مرات ويلبي ان كان سمعه يصد طواف القدوم وياتي بالادعية
 والاذكار ما احب ويطلب المقام عليه باطلا لتلك ولا يجعل ويحتد في الدعاء قان موضع اجابة وكان ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهما يقول في دعائه اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف الميامين انا انك
 كما هدني للاسلام ان لا تنزع مني حتى تتوفاني وانا مسلم ثم يبط نحو الروة داعيا اذا كراما شيا على هيئته
 حتى اذا بقي بينه وبين المبل الملق في ركن المسجد نحو ستة اذرع سمى في بطن الوادي لان المبل كان مبنيا على
 متن الطريق في موضع يشتد منه السمي فكان يهدمه السيل فرسوه الى اعلى ركن المسجد فذلك سمي معلقا
 فوق متاعرا من مبدء السمي ستة اذرع لانهم لم يكن موضعا اليق منه قال في رد المحتار ولا يتأنيه قول
 المتون سامعا بين الميادين لا باعتبار الاصل اه سماعا يدا بحيث يلتوى ازاره اقيه وهو يقول في سعيه
 رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم حتى يتوسط بين الميادين الاخضرين الذين احدهما
 في ركن المسجد والاخر متصل بدار العباس رضي الله تعالى عنه او يجاوزها قل في التمتع ولا ينسب جري
 شدة في غير هذا الحل بخلاف الرمل في الطواف انما هو مشي فيه شدة وتصلب اه ثم يمشي على هيئته حتى
 يأتي المروة فيصعد عليها الى ان يظهر له البيت لكن اليوم لا يصعد فيه لان ادنى حد المروة ثمة المقد
 المشرف على وجهها باتفاق السلف والخلف والدرجات انما بنيت في او اخرها فن دخل تحت الصفا المشرف
 فقد صدق عليه انه صعد على المروة ولا يحتاج الى ان يذهب حتى يصعد الى اول درجاته انضلا من
 اعلاها المنصبة بالجدار كما استحب بعض الشافعية قل للشارح رحمه الله تعالى ولا يلقى بالجدار كما يفعله
 الجبهة من المبتدعة والمتوسوسة ويفعل على المروة ما فعله على الصفا من الاستقبال وغيره والاستقبال

هنا بان يميل الى عينه اذنى ميل ليصير متوجها الى جهة البيت والافيق البيت لا يظهر اليوم من المروة
لما حالت الانية بينهما ثم ينزل متعامتا وجهها الى الصفاذا كبر اذاعيا وعشى على هيئته فاذا بلغ الميلىن سعى
كاسر هكذا يفصل ذلك تسعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة من الصفا الى المروة شوط والمود منها
الى الصفا شوط آخر لانها شوط واحد كما قاله الطحاوى وبعض الشافعية رحمهم الله تعالى وقد صرحوا
بان الخروج من هذا الخلط لا يستحب لضعفه شرح ويستحب ان يكون السعى بين الميلىن فوق الرمل
دور الصدو وهو جرى شديدا كجرى القرس شرح وهو سنة في كل شوط فلو تركه او هرول في
جميع السعى نقدا ساء ولا تثنى عليه ولا اضطباع في السعى مطلقا عند اخلافة الشافعية شرح ويبنى في السعى
الحاج ان سعى بعد طواف القدوم لا للمتمروا وان حيز عن السعى الشديد بين الميلىن جرى من اول الوهلة
حتى يجد فرجة والاشبه بالساعي في حركته وان كان على اية حركة كان غير ان يؤذى احدا وليتحرز
عن اذى غيره وتعمى نفسه للاذى ونذ ان يحتم السعى مركبتين في السجدة كالطواف كما ان مبدئها
بالاستلام ولا يصلح على المروة لانه ابتداء شمار ولو شك في عدد اشواط السعى اخذ بالاقل كما ذلوا في
الطواف كذا في الكبير قل في المروا خلفك في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الأقل اه
والشك انما يستبرأ في اثناء السعى والطواف اما اذا شك بمبدئه فلا تثنى عليه كاسر حوا في الصلوة و
الوضوء اه كذا في الكبير ويستثنى منه ما لو اقره بقاء حتى تم : كذا في صدقه يستحب الاخذ بقوله
وثلاثون وشك في صدقها واجب الاخذ بقولها كما في الصلوة مع اداء السجدة بغير الفراق *

(فصل في ذكر السعى وشراطه) اما ركضه فكيف يتصور الصفا والمروة فلا يجوز خارج السعى
وكأن عرض السعى خمسة وثلاثين ذراعا فادخلوا بيضة في المسجد كداه في المنحة واما ركضه فسنة
الاول منه بنفسه : ولو نحو لا اورا كبا فلا يجوز فيه النيابة الاخر خمس كذا ذكرنا في فرائض الطواف
الثاني البداء بالصفا والختم بالمروة في الرواية المشهورة : كذا في البدائع ومثى في الباب عليه مع انه قد
في اجابات الحج ايضا لان وجوبه مع كون نفس السعى واجبا لا ينافي الاشتراط لان شرط الواجب
كرهه لا يكون فرضا قطعا ولو كان البداء بالصفا فرضا قطعا لزم فرضية السعى كله او فرضية بعضها و
وجوب باقيه مع اكله واجب محرم بدمهم من واجبات الحج ومن شرط السعى جميعا القول عليه السلام
ابدؤا بما بدأ الله تعالى به قال في المتع والامر يفيد لو حوب خصوصا مع ضمة قوله عليه السلام لناخذوا
عنى مناسكتكم وهذا لان ثبوت شرط الواجب بمثل ما ثبت به اقصى حالاته وهو مما ثبت بالاحاد كذا
شرطه اه نأبدأ من المروة لا يصح ذلك للشوط الى ان يصل الصفا فمعتبر اداء سبعيه منه ويكون
شوطه الاول لشركا فوجب عليه ان يعود بمسنة من الصفا الى المروة حتى يتم تسعة فان لم يعد لم يمسنة
لذلك آخر الاشواط كما صرح في ضياء الانصار والمصحح انه من واجبات السعى فلو بدأ المروة يصح
اداء ذلك الشوط ولو كان لا يستحب لانه لم يأت به وحده في الواجب مكانه لم يأت به فوجب ان يعود بعد
سنة من السنة ولو اعمده صابه لم يترك واجب البداء بالصفا كاسر حوا في الجبايات من المرو

الشر بلالية وقيل انه سنة مؤكدة وهو روايت عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلو بدأ بالروية مبتدئاً بذلك الشوط لكنه يكره لترك السنة فيستحب ان يميده بمسح من الصفاء ليكون البداية على وجه السنة فلم يعمد فقد اساء ولا جزم عليه وانفسب حانه وتعالى اتم الثالث اتيان اكثره : فسمى الله مكانه لم يسع الرابع تقديم الاحرام عليه : واما بقاء الاحرام حالة للسمي فان كان سمي بالحج قبل الوقوف فيشترط او بعد الوقوف فلا يشترط بل ويسن عمده فانه يسن الترتيب بين الرمي والحلق وبين الطواف والسعي وان كان سمي سببه للعمرة فلا يشترط بقاءه بل يجب حتى لو طاف كله او اكثره ثم حلق ثم سمي صحيح سمي وعليه دم لتعلقه قبل اوانه شرح الخامس كونه بمدطواف معتدبه : وهو ان يكون اربعة اشواط فاكثروا طوافه طاهر او محدثا او جنبافهم من شر الصدقة السمي ومن واجبات الحج كما مر السادس الوقت لسمي الحج : وهو اشهر الحج والشرط دخوله لا بقاءه فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخيره عنه ويكره واما وقته الاصل في أيام النحر عقيب طواف الزيارة كافي البدائع (تمة) ولا يشترط لصحة السعي النية عند الثلاثة لخلافه للعناية وحكده الا يشترط المرات بين الاطواف واجزاء الاطواف بل هي سنة فلو فرق السعي تفريفا كثيرا كان سمي كل يوم شوطا واول لم يطل سعيه ويستحب ان يستأنف ان فعله من قبر عذر *

(فصل في واجبات السعي) هي ستة الاول كونه بمدطواف على طهارة عن الجنابة والخبث : اما من الحدث الاصغر ومن النجاسة في الثوب والبدن ومكان الطواف فليس من واجبات السعي بل من سننه فلو طاف للقدم على غير طهارة وسمى بمده ان كان جنبافعليه اعادة السعي وجوبا بمدطواف الزيارة وان لم يمدفليدهم هذا اذا لم يمدطواف للقدم طاهر اقبل الوقوف والاستقطعه اعادة السعي على المختار وان كان محدثا يمد السعي بمدطواف الزيارة استحبابا وان لم يمد لاشي عليه الثاني الترتيب : بان يبدأ بالصفاء ويحتم بالروية قال في البحر تحت قول الكنتز تبدا بالصفاء الخ يوات الواجب حتى لو بدأ بالروية لا يبتدأ بالاول هو الصحيح لخفاضة الامر اه لا يقل هذا يفيد انه شرط لانه واجب لان عدم الاعتداد كما ينفرع على القول بالشرطية ينفرع على القول بلوجوب لا في الراد بل لزوم اعادة الزوم جزائه لعدم الصحة وايضا في جنابات البحر وقد قدمنا ان من الواجبات في السعي الابتداء بالصفاء لو بدأ بالروية فزمه دم اه لا يقل لزوم الدم تركه يترتب على القول بالشرطية ايضا ترك السعي حينئذ لانه لاصحة للشرط بدون شرطه لانه لما لم يصح الشوط الاول حصل البداية بالصفاء الثاني فقد وجد للشرط ولا يصح تركه وانما يكون نازكا لا غير الاشواط فزمه صدقة كما مر واما على القول بلوجوب فيصح الشوط الاول وانما يكون نازكا لو اوجب الترتيب قبل مدهم وفي الذخيرة اذا سمي مكسوبا بدأ بالروية فن اصحابنا من قال يبتدئ به ولكن يكره والصحيح انه لا يبتدئ بالشوط الاول اه الثالث المشي فيه ان لا عذر له فان سمي راكباً وحفا بشير عذر فليدهم الرابع كمال ما زاد عليه على اكد اشواطه : فن تركه صحيح سمي وعليه لكل شوط صدقة الخاء من مكوثه في حال الاحرام في سمي العمرة : كذا في الباب قال

شارحه لكن فيه انه ان سمي بمذات التحلل هل يجب عليه دم واحد بلنايات الحلق اود تم آخر ايضا لا يتقاع
 السعي في غير حالة الاحرام اه قلت الظاهر ان اصل الواجب هو الترتيب بين السعي والحلق في العمرة
 فيلزمه دم ترك الترتيب ولا يلزمه دم آخر لا يتقاع السعي في غير حالة الاحرام كالترتيب بين الرمي والحلق
 به في الحج قاله خلق قيل الرمي يجب دم ترك الترتيب ولا يلزمه دم آخر لا يتقاع الرمي في غير حالة الاحرام
 والله سبحانه وتعالى اعلم السادس قطع جميع المسافة بينهما : وهو ان يلمص حقيقه بها او حتى حفر داجته
 اذا كان راكبا او يلمص حقيقه في الاجتهاد بالصفا واصابع رجليه بالروضة وفي الرجوع عكسه كذا في
 الباب وفيه في فصل الجنابة في السعي ولو سعى بين الصفا والروضة ولم يبلغ حد الروضة مثلا ولكن بقي بينه
 وبين الروضة مقدار الثلث ثم رجع الى الصفا هكذا فعل سبع مرات يجوز له دم ترك الاقل قال شارحه
 والظاهر ان عليه ترك كمقدار كل شوط صدقة اذ لم يسهل ان ما في ترك كدهم بكون في ترك اقله ايضا دم
 سوى طواف العمرة اه والله سبحانه وتعالى اعلم (تمة) ولا يجب فيه الطهارة من الجنابة والحيض
 سواء كان سعي عمرة واجبة لا في السجدة الحرام والاصل ان كل عبادة تؤدي لافي
 المسجد الحرام في احكام الناسك فالطهارة ليست واجبة لها كالسعي والوقوف برفقة والازدلفة وروى
 الجمار بخلاف الطواف فانه عبادة تؤدي في المسجد الحرام فكانت الطهارة واجبة فيه بحر من الظهيرة *
 (فصل في سنن السعي) هي استلام الحجر الاسود والمالات بينه وبين الطواف والسمود على الصفا
 والروضة واستقبال البيت والمالات بين اشواطه واجزاء اشواط وهو اوسع من المالات بين اشواط
 الطواف واجزاء اشواطه تجوز من نحو الاكل فيه لافي الطواف كآمر والطهارة فيه من الجنابة و
 الحيض اما من الحدث الاضمر وعن النجاسة في الثوب والبدن فستحب وكونه بعد طواف على طهارة
 من الحدث الاضمر وعن النجاسة في الثوب والبدن ومكان الطواف كآمر والمرولة بين الميازين وستر
 المودة فيه مع ان فرض في كل حال فلو تركه فيه يأنم انهم تارك السنة لاجل السعي مع ثبوت انهم ترك الفرض
 (فصل في مستحباته) وهي النية فلزم من الصفا الى المرولة هاربا او بايعا او مشريا او لم يدركه سمي
 جازعيه وهنا توسعة عظيمة حكمه شرطية الوقوف وروى الجمار والحلق شرح والذكر والاداء و
 تكرارها ثلاثا وطول القيام عليها والخشوع واستئنافه لفرقة تعريفا كثيرا من غير عذر ولا عيني
 بخلاف الطواف فانه يستحب استئنافه مطلقا لان تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف الا انه اذا
 كان من عذرا ما يستحب استئنافه اذا كان قبل اتيان اكثره واداء ركعتين بعد فراقه منه في المسجد *
 (فصل في مباحاته) وهي الكلام المباح الذي لا يشغله مما ينبغي فيه والشرب والاكل بحيث لا يقطع
 المولات مع انه مكروه في الطواف نعم سوغ الشرب في الطواف لقلته زمانه والخروج منه لاداء
 مكتوبة او صلوة جنازة *

(فصل في مكروهاته) وهي الركوب فيه من غير عذر وتفرقه تفرقا كثيرا اذا كان لمدد
 فلا بأس به والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله من الحضور او من الذكر والاداء او من المولات

وترك السجود والجهرولة وتأخير عن الطواف من غير صدر وتأخير عن أيام النحر وتوكيد ستر الجرة
فلا تجب بالتقديرات والافهوج حر أم في كل حال والتسبغات وتساوي اهل *

(فصل فيما ينبغي له الاحتناء بعد الفراغ من السعي أيام مقامه بمكة) وإذا فرغ من السعي سكن بمكة
عمر ما لم يجز فلا يجوز فسح الحج بالمرقة عندنا ثم إن كان بينه وبين غروجه إلى منى وهرقات أقل من خمسة
عشر ومالم تصح نيته للاقامة بمكة لا تعازم على الخروج إلى منى وهرقات قبل خمسة عشر ومالم يكن ناويا
الاقامة بموضع واحد بل بموضعين مستقلين وشرط صحة الاقامة اتحاد الموضع قبل هذه المسئلة كانت
سببا لثقله عيسى بن ابان وذلك أنه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكى في أول الشهر من ذي الحجة
مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهر فاجتهدت في الصلاة فقلت في بعض اصحاب ابني حليفة فقال أخطأت
فانك تخرج إلى منى وهرقات فلما رجعت من منى بد الصاحب ابني يخرج جوعزمت على ان اصاحبه وجمعت
اقصر الصلاة فقال لي صاحب ابني حليفة أخطأت فانك مقيم بمكة فإلم تخرج منها لتصير مسافرا فقلت
أخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت إلى مجلس عمدة واشتغلت بالثقفة قال في رد المختار اقول ويظهر من
هذه الحكاية ان نية الاقامة لم تعمل عليها الا بعد رجوعه لا لما رجع إلى مكة في اليوم الثاني عشر وهو على
نيته السابقة لا تعزم على الاقامة شهر اكان ناويا ان يقيم بها بقية الشهر بلانية خروج في اثنا عشر يوما أكثر
من خمسة عشر ومما صار مقبلا بخلاف ما قبل غروجه إلى منى وهرقات لا تعظم كانت عازما على الخروج قبل تمام
نصف شهر لم يصير مقبلا لا كان ناويا الاقامة بموضعين مستقلين فلم تعتبر ويحتمل ان يكون جد نية
الاقامة بعد رجوعه ويكون تقدير كلامه فلما رجعت من منى ونويت الاقامة بمكة مع صاحبي بد الصاحب
الخ وجهد استعظاما وروحه في الشرح ان في كلام صاحب الامام تارضا حيث حكم اولا بانها مسافرة فلا يجوز
له الاقام له ناويا بانها مقيم فلا يجوز له القصر مع ان المسئلة بحالها وايضا المفهوم من المتن اننا لو نوى في
احدهما نصف شهر صح فحينئذ لا يضره غروجه إلى منى وهرقات اذا لا يشترط كونه نصف شهر متواليا بحيث
لا يخرج فيه اه وجه السقوط ان التو إلى لا يشترط اذ لم يكن من عزمه الخروج إلى موضع آخر والا
يكون ناويا الاقامة في موضعين نعم بعد رجوعه من منى صح نيته لعزمه على الاقامة نصف شهر في
مكان واحد واقه اهل انتهى ما في رد المختار من هذا ويعطى باليت ما بدله بالارمل ولا اضطرار ولا سعي
بعده لان التنفل بالسعي غير مشروع ويعلى لكل اسبوع ركعتين ويكره وصل الاسابيع ولم يذكر
النزام للمتزعم في خصوص طواف التطوع بعد ختمه لكن جرى به عمل العامة والخاصة تقبل الركعة بين
والاولى بعدها ولا يترك التلبية في الاحوال كلها في السجود وخارجه إلى ان يرى جرة مقبلة الاحال كونه
في الطواف فتح ومحروبا وبطواف الطواف افضل من صلاة التطوع للآفاق وقلبه المكي وما في البحر
من انه ينبغي تعديده بزم الموم والاطواف افضل من العبادة مطلقا أي للمكي والآفة في غير الموم
فنه الف مطلق الاولوية لنية العبادة بمكة افضل لاهلها من الطواف وللغربة الطواف افضل لان العبادة
في تقسبها افضل من الطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالعتاب المصارة لكون الغربة لو

اشتغلوا بها فالتهم الطواف من غير إمكان التدارك فكان الاشتغال بالاعتكاف لا يتكف بالقدار الأول له وأما أهل مكة فلا يفوتهم الأمر أن وعند الاجتماع فالصلوة افضل جوهرية ومنه في القديع *

(تنبيه) وليس مردم أن صلوته ركعتين افضل من أداء الاسبوع لأن الاسبوع مشتعل على الركعتين مع زيادة بل مردم أن الزمن الذي يؤدي فيه اسبوعا من الفضل فيه أن يصرفه للطواف أم يشنه بالصلوة له والطواف افضل من الصلوة إذا شغل بمقدار زمن الصلوة وتعامه في النجاسة ورد المحتار وقد قيل سبع أسابيع من الاطرفة كسرة ويستحب له أن ينوي الاعتكاف كما دخل المسجد الحرام فاستحب في كل مسجد فكيف الظن بالمسجد الحرام وأقله قلا ساعة أي جزء من الزمان وتعام فخصه في ورد المحتار وإذا دخل المسجد الحرام وهو يريد الطواف فتنجسته الطواف وإن كان لا يريد الطواف فتنجسته الصلوة كبقية المساجد هذا عندنا وعليه الشافعية وقال المالكية هذا في حق المقيم خاصة وأما الآفاق فتنجسته الطواف مطلقا وليكثر من النظر إلى الكعبة إيماناً واحتساباً فإن النظر إلى الكعبة عبادة فقد جاءت آثار كثيرة في فضل النظر إليها ويستحب الأكث من دخول الحجر فأن من البيت ودخوله سهل *

(مطلب في دخول البيت) ويستحب دخول البيت إذا لم يشتمل على إيداء نفسه أو غيره ولا على دفع الزحرة التي يأخذها الحجة والافحرم وكذا يستحب الصلوة فيه والدعاء فينبى أن يدخله حافياً لا بالنسجين أو الخفين مقدساً رجلاً الخبي غاصاً غشياً معظماً مستحياً لا يرفع رأسه إلى السقف ومن مائشة رضى الله عنها أنها قالت عجايب الله المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره إلى السقف ليدع ذلك أجلاً لا وتمطيا لله تعالى فقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فاختلط بصره موضع سجوده حتى خرج منها ويقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما إذا دخله متى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار القتي قبل وجهه قرير يامن ثلاثة أذرع ثم يصلي ينوي مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضراء بين الممويين مصلاه صلى الله عليه وسلم فإذا وصل إلى الجدار المذكور يضع خده عليه ويستغفر ويحمد الله تعالى ثم يأتي الأركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسئل الله تعالى ما شاء ويترجم الأدب ما استطاع بظاهرة وباطنه وما تقول له السامة من العروة الوثقى وهو موضع ما في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمارا القتي وسط البيت ويسمونه مرة الله نيا يكشف أحدهم مرة ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلاً عن علم فتح ومن أم الأدعية طلب الجنة بلا حساب وإذا خرج صلى ركعتين عند الباب * (تنبيه) وفي قرة الميرون وهل يجوز لئني شية أخذ الاجرة بفتح باب الكعبة ؟ قال الطبري لا خلاف بين الأئمة في تحريم ذلك وإنه من اشتمع البدع وافتح القواش وأما ما يصدق به علم من البر والصدقة على وجه البر بلا شرط فلهم أخذ ذلك وفي الشرح وبجرم أخذ الاجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام إبراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام وأعاة الأنام كما صرح به في البحر الزاخر وغيره قال في رد المحتار وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه الا لضرورة ولا ضرورة هنا لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج اه *

(مطلب في مواضع صلواته صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام) وينبغي ان يتصرى المواضع التي
 صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام - خلف المقام - وتلقاء الحجر الاسود على حاشية
 المطاف : وقربا من الركن الشامي الذي على الباب وهو المشهور بالرقا : وعند باب الكعبة :
 والحفرة : ووجه البيت وهو يطلق على جميع الجانب الذي فيه الباب : والحجر : ودخل البيت :
 وبين الركنين اليايين : وتلقاء الركن الغربي بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره : ومجلس آدم على
 نيبنا عليه الصلوة والسلام وهو جانب الركن الياي : لباب * (تنبيه) نقل الازرق عن جميع السلف
 ان موضع المقام الآن هو موضعه في الجاهلية وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم واين بكر ومحمد رضى الله
 تعالى عنهما ثم ذهب به السيل في خلافة عمر فجلسه في وجه الكعبة حتى قدم عمر فرده بمعصر من الناس و
 قول مالك رضى الله تعالى عنه ان كان في عهده صلى الله عليه وسلم واين بكر رضى الله تعالى عنه ملصقا بالبيت
 اعترضه الحب الطبري بلنسياق حديث جابر الطويل وماروي عنه يشهد الاول وفي الكبير قال الحافظ
 ابن حجر في شرح البخاري وقدر روى الازرق في اخبار مكة بما يند صحيحة ان المقام كان في عهد النبي صلى
 الله عليه وسلم واين بكر ومحمد في الموضوع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيل في خلافة عمر رضى الله تعالى عنه
 فاحتمله حتى وجد باسئل مكة فاني به فربط باسئار الكعبة حتى قدم عمر رضى الله تعالى عنه فاستلب امره
 حتى تحقق موضعه الاول فاعاده اليه حتى استقر ثم الى الآن وايا كان فلا يتوجب انه ابن وجد فهو المصلح
 (مطلب في شرب ماء زمزم) ويستحب الاكثر من شرب ماء زمزم والنظر في زمزم عبادة
 اذا قصد به القرية لا على طريق العادة كما في النظر الى الكعبة ويجوز الاغتسال والتوضؤ بماء زمزم على
 وجه التبرك ولا يستعمل الا على شيء طاهر فلا ينبغي ان يتنسل به جنب او يحدث ولا في مكان نجس لباب
 وشرحه وفي ماء الفروبرغ الحديث بماء زمزم بلاكراهة وفي الترياضا ويكره الاستنجاء بماء زمزم
 لا الاغتسال اه فاستفيد منه ان نفي الكراهة حاصل في رفع الحدث بخلاف الغلب والاحتار وفي
 الشرح وكذا يكره ازالة النجاسة الحقيقية به من ثوبه وبدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب
 حمله الى البلاد ويسقيه للعباد ويسببه على المرضى ويسقيهم فانه شفاء مستقيم وانما لما تروى به كالبسطة في القمع *
 (مطلب في منافع الصلوة في المسجد الحرام) ومن ام ما ينبغي الحاج وغيره ان لا تنقطع صلوة في المسجد
 الحرام فانها فيه افضل منها في غيره من المساجد حتى مسجد المدينة المنورة فمن جد الله بن ابي رضى الله
 تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة في مساكن
 المساجد الا المسجد الحرام و صلوة في المسجد الحرام افضل من مائة صلوة في هذا رواه احمد والبخاري
 وابن خزيمة برجال الصحيح قال ابن عبد البر انه من قاطع الف نزاع وايضا عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام و صلوة
 في المسجد الحرام افضل من الصلوة في مسجدى هذا بمائة الف صلوة رواه احمد والبخاري وابن حبان في
 صحيحه واسناده على شرط الشيخين لا جرم صحة ابن عبد البر وقال انه الحجة عند التنازع فلي الاول

تكون الصلوة في المسجد الحرام عاتقة للصلوة في غير المسجد النبوي وعلى الثاني عاتقة للفحولة
 وورد حديث آخر يخالف ما ذكره لكنها لا يحتج بها لضعفها وإخراج الطبراني بسند رجاله ثقات عن
 الأرقم رضي الله عنه وكانت يدري قال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم أودعه وأودت الخروج إلى بيت
 المقدس فقال وما بمنزلة كذا؟ قلت لا ولكن أصلي فيه فقال صلى الله عليه وسلم صلوة هنا
 غير من الفحولة ثم وقد ثبت في حديث حسن أن الصلوة معه بمحسنة وقال بعضهم ثبت أنها بالفن في
 الكبير روى أبو يعلى رجال ثقات وأبو الشيخ أن الصلوة في بيت المقدس بالفحولة أي في غير المسجدين له
 فلي الأول تكون الصلوة بالمسجد النبوي بمحسنة الفحولة في عاتق المسجد الحرام والمسجد الأقصى
 وعلى الثاني تكون بالفحولة وحيث أنه عليه مع ما مر من حديث ابن الزبير رضي الله عنه تكون
 الصلوة في المسجد الحرام عاتقة للفحولة في غير المسجدين المذكورين وعلى الأول تكون
 بالنصف من ذلك ملخص ما في حاشية ابن حجر زيادة من الكبير ثم هذه المضاعفة تخص بالفرائض
 عندنا وعند المالكية أما النوافل في البيت الفضل النص القولي والتعلي وقال الشافعية نعم النوافل
 إن كانت النوافل في البيت الفضل للاتباع وكذا هي في حق الرجال دون النساء كما حققه في الفتح وهي ترجع
 إلى ثواب دون الأجزاء مما في القيمة من المنصيات إجماعا وهي خصوصية المساجد الثلاثة لا خصوصية
 الصلوة فتستحق بها فيها بقية الثواب كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة واختلاف المراد
 بالمسجد الحرام الذي فيه المضاعفة قليل مسجد الجماعة حول الكعبة وقيل الحرم كله والأول مذهب
 الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وجزم به النووي في المجموع والتهديب وقال الأسنوي أنه الظاهر واختاره
 ابن حجر في التحفة وصححه وأيده المذهب الطبراني بأن الإشارة في الاستثنى منه إلى مسجد الجماعة بل كان
 المستثنى كذلك قال في الكبير هو ظاهر مذهب أصحابنا أنه كما يؤخذ من تخصيص المضاعفة بالفرائض
 ومن قول ابن القيم في الصلاة الظاهر يوم النحر أنها بالمسجد الحرام أولى الثبوت بمضاعفة الفرائض فيه و
 بسكسه قال ابن حجر هي بمعنى أفضل منها بالمسجد الحرام وإن كانت مضاعفة على الأصح وكذا يؤخذ
 من فروع ذكره في شرح المنية قال وإن كانت الجماعة أفضل للصلوة فقد بمنس وعشرين أو سبع وعشرين درجة
 أفضل إلا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا في مختصر ابن حجر ويستثنى
 المسجد الأقصى أيضا لأن الصلوة في الجماعة أفضل للصلوة فقد بمنس وعشرين أو سبع وعشرين درجة
 والصلوة في أحد المسجدين الثلاثة تزيد على ذلك زيادة كثيرة اتبعي والثاني جزم به الماوردي وقوله من
 النووي وأقره فاق رد المحتار وذكر البيري في شرح الأشباه أن المشهور عند أصحابنا أن التضعيف يتم
 جميع مكاتب جميع حرما الذي يحرم صيده كما صححه النووي انس كما ينبغي نعم مضاعفة الحسنة مطلقة
 عاتقة للفحولة تمام الحرم كله لحديث وحسنات الحرم الحسنة عاتقة لفحولة ذكره في فقرة العيون لئلا يسان
 وقد مناه في شره وجوب الحج عن الكبير وغيره أيضا وإن لم يكن في الثبوت كالحديث مضاعفة
 الصلوة في المسجد الحرام وبوافقه ما أخرجه ابن ماجة أنه ضعف من أدرك رمضان بمكة فصامه وقام به

ما تيسر كتبت له ما ألفت شهر رمضان فليسوا بها الحديث وقال الحسن البصري رضي الله تعالى عنه صوم يوم بمكة بمائة ألف وصدة درهم بمائة ألف وكل سنة بمائة ألف ومثله لا يقال الا عن توقيف وكذا المأص
تضاعف على ما روي عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما انهم صرعوا الا فلا شك انها في حرم الله
القدس واغلظت من سببها لفظ العقاب بان تكون السيئة فينته كسيئات في غيره في غلط العقاب ويمكن
كون هذا عمل المروي من التضاعف بان يراد به التضاعف كيف لا عددا كيلا يمارض قوله تعالى ومن جاء
بالسيئة فلا يجزي الامثلا كذا قاله ابن المهام رحمه الله تعالى ولا يختص التضاعف في مسجد مكة بالمسجد
الذي كان في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم بل يشتمل جميع ما زيد فيه واما في مسجد المدينة فخصه النوروي
بما كان في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم عملا بالاشارة وعندنا يسم جميع ما زيد فيه نعم تحرى الاول اولى وهو مائة
في مائة ذراع دروخايته (مطلب) ويستحب زيارة اهل الممل و سائر المأثر بمكة وحواليها وهي
عشرون موضعا ذكرها في الباب منها بيت سبيد تناخديجة الكبرى الذي كان يسكنه رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم وخديجة رضي الله تعالى عنها وفيه ولدت اولادها من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه
نوبت خديجة رضي الله تعالى عنها ولم يزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مقبلا بحق جابر طغذمه قبل
بن ابي طالب قاله الازرق رحمه الله تعالى ثم اشتراهما واية ابن سفيان وهو خافه من خيل بن ابي طالب
فبعدا مسجد او يتبع به اثنان ابي سفيان رضي الله تعالى عنهما في ظهره المسمى بالقبان والمستشفى للبرياء وهو افضل
مواضع مكة عند احمد بن محمد الحرام لم يطير اثنان وغيره رضي الله تعالى عنهما وسج في دار الازنة عند الصفا
المروية بدار الخززان كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مسنرا فيه في اول الاسلام وكان به اجتماع من ائمه معصومين
فيه اسماء حمراء وحمراء وغيره رضي الله تعالى عنهم ومنه ظهر الاسلام ونص كثير من الملوك والافضل للمواضع
بمكة بديت عن محمد رضي الله تعالى عنها (تنبيه) ولا يعرف بمكة قبر صاحبنا ولا حياية الا ان رأى بعض
العاخين في المنام قبر خديجة الكبرى قريبة فضل ابراهيم رضي الله تعالى عنه ولا ينبغي تصدق على
الامر الجهور والبر المسسوب ان ابراهيم رضي الله تعالى عنها غير صحيح مع الاتفاق على موهبة مكة وكذا
غيره رضي الله تعالى عنها لا يصح كونه في موضعه المعروف بقبره والسادة الصنفية في مكة
كان موضع صلوه ومن مات بهامن التامين طاء وسفيان زعينة وفضل رضي الله تعالى عنهم والمشهور
انهم في موضع واحد معروف بقبر خديجة الكبرى رضي الله تعالى عنها وكثير من الاكابر كالامام
اليافر وغيره دفن عندهم فينسى ان زورهم ويتبرك بهم وسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن ولهم ويكثر
الذكر والدعاء والاستعاذة وطلبهم من المسلمين شرح والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في خطبة اليوم السابع) فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فافسدة ان يحضب اذ امام يمدح سورة
الظهر خطبة واحدة لا يجلس فيها يبدأ بالكبير ثم بالبلدة ان كان عمر ما ثم بالخطبة نحمد الله تعالى وباني
عالمه يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يلم الناس فيها بالمسك من كيفية الاحرام والخروج الى منى
والمنى والاعرفه والارواح منها في عرفات والصلوة بها والوقوف بمرسة والافاضة منها وغير ذلك

او جميع ما يحتاج اليه الحاج الى تمام حجه وان كان بعد ذلك غطب لان التاكيد غير رد المختار وهذا الاول
الغطب الثلاثة في الحج والثانية بمرقة قبل الجمع بين الصلوتين والثالثة بمعنى في اليوم الحادي عشر في فصل
بين كل خطبتين يوم كلها غطبة واحدة بلا جلسة في وسطها الا غطبة يوم معرفة وكلها بعد الزوال وكرهه
قبه وكلها بعد صلاة الظهر الا بمرقة فانها قبلها وكلها سنة ويدأ في الكل بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتعميد
كما يبدأ غطبة السيد في اي بالتكبير ويدأ بالتعميد في ثلاث غطب وهي غطبة الجمعة والاستسقاء والتمكح
كذا في المبتنى بحر ويجب الانصات عند سماع الغطب كلها وفي الجمعة أكد شرح *

(تنبيه) وتوهم ويدأ في الكل بالتكبير اي بسبع تكبيرات تترى واما التلبية ففي ما بركة وعرفة
وليس فيما عني تلبية لان التلبية تنقطع بلول يرى *

(فصل في الرواح من مكة الى منى واداء الصلوة الحس والمبيت بها) تنبيه - الامام يقتدي به في
جميع المناسك ويحتمل منه - فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة راح الامام والناس معه من مكة الى
منى والسنة غروجه بعد طلوع الشمس وهو الصحيح فيقيم بها ويصل بها الظهر والمصر والمغرب والمشاء
والفجر لوقت الاسفار على قول الاكثر فكل من الخروج يوم التروية الى منى واداء الصلوة الحس بها
والمبيت بها اكثر الليالسة واما الامة بهاء بعد الزوال الى صبيحة عرفة فندوة ويستحب ان يصل
الظهر عني ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا يلبس به اذا صلى الظهر عني ولو افاق يوم التروية الجمعة له ان يخرج
الى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبسده لا يخرج
ما لم يصلها وجوبها عليه في مكررة له الخروج وقبل ادائها كما هو حكم الخروج الى كل موضع لا نجب على
اهله الجمعة ومنى كذلك ما لم يحضرها امير مكة وقاضي او افاضوا يوم النحر الى مكة لا يجب على اهله الجمعة
لكنهم لو اجتمعوا على واحد فصل بهم جاز وسيا في التفصيل في آخر فصل المود الى منى وعند الشافعي
لا يخرج بعد ما طلع الفجر ما لم يصلها كذا في التبيين وغيره ولوبات بمكة تلك الليلة او بمرقة اجزاء له لانه
لا يملك عني في هذا اليوم إقامة نسك ولكنه اساء لتركه كثيرا ويولي عند الخروج الى منى ويدهو
بما شاء ويستحب ان ينزل بالقرب من المسجد الخفيف بحر *

(فصل في التوجه من منى الى عرفات) فاذا صلى الفجر عني مكث قليلا حتى تطلع الشمس على ثبير
ثم توجه الى عرفات مع السكينة والوقار مليا معللا مكبرا اذا كان اكرامه على النبي صلى الله عليه وسلم
ويولي ساعه فساعة وان توجه قبل طلوع الفجر او قبل طلوع الشمس او قبل اداء الفجر اجزاءه واساء فضع
ولباب ويستحب عند الارسة ان يسير الى عرفة على طريق ضب قال الازرق وطريق ضب مختصر من
المزدلفة الى عرفة وهو في اصل المأزمين عن عبيك وانت ذاهب الى عرفات ويسمى الآن طريق القناطر
لما فيه من مناظر عين مكة المكرمة ويمود على طريق المأزمين ثنية مأرم وهو كل طريق ضيق بين جبلين
ومر ادلفها هنا الطريق التي بين الجبلين الذين هما بين عرفة ومزدلفة فثبت لانها انما انفصارت
كأطريقين او اطلق ذلك على الجبلين لاكتناهما بذلك الطريق تجوز العبادة وهو الظاهر فاذا قرب

من عرفات ووقع بصره على جبل الرحمة الذي وسط ارض عرفات دعا ويستحب ان يقول اللهم اليك
توجهت وعليك توكلت ووجهك اريدت اللهم اغفر لي وتب علي واسكني سؤلي ووجهي الى الخير حيث توجهت
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر تبين وتفتح ثم لي الى ان يدخل عرفات »
(باب مناسك عرفات)

وذا دخل عرفات نزل بهامع الناس حيث احب الا بطن مرة بدائع وجوهرة وقرب جبل الرحمة الفضل
ويكره ان ينزل ناحية من الناس اوفى الطريق وقالت الثلاثة رحمهم الله تعالى لنهم اذا وصلوا امرأة وهو
موضع فيه المسجد خروا بها قبة خضربها بها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يدخل عرفات الا وقت الوقوف بسد زوال الشمس وبسد حلة الظهر والعصر مجموعتين قلنا ثمرة في
عرفة وتزول صلى الله عليه وسلم بها لم يكن عن قصد كذا في التبيين والمراجع لكن قال الامام رشيد الدين
ينبغي ان لا يدخل عرفة حتى ينزل بمرة قريبا من المسجد الى زوال الشمس ويضرب بها مضربة ان كان له
اه وسائق ما يؤيده وايضا قال في الفتح والسنة ان ينزل الامام بمرة وتزول النبي صلى الله عليه وسلم بها
لا ترام فيها اه (تنبيه) ولو ضرب رجل فسطاطا في مكان بمرة او منى وقد كان ذلك امكان ينزل فيه
غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك قال في سبق الى ذلك المنزل احق به وليس لاخر ان يحمله عنه فان اخذ
من ذلك موضعا واسما فوق ما يحتاج اليه فليخبره ان يأخذ ناحية هو لا يحتاج اليها فيز لها مرة ولو طلب
ذلك منه رجلا ن كل واحد منهما يحتاج الى ان ينزل فيه فاراد الذي سبق اليه ان يعطيه احدهما دون الآخر
كان له ذلك ولو سبق اليه احدهما فزله فاراد الذي كان اخذ في الابداه هو عنه ففي ان يزجه عنه وينزله
عناجا آخر لم يكن له ذلك فان قال انما كنت اخذت لهذا الآخر بامر له لان نفسي استعطف على ذلك وبسد
الحلف له ان يزجه كافي الهدية في باب قسمة الثنائيم طوالع فاذا نزل بعرفات يمكث فيها ويستقبل بالقاء
والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والتذكرو التلبية الى ان تزول الشمس فينتسل فيها لا يخرجها بعد الزوال
الوقوف لا ليوم عرفة وما في البدائع انه يجوز ان يكون على الاختلاف كافي الجملة رده في الحلية بان الظاهر
انه للوقوف ردها تار او يتوضؤ والتسل افضل وكون التسل بعد الزوال مستحب عندنا للفضل زمان
الوقوف ليكون اقرب اليه فيكون ابلغ في المقصود كما قالوا في فضل الجمعة الا افضل ان يكون بقرب ذهابه
اليها واما قبل الجمع فسنة ويقدم حوائجها مما يتعلق بالاكل والشرب ونحوهما قبل الزوال ويتفرغ من جميع
الملاشوق ويوجه قلبه الى رب الخلائق »

(فصل في الجمع بين الصلوتين بمرة) فاذا زالت الشمس واغتسل سارا الى مسجد ثمرة بلا تاخير
ومسجدها ايضا في مرة على ما يقتضيه قوله في المبسوط كما زالت الشمس يوم مرة يعطى الامام الظهر و
المصر بعرفات وكذا قوله في الكفاية والمكان شرط وهو عرفات وكذا قوله في الباب وهو عرفة وما
قرب منها يعني لكونه في حكمها وقد جزم الشارح رحمه الله تعالى ان المسجد خارج عرفة ونقل عن
الغيازي ما يدل عليه ويؤيده ما في غاية البيان من الدوا ان في بطن عرفة ومثله في غاية السروجي قيل

ويؤيده المشاهدة إن بعض وادي مرتبة موجود خلفه فاصل بينه وبين مرتبة وسياق في زيادة في شرائط
صحة الوقوف * (تنبيه) ثم على القول بمخروج نمرة ومسجد هامن مرتبة لا بد أن ينزل أولاً بنمرة فانه لو
نزل بمرقات احتاج إلى أن يسير إلى المسجد قبل الزوال لا يمدوا ولا يتحقق وقوفه ثم يتقطع نحو وجهه إلى
المسجد وامتداد الوقوف إلى غرب الشمس واجب أنزول نمرة اسلم على القولين بخلاف تزول مرقات
مع أنه في مرجع القهاب والآيات والله سبحانه وتعالى اعلم فإذا بلغ المسجد صعد الإمام الأعظم أو نائبه
المنبر والإمام الأعظم هو الخليفة أو وجد فيه شروط الخلافة أو السلطان إن اعتدوا بالقوة والشوكة
وتأبى هو الخطيب المنسوب من جانبه فإذا صعد المنبر جلس عليه من غير سلام عندنا ويؤذن المؤذنون بين
يديه فإذا قرأ ثم خطب خطبتين فأما المجلس بينهما جلسة عفيفة كالجمعة ويبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية
في الأولى بينهما بتسعين تكبيراً تسردا وفي الثانية يسبح كافي خطبة الميعدين ثم بخطب فيحمد الله تعالى
عليه ويأبى ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويأمرهم وينهاهم ثم يعلمهم التماسك
كل الوقوف بمرتبة أو الزدانية والجمع بها الرى والقدح والحق والطواف وسائر أناسك التي إلى الخطبة الثالثة
ثم يدهو الله تعالى وينزل وإن خطب فبعد الجزء الأول أن تقيام أفضل جوهرة ولو خطب قبل الزوال أو
لم بخطب أصلا صبح الجمع وإساءة بخلاف الجمعة وإذا نزل يقيم المؤذنون فيصلي بهم الظهر ثم يقيمون للمصر
فيصلي بهم العصر في وقت الظهر ويحفي التراءة فيها الحاصل أنه يصلي بهم الظهر والمصر في وقت الظهر فإذا ن
واحد أو اثنين ويكره للإمام والمأموم أن يتطوع بينهما وقيل غير سنة الظهر فلو صلها في الأولى كره
وأعاد الأذان للمصر على الثاني وظاهر الرواية هو الأول نهروشر نبالية قاله الشارح رحمه الله تعالى
وأما ما ذكره في اندخبة والمحيط والكافي أنه لا يتطوع بينهما غير سنة الظهر فقد صحح وفي البحر لا يصلي
سنة الظهر بعد وهو الصحيح اه قال في الدائع لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتغلب قبلها ولا يمددها
مع حرصه على التوافل اه أو يشتغل بشئ آخر كاكل وقرب وكلام وغير ذلك سوى تكبير الشريقتين هما
وكذا في المزدلفة بين الثرب والعشاء وجوه فيأتي بهما مرة عند قيامه للصلاة الثانية كما حفف في
رد المحتار فإن اشتغل بالصلاة أو حمل آخر ولو بذرة در ما يقطع فور الأذان أعاد الأذان والأقامة للمصر
وإن كان الآخر من الإمام لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما أو يشتغل بعمل آخر لحاجة إلى أن يدخل الإمام
في العصر ويكره التغلب بمداء العصر ولو في وقت الظهر فإن كان الإمام مقبلاً أم الصلاة وأتم معه
المسافرون وإن كان مسافراً قصر وأتم المقيمون بالقرأة فإذا سلم قال لهم أحوصلو تكبم بأهل مكة فأنقروم
سفر ولا يجوز المقيم أن يقصر الصلاة ولا للمسافر أن يقتدى به أن قصر وقال مالك رحمه الله تعالى يقصر
القيم ويقتدى المسافر فهو قصر نسك ولا يصح أداء الجمعة مرة أتمافاً لاها قضاء وعن أبيه *

(تنبيه) وما حكته المالكية أن الرشد رحمه الله تعالى جمع ما لكاو وأبو يوسف رحمه الله تعالى مسائل
أبو يوسف ما كان إقامة الجمعة بمرقة فقال مالك لا يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام لم يصليها في حجة الوداع
فقال أبو يوسف يمدد لها لأنه خطبتين يصلي بعدهما ركعتين فقال أجبر القرأة كما يجبر الجمعة *

فصكت ابو يوسف وسلم فلا اصل له لان ابو يوسف لا يرى الجمعة في القرى فكيف كان يراها في البراري وما
 حتى القرطبي من ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله جواز الجمعة بمرقات فهو غلط ذكره في التائيو غيره وهذا
 الجمع سنة اتفاقا وهو القسك عند نافيستوى فيه المقيم والمسافر وقال الشافعي رحمه الله تعالى انه السفر
 فيقتصر بالمسافر وكذا الخلاف في الجمع عز دلفة وهذا الجمع لصيانة الجماعة عند ابي حنيفة رضى الله تعالى
 عنه لانه يسر عليهم الاجتماع بعد انقضاء الوقت وقال انه لا امتداد الوقت حتى جوزه للنفرده
 (فصل في شرط جواز الجمع) الاول : تقديم الاحرام بالجمع عليها فلو صلى الظهر وهو حلال او
 عزم بالمعزة ثم احرم بالجمع وصلى العصر لم يجز للمعزة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم قيل لا بد من
 الاحرام قبل الزوال تقديمه على وقت الجمع والمصحيح انه يكفي بالتقديم على الجمع : الثاني : الجماعة فيها
 فلو صلىها واحدا منها سفره لم يجز عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه والجماعة شرط لازم في حق غير الامام
 فلا تسقط بحال وشرط غير لازم في حق الامام فتسقط بالضرورة وعن هذا قوله تعالى وانه بعد الشرع جازله
 الجمع وكذا قبل الشرع على قول الاكثر اذ لا يقدر ان يجلس غيره مقتديا به كذا في التبيين وقال بهنهم
 الجماعة ليست بشرط في حق الامام اصلا وتفصيله في النسخة والثالث : الامام الاعظم او نائبه فيها ولو
 بعده موت الامام لان التواهب لا ينزولون بموت الخليفة فلو لم يكن له نائب صاروا كل واحد متصفا وقبها
 عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه كافي عامة الشرع بخلاف ما اذا مات امير هو ليس فيهم ذو سلطان
 فقدموا رجلا منهم الجمعة جاز لانها فرضة فان لم يأمر الامام احد اقتدم رجل من عرض الناس فجمع بهم
 بين الصلوتين لم يجز في قول ابي حنيفة رضى الله عنه وان كان المتقدم رجلا من ذي سلطان كالقاضي وصاحب
 الشرط جاز لانه نائب الامام ولو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره او بالعكس لم يجز للمعزة عند ابي حنيفة
 ولو اذرك مع الامام ركعة من كل واحدة من الصلوتين او شيئا منها جاز جوهره وان احدثت الامام في
 الظهر فتستخلف رجلا يجمع المستخلف بينهما لانه قائم مقامه وهما كصلوة واحدة ولو جاء الامام بعد ما فرغ
 الخليفة من العصر لا يصل العصر الا في وقتها لدم الامام ولو احدثت بعد الخطبة قيل ان يشرع في الصلوة
 فتستخلف من لم يشهد الخطبة جاز ويجمع بخلاف الجمعة كذا في البدائع والتبيين وعندها لا يشترط
 من الشرط الثلاثة الا الاحرام بالجمع في العصر فقط وقالت الثلاثة والرابع : تقديم الظهر على العصر
 حتى لو تبين للامام وقوع الظهر قبل الزوال او بغير وضوء والمعزة بعده او وضوءا ماد الخطبة والصلوتين
 جميعا جوهره : الخامس : الزمان وهو يوم عرفة بعد الزوال قبل دخول العصر والسادس : المكان
 وهو عرفة وما قرب منها كما مر وقال الشارح رحمه الله تعالى الصحيح ان يكون المكان خارجا عن عرفة ما قرب
 منها من سائر الجهات وهذا الخلاف فرع الخلاف في ان المسجد في عرفة او خارجا كما مر واحاصل ان
 مكان الجمع هو المسجد وما في سناة اتفاقا فان كان المسجد في عرفة فهو عرفة وما قرب منها لانه في حكمها
 وان كان المسجد خارجا فهو خارج عرفة ما قرب منها من اى جهة كان كالسجد لجملة الشرط وسنة
 والثلاثة الاخيرة منها منفق عليها عندنا بخلاف ما قبلها ولو قد شرط منها يصل كل صلاة في ائمة ملحدة

في وقتها بمجاعة او غيرها والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في صفة الوقوف برفة) واذا فرغ الامام من الجمع في مسجد ابراهيم وهو الخليل صلى الله عليه وسلم وقبل هو ابراهيم الذي ينسب اليه احد ابواب المسجد الحرام راح والناس معه الى الموقف ويكره ان يتأخروا جميعا من غير عذر فان خلف احد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الافضل ان يزوم مع الامام الا ان يتأخر الامام فله الفضل وعرفت كلها موقف الا بان حرفة قائمه لا يصح الوقوف فيه على المشهور (تنبيه) وعرفتوا بمحذاهم فالت على مكة بمحمد ومنا وشالا ليست من حرفة ولا من الحرم بل حد قاصل بينهما وهي بين المدينين الذين هم حرفة والمدينين الذين هم احد الحرم على منتهى المأزمين مارة بفرج مسجد حرفة حتى قيل ان الجدار الغربي من مسجد حرفة لو سقط سقط في بطن حرفة قال الامام الناطق رحمه الله تعالى في الروضة ومرة ليست من حرفة وعرفة حرفة ليست من الحرم اه وقبل من حرفة واليه مال في البدائع ولذا قال انه يكره الوقوف فيها انتهى وتبعد في الباب وقيل من الحرم كانه في البحر وقرب جبل الرحمة لفضل وانزل الوائصف موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو العجوة استملية المشرفة على ارض عرفت وهذه العجوة هي الصخرات السوداء الكبار التي ورشة التي خلف موقف الامام اليوم من يساره قليل بني عليها المسجد اليوم يسمى مسجد الصخرات وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن ثمانية الى الصخرات وجبل المشاة بين يديه واستقبل الليلة فوق الامام على ناقته عند الصخرات السوداء او قرب منها بحسب الامكان بحيث يكون جبل الرحمة قبالة من عينه اذا استقبل القبلة مستقبلا للقبلة وانما يديه بسط الى السماء مكبرا مهابلا مسبحا مديا حده امعيا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بقلب حاضر مستغفرا له ولوالديه واخوانه واربابه ومعارفه واحبابه وجميع المؤمنين والمؤمنات ويحتمل في الدعاء ويقوى الرجاء للاجابة وبلي ساعة فساعة في اثنا الدعاء ولا يفرط في الجهر بصوته في الليلة واما الادعية والاذكار فبالخفية الاولى كما في الشرع ورد الحصار ويكره الدعاء ثلاثا يستفتح به بالحمد والتعبد والتسبيح والصلاة ويحتمل بذلك وبأمين ويسلمهم الماسك اذا شغل عن شيء منها ووقف الناس قرب الامام ليؤمنوا على دعائه ويتمتعوا بجماعه خلفه ان امكنهم لكونهم مستقبلين القبلة والافق من عينه او من شماله او بمحذاه قد له مستقبلين القبلة لا يكافله الموام من استقبال الامام سامعين لقوله تعالى يا كين رافعي ايدهم على رواحهم والوقوف راكبا افضل للامام وكذا النيرة وانما خص الامام بالذكر لانه يدعو ويصبر الناس بدعائه فان هكنا على راحته فهو ابلغ في مشاهدتهم له والافتقار ما ذكره ويكره الاضطجاع الامنعة ويكره في غير حرفة ان يمتك على ظهر الدابة اذا كان واقفا لثقل يطول زمنه بل يرضى ان ينزل الا ان يكون له عذر مقصود في ترك النزول كبير ويجتهد الواقف ان يقطر من عينه قطرات قائمه لدل التبول ولكن على طهارة ويعذر كل الحذر من الخاصة وانشاعة وانشاعة الكلام القبيح بل ومن المباح ويجتنب كل موضع يؤذى فيه او يتأذى بدعوه عشاء وليس من اصحابنا فيه دعاء وقت لان الانسان يدعو عشاء ولا توقيت الدعاء بذهب الحرفة لا يجرى على لسانه من غير

تصدق في يوم من الاجابة به انك سامة دما بما صح عنه صلى الله عليه وسلم للفضل الدماء دعاء يوم هرة
وافضل ما قالت انا والنبوة من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
زاد احذر الله تعالى بمدقوله الحمد في رواية غيره الخير صاه دعاء لان الساء على الكريم دعاء وللشارة
الى ما ورد من شدة ذكرى عن مستلق اعطيته افضل ما اعطى السائلين واخرج القرمذي وغيره عن علي
رضي الله تعالى عنه قال كانا كثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم هرة اللهم لك الحمد كالذي تقول
وخير مما تقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحرابي وعبادي واليك ما بي ولك رب ترائي اللهم اني اهو ذك من
عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم اني اسألك من غير ما ينبغي به الرجوع واهو ذك من شر
ما ينبغي به الرجوع واخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كانت من دعاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك نزي مكاني وتسع كلامي وتعلم مروري وعلائي ولا يخفى عليك
شي من امري انا لبالئس الفقير المستغيث المستجير الوجل المشفق المقر انترف بذنبي اسألك مسألة
المسكين وابتل اليك ابتها المذنب القليل وادعوك دعاء الخائف للفرج من غصمت لك وقتته وفاضت
للكهنية ونحل لك جسده ورغم لك اقه اللهم لا تجلني بدعائك رب شقيا وكن في رؤف رحيا يا خير السائلين
ويا خير المطعين واخرج البيهقي في الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من
مسلم يقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله احد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على سيدنا محمد
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حديد عيسى وطينا منهم مائة مرة قال الله تعالى
يا ملائكتي ما جزاء عبيدي هذا سبحي وعلقي وكبري وعظمي وعرفي واتي على وصلي على نبيي اشهدوا
يا ملائكتي اني قد غفرت له وشفقت في نفسه ولو سأني عبيدي لشفقت في اهل الموقف انتهى واخرج ابن
ابن شيبه وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر دعائي ودعائي الا نبيا قبلي
بصفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحسب عبيتي وهو على كل شيء قدير اللهم اجعلني في
سمى نوراني بصري نوراني قلبني نورا اللهم اشرح صدري ويسر لي امري واهو ذك من وساوس
الصدر وشتات الامر وعذاب القبر اللهم اني اهو ذك من شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما
تهب به الريح وشر ما اتى الفجر واخرج الجندی عن ابن جريح قال قال بلقي ان كان يا صديقي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يكون اكثر دعاء المسلم في الموقف ربنا اتنا في الاخرة حسنة وفنا
عذاب النار وروي الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وسلم لما وقف بمواقف قال لبيك اللهم لبيك انما
الخبر غير الآخرة وفي رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة شرح لمعنا والاولى ذكره بما يقع به
الركة ولو مصنوعا وان تبرك بالأمور لحسن كافي الطواف ولا يستظل من الشمس في الموقف اذا لم يشغل
ذلك من دمايه فوقوا هكذا الى غرب الشمس وليعذر من التقصير في شيء من ذلك ولو ليكثر من التأنق
بالتوبة من جميع الخالفات مع التندم والقلب وليكثر البكاء مع الذكر فان هذا اليوم لا يمكث فيه تدارك ولا سبعا

إذا كان من الآفاق فهناك تسكب العبرات وتستفال العذرات وترتجى الطلبات وأنه لجمع عظيم وموقف
جسيم يجتمع فيه غيار عباد الله المخلصين وغواصة المقرين من الأولياء والابدال وهو معظم الحج
مقصوده فقد ورد بالحج عرفة وأعظم مجامع الدنيا وأفضل أيام السنة وفي حديث مسلم ملين يوم هو أكثر
أن يستق الله تعالى فيه عبيد من النار من يوم عرفة وأنه يباهي بهم الملائكة يقول ما رآه هؤلاء ؟ وقل الشلي
رحمه الله تعالى أنه قال لأمر أمتا ليق في أفضل الأيام تطلق يوم عرفة وقيل يوم الجمعة لقوله صلى الله عليه
وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة والأصح أنها تطلق يوم عرفة فيحصل حديث يوم الجمعة على أنه
أفضل أيام الأسبوع ما لم يكن فيها يوم عرفة توفيقا بينهما *

(فصل في شر الطلعة الوقوف) وهي ثلاثة الأول : الاحرام بحج صحيح غير قائم ولا قد فلو
وقف غير محرر أو محرر بمسرة أو محرر ما بحج قائم لم يصح وقوفه وكذا الوقوف بأحرام حج قائم لم يسقط
به الحج وإن لم يمسح * الثاني : المكان وهو عرفات المسجدة مرة للخلاف القوي بين اصحابنا وكذا
بين غيرهم في مسكوتهما من عرفة كما مر في الجمع بين الصورتين فلا يتأذى به ما ثبت فرضيته بنص قطعي وهو
الوقوف بمسرة احتياطا كما قالوا في استقبال الحطيم بل أولى قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى ليس من
عرفات وادي عرقل ولا عرفة ولا المسجد الذي يصلي فيه الامام بل هذا ما اوضح خارج عرفات على طرفها
الشرقي وقال اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى مقدم هذا المسجد في طرف وادي عرفة لا في عرفة وآخره
في عرفات فمن وقف في مقدم المسجد لم يصح وقوفه ومن وقف في آخره صح وقوفه ثم قالوا ويصح هذا
المسجد وجبل الرحمة قدر ميل وجميع تلك الارض يصح الوقوف فيه اه تأمل *

(تنبيه في حدود عرفات) الحد الاول ينتهي الى الجادة طريق الشرق والثاني الى حافات الجبل الذي
وراء ارض عرفات والثالث الى البساتين التي على قرية عرفات وهذه القرية الى يسار مستقبل الكعبة اذا
وقف بارض عرفات والرابع ينتهي الى وادي عرقل على منحدرات عرفة جبال وجوها المقلبة من عرفات
ولو غلطوا في المكان بان وقفوا في غير ارض عرفات لا يصح حجهم وان غلطوا في الزمان قات وقفوا يوم
النحر يجزيهم والا فلا كما ذكره الثالث : الوقت واوله زوال الشمس يوم عرفة وآخره طلوع النحر
الثاني من يوم النحر *

(فصل في اشتباه يوم عرفة) واذا اشتبه هلال ذي الحجة فوققوا بما بدا اكمال ذي القعدة ثلاثين على ظن
انه يوم عرفة ثم تبين بشهادة قوم ان ذلك اليوم كان يوم النحر لا تقبل شهادتهم ويجزئهم وقوفهم استحسانا
حق الشهود للخرج الشديد ولو تبين ان ذلك اليوم كان اليوم الحادي عشر لا يجزيهم وكذا لو تبين انه كان
يوم التروية لا يجزيهم امكن التدارك بان شهدوا يوم عرفة او لا بان شهدوا يوم النحر ففي شرح الجامع
الصغير لقاضي خان لو تبين انهم وقفوا يوم التروية لا يجزيهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر عناية ورد المختار
ولو شهدوا يوم التروية والناس عني ان هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان امكن الامام ان يقف مع الناس او اكثرهم
قبلت شهادتهم قاسا واستحسانا فالتسكن من الوقوف على ما مر واه وقبلت في هذا شهادة عدلين في

ولي تدبيره فخرج من حرفة قبل التروب بلا اختيار ثم دم وكذا لو تدبيره فقبسه باختياره لباب
 (واما منته) فالنسل للوقوف والخطبان وكونها يد الزوال قبل الصلوة والجمع بين الصلواتين وتسهيل
 الوقوف بعده والدفق مع الامام لاقبله قال خلف الزحام او كانت بهمة فدفق قبل الامام وقبل التروب
 ولم يحاوز حدود مرفعة فلا بأس به وان ثبت على مكانه حتى يدفع الامام فهو افضل وكذا لو مكث قليلا بعد
 غروب الشمس واقتضا الامام لخوف الزحام او لتبرع من الاسباب فلا بأس به ملخص ما في البدائع و
 الهداية والفتح والتبيين والاقتضا في الحال بعد وقوف جز من الليل (واما مستحباته) فلا كثار من
 التلبية والتكبير والتبليل والدعاء والاستغفار وقرأة القرآن والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وان يقف
 عند الله بخرات السود موقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تصغر عليه يقف بقرب منه بحسب الامكان
 واما ما اشتهر عند المروان من الاعتماد لوقوف على جبل الرحمة ونرجسهم له على فيه من ارض عرفات
 غطفا ظاهرا ومخالف للسننة ولم يذكر احد ممن يعتمد على صعود هذه الجبل فضيحة مختص به بل له حكم
 سائر ارض عرفات غير موقوف لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه افضل الا الهب الطبري والمادري قال
 يستحب ان يقصده هذا الجبل الذي يقال له جبل الدعاء هو موقف الانبياء قال الامام القوي وما قاله
 لا اصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف اه وان يكون حاضر القلب في الدعاء متضرعا متخشعا
 وان يلح في الدعاء مع قوة الرجاء والوقوف خلف الامام والتقرب منه والوقوف راكبا والنزول مع الناس
 والتوجه الى القبلة والاستعداد للوقوف قبل الزوال والثنية ورفع اليدين الدعاء الى السماء وعن ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يدهو ابرقة يدها الى صدره كالستطعم المسكين و
 يصكر ارجل الدعاء ثلاثا واقفا حذو غنمه بالحد والصلوة والطهارة والصوم لمن قوى وانظر للضعيف و
 قبل يكره صومه للضعيف وكذا الصوم يوم الروية والبروز للشمس الا لعذر وترك الخاصة والاكتار
 من اعمال الخير من اطعام الطعام وسقي الشرب والتصدق على الفقراء والاحسان على الخيران والرحم على
 المساكين واحقاق الرقاب وامثال ذلك *

(فصل في الاقتضا من عرفات) واذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه وعليهم السكينة والوقار
 فاذا خف الزحام سار سيرا سهلا في مرة ليس بالشديد فاذا وجد فرجة اسرع المشى وحرك مائة حتى
 يستخرج منها القمى سيرا بلا اذى وقيل لا يسن الايضاع اي في زمانا لكثرة الاذى والاختار *

(تنبيه) وعن اسامة بن زيد رضي الله عنه افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفته وعليه السكينة
 وهو يقول يا أيها الناس عليكم السكينة والوقار فان البر ليس في ايضاع الا بل وعنه ايضا انه عليه الصلوة
 والسلام كان يسير المنق اي اذا خف الزحام فاذا وجد فجوة نص اه وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم افاض من عرفات وهو يقول اليك تمدوا اقتوا وضئوا * مخالفين الصاري دينها فيستحب
 الاقتداء به في ذلك ولا يتوجه قبل التروب وان لم يحاوز حدود مرفعة ولا يدفع قبل الامام الا اذا خف
 الزحام او كان بهضم او علة وان ثبت مع الامام فهو افضل ولو مكث بعدما افاض الامام كثيرا بلا عذر

كان مسيئرا مخالفا لسنة ولو ابطا الامام بالغصب بعد الترويب ففسوا قبله لانه لا موافقة في مخالفة السنة و يستحب ان يسير الى مزدلفة على طريق المأزمين دون طريق ضب وان اخذ غير مجاز وما في التبيين و بشرح النقاية للثاوي ومناسك البووي رحمهم الله تعالى ويكون طريقه الى المزدلفة على المأزمين بين العطين والدين هما حد الحرم فغريب ومحمل جهة التروام على الزحمة بين العطين وليس ذلك اصل * (تنبيه) من عرفات الى آخر المزدلفة فرسخ ومنه الى آخر منى فرسخ ومنه الى آخر مكعب فرسخ والفرسخ ثلاثة اميال ويستحب ان يكون في مسيره مليبا مكبرا امهلا مستغفرا اذا عياصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ذاكرا كثيرا اياك حتى ياتي مزدلفة ولا يصل الى المغرب ولا المشاء بهرقات ولا في الطريق ولا يرجع على شيء حتى يدخل مزدلفة وينزل بها *

(باب احكام المزدلفة)

فاذا دنا من مزدلفة يستحب ان يدخلها ماشيا ويتسلل لدخولها لانها من الحرم المحترم وينزل قرب جبل قرح عن يمين الطريق او عن يساره وهو جبل صغير يوجد بمزدلفة بل قرب اولها مما يلي المأزمين في عليه المسجد اليوم وعليه الميمنة كافي الهداية وما قيل انه مستحدث والصحيح انه جبل صغير هو آخر المزدلفة قالوا هو روم ويكره النزول على الطريق *

(فصل في الجمع بين المشائين بمزدلفة) ويستحب التمهيل في هذا الجمع فيصليهما قبل حط رحله بل ينبح جماله ويمتلحها حتى يصلي فاذا دخل وقت المشاء اذن المؤذن ويقيم فيصلي بهم المغرب في اول وقت المشاء ثم يتبعها المشاء بجماعة ولا يسيد الاذان ولا الاقامة للمشاء بل يكتفي باذان واحد اجماعا واقامة واحدة عندنا وقال زفر والثلاثاء رحمهم الله تعالى يلقاثنين وهو اختيار الطحاوي وابن المظاهر رحمهما الله تعالى ولا يتطوع بينهما ويصلي سنة المغرب والمشاء والوتر بعدها وان سقطت احدى ذلك من الحاج لورود التخفيف له في حديث البخاري ولم يسبح بينهما ولا طي اثر واحدة منهما وفي حديث مسلم ولم يسبح بينهما شيئا ثم اضطلع حتى طلع الفجر ولا يشغل بشيء آخر من احكل وشرب وغيرها الا ان ياتي تشكيك التشرع مرة عند قيامه للمشاء بوجوبه ضياء الابصار فان تطوع او تشغل عما يندفعه في العرف كره واما الاقامة للمشاء دون الاذان وقال زفر اداها وفي شرح الدرر وقيد الفصل بنقل اذلو فصل فائنة لا يماذ الاذان اتفاقا كبير وفي الخزانة لوقوع آخر العصر عن الظهر والمشاء عن المغرب من جهة الامام لا يكره الساموم ان يصلي ركعتين بينهما كبير ويتوى المغرب اداء لاقضاء الجماعة سنة مؤكدة في هذا الجمع وليست بشرط *

(فصل) وشرائط هذه الجمعة ستة الاحرام بالحج : فلا يجوز للمرأة الحرة المالح واذكره المصنف رحمه الله تعالى من ان الاحرام غير شرط فقير صريح وتامة في ودالحار وتقديم الوقوف سرفة طلبة : ولم يقدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف لا يجوز حمله السابق والزمان والمكان : والوقت : فاما الزمان فقليلة النحر واما المكان فكان مزدلفة حتى لو صلى للصوتين او احداهما قبل الوصول الى مزدلفة او بعد التجاوز

عنها إلى متى لم يجزء عند أبي حنيفة وهند وجمها الله تعالى وعليه إعادته بها إذا وصل أو رجع قبل أن يطالع
 القبر ولو لم يصدق طلع القبر ما دل إلى الجواز وسقط القضاء وتقرر المأثم تركه وكما يجب التأخير وقاله
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولا يصدق إساءة ترك سنة التأخير وعن أبي حنيفة إذا ذهب نصف الليل
 سقطت صلاة القبا وقت الاستحباب كذا في النسخة ولو غشى طلع القبر قبل أن يصل إلى المزدلفة
 أو ذهب إلى من غير طريق المزدلفة أو بليت في عرفات صلاها حيث هو في وقتها ولو ضل عن الطريق
 لا يصل بل يؤخر إلى أن يخاف طلوع القبر فمن ذلك يصل بدائع وفي ثمانية من صلى المغرب بعرفات
 يتوقف فإن أقاض إلى المزدلفة في وقت المشاء تنقلب تقاريرمه إعادتها مع المشاء في المزدلفة وإن
 لم يقض إليها لوجه من طريق آخر إلى مكة صحت كثير وأما الوقت فوق المشاء حتى لو وصل إلى
 مزدلفة قبل المشاء لا يصل المغرب حتى يدخل وقت المشاء فتصلع لنزاعه وجوه ذكرها في رد المحتار
 والسادس الترتيب بين الصلواتين : فلو صلى المشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم بعد المشاء فإن
 لم يصداحق ظهر القبر ما دل المشاء إلى الجواز وسقط الترتيب * (تنبيه) تأخير الصلواتين إلى مزدلفة
 وكذا تأخير المغرب إلى وقت المشاء فرض هذا أكثر المشايخ كصاحب الهداية وغيره لكن المراد بالفرض
 فرض عمل لا اعتقادي وقال بعضهم ومنهم من ألهمهم أنه واجب لا فرض وعلى القولين فلو صلى قبله لم يجز كما
 في عامة المتن لكن المراد بعدم الجواز على القول الأول عدم الصحة وقد اقل في الهداية لم يجز أهـ فهو
 فاسد فسادا موقوفا يجب إعادتهما لم يطالع القبر وعلى الثاني عدم الحل لأنها أدت مع كراهة التحريم فيجب
 إعادته مطلقا كما هو حكم كل صلاة أدت مع كراهة التحريم وكذا الخلاف في الترتيب بين الصلواتين *
 (تنبيه) وبما روي هذا الجمع جمع عرفته من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفته فانه سنة أو
 مستحب الثاني لا يشترط فيه السلطان ولا ماله الثالث لا يشترط فيه الجماعة الرابع أنه لا تسن له الخلطة
 الخامس أنه بأمانة واحدة عند أكثر أصحاب المذهب بخلاف الجمع عرفته فانه بأمانتين اتفاقا *

(فصل في البيحوتة بمزدلفة) وإذا فرغ من المشاء يبيت بمزدلفة والبيحوتة بها إلى القبر سنة مؤكدة
 عندنا ومستحبة عند المالكية والشافعية ويجب عند المالكية النزول بها بقدر حط الحال ويجب النوم
 بتركه بلا عذر ويدخل وقتها الغروب وكذا يجب عند الشافعية الحصول فيها للحظة وينبغي بالدم ويدخل
 وقتها وكذا وقت الرمي والحق والطواف عدمه بعد نصف الليل وقال بعض الشافعية أنه لو كان لا يصح
 الحج إلا به وينبغي أن يحصى هذه الليلة بالصلوة والبلاوة والتذكير والتلبية والدعاء والتضرع ويشتمل بالدعاء
 وغيره مثل ما اشتغل به برفة أن تيسر لاهياله العيد وقد تمت شرف الزمان والمكان وجلالة أهل الجمع
 وم وقد الله تعالى وخير عباده ومن لا يشق مجلسهم تبين وغيره *

(فصل في مدة الوقوف بمزدلفة) فإذا انشق القبر نذب أن يقتل للوقوف بمزدلفة ويستحب أن
 يصل إلى القبر فليس مع الاله لا يستداد الوقوف وأن صلى فردا جازا فإذا فرغ منها يستحب أن يأتي الإمام
 والاس مع المشرك الحرم وهو جبل قرح على الأصح لاجتماع المزدلفة حكما قيل وهو موقف رسول الله

صلى الله عليه وسلم فيقف عليه ان لم يكنه والاقتضاه او شره مستقبل القبلة والناس وراعه ويكبر ويملأ
 يلى ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويكبر للقبلة ويدعو او انما يدعى بسبطا
 يستقبل بها وجهه ويسأل الله تعالى حوائجه وارضاء غصومه ولا يتهاون في ذلك فان الاجابة هو دقة ما
 ولا يزال كذلك الى ان يسفر جدا بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلى ركعتين او نحوها عليه نعم
 والاولى ان يكون وقوفه بعد الصلوة فلو وقف اول اتم صلى مسفرا جاز والوقوف بمنزلة واجب عند الا
 سنة كما هو منسوب مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما وقال بعض المالكية انه لو كان لا يصح الحج بدونه
 (فصل في شرائط الوقوف بها وبيان وقته وقدره وركنه ومكانه) فشرائطه ستة عشر اطلق الصلواتين
 بها واول وقته طلوع الفجر الثاني يوم النحر وآخره طلوع الشمس منه فز ونفرا قبل طلوع النحر او
 بعد طلوع الشمس لا يمتد به وقدره اوجب منه ساعة لطيفة وقدر السنة امتداد الوقوف الى الابد ما رجدا
 واما ركعتيه فيكون منه بمنزلة تسوية كان يفعل نفسه او بفعل غيره بان يكون نحو لا بأسه او نية امره وهو
 قائم او مضى عليه او مجنون او سكران نواه او لم يتوكل بها او لم يعلم ولو ترك الوقوف بها فندفع بالاضطرار
 الا اذا كان لمدرك ان يكون به ضعف او حلة او كانت امرأة تخاف الزحام فلا تثنى عليه كذا في الهداية واللباب
 فان كان رجلا تخاف الزحام لا تنعرج امرض قدر كذا ثم دم واما من لم يمكنه هذا الوقوف بان ادرك
 الوقوف بصفة في آخر وقته فلم يمكنه الوصول الى منزلة قبل طلوع الشمس فيبني ان لا تعطى بلائى
 كما سقط عنه وقوف مرة نهارا ولم ار من تعرض لذلك ولكنه قياس ظاهر لا يذكره ماهر لان كل واحد
 منها واجب وعذرهما واحد وقدر صرح الشافعية بعدم ثبوت ذلك وعلوه انه مما يقر به امره فز
 وهذا مضطر الى التغلف عنه كذا في الكبير وانما جملوا خوف الزحام لنحو من امرض عذرهما
 حديث انه صلى الله تعالى عليه وسلم قدم ضفة امه ليل ولم يحمل عذرا في رقائه من انظار غائمة
 المشركين فانهم كانوا يدفون قبل الترويب فليتأمل رد الحاضرات معها ولو صر بها في وقته من غير ان يمكن
 فيها جاز ولا تثنى عليه ولو وقف بعدما قاض الامام قبل طلوع الشمس او دفع قبل الامام او بعده او قبل ان
 يصل الفجر اجزأه ولا تثنى عليه واساء ترك الامتداد او اداء الصلاة بها والافاضة مع الامام منها وكذا
 لو دفع بعد طلوع الشمس لا يترمه تثنى ويككون مسيئا لترك السنة (واما مكانه) فز دقة كما هو في
 الاداى عسر على المشهور وافضلها اقبح وما حوله (وحد من دقة) ما يميزه ازمى عربة وترى عسر
 يتناولها لا يدخل فيه جميع تلك الشباب والرجال الداخلة في الحد المذكور وليس انما زمان ولا ولى
 عسر من الزدقة وواحد عسر ميل بين من دقة ومضى ليس من واحد منها قال الازرق وهو خمسمائة
 ذراع وخمس واربعون ذراعا هكذا في البحر وغيره وفي رواية السروجى انه من متى في الصبح اه ويدل
 عليه غير الصحيحين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومال في البدائع الى انه من من دقة ولذا انزل ولو وثق
 به اجزأه مع الكراهة للهوى واول عسر من القرن اشرف من الجبل الذي على اسار القهاب الى معنى
 (فصل في افاضة من المشرك الحرام ورفع الحصى من الزدقة ونحوه الحصى) فاذا السفر جده اه السنة

أن يفيض مع الامام من المشعر الحرام قبل طلوع الشمس غلوا من الزدلفة قبل طلوعها أو بعده وقال الشافعي رحمه الله عليه يس قبله وإذا دفع فليكن بالسكينة والوقار شعاره التلبية والأذكار فإذا بلغ بطن حجر أمره قدر رمية حجران كان ما شيا وحرك دابته أن كان راكباً وهذا مستحب بالإجماع وحكمة الاسراع فيه مخالفة للنصارى لأنه موقوفهم وكان من روايتهم في الله تعالى عنها يقول عند اسراعها فيه

اليك تعدوا وافتقروا ضيئها * ممترضا في بطنها جنيئها

مخالفاً دين النصارى دينها * قد ذهب الشعم الذي يزينها

فيستحب التأسي بها ولا يسن الاسراع فيه الا في الرجوع من الوقوف ثم خرج الى منى سالكا الطريق الواسع الذي يخرج الى العقبة ان لم تكن فيه زحمة ويستحب ان يرفع من الزدلفة او من قاعة الطريق سبع حصيات كعصى الخذف او اكبر منها قليلا والختار قدر الباتلة ويكره باكر منها كثيرا كالحصيرة العظيمة وما يقرب منها فتح وفي الهيط ولوري باكر من حصى الخذف اجزأه ولكن لا يستحب ذلك وفي الدينايع ولوري بالاصغر اجزأه وليس يستحب كبير يرمى بهاجرة العقبة يرفعها الا لا وبصدرة الصبح وهو الاولى لما يصح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الفضل عند النحر التقط على حصى واستحب جمهور الشافعية اخذها بالليل والحديث مسجعة عليهم وان رفع من الزدلفة سبعين حصاة او من قاعة الطريق فهو جائز لانه يجوز اخذها من اى موضع شاء الامن عند الجرة والمسجد ومكان نجس فان فضل جاز وكره تنزيها واحاصل انه ليس لاخذ الحصى عمل مستنون عندنا حتى يلزم تركه الاساءة وان كان للسمعة منها عمل مستحب وهو مزدلفة فلو اخذها من مزدلفة جاز بلا كراهة ويكره ان ياخذ حجرا كبيرا فيكسره صغارا : (تنبيه) وانما كره اخذها من عند الجرة لانها مردودة لحديث رواه الدارقطني واحكام وسعده من ابن سميد الخدي رضي الله عنه من قبلت حجته وفقت حجته اه فيشام بها ولو سقط حصاة من يده عند الجرة فاختلفت بسائر الحصيات يكره اخذها واما اذا رفعت بيئتها واخذها ورمى بها فلا بأس شرح ولوري بالصخرات او بمنجسة يقيين جاز مع الكراهة اما بدون يقين فلا يكره لان الامم لطاهرة لكن يندب غسلها بكون طهارتها متيقنة رد المختار *

(باب مناسك منى يوم النحر)

وهي اربعة رمى جرة أمية والذبح والذوق وطواف الزيادة *

(اصل في رمى جرة أمية يوم النحر) فذا انى منى ومنى شعب طوله نحو ميلين وهو ضحى بسير والجبال المحضة بما اقبل منها عالية فيرمي منى وما اديره بها فليس من منى وحده منى وادى عسرة وجرة العقبة وابست الجرة ولا أمية من منى بل منى تنهى اليها قال الازرق رحمه الله تعالى ذرع منى ذرع ما بين جرة العتبة وعسرة سبعة آلاف ذراع وما تناذر وعسرة عطاء حدى رأس العقبة عما يلي منى الى عسرة خلافة للمحب النبوى رحمه الله تعالى حيث قال العقبة كلها من منى وكذا الجرة وعليه المالكية لقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لا يبيت احد من الحجاج ليالى منى وراه العقبة تجاوز من الجرة الاولى والثانية

الى جرة العقبة التي على حدى نسيبت الى العقبة لالتصافها بها من غير ان يشتغل بشئ آخر قبل رميها بعد دخول وقتها لما روى ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما اتى لم يمسح حتى شق حتى روى جرة العقبة سبع حصيات بدائع وله في هذا اليوم اربعة اوقات فوقت الجوز اذا سمع طلوع الفجر فلا يصح قبله الى طلوع النجم من غدة فاذا طلعت فانت وقت الاداء ورمه الدم والقضاء ويسمن من طلوع الشمس الى الزوال ثم يباح الى الترويب وقبل يكره ويكره من الترويب الى الفجر وكذا قبل طلوع الشمس وهذا عند عدم المذر فلا ساءة روى الضعفة قبل الشمس ولا يرى الرعاة ليلا كذا في الفتح *

(مطلب في كيفية وفوف الرى وموقعه من جرة العقبة وقطع التلبية) فاذا اتى جرة العقبة يقف في بطن الوادى حيث يرى موضع حصياته والتقدير بخمسة اذرع تقدير بقل ماسن فيه ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم يرميها يمينه سبعا سبع حصيات ويرفع الرجل يده حتى يرى يابض ابطه والافضل ان يرميها راكبا ولا يرى الشاخص بل من تحت من يجتمع الحمى كما سياتى ويكبر مع كل حصاة اجماعا لا قبله ولا بعده ويعدو ايضا عند نفي قول الله اكبر اللهم اجعله حبا مبرورا وذبا مفورا وعلا مشكورا كافي البدائع والتبيين ويقطع التلبية مع اول حصاة يرميها في الحج للمصحح والافساد مفردا كان لو تمتعا او قارنا بل يقطعها بفعل واحد من الامور الاربعة فيقطعها ان حلق قبل الرى او طاف الزيارة قبل الرى والذبح والحلق او ذبح قبل الرى دم التمتع او التران لادم الافراد ومن ابى يوسف انه يلى ما لم يحاق او لم تزل الشمس من يوم النحر اه ومضى وقت الرى المستحب كعده فيقطعها اذ لم يرم حتى زالت الشمس كذا في المحيط بحر وما في الباب وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى روى او تنيب الشمس يوم النحر فهو رواية الحسن عن ابى حنيفة كافي الكبير (تمة) والمصبر يقطعها اذ ذبح هديه لان الذبح التحلل وقامت الحج اذا تحلل بمسرة يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فان كان قارنا يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لانه يتحلل بمسرة والمتمسك يقطع اذا استلم الحجر الاسود حين يأخذ في الطواف كافي البدائع * (مطلب) وكيفية الرى ان يضع طرف ابهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصى على ظهر الابهام كما هو قدس سبعين فيلقبها من اسفل الى اعلى فرق حاجبه الايمن وقيل ان يخلق سباجته ويضعها على مفصل ابهامه كانه قاعد عشرة فيرميها وقيل ان يأخذ الحصى بطرفي ابهامه وسباجته كانه قاعد ثلاثين فيرميها وهذا هو الاصح لانه لا يسر المتاد ثم هذا بيان الاولوية واما الجواز فلا يتقيد بهيشة بل يجوز كيف ما وجد الرى فلا يجوز وضع الحصى لانه ليس روى ويجوز طرحها لانه روى الى قدميه الا انه مسمى لها الفته السنة ولوروى من فوق العقبة يازوكه لانه خلاف السنة الامن مذر ويسن ان يكبر مع كل حصاة ولو سبغ او هلك او اتى بذكر غيرهما كان التكبير جاز ولو ترك الله ذكر فقد اساء والمسنون الرى باليمين *

(مطلب) والتقييد بالحصى بان الاكل والافيجوز الرى بكل ما كان من اجزاء الارض وان لم يطلق عليه اسم الحصى بشرط ان يكون الرى به استهانة كالحجر والمدروكل ما يجوز التيمم به ولو كان من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة وقال الشافعى رحمه الله تعالى لا يجوز الا بالحجر قلنا ما وقع منه صلى الله عليه وسلم

من الى البحر اذ طريق الله لا تجوز اذ بكل ما كان من جسد الارض لان المقصود فصل الرى لا
مقصود البحر واما ان الرى لم الشيطان اذ تخصيصه بما كان الرى به استبانة فلا يجوز بالاخبار
التفيسه كاليافوت والرى جسد لا تاهن اذ لا اعادة ولا يجوز القهوب والقنصه لانه يسمى تثار الاريا و
لا يجوز بالبره والخشبة التي لا قيمة لها الا انها ليست من جسد الارض وسيأتى التفصيل في الشرط السابع
من غير انطوى الجمار ويصكره ان يرى في هذا اليوم الجمرتين الاوليين لانه بدعة وربما اتخذها الجهال
نسكا منعمة واذا فرغ من الرى لا يقف الله ماء صده هذه الجمره في الايام كلها بل ينصرف داعيا *

(فصل في الذبح واحكامه) فاذا فرغ من الرى يوم النحر انصرف الى رحله ويشغل بشئ آخر فذبح
ان شاء لا يمتنع وهو القبح له الفضل وانما يجب على القارن والمتنع واما الاضحية فان كان مسافرا فلا يجب
عليه والا لكان للكي تجب كافي البحر ودالحار ومثله في الخاوية ويستحب له تقديم الرى على الذبح والذبح
على الحلق والافضل ان يذبح نفسه ان كان يحسن ذلك والاستحب له الحضور عند الذبح ويدهوقيل
الذبح اوبسده ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج الى التنية عند الذبح ويكفيه التنية السابقة وكما
كان الهدى اعظم وامن فهو افضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمها ورأسها اسودوا نرها ايض
وتدب احد اشفر تقبل الاضطجاع وكره بسده كذبها بشفرة كلية وجرحها برجله الى المذبح وذبحها
من قدامها ان بقيت حية حتى تقطع المروق والالم تحمل لموتها بلازكوة وكره النزع وهو ابلاغ السكين النضاع
وقيل ان يمد رأسه حتى يظهر مذبحة وقيل ان يكمر عنقه قبل ان يسكن ومن الاضطراب فان السكل
مكروه وكره كل تمذيب بلا ثلاثة كقطع الرأس والسلف قبل ان ترد ولو ترك التسمية اذا كرا الماغرا عالم
بشرطيتها فهو في معنى الناسى بخلاف المومى وذبحها واحدة ثم ذبحها اخرى ووطن ان الواحدة تكفي لها
لا تحمل وتوضيحه في رد المختار ويستحب ان يكون مذبحة او منصرها مستقبلا للقبلة وان يكون شمرته
حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لهما ويشد ثلاث قوائمها يدها واحدى رجلها ثم يستقبل القبلة
والشفرة في يده على هيئة احرام المارة ويقول وجهت وجهي الى الله وأأخذ مقدم الهدى بيده اليسرى و
ينطى عنها الذي ينظر بها الى الداع ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحة او منصرها وير الشفرة
مريما ويسمى الله حاله وضع الشفرة والامر او يقول بسم الله والله اكبر والمتداول المنقول عن النبي صلى
الله عليه وسلم بسم الله والله اكبر يا او ومثله من على وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وينطق بالروح
الاربعه او الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمها ثم يقوم ويدهوقيل له ولكافة المسلمين ولو ذبح ولم يظهر
الهاء في بسم الله ان قصد ذكر الله يحمل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء لا يحمل ودالحار وسيأتى الكلام على
شرائط الذبح وسائر احكامه باب الهدى انشاء الله تعالى *

(فصل في الحلق) فاذا فرغ من الذبح حلق رأسه او قصر والحلق افضل للرجال ومكروه للنساء كراهة
تحريم بالضرورة والتقصير مباح لهم ومسنون بل واجب لمن وهذا في غير العصر اما المحصر فلا حلق
عليه كسبأتي يدافع ويستقبل القبلة للحلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس الحلق وهذا هو الصواب

وقد صرح جريح الامام عليه السلام في حق ما هو المشهور عنه عند المشايخ انه يعتبر في سنة الخلق للبدن اربعين
الحلق لا الحلق ويبدأ بشدة الايسر وفي المنتقط من الامام حلق رأسه ثلاثا في ثلاثة اشياء
لما ان جلست قال استقبل القبة وناولهم الجانب الايسر فقال ابدأ باليمن فلما اردت ان اذهب قال ادفن
عمر كفر جنت قد فتنته فمروا به ويدعو عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وما اكرمنا به اللهم هذه
ناصيتي يدك تقبل مني واغفر لي ذنوبي اللهم اكتب لي بكل شعرة حسنة وامح بها عني سيئة وارفع لي بها
درجة اللهم اغفر لي وللمسلمين والمقصرون يا واسع المنفرة آمين واذا فرغ فليكبرو وليقل الحمد لله الذي قضى
عنا نسكنا اللهم ذنايما وبقيا ويدعوا لوالديه وللمسلمين فتح وبجر ويستعبد دفن شعره وان رماه
فلا بأس به وكرة القامة في الكفاف والختل بجر ويستعبد قص اظفاره وشاربه واستعداده بدخلق
رأسه فإله السر وحي ولا يأخذ من لجنته شيئا ولو فعل لا شيء عليه تبين ولو قص اظفاره او شاربه او
لجنته او نيب قبل الخلق فعليه موجب جنايته وذكر الطحاوي انه لا دم عليه عند ابني يوسف وعند لانه
ايضا الخلل فيقع التحلل وفي التمتع ولو غسل رأسه بالخلطى يد الرمي قبل الخلق يؤمره دم على مولا ابني
حليفة على ٧١ ح لان امره باق لا يزول الا بالخلق ولو حلق رأسه او رأس غيره من حلال او عزم جاز
له الخلق لم يضره شيء والسنة خلق جميع الرأس وتقصير جميعه وان اقتصر على الربع جاز مع الكراهة وهو
اقل الواجب لهما وقال مالك رضي الله عنه لا يخرج عن الاحرام بالخلق الكل او تقصيره واختاره ابن
المهام والتقصير ان يأخذ من رؤس شعره مقدار الأغلة هداية ومراعاة ان يأخذ من كل شعرة مقدار
الأغلة محيط ومراعاة من كل شعرة من شعر الربع وجوبا ومن الكل ندبا ودور ثلالية فاقول الواجب
في التقصير قدر الأغلة من جميع شعر ربع الرأس كما صرح في الباب لكن اصعبنا قالوا يجب ان يزيد في
تقصير الربع على قدر الأغلة لان اطراف الشعر غير متساوية مادة فلو قصر قدر الأغلة من الربع لم يستف
قدر الأغلة من جميع شعر الربع بل من بعضه فوجب ان يزيد على قدر الأغلة حتى يستوفي قدر الواجب من
وكذا ينبغي ان يزيد في تقصير الكل على قدر الأغلة ليستوفي قدر الأغلة من كل شعرة برأسه فيستوفي قدر
المنسوب يبين بدائع موضعا ويجب اجراء مومي على الاقرع وذوي قروح ان امكنه هو المختار وقيل
مستحب ويستحب الخلق بالمومي ولو ازال الشرة بالوردة او الحرق او التنف يده او اسنانه بفعله او
بفعل غيره اجزأ عن الخلق وكذا لو قاتل غيره فقتله اجزأ عن الخلق قصدا فتح

(مطلب) ولو تمذر الخلق لمرض بان يفقد آلة الخلق او من محلقة ويضره الخلق لحوصده او
قروح رأسه تبين التقصير او تمذر التقصير بان يكون شعره قصيرا او لم يصبغ فلا يعمل به انقرض
تبين الخلق وكذا لو كان معقوصا او مضفورا كما عرفت الى المبسوط ووجهه اذا نقصه تارة بمعنى الامر
فكان جناية على امره قبل ان يحل منه فتبين الخلق لكن قد يقال ان هذا التنازع غير جازم لانه في وقت
جو ازال الشعر لم يحلق او غيره ولو نفا منه او من غيره فبق ما في المنسوط مشكلا تأمل رد المحتار واب
تمذر جميعا ان يكون شعره قصيرا او برأسه قروح لا يمكنه الخلق سقطاعه وحل بالثني والاحسن

ان يؤخر الاحلال الى آخر ايام النحر وان لم يؤخره فلا شيء عليه ولو لم يكن به قروح لكنه خرج الى الجبادة فلم يجد آفة او من يخلقه لا يميزه الا الحلق او التقصير *

(مطلب) ويختص حلق الحاج الى ما زوال المكان عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وحلق المستبر بالمكان قال ما نأى ايام النحر الثلاثة والمكان الحرم والتخصيص لضمين لا لتحليل فلو حلق اذ قصر في غير ما وقت به فؤده الدم ولكن يحصل التحلل في اي مكان وزمان اتى به بعد دخول وقته واول وقت صحة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جواز هدى جرة العقبة وآخر وقت وجوبه غروب الشمس من آخر ايام النحر ولا آخره في حق التحلل واول وقت صحته في العمرة بعد اكثار طوافها واول وقت حل به الدمى لها واول وقت حل في الحصر بعد جمع الهدى في الحرم *

(مطلب في حكم الحلق) وحكمه التحلل فاذا حلق حل له جميع ما حظر بالا حرام من الطيب والعيد وايس الخيط وغير ذلك الا الجماع ودواحيه ملها يتوقف على الطواف * (تنبيه) قالى ليس بمحلل عدنا على المشهور وكذا القبح الا في حق الحصر لضرورة وقيل اذا حلق حل له كل شيء الا النساء وبعد الرى قبل الحلق يحل له كل شيء الا النساء والطيب وعن ابي يوسف يحل له الطيب ايضا واما لو حلق قبل الرى حل له كل شيء الا النساء بالاتفاق شرح قلنا ما يكون حلالا في الاصل يصحكون جنابة في غير اوانه كالحلق بخلاف الرى لا نه ليس كذلك وبخلاف دم الاحمار لا نه ليس بمحلل في الاصل وانما صير اليه لضرورة المنع وبخلاف الطواف لان التحلل وقع بالعلق السابق لا بفصا كان العلق اوجب بعض التحلل معجلا وبعضه مؤجلا الى الطواف ليقع الطواف الذي هو ركن في الاحرام وليتبين انه دون الوقوف من حيث ايشع في مطلق الاحرام *

(باب طواف الزيارة)

واذا فرغ من الرى والتيمم والحق يوم النحر افاض الى مكة وطاف لفرض في يومه ذلك وهو الافضل والا في الثاني والثالث وليتاها منهما ثم لا فعية بل الكرامة فاذا دخل المسجد بدأ بالطواف فيطوف بسبعة اشواط بلارمل فيه وسعى بين الصفا والمروة بسبعة ان قدم السعى ووقع معتداه والارمل وسعى وان قدم الرمل لان رملة الساقى بلا سعى غير مشروع كاعتقه * (تنبيه) قال الخبير الرى على رحمة الله تعالى ولو لم يفعلها في طواف اقصاهوم وطواف الزيارة فطواف طواف الصدر لان السعى غير موقت وقدر حوا ان الرمل في كل طواف بعده سعى منبهة وورد الاحتار وان قدم السعى لا الرمل سقط الرمل لان الرمل انما شرع في طواف بعده سعى كاسم رد الاحتار واما الاضطباع فساقت مطافا في هذا الطواف سواء سعى قبله او بعده لا فقد تحلل من احرامه وقد ليس الخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام كذا في البحر الى اخر ومفاده انه لو قدمه على الحلق من الاضطباع فيه ان كان اخر السعى اليه كاسم (تنبيه) قدما ان الافضل تاخير السعى انى ما بعد طواف الاقصة وكذلك الرمل ليعبر اتما لفرض دون السعى كافي البحر وقد منا ايضا لا يستد السعى بعد طواف القدوم لان يكون في اشهر الحج شر نلالية وكذا لا يستد بالسعى الا

بمدطواف كامل فلو طاف لقدوم جنباً او عمدتاً ورمي فيه وسمى بمده فليس له اذنتها في الحدث تدباً وفي الجنب اعادة السعي حتا ولو لم يسجد ليا ب ثم بعد الطواف صلى ركعتين عند المقام وهو الافضل او غيره ثم استلم الحجر الاسود وخرج السعي ان لم يقدمه واذا طاف حل له النساء بعد الركن منه لكن بالحق السابق لا بالطواف حتى لو طاف قبل الحلق ولو بعد الرمي على المشهور لم يحل له شيء فلو لم غفره مثلاً كان جناية ولو قصد به التحلل رد الحنار ولو لم يطفه اصلاً لم يحل له النساء وان طاف ومضت سنون بالجماع واول وقته طواف للتبصر الثاني من يوم النحر فلا يصح قبله ويمتد وقت صحته الى آخر السمر لكن يجب طه في ايام النحر ولياليها المتخلطة بينهما طواف اخره منها ولو الى اليوم الرابع الذي هو آخر ايام التشريق وليتضمنه حكره تحريم ما روي مدهم وهو الصحيح ولو مات قبل طه قالوا يجب عليه الرصية يدنة لانها السمر من قبل من له الحلق وان كان آتياً بالغايه تأمل رد الحنار وهذا منه الامكان فلا شيء على الحائض بتأخيرها اذا لم تطهر الا بعد ايام النحر كما سيأتي في الجنائيات انشاء الله تعالى واما الترتيب بينه وبين الرمي والحلق فسنة وهو ركن لا يتم الحج الا به والركن منه اربعة اشواط وما زاد فواجب وقيل للثلاثة السبعة ركن ووافقهم ابن الهمام ولا يخفى عنه البطلان اذا مات بعد الوقوف برفة واوصى بأتمام الحج بحج البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه ليا ب يعني ولا شيء عليه لغير طواف الزيارة من الوقوف بمنى دالة وروي الجارود والسبي لا وت واجبات الحج تسقط بالسدر »

(فصل في العمرة) وما ينبغي له الاعتناء به ايام قيامها بها فاذا فرغ من الطواف صلى ركعتين يودى الى منى من ساعته جوهره فيمضي الظهر بها ليا ب وهو ظاهر الهداية حيث استدل بحديث فيه ذلك وهو حديث مسلم وعليه المالكية وللشافعية وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يعمل كذلك لكن قال الشارح رحمه الله تعالى ان فعلها بمكة اظهر تقلا وعقلاً وفي الكتب الستة انه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الظهر بمكة وحديث مسلم باقراده لا يمرض حديث الجماعة والتفصيل في التشرح قال ابن الهمام رحمه الله ولا شك ان احداً من الخبيرين وهم ولو تمارضا ولا بد من صلوة الظهر في احد البكوتين ففي مكة بالسجدة الحرام اولى للربوت مضاعفة لقرائن فيه ولو تجسنا الجمع حلفانه بمعنى على الاضافة له واذا صلى الظهر يستحب ان يقيم بمعنى في هذا اليوم وما بعده وعندنا لا خطية في يوم النحر فاية السروجي وسن ان يبيت بمنى ليالي ايام الرمي طوافات سيرها تمتد احكره ولا شيء عليه عندنا وقال مالك وللشافعية رحمة الله تعالى هو واجب بتغيير النعم والمعتبر فيه معظم الليل اتماماً وبكركه تنزيهاً ان يقدم ثلثة الى مكة ويقوم بمنى الرمي او يتركه بمكة ويذهب الى هرفة كل ذلك اذ لم يأمن عليها بمكة والا فلا يكركه وكذا يكركه المصلح جمل نحو ثلثة خلفه لشغل قلبه ولا ينبغي ان يرك صلوة الجماعة مع الامام بمسجد الخيف ويكثر من الصلوة امام المنارة الحصنة بالقبلة التي في وسط المسجد فيصلي في محراب هذه القبلة فانه يني في موضع اسباب كانت هناك وقد روي الا زريق رحمه الله تعالى انه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سكن اليوم الحادي عشر غطب الامام خطوة واحدة سد صلوة الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس فيها الاحكام الرمي والتفتر

وما بقي من المناسك كالسي وأحكام العمرة ونحو ذلك *

(مطلب) ويجمع بين أيام الموسم الخليفة أو أمير الحجاز أو أمير العراق أو أمير مكة وأما أمير الموسم وهو القتي أمر بقسوة أمور الحاج لا يجوز له أن يفتها سواء كان مقبلاً أو مسافراً إلا إذا كان ما ذنوباً من جهة أمير العراق أو أمير مكة وقيل إن كان مقبلاً يجوز أن كان مسافراً لا يجوز والصحيح هو الأول كذا في البدائع بحر فإن لم يكن أحدهم هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصلى بهم جاز ومع وجود أحدهم لا يجوز إلا إذا نه الضرورة هناك لا هنا شرح منية وإن تعذر الاستيذان منه لفقته أو لعدم التفاته لمثل تلك الأمور فاجتمع الناس على شخص ليعصلي بهم جاز وفي التدوير جازت في الموسم فتقبل وجود الخليفة أو أمير الحجاز ووجود الاسواق والسكك وكذا كل أبنية تزكها بالخليفة انتهى فتقوله جازت بمعنى في معنى وجبت إن كان الخليفة مقبلاً أو كان الأمير أمير الحجاز وإن كان مسافراً فليست بمنه ولا يترى من جواز إمامته فيها وجوبها عليه إذا كان مسافراً ولا أن يأمر مقبلاً بآفاتها نعم الظاهر وجوب إقامتها على المؤمنين من أهل مكة إذا خرجوا للصحيح وتولطقط بي فلا تصح في معنى في غير أيام اجتماع الحاج فيها وإن نزل بها الخليفة أو أمير مكة فقد الاسواق وهو شرط المحصر وقوله وكذا كل أبنية أي كل قرية بشرط أن يبلغ إبنيتها أبنية منى وإن يكون فيها سكك واسواق فإن بلغت ولم يكن فيها اسواق كانت كمنى في غير أيام الموسم فلا تتمسك بنزول الخليفة فيها ولا تصح الجمعة فيها وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الجمعة بمعنى لأنها من القرى حتى لا يسيد بها إماماً ولها أنها تتمسك أيام الموسم لا اجتماع شرائط المصير لأن لها بناء وتنتقل إليها الاسواق ويحضرها والوقاض وعدم التعبد بها لا يغري لا اشتغالهم في ذلك اليوم بالمناسك من الرى والذبح والخلق وطواف الأضحية وغير ما يقع المخرج بصلواتها في مختلف الجمعة لأنها لا يفتق في كل سنة هجوماً فيها بخلاف العيد وإيضاً فإن الجمعة تبقى إلى آخر وقت الظهر والثالث فراغ الحاج من أعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيد مع أنها فرضة لا هوى اهـ ومقتضى التعليل يقولون لا اشتغالهم بالحج أنه لا يسيد بمكة أيضاً *

(باب رى الجمار)

(فصل في أيام الرى) أيام الرى أربعة يوم النحر ويحب فيه رى يوم النحر لا غير وثلاثة أيام بعده وهي اليوم الحادى عشر ويسمى يوم القر والثاني عشر ويسمى يوم النفر الأول والثالث عشر ويسمى يوم النفر الثاني ويحب به رى الجمار الثلاث وتسمى أيام التشريق وأما منى وهي الأيام الممدودات بلا خلاف وأما الأيام المأومات فقد اختلف فيها كآذكره في البحر (تمة) قال في الهداية أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة ستة تعنى بأربعة أولها نحر لأقبر وآخرها تشريق لأغير والمتوسطان نحر وتشريق والتضحية فيها أفضل من الصدق بمن الأضحية لأنها تقع واجبة أوسمة والتصدق تطوع محض فيفضل اهـ *

(فصل في أوقات الرى في الأيام الأربعة) أما الرى في اليوم الأول فلا داءه وقت الجواز من النحر إلى الفجر ووقت مسنون من طلوع الشمس إلى الزوال ووقت مباح من الزوال إلى التروب ووقت مكروه قبل طلوع الشمس وسد التروب وإن كان سداً لا حكمة فيها كما مر في رى يوم النحر وأما وقت الجواز

في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر فمن الزوال الى طلوع الفجر من التمد فلا يجوز قبل الزوال في ظاهر
 الرواية عليه الجمهور من اصحاب المتن والشرح والفتاوى قال في التمييز وهو الصواب اه وروى
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو اراد ان يقرب في اليوم الثالث من ايام النحر له ان يري قبل الزوال
 واندى يهده فهو الفضل وانما يجوز قبل الزوال بمن لا يريد النحر اه وهو خلاف ظاهر الرواية بخلاف
 النص من قوله صلى الله عليه وسلم وقيل الصحابة يهده قال في البدائع وهذا باب لا يعرف بالقياس بل بالتوقيف
 اه وقال في المنتقى لا يجوز فيها قبل الزوال اتفاقا في جواب اتباع المنقول لعدم العقولية اه قال في الدرما الحق
 عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة يقضي بقطعا واختلافها في اختلافها اه وقال الشارح والصحيح انه
 لا يصح في اليومين الا بعد الزوال مطلقا اه وفي الفتاوى السراجية تم جري الرسم انهم لا يكثر من عام
 اليوم الثاني من ايام النحر حتى تم منهم من عكس يروى بعد الزوال وهو الصواب ومنهم من يري قبل الزوال
 وذلك لا يجوز الا في رواية ابي حنيفة اه (وصية) عند الصواب امر به ولا يمكن للضامتين خصما
 والوقت المستوفى في اليومين من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه
 واذ اطلع الفجر فقد نطقت وقت الاداء عند الامام يقي وقت القضاء الى آخر ايام النحر حتى فطر اخره من وقت
 اذا غلب عليه القضاء والجزاء وفوت وقت القضاء بغروب الشمس من اليوم الرابع واما وقت الجواز في
 اليوم الرابع فن الفجر الى الغروب الا ان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مستوفى وغروب الشمس
 من هذا اليوم وفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا فليس لري هذا اليوم وقت القضاء بخلاف ما قبله (تمة)
 فيها اذا ارى من يومه او قدم او لم يرم ولم يرم يوم النحر او الثاني او الثالث وما في الليلة الثانية ولا في
 عليه سوى الاسامة ان لم يكن يضر ولو روى ليلة الحادي عشر او غير هامن عندها لم يصح لان البالي في الحج
 في حكم الايام الماضية ولو لم يرم في الليل وما في النهار ولو قبل الزوال قضاء عنده وعليه الكفارة فتاخير
 واداء عندها ولا في عليه ولو اخر روى الايام كلها الى الرابع مثلا ما احسبها فيه قبل الزوال او بعده على
 التأليف قضاء عنده وعليه دم واحد فتاخير واداء عندها ولا في عليه وان لم يقض حتى غربت الشمس
 منه فأت وقت القضاء والاداء وعليه دم واحد اتفاقا *

(فصل في صفة رمي الجمار في اليوم الثاني) فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار
 الثلاث بعد ان يصل الظهر كافي الجوهر والباب وفي الكبير وهو الصحيح يبدأ بالجرة الاولى فيأتيها
 من اسفل يعني من جهة مسجد الخيف ومن خلفه ويصعد عليها ويسلوها حتى يكون ما من يساره اهل محامن
 بينه ويستقبل الكعبة بحيث تكون الجرة بينه وبين الكعبة ويحمل يمينه ويجمع الحصى خمسة اذرع
 او اكثر لا يقل لانه يكون طرا فيكره ثم يرميها يمينه سباع حصيات مثل حصي الخذف لا اكبر
 كبير او لا اصغر جدا ياخذها بطرفي اجهاد وسباجه يكبر مع كل حصاة كما صر في يوم النحر ثم يتقدم
 عنها قليلا من يساره ويحملها على قدامه فيقف بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة كما قيل مستقبل القبلة فيحمد الله
 تعالى ويحي عليه ويكبر ويهلل ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدهو بحاجته ويرفع يديه خذو متكبیه

ولا يجوز بها متكبيه وبسطها وبجمل بطن كفيه الى السماء كما هو السنة الادمية او نحو القبة وهو ظاهر
الرواية الاولى مروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى واختاره في الخالية والكافي والبحر والباب وغير مع
غضوع وعشوع وتضرع واستغفار ومكث كذلك قدر قراءة سورة البقرة او ثلاثة احزاب او حشر ن آية
ويبدو وينبغي الحاج ان يستغفر لنفسه ولا يؤخره ولا يؤخره واما سائر السليق في دعائها في هذه
الموقفه لجديت اللهم اغفر الحاج وابن استغفره الحاج ثم ياتي الجرة الوسطى فيصنع عندها كما صنع عند
الاولى الا انه لا يتقدم من يساره كما فعل في الاولى بل يتر كها يسير ويتقدم ذات اليسار كثير اعمالي الوادي
ويتقى في بطن الميل منقطعا من ان يصيبه الحصى فيعمل جميع ما فعل قبلها من الوقوف والهدوء وغير ذلك ثم
يأتي الجرة القصوى وهي جرة القبة فيغير فيها من بطن الوادي لا من فوق العقبة كما يرى يوم النحر ولا يقف
عندها في جميع ايام الرى الله ويبدو بلا وفوف والوقوف عند الاولى لين سنة في الايام كلها والافضل ان يرى
جرة العقبة راكباً لانه يصرفه والراكب اقدر عليه وغيرهما ما شيا في جميع ايام الرى لانه يهدى يقف ويبدو
غيرها ما شيا ليكون اقرب الى التضرع هذا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى واختاره في المتن جمل ما روى
من ركوبه صلى الله عليه وسلم في رى الجار كلها حتى انه ليظهر فعله فيقتدى به ويستل ويحفظ عنه المناسك كما ذكر
في طوله راكباً واما قولنا في الخالية ان الرى كله راكباً افضل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي
المظهر ان الرى كله ما شيا افضل يعني عندها لا تمكى قول ابي يوسف بعده فتحصل ان في المسئلة ثلاثة اقوال
ورجع الكمال وغيره ما في الظهير وقال لا اذا حلتار كركوبه صلى الله عليه وسلم على ما ذكر في كونه مؤدبا عبادة
واداءها ما شيا اقرب الى التواضع وغصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشا في جميع الرى فلا يأمن
من الاذى بالركوب بينهم للزحمة فاذا فرغ من الرى في اليوم الثاني رجع الى منزله وببيت تلك القبة يعني للرى
(فصل في صف ذرى الجار في اليوم الثالث والرابع) فاذا كان من التذو هو اليوم الثالث من ايام الرى
رى الجار الثلاث بعد الزوال على الوجه المذكور بجميع كيفيته الا انه ان اراد التفرع وميا قبل ان يصل الظهر
واذا رى واراد ان ينفر الى مكلف هذا اليوم جاز بلا كراهة لافرق في ذلك بين المسكى والفاق والافضل ان
يقوم ويرى في اليوم الرابع وان لم يتم تفرق قبل غروب الشمس فان لم تنفر حتى غربت الشمس يكره له ان ينفر
في رى في الرابع ويستطهره قبل طلوع فجر الرابع ولو تفر من الليل قبل طلوعه لاثني عليه في الظاهر
من الامام وقد اساء وعنه اهل يس له ان ينفر بعد الترويب فان تفر من دم عليه الاعة الثلاثة ولو تفر بعد
طلوع الفجر قبل الرى يلزمه الندم اتفاقا فان لم تنفر حتى طلع الفجر من اليوم الرابع وجب عليه الرى في يومه
ذلك فيرى الجار الثلاث بعد الزوال كما رى في هذا اليوم صبح عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
مع الكراهة للتنزيه وهو قول مكرمة وطاوس وسحاق بن راهويه رحمهم الله تعالى وهو استعسان غاية
لانما ظهر اثر التخفيف فيه بالرك فلا يظهر اثر التخفيف فيه التقدم اولى وقال لا يصح اعتبار ايساثر
الايام وعليه الجمهور وانما رخص له فيه النفر فاذا لم يترخص بالنفر لتعق يساثر الايام بخلاف اليوم الاول
والثاني من ايام التشريق حيث لا يجوز فيها قبل الزوال اتفاقا لوجوب اتباع المنقول لعدم المقولية ولم يظهر

اتر التخليف فيها بغير ترك لم يفتح باب التخليف بالتقديم وهذه الرواية محتاج اليها ابو حنيفة وحده
فتح ولان اليوم الرابع يوم قدر فيحتاج الى تسهيل الفرج على نفسه ومنامه بخلاف الاول والثاني لانه
لا يتحتم فيه لتفريقه هو بخير في اليوم الثاني تبين وغيره وان لم يروى حتى غربت الشمس فانت وقت الرى
اداء وقضاء وتعين المم واذا اراد ان يفر ومعه حصاة دفعا الى غيره ان احتاج والافطر حفا في موضع
ظاهر وقفها ليس يثنى ورميها على الجارة مكروه *

(فصل في الترتيب بين الجوار الثلاث) وما ذكرنا من الترتيب في الجوار الثلاث سنة عند الأكثر هو المختار
وقيل شرط كما قاله الثلاثة فليبدأ بجمرة للعبية ثم الوسطى ثم الاولى ثم تذكر ذلك في يومه فانه يسهل الوسطى
والعبية سنة اوحسا وكذا في ترك الاول ورى الاخيرين فانه يرى الاول ويستقبل الباقي ولى كل جمرة
ثلاث اتم الاول بطريق ثم اعاد الوسطى يسبح ثم القصوى يسبح وان رى كل واحد بطريق اتم كل واحد بثلاث
ثلاث ولا يسهل لان لاكثر حكم الكل وان استقبل فهو الفضل وان رى الجمرة الاولى ثم رى الجمرة الوسطى
بحصاة ثم رى الجمرة الاخيرة بحصاة ثم رجع فراحى بحصاة حصاة حتى رى كل واحد منهن يسبح على ما
وصفت لك فقد تم رميه على الجمرة الاولى ورى اربع حصيات على الجمرة الوسطى فليسهل ان حيا برى ثلاث
حصيات ورى جمرة احقية بحصاة فينمى برى ست محيط رى في اليوم الثاني والثالث والرابع الوسطى و
الثالثة ولم يرم الاول عند القضاء ان رى الكل بالترتيب لمن وان فضى الاول جاز لسنية الترتيب وعليه
يسبح صدقت للتأخير ولى رى الجوار الثلاث فاذا فرغ من اربع حصيات ولا يدري من ايتهن من جلسن من
الاولى فيرمى من عليهما ويستقبل الباقيتين ولو كن ثلاثا اطحن على كل جمرة واحدة واحدة ولو كانت حصاة او
حصاتين برى بالترتيب على كل واحدة واحدة واحدة ولا يسهل لان لاكثر حكم الكل وفي الكبر ولو
تقص حصاة لا يدري من ايتهن تقصها اعاد على كل واحدة منهن حصاة حصاة لير ايقين له ولى رى اكثر
من يسبح كره لذا كان من قصد واما اذا شك في السابع فرماه وتبين انه الثامن فلا يضر (تمة) ولا يشترط
المواضعين الجرات ولا يفرى ريات جمرة واحدة بل يرس في كره تركها ولا يشترط جهة القرى فمن اى جهة
رى صح الا انه يستحب او يسن الجهة المذكورة ولا يشترط ان يكون الرى على حاله مخصوصة من قيامه
استقبال وطهارة او قرب او بعد بل على اى حال رى ومن اى مكان رى صح الا انه من وثوقه للرى بنحو خمسة
اذرع من الجمرة او اكثر ويكره الاقل * (فصل في شرائط الرى) وهي عشرة الاول ان يسمى رميا
فلا يصح الوضع ولا ما يسمى تارا الارميا وجاز الطرح لانه فرغ رى ويكره لانه ترك السنة والثاني ان الرى
باليد فلا يجرى الرى بالقوس ونحوه ولا الرى بالرجل قلته في المنحة الثالثة وقوع الحصى بالجمرة او قريبا
منها والجمرة موضع الشاخص لا الشاخص فانه علامة للجبرة ولو وقع سبب امنها وان وقع في الشاخص
لا يحززه والحاصل ان الرى وقع على احد جواب الشاخص اجزاءه اقرب ولو وقع على قمة الشاخص ولم ينزل
فمنها لا يحز به لحد وقد قرب بثلثة اذرع واليجه بما فوقها كذا في الباب وفي الجمرة ثلاثة اذرع
يسمى مادونه قريب وهذا حكمه في الباب قبل لكن جزم على الحد وذكر في الفتح للرى بسفوف ذراع ونحوه

وممنهم من لم يقدره احد اذ اعطى القرب والبعثرة وما يقال فيه من الذين يقر بغيره لا يبذل الظاهر انه لا يجوز
(تنبيه) قال في المنفعة هل الى هو الموضع التي عليه الشاخص وما حوله لا للشاخص ومثله في البحر
وقال الشافعية المجرة يمتنع الحصى لا ما سال من الحصى ولا للشاخص ولا موضع الشاخص وقد روي واعتبر
الحصى بخلافه اذ روي قالوا لو كان في الشاخص طاق فاستقرت الحصى فيه لم يجر وصحة الوكيل للشاخص
بالكيفية واستقرت الحصى في موضع لم يجر بناء على ان الشاخص كان في ماله طاقا وبالصورة والسلام لان
الاحول البقاء على ما كان مالم يصح خلافه وقال المالكية المجرة اسم البناء وما به تحت على الممتد اه الرابع
وقوع الحصى في المرى ينسب فلو وقعت على ظهر رجل او حمل ونسبت عليه حتى طرحها الحامل لم يجر وكذا
لو اغتصها الحامل ووضعها ورماها ولو سقطت منه بنفسها في سنها ذلك عند المجرة اجزاء وان لم يدانها
وقعت في المرى بنفسها او بنفس من وقت عليه وتحريكه بغيره اختلاف والاحتياط ان يبيده وكذلك في
وشك في وقوعها بموضعها الا لو طأ ان يبيده الخامس تقرير في ميات فلوروى بسبع حصيات او أكثر جملة
واحدة لا يجره الا عن واحدة ولو وقعت متفرقة عند الاربعه خلافها في الكرماني انها اذا وقعت متفرقة
جاز وقامه في المنفعة ولوروى بمحصة واحدة تسع مرات اجزاء السادس ان روى بنفسه فلا تجوز الابابة
فيه عند القدرة وتجوز عند العذر فلوروى عن مريض بامرء او منى عليه ولو بنذر امرء او منى او ممتوه او
مجنون جاز والا فليس ان يوضع الحصى في اكفهم فبرمونها او برمونها كقبح ولوروى عنهم يجر بهم ذلك
ولا يمان ان زال العذر في الوقت ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا الاربع وحده المرى ان يصير بحيث يصل
جاسا لانه لا يستطيع الرمي اكلوا ولا يحملوا امالاه تمذ عليه الرمي او يلصقه بالرى ضرر فان كان مريض
له القدرة على حضور المرى محمولا ولا يستطيع الرمي كذلك من غير ان يلصقه الم شديد ولا يخاف زيادة المرض
ولا بطء البرء لا يجوز النيابة عنه الا ان لا يجد من يحمله ولوروى بمحصة اثنين احدهما عن نفسه والاخرى من
غيره جاز ويكره ليا ب والاولى ان يري السبعة او لآخر نفسه ثم من غيره شرح لكن الظاهر انه في
يوم النحر واماني الايام الثلاثة الاولى ان يري الجمار الثلاثة عن نفسه او لآخر من غيره ثلاثون للمواالة
فالاولى استقاط قوله السبعة كما فصله في المنفعة وقوله في الاباب بمحصة اثنين اي واحدة بعد واحدة لاجل الله
سبحانه وتعالى اعلم والرجل والمرأة في الرمي سواء الا ان رميا في الليل افضل فلا يجوز النيابة عن المرأة بنذر
عذر شرح (تنبيه) قديين مما قدمنا منهم جازوا خوف الزحام عذر المرأة قولن بعبه او ضعف في تقديم
الرى قبل طلوع الشمس او تاخيره الى الليل لافي جواز النيابة عنهم امدم الضرورة فلم يرموا بانفسهم
خوف الزحام فزعمهم قصدية والله سبحانه وتعالى اعلم السابع ان يكون الحصى من جنس الارض حجرا
كان او غيره فيجوز للبدن وخلق الآجر والطين والنورة والثرثرة والملح الجلي والسكر والحديد والكبريت
والزئبق والرمد والوسنج وقبضة من تراب وبالا حجار افضل ولا يجوز بلقوب والفضة والحديد والفضة
والقز واللؤلؤ والمرجان والجواهر وهي كبار القز واللؤلؤ والخشب والجره لانها ليست من اجزاء الارض والخشب
وان كان من جنس الارض لكنه يرمه كمال المدنى مذاب شرح ثم قبل يجوز بكل ما كان من جنس الارض

فيجوز بالاحجار النفيسة كالياقوت والزمرد والبلخشي والزبرجد والياقوت والمقيق والفيروزج وقيل يقيد بما يقع الاستهانة به من غير ما يجوز بالاحجار النفيسة الثامن ان يكون الحصى مما يكون الرمي به استهانة كما ذكرنا التاسع الوقت وقدر تصليه العاشر اتيان أكثر عدده في كل يوم لمؤثر كفايته لم يوم *

(فصل في واجبات الرمي) وهي تقديمه على الخلق عند الامام وتمام ما زاد على أكثر عدده فلمؤثره الأقل من سبعة يوم النحر ومن احدى وعشرين في يوم اخر اجزأه وعليه لكل حصاة صدقة *

(فصل في النحر من منى) واذا فرغ من الرمي يوم النحر الاول والثاني واذا انصرف توجه الى مكبته ان يصلي الظهر واذا وصل المصيب وهو الاطلس فالتسعة ان ينزل به ولو ساعة ويصلي او يفصل راحته كذلك ويصلي وهذا يحصل اصل السنة واما الكمال فهو ان يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والمساء ويصلي جميع حجة ثم يدخل مكة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمؤثره اصلا يكون مسيئا والمصيب هو فناء مكة وحده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال المقابلة فذلك مصداق لما في الشق الايسر وان ذاهب الى منى من تمامه بنظر الوادي وليست المقبرة من المصيب كذا في الفتوح والجبلين احدهما على يسار المأبض الى المقابر من ثنية كداء والثاني على يمينه وهذا احدهم رضا واما احدهم طوافا فباب مكة الى جبل الميرة بقرب السيل الذي يقال له سبيل الست بطريق منى على يمين الداهب الى منى والمقبرة مستترة من عرض المصيب وتمامه في الكبير *

(فصل) واذا دخل مكة فليتنم مدة مقامه بها وليكثر من الطواف واذا مضت ايام التشريق الى بعرة الاسلام او بعرة التطوع ويستحب الاكثر منها قال صلى الله عليه وسلم تابوا بين الحج والعمرة فانما ينفيان الفقر والفقير كاي نفي الكبير خبث الحديد والذهب والفضة ورواه الترمذي والنسائي وفي السيراجية واذا مضت ايام التشريق فانهم يعتمرون وعاشوا ابنية اتسبهم وآبائهم واخوانهم اه وينبئ ان لا يخرج من مكة حتى يحتم القرآن فان ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحي أحكد شرح ويستحب الاكثر من الصلوة والصيام والصدقة على اهلها وكل اعمال البر وينبئ ان ينظر الى اهلها بين التمتع ولا يستحب من واطنهم ويكلم من اراد الى الله تعالى وعيهم بمجوارهم كيف احكاموا اذعظم الاساءة لاسلب حرمة الجوار ليا ب وقد ذكرنا المستعجات المهمة للعاج في باب ما يفعله بد السبي فليراجع والله سبحانه وتعالى اعلم *

(باب طواف الصدر)

هو واجب على كل حاج آفاق مفرد او قارن او متمتع بشرط كونه مذكرا مكلفا غير معذور فلا يجب على معتمر ولا على اهل مكة ومن اقام بها قبل حل النحر الاول واهل الحرموا الحل والمواقيت وقامت الحج والحصر والمجنون والمصبي والخنفساء الا انه يتدب لاهل مكة ومن في حكمهم كافي الدر والنهر وغيرهما بمعنى ملهم ومن اقام بها في الامة الابدية بها واتخذها دارا ومن شرها مصححة لنية الطواف في الشرط اصل النية لا التمين حتى لو طاف سد طواف الزيارة لا يمين شيئا او نوى طوافا كان للصدر لان

الوقت تمين له بدائع وفي البحر فلو طاف بصدما حل النفر ونوى التطوع اجزأه من المصدر وفي البر فلو طاف بصدما ارادة السفر ونوى التطوع اجزأه من المصدر له ولا منافاة فافهم وان يكون بصدطواف الزيادة كلها او اكثره ولو بقي عليه من افعال الحج واجبات وسائر عمل اللوداع هو القراغ من الاعمال شرح فله وتان وقت الجواز على التحين ووقت الاستعجاب اما وقت جوازه على التحين فاوله بصدان اكثر طواف الزيادة ولو بقي يوم النحر ولا آخره مادام مقيما فلو اتي بصدسة يكوث اداء لا قضاء واما وقت الاستعجاب فان وقته عند ارادة السفر وما في الجوهره ويدخل وقته اذا حل له النفر الاول وكذا ما في المشكلات ووقته عند القراغ من مناسك الحج فمحول على وقت استعجابه شرح ولواقم بعده ولو اياما او اكثر فلا بأس والافضل ان يعبده وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى اذا طاف المصدر ثم اقام الى المشاء فاحب الى ان يطوف طوافا آخر ثلاثا يكون بين طوافه وسفره حائل والحاصل ان الاستعجاب فيه ان يقع عند ارادة السفر مد القراغ من افعال الحج بل من جميع اشغاله ويستعبه الخروج من غير مكث وهذا واجب عند الشافعية قال النووي رحمه الله تعالى فان مكث بعده فمكثه من غير اسباب الخروج فعليه اعادة وان اشتغل باسباب الخروج كثيرا اثر اذ لم يكث وشد الحل ونحوه لم يعبده اه (تنبيه) في البحر واختلف في المراد بالمصدر التي هو الرجوع فمقدنا هو الرجوع من افعال الحج وعند الشافعية رحمه الله تعالى هو الرجوع الى اهله ويتقنى عليه ان يطوف طواف المصدر ثم اقام مكة لشغل لم تقزمه الاعادة عندنا خلافا له . لمصحح فوالان الاضافة للاختصاص وهو باعتبار ان المصدر سبب او شرط وكل منهما سابق على الحكم وهو عاملا وعامة فيه ولا يستطعن هذه الطواف بية الائمة ولو سنين ويستطعية الاستيطان بمكة او باحرار ما حل النفر الاول ولو نواه سده لا يستطعنه في قولها وقال ابو يوسف يستطفي الخالفين الا اذا شرب منه ولو نوى الاستيطان قبل المهر ثم بداه الخروج لم يجب حينئذ كالسكي اذا خرج لا يجب عليه *
(فصل) فمن خرج من مكة ولم يطف بمكة عليه المود بلا اتمام ما لم ياوز الميقات فان جاوز لم يجب الرجوع عتدا بل اما ان يعفى عليه دم واما ان يرجع باحرام مرة او حج فاذا رجع ابتدأ بطواف العمرة ثم بطرف المصدر ولا شيء عليه للتأخير ويكون مسيئا والاولى ان لا يرجع بصد المجاوزة ويستدما لانه اتبع لمعرا وادبر عليه واذا ظهرت الحائض قبل ان تفارق بليان مكة يلزمها طواف المصدر وان جاوزت ثم طهرت لم يلزمها ولو طهرت في اقل من عشرة فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة حتى خرجت من مكة لم يلزمها المود بخلاف ما اذا اغتسلت او ذهب وقت صلاة فانه يلزمها المود للطواف وكذا اذا طهرت بعد عشرة ونحو خرجت وهي حائض ثم طهرت فرجعت الى مكة قبل مجاوزة الميقات لم يلزمها الطواف لكون داخل ايتيات في حكم مكة والقضاء كالحائض وليس على الخارج الى التتميم وداع لباب *

نفس في صفة طواف اللوداع وما يتبعه مما يودع بالبيت) واذا اراد السفر من مكة دخل المسجد فبدأ بالسجدة الاولى وسجدوا طواف المصدر سبعا بلا رمل وسعى بصد ان قدما مراقي القلاح والافضل ما فيه كما صرح في طواف الزيادة والدعاء ثم صلى ركعتيه خافا اقام او حيث تيسر من السجدة الحرام ثم يأتي زمزم

في شرب من مائها كما سرف القندوم ويضرب على الدلو على جسده ان تيسر او يصبه في البئر كافي القمع ثم يستحب ان يأتي الباب ويقبل العتبة المرتفعة من الارض ثم يلتزم الملتزم ويشد بالاسطوانة ويتحقق باليد او ساعده وما ويبحث في اخراج الصنع من عينه ثم يرجع فقهرى حتى يخرج من المسجد كذلك القرو وغيره وفي الباب ثم يستلم الحجر الاسود ويرجع فقهرى حتى يخرج من المسجد اه قال في مناسك التتوي وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد رضي الله تعالى عنهم كراهية قيام الرجل على باب المسجد ناظر الى الحسبة اذا اراد الاصراف الى وطنه بل يكون آخر عبدا لظوائف وهذا هو الصواب والله اعلم انتهى واعتار في القمع والعناية والسكينة وحلوا عليه عبارة الهداية انه بعد ان يكتنق بقبول العتبة يلتزم الملتزم ثم يأتي زمزم ثم يصرف منها اه والترتيب الاول قد جزم به في واحد وفي البحر انه المختار كما ذكره الشارح اه وفي الشرح وهو المشهور من الروايات وهو الاصح كما صرح به الكرماني والزيلعي ويؤيده ما في اليد اه ان السكراني ذكر ان عند ابي حنيفة اذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين ثم يأتي زمزم فشرب من مائها ويصعب على وجهه ورأسه ثم يأتي الملتزم انتهى وكيفية رجوعه ان يرجع فقهرى ويصبره ملاحظ لليت متبا كياه تنحصر على فراقه حتى يخرج من اسفل المسجد من باب الحزورة المعروف باب الوداع لكنه يسهل على وجهه لا يحمل منه صدم او وطى لاحد وقيل يتصرف بعشوي وينتقل الى البيت كونه من على فراقه باب (تنبيه) لم يثبت تقبيل العتبة ولا الرجعة فقهرى من فضله صلى الله عليه وسلم ولا من فعل الصعابة بعده رضي الله تعالى عنهم انما استحسنها مشائخنا تعظيما للبيت العظيم والمختار عند الشافعية انه بعد الرجعة يأتي الملتزم ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر الاسود ثم يرجع مولا يظهره الى الركبة قال ابن حجر رحمه الله تعالى ممن صار الى القهري الزعفراني والاستاذي الشيخ شهاب الدين السهروردي اه والخامس تقف عند باب المسجد وتدعو وتغضي ويستحب غروجه من مكان باب الشيك من التوبة تسفل هي توبة بعد اسفل مكة الى صوب ذي طوى ويصدق عند الخروج بشي فيود الى اهله بعد ان يسير الى الدينة المدونة لزيارة توبته صلى الله عليه وسلم لحديث من حج ولم يزرني فقد جملاني رواه ابن عدي بسند حسن شرح واما غرض الحاج مع انها مطلوبة من كل احدا فاما لا تصرف مالا كثيرا او جاهد من الاتي مدة حتى يقرب منها وتتمكن من زيارته صلى الله عليه وسلم ثم تركها كانه رغب عنها فلا شك انه جفوة كبير

(خاتمة في فضائل الحج) الباب بها احكام قبله من الصائت وكذا التكبير دون الحقوق كالدين و المنصوب وقضاء الصلوة وسراهم ما يملق به من التكبير كالمطل وقيل انصب وقاخر الصلوة تسقط واما نفس الحقوق فالاقل دسرها بعد المدة فيها حد الحج فاذا مطلق او اخر قضاء الصلوة بعده اثم اجماعا وامان مات قبل التوبة رة في ادائها فمات ان يقابل بسقوط نفس الحقوق ايضا اذا كاتب من نيته تداركها اما حق الله تعالى فظاهر واما حق المذول ليس في تركه ما يفي به فانه يرضى غصه عنه وهذا يحمل حديث ابن ماجة للنسبة الى الحق وهو وان ضمفطه شواهد تصححه لكن السنة طنية

فلا يجوز القطع بتكفير الحج لحقوفه فضلا من حقوق المباد كافي التوبة واما انما المطل وتأخير الصلوة فيما قبل الحج وكذا سائر الكبائر وعظاماته في تعالى فيكفرها بالحج كالثوبة يان ذلك ان من اخر الصلوة من وقتها فقد ارتكب مفسدة وهي التأخير ووجب عليه شيء آخر وهو القضاء وكذا اذا مغل الدين وكذا اذا قتل احد الرعكب مفسدة وهي الجناية على المبدع الفالهي الرب تعالى ووجب عليه شيء آخر وهو تسليم نفسه للقصاص ان كان هذا او تسليم الدية وكذا انظار ذلك مما يكون مفسدة يترتب عليها واجب سواء ذلك الواجب من حقوق الله تعالى او من حقوق المباد فاورد من تكفير الحج لكبائر فاراد تكفيره للمعاصي الكبائر كتأخير الصلوة ومغل الدين والجناية على المبدع واما الواجبات المترتبة على تلك المعاصي من ردوم قضاء الصلوة واداء الدين وتسليم نفسه للقصاص او تسليم الدية فانها لا تسقط لان التكفير انما يكون للذنوب وهذه واجبات لا ذنوب حتى تسقط الا ترى ان التوبة تكفر الذنوب بالاتفاق ولا يترتب من ذلك سقوط الواجبات المترتبة على تلك الذنوب على ان التوبة من ذنب يترتب عليه واجب لا يتم الا بفعل ذلك الواجب فننصب شيئا ثم تاب لا يتم توبته الا بضمان ما نصب فبالك بالحج الذي فيه النزاع ولان ادمن قولنا لا يتم توبته الا بفعل الواجب انه لا يخرج من عهده التمسب في الاخرة الا بذلك والا فلو نصب وتاب عن فعل المنصب المذكور وجلس الشيء المنسوب عنده ومنع صاحبه منه وقدم على رده الى صاحبه تصح توبته وان بقيت ذمته مشغولة به الى ان يرد الى صاحبه فينتهت توبته بمعنى ان يخرج من عهده من كل جهة وكذا يقال في مغل الدين وتأخير الصلوة فقد ظهر مما تروا ان الحج كالثوبة في تكفير الكبائر سواء تعلق بحقوق الله تعالى او بحقوق المبدع او لم يتعلق بحق احد بان لم يترتب عليها واجب آخر كشرب الخمر ونحوه فيكفر الحج الذنب ويبقى حق الله تعالى وحق المبدع في ذمته ان كان ذنبا يترتب عليه حق احدهما كاقترافا او الا فلا يبقى عليه شيء فانضم هذا التعمير والفرس فان به يتضح المراد وتندفع الشبهة والاهام وتامم في النعمة ورد الهتار ومن حج بحال حرام سقط عنه الفرض ولا يقبل حجه ويكون حاصيا والصحيح في مذهب الامام احمد رضي الله تعالى عنه ان من حج بحال حرام لم يجز حجه اصلا لما ورد ان من حج بحال حرام قتل لبيك وسعديك يقال له لا لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك وقال انزله الله تعالى من غير حج بحال حرام وفيه شبهة فليجتهد ان يكون توبته من الطيب فان لم يقدر قن الا حرام الى التعلل فان لم يقدر فليجتهد يوم حرفة فان لم يقدر فيترتب عليه الخوف كاهو مضطر اليه فمضى الله ان ينظر اليه بسون رحته ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهته وقد مررت المسئلة في آخر الشرط السادس من شرائط الوجوب حج النفي افضل من حج الفقيه لانه يؤدي الفرض من محسنة وقبل ذلك متطوع في ذمابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع ولا يحصل بالنفي اعادة المحتاجين والرفقاء كبير حج الفرض اولى من طاعة الوالد الذي اذلم يضيقا بسفره والاجداد والجدات كالاوين عند فقدها بخلاف النفل فان طاعة الوالد اولى منه مطلقا كما مر في فصل ما ينبغي لمريد الحج بناء الرابطة افضل من حج النفل واختلوا في الصدقة فسد عند رده الله تعالى صدقة التطوع افضل ومراعاة الله تعالى حج فلا

والحق الظاهر تصديق هذه الآيات على الخارج فهو الأفضل. لأن يكون صدقة فليس أفضل من اتفاق الفضل
سبيل الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الحج أفضل وكان أوحيفة رضى الله تعالى عنه يقول يقول
محمد فالحج ورأى ما فيه من أنواع المنافع المرجبة لتضاعف الجسبات يرجع إلى القول أبي يوسف كذا في
النسبة وكذا يرجع في إزارة الفضيلة الحج لشقته في المال والبدن جميعا قال أبو حنيفة حين حج
عرف المشقة وفي الخاتمة الحج تطوعا عظم أجرا من الصدقة ثم الصدقة ثم الضيق اه قال الرحمن رحمه الله
تعالى والحق التفصيل فالكالات الحاجية فيه أكثر وانفعة فيه أشد فهو الأفضل وتامد في هذا المختار *

لو قلنا الجملة مرة على غير عشرين حجة ويغفر فيها لكل ذنب بلا واسطة وتامة في هذا المختار ضاق على
الحرم وقت المشاء. الو. في يدع الصلاة ويذهب مرة لا حرج كذا في الدر والسراج واختار الشارح
عكسه لأن تأخير الوقت فانه مزمع إمكان البدء في العام التالي جائز وليس في الشرع ترك فرض حاضر
لتحصيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر من الأدلة النقلية والعقلية والله سبحانه وتعالى أعلم *

(باب الممرة وتسمى الحج الأصغر)

وهي في العمر مرة سنة مؤكدة قلن استطاع هو المذهب وقيل واجبة وصحة تافض غان وصاحب
الجوهرة وجزم به في البدائع وهي إحرام. ضريف وسمى وحلق أو تقصير فقط فالإحرام شرط ومعظم
الطواف ركنا وغيرهما من أقل اشواط الطواف السمي والحق والتقصير واجب ويقع في إحرامها أو
طوافها وسميها ما يفعل في الحج ويحتمل ما يحتمل فيه وشرائطها شرائط الحج إلا الوقت بدائع وميقاتها
ميقات الحج إلا لاهل مكة فالحل وأكثر طوافها ككلمة في حق الأمن من الفساد أو ارتقاض وصحة التمتع
الأندي يحرم عليه التحال قبل إتيان السعي وتامة وتقديم طوافها على السعي شرط لصحة السعي وتقديم
سعيها على الحلق واجب وأما سننها فاذا ذكرنا في الحج فقرأه إذا استلم الحجر الأسود قطع التلبية عنه. ون
شوط من الطواف عند طاعة السماء ومفسدها الجماع في أنه بالسعيين قبل أكثر طوافها ولو اقتصد الحجاج
أو جامع بعد أكثر طوافها قبل الحلق فعليه شاة لحصول الجماع في الإحرام ولو جامع بعد الحلق لاشئ عليه
خروج من الإحرام بالحلق بدائع وكبير ولا مدخل البدق فيها ولا للصدقة بالجباية في طوافها وإجماع
ثم جامع فهو على التفصيل والاتفاق والاختلاف التي في الحج كما سنذكره إنشاء الله تعالى وليس الطواف
القديم ولا بعدها طواف المصدر ولها أحصاء لأفوات وليس فيها الأختل واحد وتصح في كل سنة
ولكن يكرهه غير ما أنشأها بالإحرام في خمسة أيام ومرة واحدة ولو قصده لقرآن بجزء من السنة وهو
المنهوب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها لا تكرر في يوم مرة قبل أن يزول لأن دخول وقت الحج
بها والى لاقبله ويوم النحر وإيام التشريق السعي عنها فيها ولأنه ما لم يجمع السعي بها
والثنتين وظاهره تفتيت له وإن لم يجمع فيها وكذا هو ظاهر إطلاق الذي علمه من السعي بها
وقد تعظيما الأمر الحج لأنه لا ضرورة له إلى ضلها في وقت الحج لجوازها بعد وسهولة حج السنه على
أهل بها فإجازته لصحة الشرع فيها ويؤمره رفضها كذا في حقه لأنه لا إجماع على حرمة طوافه

لاونكباب السرى ولتركة تخليص الوقت له وان لم يرفض ولم يطفح حتى مضت ايام التشريق ثم طاف لها
اجزأه وساءلته كرفض الاحرام ولا دم عليه لخروجه عن الكراهة برفض الافعال لانه نهي عن
المرقة في هذه الايام والسرعة عبارة عن الافعال فلا يترجمه رفض احرامها اعتبارا بل برفض افعالها اما برفض
الاحرام او بتأخيرها عن ايام التشريق لان الاحرام فيها ان كان فيه اساتفة فمما احرم بحسب عليه الا عام
يقدر الامكان في الهندية بغير الامالى رجل اهل بصرة قال العشرة ثم قدم في ايام التشريق فاحب الى ان
يؤخر الطواف حتى تمضي ايام التشريق ثم يطوف وليس عليه ان يرفض احرامه ولو طاف طواف تلك
الايام اجزأه ولا دم عليه ولو اهل بصرة في ايام التشريق مرة لم يرفضها وان لم يرفض ولم يطفح حتى
مضت ايام التشريق ثم طاف لها اجزأه ولا دم عليه له . ما له بمجرد الافعال بها في ايام التشريق لا
يترجمه دم وان كان يترجم رفضه كانه مجردا لافعالها احراما لا يترجمه دم وان كان يرفضها احب
بل انما يترجمه دم اذا اهل بها فيها ومضى في افعالها وسأني عن الكفاية في الجمع بين عمدة حجة انه يفس
الاحرام لا يصير متمم امر تكيا للنهي عنه وفي التمتع وعندنا الاحرام شرط فلا يكون من مسمى
المرقة له وانما يترجمه الاساتفة لشيء يركن ولو كونه ناهية لكره تحريرا وقد مر نظير هذا في
المقات الزماني (تنبيه) وعافى لشر نبلاية من تقييد الكراهة بقوله اى في حق الهرم العجيج او مرده
الحج . هو الاظهر فليس بظاهر عندنا وانما هو مذهب ذلك والشافى رضى الله تعالى عنهما قال في الرد
وكرهت فيها حتى يترجمه دم وان رفضها الخ لا ادائها فيها لاجرامها سابق فلا يكره لادائها لالتمتاع اذا تها في يوم
عرفه لاجرامها سابق وكذا القارن ولو قاله الحج قاضى المرقة في الايام الاربعه لا يكرهه وكذا من قاله الحج
فاعتبر فيها لا بأس به ويستحب ان يؤخرها حتى تمضي هذه الايام ثم يضلها واقادوا بالاقصا على الحجة
انها لا تفسد في اشهر الحج وهو الصحيح ولا فرق في ذلك بين السكى والفاق بحج وشر نبلاية وانما
كره فعلها فيها لاهل مكه من عمام لان الفاسد عليهم ان يحجوا في سنتهم فيكونون متمتعين ومن التمتع
ممنوعون والافلامع للسكى من اشتره في اشهر الحج اذ لم يحج في تلك السنة ومن غلبت عليه البيان شرح
وهو رد على ما اخاره ابن الهمام من كراهتها للسكى في اشهر الحج وان لم يحج من طامه قال العلامة قاسم انه ليس
بمذهب العلماء ولا للائحة الاربعه ولا خلاف في عدم كراهتها لاهل مكه والاختار وفي بعض الحواشي
واختلف في عمدة المكى في اشهر الحج فقلل تكرره وان لم يحج من طامه وهو ظاهر عبارة البدائع ورجع اليه
ابن الهمام وقيل لا تكرهه وان حج من طامه ولم يكنه لا يدرك فضيلة التمتع ولا يترجمه الدم وهو قول الامام
ابن زيد الديوبى وصاحب النهاية وقيل يكرهه ان حج من طامه ولا تكرهه ان لم يحج من طامه وهو المذهب
(فصل في كيفية اداء المرقة وبقية احكامها) فصفتها ان يحرم بها من ميقاتها كاحرام الحج فاذا دخل
مكمن نية كداء بدأ بالسعد من اب السلام ثم بدأ بخبر الاسود واذا استلطف قطع البلية وطاف برمل
واضطباع كالحج وصل ركعتيه ثم خرج للسعى على نوره فسمى كالحج الا انه لا يلبي فيه ولم يذكر والعود
الى استلام الحجر الاسود في غضون سعى المرقة قلله لفساد روايته هنا فكتوب ان ذكره هو ما في سعى

الحج ثم حلق عند المروة وهو الافضل وحل ويستحب الاكثر منها عند الجهور ولا سيما في رمضان قال
 صلى الله عليه وسلم العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما اه وتثبت في رمضان وهي فيه الفضل منها في غيره ولو
 في اشهر الحرم قال صلى الله عليه وسلم مرة في رمضان تعدل حجة وفي رواية حجة منى اه وهي شامة
 لعمرة آتية ومكية علا قالن ادعى ان المراد عمرة آتية قال في الفتوح هذا اذا قرعها فلا ينفيه ان القران
 الفضل لان ذلك امر يرجع الى الحج لا الى العمرة فالحاصل ان من اراد الاتيان للعمرة على وجه الفضل لها
 ففي رمضان او الحج على وجه الفضل فيه بان يقرن معه عمرة اه واما قوله صلى الله عليه وسلم اربع حمرات
 كلهن بعد الحجرة في ذى القعدة على ما هو الحق لافي رمضان لا مقصود ما كان عليه الجاهلية من منتهى
 الاشهر الحرم الفصل كالقول ولو احرم بها في شعبان واعما في رمضان واحرم بها في رمضان واعما في
 شوال فامرة اكثرها فان طاف اكثره في رمضان فمضانية والاشعبانية او شولية وروى ثلاث حمر
 كحجة وورد حمرتان كحجة وهذا في غير رمضان كبير ومذهب المالكية انها تستحب في كل عام مرة
 ويكره تكرارها في العام الواحد على المشهور الا اذا تكرر ودخله الى مكمن من مواضع يحب عليه الاحرام
 منها اه قلنا قد اصر صلى الله عليه وسلم فالثقة رضى الله تعالى عنها في حمرتين واحترت سبعة في عامين
 وفي رواية ثلاثا وابن عمر اصر امرأتين في كل عام رواه الشافعي رضى الله تعالى عنه كافي حاشية ابن حجر
 وروى ان ابن الزبير رضى الله تعالى عنها لما فرغ من تجديد بناء الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب فحرم
 ابلاود مخربين وامر اهل مكة ان يمتروا حينئذ شكر الله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل الصحابة حجة
 واما آله المؤمنون مستافو عند الله حسن فهذا وجه تخصيص اهل مكة للعمرة بشهر رجب وهما المختار
 واكثر الطوائف الفضل من اكثر الاختيار لكونه مقصودا بآفات ولشروع فيه في جميع الاحالات
 ولكرامة بعض العلماء اكثرها في سنة مع ان بعض الفقهاء في العمرة مختصة بالآفاق وعلمه في الشرح
 في فصل التراجع من السعي وفي الفتوح احترم النبي صلى الله عليه وسلم اربع حمرات كلهن بعد الحجرة ولم يمتد
 مدة مقامه بمكة بعد الذبوة شيئا وذلك ثلاث عشرة سنة ومن هذا ادعى من ادعى ان السنة في العمرة ان تقبل
 داخلا الى مكة لا خارجا بان يخرج التيمم مكة الى الحل فيمتد كما يعمل اليوم ان لم يسكن ممنوعا اه والفضل
 موافقتهما بمكة للتنميم ثم الجمرات وقدر التفصيل في المواقف واعماها للمأمورين في الآية ان كانت
 المرادة تنميم ذاتها وذلك بعد التشرع وفراجه وان اراد اكمال وصلها وهو ان يحرم بها من ديرة اهل
 ومن الا ما كن قاصية فتدوب اياها * (تنبيه) قال جماعة شافعية وما يعمد العمرة من حلق الرأس
 مقطعا الى في دفات في كل مرة بعضها فزع نه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم اي فهو مكروه ينبغي
 اجتنابه اه واذا كان مكروها عند من فاضل الطريق الاولى ان يكون مكروها لان الاختصار على الرجوع
 عند تكبره عند التعلل مع ما ورد من النهي عنه مطلقا كذا في الكبير والقبس بان وتعالى اهل *

(بله قران)

فقران افضل من التمتع عندنا لكن التمتع اولى واخرى لامنا ان لا يقع في المظهورات غالبا والقران

اشق وأدوم لحرمانها قلنا يسلم جبهه عن محطو زيبا الجدل مع الحشم والجلل بخلاف التمتع لأن التمتع أعما
بحرم بالغنج ومالتروية في الحر فليسلم جبهه انشاء الله تعالى ويدخل في الحج البر والبر والمبرع بالارصه و
لا فسوق ولا جدال فيه واما اذا لم ين على نفسه المحطو فالقران المفضل في حد ذاته وهو ان يجمع بين احرار
المرقة والحج يؤددها في اشهر الحج وصف الصحة بان يهل بها ما او على التماقب بان لا يفصل بينهما
وكن احدهما كما ذكره في احرار الحج على الممرقة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط او يدخل احرار الممرقة
على الحج قبل الوقوف برفة وان اساء التركة لسه لان السنة في القران ان يحرم بهما ما او يقدم احرار الممرقة
على الحج مع اختارن بلا خلاف فان كل اهل بهما قبل ان يشروع في طواف القدوم فهو قان منسب ومضى في
ممرته وعليه دم شكر اتصافا ولا يستحب له رفض الممرقة لانه لم يفته الترتيب في الاصل بشئ لانه لم يقدم
الا احرار او لا ترتيب فيه ومضى فيها على الترتيب في القران بان يقدم افعال الممرقة على افعال الحج حنا
وان اخر احرارها حتى لو طاف القدوم ولا تمين الممرقة ولو وقف برفة قبل اكثر او اطأنا طلت وان
اهل بها بسد ما طاف له شوطا او كله وهو ان نسى اكثر اساءة من الاول حيث اخر احرار الممرقة على
طواف الحج غير اذ ليس ركن فيه ولا واجب ويمكن ان يأتي افعال الممرقة ثم فعل الحج فيحصل
نيب الترتيب ويستحب له رفض الممرقة لانه لم يفته الترتيب في القدر من وجه تقديم طواف القدوم على الممرقة ولو
مضى فيها عليه دم شكر اختار في الفتح وتعد في الباب وقيل حرم وقولهم استحباب رفض الممرقة يدل
على انهم شكر فتح وعمر قال اهل بها سد ما طاف عمر محمد وبها كسياني واما ان اهل بها على
الترابي بينهما ان يحصل به ركن احدهما كذيل حج به ادوية وف لها اربعة اشواط والممرقة سد
لوقوف برفة في وقته اي كن قال بالداخل معاها فما من الاحرام به ود في الاول من متواف الثاني
مفردا بها ولو رفض الممرقة لانه ادوية وسد حيد بابا افعال الممرقة على افعال الحج من كونه وهو
عكس المشروع وستأتي بقية صور ادخاله في الحكم الآتي اذا جاز به من احرار (تمهيد) الصواب
ان اصل الله عليه وسلم احرار الحج ثم ادخل عليه الممرقة ان ساء ما انما اح في هذا النوع العظيم
والا يد من ذلك غيره فمما ثلاث ممرات مصارا لا خلاف له كذا في تلك السنة امانا يكره
ادخالها عليه كاسر وقال الكفة الشامة يصح ادخالها في الممرقة والاولا يصح احرار ممرته *
(فصل في شرائط الصحة للتران) ١٠١ لانه خوف الممرقة كلها او اكثره فان اهر الحج دلوتها وهو
دون اهر مفردا بها شرعا (التاثير) ان يطرف مرة كذا او كرهه لها الوقوف برفة وفي رواية قل المرجه
ليها والا لا تقضت ممرته كانه في (الاثبات) امره حج من طرف مرة كذا او كرهه له احرار
سد اكثر طوافها لم يكن ركن كرهته حال طاف في اهر الحج فلو كان يكره ان اذاولا ممتنا
له مفردا بها (الراجع) ان يكرم الممرقة اساء ممرته وهو مفردا بها (الخامس)
في بصيرة ابن السامد قالوا هان جامع قبل اكثر طواف ممرقة او الحج ان يجمع قبل الوقوف على
اخر طوافه وان كان سابق الى منى يصح بها شاة (تمهيد) ولا يرتبط له حقه عدم الالمام

الصحيح فصح قرآن المكي من الآفاق مع وجوده فيه ولم يصح اقتضاه من الآفاق وإن كان ساق الهدى أو لم يحق تأمل ولا أن يكون احرامه في أشهر الحج بل صح قبلها وإن كرهتموها ولا احرام من الميقات
فلا احرام بها الواحدة من الميقات ولو من مكة بصير قارنا ولكن مع الحرمة والجزء الأول لأنه
يجب عليه أن يحرم بأحدهما من الميقات ومع الاسادة قطعي الثاني لأنه من أن يحرم بهما من الميقات ولا أن
يكون ألقيا فلو قوت مكي صح واساء عليه دم جبر ولا تقديم احرامها على الحج فلا دخلها عليه قبل
الوقوف بصير قارنا ميسرا كما مر تفصيله قال في الكبير وما اشترطه الآفاق حشر طائفة من المسنون لا
الصحة وكذا تقديم احرامها على الحج ونحو ذلك *

(فصل في صفة التران المستوف) وهو أن يهل الآفاق بهما من الميقات أوقبله وهو الأفضل أو
يدخل احرام الحج على العمرة كذلك ويقول عقيد ركعتي الاحرام اللهم أني أريد العمرة والحج فيسرها
لي وتقبلها مني فريت العمرة والحج واحرمت بهما لله تعالى لييك اللهم الخ ثم يقول لييك مرة وحجة
أو يقول أولي لييك بمرة وحجة ثم يقول لييك اللهم الخ والأول أولى وإن كان فارنا نحن فقير يقول
اللهم أني أريد العمرة والحج من فلان أو العمرة من فلان والحج من فلان فيسرها لي وتقبلها مني ومنه أو في
ومنها فريت العمرة والحج من فلان أو العمرة من فلان والحج من فلان واحرمت بهما لله تعالى عنه أو عنهما
لييك بمرة وحجة عنه أو عنهما وقلنا وتقبلها مني ومنه كذا في الحائية وفي النشر نبلاية يبنى أن يقول
وتقبلها مني عنه حتى لا يكون فيه ما يقتضي الاشتراك بينهما في ذمة الحج فيصير به غائبا له ويستحب
تقديم العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء لتقدمها في الفعل ويستحب ذكرهما في التلبية ولو مرة ولو
أكتفى بالنية ولم يذكرهما في التلبية جاز هذا داخل مكة بدأ بفصال العمرة وجوبه ولو آخر احرامها حتى لو طاف
أو لا لحجة وسعى فأنهم طاف وسعى لمرة فطوافه الأول وسعى يكون للعمرة ونسبه لنحو ولا يلزم تعيين
النية بل يسن ويضبط في جميع طوافها ويرمل في ثلاثة أشواطه الأول ثم يصلي ركعتيه ويسعى بين الصفا
المروة بلا حلق فلو حلق لا يحمل من عمرته ثم يرد من الجاه على احرامين قال في المحيط طارن طواف لعمرة
ثم حلق فليهدمان ولا يحمل عليه من عمرته بل حلق ولو احرم بمررة طواف فأنهم أضاف إليها حصة ثم حلق
يحمل من عمرته ولا شيء عليه لأنه عزز لثمن احرام الحجة بهما حلق من العمرة كذا في البصر قال في الكبير
وقولهم ولا شيء عليه أي لاجل العمرة لعدم الجباية في حقها وأما لاجل الحج فيجب عليه دم الجباية لحلق
وتعامه فيه ثم يطوف للقدوم ويضبط فيه أيضا ويرمل كالاول لأن كل طواف صدقة مسمى فالمرء يمسى
ثم يصلي ركعتين ثم يسعى إن اراده سد طواف القدوم كما هو الأفضل للثان أو يس وإن أحره إلى ما سد
طواف الزيارة يؤخر الرمل إليه أيضا وسقط الاضطباع كما مر ثم يقيم حراما وحج كما مر فلو طاف لها
طوافين ثم سعى سعيين جاز وإساءة تأخير سعى العمرة وتقديم طواف الحج ولا دم عليه إجماعا والمراد الثاني
الطوافين طواف القدوم وقل أنه طواف الزيارة بأن طواف العمرة مشتمل بالوقوف ثم صاف الزيارة
يوم العرث سعى سعيين وتعامه في صبح المعين ولو لم يصف له مره أو طاف لها قبله ولو سدر كمن مثلا

حتى وقبضت عمرتوان لم يتوال فض لا تمدر عليه اذ ما لاهل اهلها بعد الى توفى لصاد
 بانها افعال العمرة على افعال الحج وهو صكس الشروع وبطلان ان وسقط عنه دمه وعليه قضاءها بعد ايام
 التشريق ودم لم يضربها فراق راية اشواط اول بقصد القدوم او التطهر ثم وقبضت تبطل عمرتوانها يوم
 النحر قبل طواف الزيارة ولو طاف لمرته راية اشواط ولم يسع فنام طاف يوم النحر الزاوية وسمى فان ثلاثة
 اشواط من طوافه تحول لمرته وكذا لعمرة كبر ولو طاف ثلاثة اشواط لمرته وسمى فنام طاف لمرته
 كذلك وسمى ثم وقبضت فاما كان الحجة فمسيوب من طواف العمرة ويقضى شوطا واحدا من طواف
 العمرة ويبيد الهوى لها فحجة وجوب الانهى الحجة انتقل الى العمرة والعمرة استحبابا باليكون بقصد
 طواف كامل وهو قارون فالرجوع الى اهل قبل ان يفعل ذلك فليهدم ترك ذلك للشروط ودم ترك السرى في
 الحج ولائى عليه لى العمرة عيطا لمرته وسمى والاصل ان كل طواف يستحق طيم في وقت لجهة فاداه
 يقع من تلك الجهة وان قوى جهة اخرى مبسوط وان توجه الى عرفة لا تبطل حتى يقف وهو الصحيح *
 (فصل في هدى القارن والمتنع) هو واجب شكر اهل اطلاق الارتقاء بالعمرة في وقت الحج فانه
 ارتقى وعلى قوفه لاداء التمسكين في اشهر الحج بسفر واحد واذرى يوم النحر ذبح القران شاة او بدنة
 او سبع بدنة بشرط الاضحية والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر طما فان استويا فاطيها طما
 وسياق تمامه في الهدى انشاء الله تعالى والافضل موقه مع نفسه ويستحب ان يأكل من هديه
 ويستحب ان يصدق بالثلث ويظم الاغنياء والفقراء الثلث ضيافة ويأكل الثلث ويذخره او يهدى
 الثلث لهم بذل ان يطعمه ويستطو جوبه بالذبح ولا يجب التصديق بشئ منه فلا تستهلكه بعد الذبح بان اتلفه
 وضيمه او وهبه لنفى او اعطى الجزا ارجه منه لا يضمن شيئا وكذا لو اوعى اللحم جازيمه لان ملكه قائم و
 لا يجب الصدق بالثمن لا بمن مبيع لا يجب التصديق به هذا ظاهر البدائع ووافقه في الباب في فصل احكام
 الدماء قال فلا تستهلكه بنفسه بعد الذبح بان يذبحه ونحو ذلك لم يجر وطيه قيمته الا في هدى القرائن والتمنة
 والبطوع فانه لا يجب طهاتها * وذكر مثله في فصل ولا يجوز له كسفر الخ وقال في الفتح ليس له بيع شئ
 من لحوم الهدايا وان كان بما يجوز له الاكل منه فانما يذبحه او اعطى الجزا ارجه منه فليهدى ان تصدق
 بقيمته ولو شرط الاجرة منه جاز من الهدى وله اجر مثله مرام فلا يعطى منه ضميمه او وافقه في الباب
 في باب الهدايا قال ولا يجوز بيع شئ من لحوم الهدايا فان فصل ضمن قيمته لفقراء ولو اعطى الجزا ارجه
 * غرم نفسه لكه قال سده ولا يبيع جلد ما فان باعه تصدق بشفته ويمكن التوفيق في مثله بان ينظر الى
 اغن ان كان اكثر من القيمة والى القيمة ان كانت اكثر وما في الفتح ومثله في المبسوط ويترجع بقولهم و
 احد اكالضحايا فان الاضحية لا يجب التصديق بشئ منها مع انه لو استهلكها بان اوعى جلد ما يستهلك
 او لمرام او اعطى الجزا ارجه منها او اتلفها او ضميمها يجب التصديق بالثمن في البيع والقيمة في غيره فكذا
 الهوى الذي لا يجب التصديق بشئ منه لو استهلكها بان باعه مثلا ينبغي ان يجب التصديق بالثمن او بالقيمة
 ان كانت ان سر من الثمن وستأى الزيادة في احكام الهدايا بعد الذبح انشاء الله تعالى ولو هلك بعد الذبح

بغير اختياره بان سرق منه او اصطله آفة مجاورة لآتي عليه في النوعين مما يجوز له الاكل منه وما لا يجوز به
 (فمصل في شر الطلوع وهو مكان دجحه وزمانه) فشر الطلوع هو القدرة عليه وصحة الفجر وان التمتع
 والمثل والبلوغ والحرة فيجب على المملوك الصوم الا انه اذا لم يصح يجب عليه في فتمته ان يذبحه بهد المتق
 يختص ذبحه بالكلان وهو الحرم الا ان السنة في الهدايا ايام النحر من فيكره في مكة وفي غير ايام النحر مكة
 هي الاولى والظاهر ان الرواة افضل مواضع مكة وبالزمان وهو ايام النحر حتى لو ذبح قبلها لم يجز به الاجماع
 ولو ذبح بعدها جاز به الاجماع ولكن كان تأكلوا واجب عند الامام رحمه الله تعالى وتأكل السنة عند غيره
 من الامة واول وقت جوازه طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله اتمافا ومن سجد طلوع الشمس و
 يجب لمن ارى والحق وآخره من حيث الوجوب عند الامام رحمه الله تعالى ومن حيث السنة عند غيره
 فربوب الشمس من آخر ايام النحر ولا آخره في حق السقوط من القيمة ولو مات القادر على الذبح قبل الفجر
 ف عليه الوصية فيعتبر من الثلث فان لم يوص فلا وجوب على الورثة وان تبرع منه الوارث بجاز انشاء الله تعالى
 (فمصل في بدل الهدي) وهو الصيام فان عجز القارن عن الذبح بمكة كان لم يكن في ملكه هنا وان كان
 موصرا في بده فضل عن كفافته من تفقوا كسوة له ولبن يجب عليه مؤتته الى ان يبلغ بده ومن دینه المطالب
 به هنا قدر ما يشترى به الهدي من التوداد والروض وكذا لا يكون في ملكه هنا نفس الهدي ايضا
 والا فلا يجوز به الصوم وان كان محتاجا اليه او كان عليه دين لان الدين لا يمنع ذبح الهدي الموجود انما يمنع
 ثرائه هذا اذا كان القارن آتيا فان كان مكيا اقتدر كفافته من القيمة فمرت يوم وعمره فالافتوت
 شهر صام عشرة ايام ثلاثة في وقت الحج وهو اشهر الحج بعد الاحرام بها وبالمرءة لي يكون اداءه بعد
 تقرير السبب قال في الفتح شرط اجزاها وجود الاحرام بالمرءة في اشهر الحج اه ومثله في الجوهرة
 فلا حرم بها قبل اشهر الحج وصام فيها جاز لو جود الاحرام بالمرءة في اشهر الحج ولو صام بها ثم احرم بها
 لا يجوز وفي الكبير فلو قرن قبل اشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل الاشهر جاز اه فاق
 رد المحتار فلا حرم قبلها وصام فيها لم يصح اه فله سبق قل والمصيبة وتعالى اعلم وسببة بعد ايام
 التشرى في ابن شامو لو بمكة ان لم يذبح الاقامة بها بل ولو بمعنى على المشهور وعندنا فنية لا يجوز معنى ولا بمكة
 الا اذا وطنها بعد فراغ حجه ولو صامها فيها لا تجز به وان صح صومها مع الكراهة كالتنوير ونحوه
 لقوله تعالى وسبعة اذار جتم اي فرقتم من افعال الحج ولا فراغ الا بمعنى ايام التشرى فمع التقيم معنى او
 بمكة ومن لم يكن له وطن اصلا قيل والظاهر صحته بعد ايام التشرى وان عصى عليه في من اعمال الحج
 كطواف الزيادة والحق والسعي اه وفيه انه معلق بالفرار من اعمال الحج لا بمجرد ذبح ايام التشرى
 والمعلق الشرط معدوم قبل وجوده مع انه اذا بقي عليه طواف الزيادة او الحلق فهو باق على امره ايضا
 الا ان يقال ان معنى وقت اعمال الحج كصمها فاذ لم يضلها حتى مضى وقتها جاز له الصيام ويحكون الحنفى
 اذا فرغتم من اعمال الحج على وجهها ومضى وقت اداها ككذلك على نحو ما مر في قطع التلبية ان مضى
 وقت الرى المستحب كقوله والله سبحانه وتعالى اعلم والافضل ان يصوم ما بهد الى جميع اهل الله عز وجل

من خلاف الشافعي رحمه الله تعالى والمراد بالرجوع الى اهله الوصول اليه ويشترط فيها كفاية الثلاثة ان يترجموا من القليل كسائر الكفارات فلو نوى قيل غروب الشمس او بعد طلوع الفجر لا يجوز به وان عيّن النية كسائر الكفارات وهو ان ينوي الصوم والمناف الى ان يقول صوم القرآن مثلا فلم يضعه لم يجز لباب ويستحب فيها التتابع وجاز التفرق ويستحب في الثلاثة ان يصومها بمكة ويجاز خارج الحرم وما اخرها الى البحر وقها هو افضل لرجاء القدرة على الاصل وافضلها ان يصومها متواليه آخرها يوم عرفة الا ان يضعه الصوم فيقع التصور في الخروج يوم التروية او في الوقوف والاحداث يوم عرفة فاستحب تمديدها حتى قيل ان كان يضعه يصكره ان يصوم فيها قال في التمتع وهو كراهة تنزيه لا غلظة بالام في الوقت الا ان يسمى غلظة فهو قص في محذور فان لم يصم او صام وما اروي من حق اتي يوم النحر تمين الدم ولا يسقط عنه مدة عمره فحق قدر عليه اراقه بمكة ولم يجزه الصوم بعده عندنا اما في ايام النحر او التفرق فلهي المشهور من الصوم فيها فيتيقده بالنقص اذ يدخله النقص فلا يتأدى به ما وجب كاملا واما بعد فافترقات الوقت لان اول وقتها يبدأ الاحرام بالصرفة في اشهر الحج وآخرها يوم عرفة ذكره ابو السمو دوفيره وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصوم الثلاثة بعد هذه الايام وقال مالك رحمه الله تعالى يصومها فيها حتى فلولم يقدر على الهدى تحلل وعليه دمان دم لقران اجماما ودم ترك لالتريب عندنا في حنفية رحمه الله تعالى *

(تنبيه) قال الشارح رحمه الله في شرحه الفتاوى والباب ان التريب واجب عندنا لمن يقدر عليه وهو يسقط بالمذموم اه قلت لكن الواجب اتباع المنقول فقلنا يستلزم من الضابط المذكورين قلنا اياه يجب عليه دم ثالثا غير دم القران من ايام النحر كما ذكره في الطوالع وان لم يصم حوايه لان المذموم واحد في المستثنين (تنبيه) ذكر في الهدى انها دم آخر اجمالا لينايتها في احرامه بالحق في غير اوانه ولم يذكر هدام ترك التريب وذكرها في الجنايات ووجه في البحر بما حاصله ان ملا كان فرض المسئلة هنا فمن عجز عن الهدى وهو عندنا لم يكن جانيا بترك التريب لان ترك الواجب بذم ليس بجناية فلم يلزمه دم وانما الجناية حصلت بالحق في غير اوانه لان ارتكاب محذور الاحرام جناية مطلقا فزمه دم واما ما في الجنايات فهو في غير العاجز فزمه البعان ولم يذكر دم الشكر هناك ذكره هنا لكن وجوب الدم بالحق في غير اوانه نقول بعضهم على خلاف المذهب والله اعلم ولو قدر على الهدى في خلال الصيام او بعد ما قبل ايام النحر او فيها قبل المطلق بطل حكم صومه وزمه دم بخلاف ما لو قدر عليه في ايام النحر بعد المطلق وان لم تحلل حتى مضت ايام النحر ثم قدر على الهدى فصومه ماض ولا شيء عليه ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزه الصوم وان حلق قبله جاز واذا مضى صومه للثلاثة لا يجزه القبح سد ذلك وتمين صوم السبعة فلو تمكن من اداها ولم يصم حتى عجز لا يجز به لقديتها فيستغفر الله تعالى واذا قرن الصيام او تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فتحل عليه دمان اذا عتق دم لقران او التمتع ودم لاحلاله قبل الذبح واذا عجز القارن او التمتع من الهدى او الصوم ان كان شيئا فانيا حتى على ذمته ولا يجزه القديته من الصوم كذا نقله في الكبير فلولم يقدر على الهدى حتى مات سقط عنه ولا يجب عليه الوصية لانه مات قبل الممكن من اداها والله اعلم *

(باب التمتع)

التمتع افضل من الايام والاجام بين اصحابنا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الايام افضل من التمتع لان التمتع وقع سفره للعمرة بدليل انه بعد التمتع فيها يصير كالركن في حق الاحرام ووجه ظاهر الرواية ان في التمتع جماعتين العبادتين ودمالكسك فشب التمتع الذي هو افضل مطلقا فيكون افضل ووقع العمرة بين السفر والحج لا يقتضي ان يكون السفر لها لانها تابع للحج والسفر له ووقع العمرة بينهما كوقوع سنة الجمعة بينهما والسمي شروح قال في المبسوط والافراد بالحج ان يحج او لا ثم يمتد بالتراخي من الحج او يؤدي كل لسك في سفر على حدة او يكون اذا العمرة في غير اشهر الحج وقال الشافعي رحمه الله تعالى الايام افضل من التمتع والجمع افضل من التمتع لان السكن الايام عنده ان يحج او لا ثم يمتد بعد الحج في سنتين ادق الحل او يقات بعده بدو داليه والاراد يستسهل ما في من شهر ذي الحجة فالافراد افضل عنده عكس التمتع قال ابن حجر رحمه الله تعالى لما لم يمتد بعده اصلا او اعتبر بسنة قبله المراد كل من التمتع والقران افضل منه فان تأخير العمرة من سنة الحج مكروه ولو اتمر قبل اشهر الحج وجع من طامه ولو من يقات بعده فقبل هو افراد وجعل على الافراد الذي هو قسم التمتع ان وجب الدم لان الاصح انه تمتع لاحد فيه لان التشر وطاف ذكره والتمتع انما هو لوجوب التمس عليه لا التسمية متمتعا فهو من احرام العمرة وانما حج من طامه فالصورة المذكورة دون الافراد في الفضل وافضل من التمتع الموجب الدم الا اذا اتمر ايضا بعد الحج في سنة لم يثبت يكون من صور الافراد لفاضل بل افضلها بخلاف ما اذا اتمر التمتع في اشهر الحج بعده حجه والقارن قبل قرانه او بعده فالافراد المفضل لان في الاتباع ما يزيد على فضل النسك الثالث الذي اتي به انتهى *

(فصل في ماهية التمتع وشراعه) التمتع هو التفرق باداء النسكين للصحيحين في اشهر الحج في سفر واحد في طام واحد بان يعمل الا في العمرة او اكثر اشواطها في اشهر الحج قبل احرام الحج عن احرامها قبلها او فيها ويحج من طامه بوصف الم تمتع غير ان يلزم اياه بينهما لما صحبها وهو ان يرجع الى اياه بعد العمرة ولا يكون الموصفتا عليه اعتراضا او جوبا فشرائطه تسعة الاول ان يكون من اهل الآفاق والعمرة للتوطن فلو استوطن السكي في المدينة مثلا فخر آفاق ولو استوطن الآفاق بحكمه ومكي ومن كان له اهل بمكة واهل المدينة لم يكن له تمتع وان كانت اقامته بالمدينة اكثر كاحققة الشارح الثاني ان يطوف للعمرة كله او اكثره في اشهر الحج فلو طاف للكل ولو الاكثر في رمضان وانما في شوال وجع من طامه لم يكن متمتعا وكذلك لو افاض في شوال في اذ اطاف لها في رمضان جبا او بعد حاج من طامه والحيلة ان يدخل مكة بمسرة قبل اشهر الحج يريد التمتع او القران ان لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل اشهر الحج فيوفاه في طواف طوافه من العمرة الثالث ان يطوفها للكل او الاكثر قبل احرام الحج فلو بعده لا يكون متمتعا بل غارم الرابع ان ينع وطامه فضل العمرة فلو طاف للعمرة في اشهر الحج من هذه السنة وجع من السنة الاخرى لم يكن ممسوا وان لم يلزم بينهما الوفي حراما الى السنة الثانية وانما طامه طام

طواف العمرة لأن طوافها ليس بشرط حتى لو أحرّم بصرته في رمضان أو أقام على إحرامه إلى شوال من
قابله ثم طاف للعمرة عليه وحج من طوافه فهو متمتع بخلاف من وجب عليه أن يدخل من الحج بعمرة كفائته
الحج فغفر إلى ما قبله فغفر إلى ما قبله ولو حج من طوافه لا يكون متمتعاً لأنه لا يست من إحرامها *
(تنبيه) في التمتع ولو أحرّم بصرته يوم النحر قالوا بلها تمام إحرام من يومه بالحج وبقى من ما بالحج إلى ما قبله
حج كان متمتعاً وهذا يسكر على اشتراط التسكين في سنة واحدة ووجب أن يوضع مكان نحرهم وحج من
طوافه أحرّم بالحج من طوافه ذلك وفي الكبير قال في البحر والمذهب الذي عليه أكثر الأصحاب أنه لا يكون
متمتعاً لأن من شرطه أن يكون للعمرة والحج في طواف واحد انتهى لمعكن هذا بصرته في الباب بقل
كما عرف الميقات الثماني الخامس عدم الإلام بالمصباح وهو أن يرجع إلى أهله بعد العمرة حلالاً فلو دخل
من حرمة في الشهر الحج ورجع إلى أهله ثم حج من طوافه لم يكن متمتعاً بالاتفاق ولو عاد إلى غير أهله إلى
موضع لأهله التمتع والقرآن اتخذ داراً أو لا توطن بها أو لا تم حج من طوافه يكون متمتعاً عنده لأهله
ولو خرج من الحرم ولم يحاوز الميقات وحج من طوافه يكون متمتعاً بالاتفاق ولو رجع إلى أهله قبل طواف
العمرة كله أو أكثره أو بعده قبل الحلق ثم عاد قبل أن يحل في أهله وحج من طوافه فهو متمتع وهذا هو الإلام
القاسد وهو أن يرجع إلى وطنه من إحرامه أو حجة لأن لو دامت حتى طاف قبل رجوعه إلى وطنه كأن
لم يكن فكان أداء التسكين في سفر واحد حكماً هذا عندها وعند غيره أنه تعالى ليس من ضرورة
صحة الإلام كونه حلالاً ولكن شرطه أن لا يكون للعمرة مستعاطية لغيرها فلو رجع بعد طواف
العمرة كله أو أكثره قبل الحلق يطل فتمتعاً للعمرة الإلام (تنبيه) فلو لم يرجع إلى أهله أو وطنه أو ذلابة
وجود أهل فيصح فتح الآفاق وإن كان معه أهل ولا يصح من السكن وإن لم يكن له أهل ولو كان له أهل
بالكوفة وأهل بالعمرة ورجع إلى أهله بالعمرة ثم حج من طوافه لم يكن متمتعاً السادس عدم إفساد العمرة
فلو أحرّم بالعمرة في أشهر الحج ثم أفسدها أو أتباعاً على إفساد وحل منها ثم حج من طوافه ذلك قبل أن يقضيها
لم يكن متمتعاً ولو قضى حرمة وحج من طوافه هذا على ثلاثة وجوه سنة ذكرها في تفرعات الإلام إنشاء الله
تعالى الباع عدم إفساد الحج الثامن عدم التوطن بمكة فلو اضمحل في أشهر الحج ثم عزم على المقام بها أبداً
ثم حج لا يكون متمتعاً وإن عزم شهرين مثلاً حج كان متمتعاً التاسع أن لا يدخل عليه أشهر الحج وهو
حلال بمكة أو ما حوله أو عزم طواف للعمرة أكثره قبلها حتى لو أحرّم بصرته أخرى وحج من طوافه لا يكون
متمتعاً إلا أن يعود إلى أهله يعزم بها فيكون متمتعاً اتفاقاً أو إلى خارج الميقات فيكون متمتعاً عندها *
(تنبيه) ولا يشترط أن يكون إحرام العمرة من الميقات ولا إحرام الحج من الحرم لوهو من الواجبات
فلو أحرّم للعمرة داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل ولو من مرة يسكن متمتعاً عليه لم يترك
الميقات فلو عاد إلى صفة هذه المهم وفي الكبير عن الخبازي الأصل في التمتع أن يكون حجه مكبة
ولكن لو أحرّم خارج الحرم يصير متمتعاً به ولا يشترط أيضاً أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ولا أن يكون
السكان من شخص واحد حتى لو كان أحدهما من قومه والآخر من غيره واذن له في التمتع جاز وكذا في

أمره شخص بالصرقة أو أخرج الحليج وإذا نال في التمتع جاز لم يكن دم التمتع عليه ماله ولو قدر عليه الصوم لهاب وكذا الاشتراطية التمتع بل إذا وجد له الصرقة والحليج في أشهر الحليج بشرائط التمتع صار متمتعاً ولو أن لم يتوه كما وضعه في الكبير وفي المحيط وأن ساق للمتمتع به بالكلام محرماً لأن سرق المحل دليل قصد التمتع فان ذبحه ورجع إلى أهله فلا أن لا يحج انتهى *

(فصل في كيفية أداء التمتع المستون) هو أن يحرم الألفي صرقة من الميقات أو قبله فإذا دخل مكة طاف لمرته في أشهر الحليج ويقطع التلبية إذا اجتأ بالطواف وسمى بين الصفا والمروة ثم حلق أو قصر وأقام مكة حلالاً لا يطوف بالبيت ما بداه الويتي بسائر ما سبق له في فصل ما ينبغي الاعتناء به بعد السعي ويستمر قبل الحليج ما شاء وما في الباب ولا يستمر قبل الحليج فخير صحيح لأنه بناء على أن المكى ممنوع من الصرقة المقررة وهو خلاف مذهب أصحابنا جميعاً لأن الصرقة جائزة في جميع السنة بلا راحة إلا في خمسة أيام لا فرق في ذلك بين المكى والآفاق صرح به في النهاية والمبسوط والبحر والعمر زادوه والسلامة كاسم وغيره وهم الله تعالى كذا في النسخة بل المكى ممنوع من التمتع والقرآن وهذه مرة مفردة لا أثر لها في تكرره تنتميه شرح ولا يستمر مع الحليج لأنه في حكم المكى ولو فعل لا يكون ثاراً لثباتهم وعليه رفض الصرقة أو الحليج كاسياً في الجليج المكروه وهو متمتع أن حج من ماله وكذا لو خرج إلى الآفاق لحاجة فحزن لا يكون ثاراً لعدم أبي حنيفة وعليه رفض أحدهما ولا يطل تنتميه لأن الأصل منه أن الخروج في أشهر الحليج إلى غير أهله كالأقامة بمكة فكأن لم يخرج وقرن من مكة وأما منه ما كمال جوع إلى أهله فإذا خرج يطل تنتميه ثم إذا قرن من الميقات كان ثاراً وسبباً في التمتع في تصور وجود ثار المكى والتمسحاً به وسمى أهل وأن لم يطل من حرمة وطى حرماً ما جاز أقام بمكة ما لو بلى موضع شاء فإذا جاء الحليج أحرم به كحل ذلك الموضع فلو أقام بمكة فإذا كان يوم التروية أحرم به وقيل الأفضل والأفضل أما سكنه العظيم ثم المسجد ثم مكة ثم الحرم ويصح من خارج الحرم لو سكنه يجب كونه فيه إلا إذا خرج للعمل لحاجة فحرم منه لا شيء عليه بخلاف ما لو خرج قصد الإحرام منه فإذا أراد التمتع وكذا المكى أن يحرم بالحليج يأتي بما سبق له في الإحرام من أزالة التمتع والافتصال والتطيب وغير ذلك أو يكتفى بالافتصال أن لم يحل من حرمة ثم يدخل المسجد ويطوف سبعمائة يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي ركعتين سنة الإحرام ويحرم عقيداً وحج كالفردي إلا أنه لا يطوف بالقدوم يرمي في طواف الزيارة وسمى بعده وإن أراد تقديم السعي لزمه أن يتنفل بطواف بعد إحرامه بالحليج يضطجع فيه ويرمل ثم يسمي بعده ولو طاف بالقدوم مع أنه ليس بسنة في حقه وسمى بعده وكان قد أحرم قبلها بالحليج وقع سميته معتبراً إلا يأتي به بعد طواف الزيارة ولا يرمي في طواف الزيارة قسواً ورمي في طواف القدوم أولاً ولا فتح والأفضل له تأخير السعي في وقته الأصلي وهو بعد طواف الزيارة هذا عندنا وقال المالكية والشافعية التمتع وكذا أكل من حج من مكة لا يجوز له السعي إلا بعد طواف الزيارة وأما جاز تقديمه لمن عليه طواف القدوم وسبب ذلك يجب تقدمه للمالكية ويتعبر بهم وإذا أدى يوم النحر ذبح التمتع كالقرآن ولو ذبح قطع أو الأضحية لم يحز منه المنية ولا يفي حكم التمتع من القية فلا يؤتى به فيه

لا يجوز كماله اطلاق التلبية ودالمختار ولو ضحى قفلا او واجبا ثم تحلل بقاء على جهه لوجهه ما دام دم التمتع ودم التحلل قبل اوانه بحر (تنبيه) ذكر في الاصل انه لا تجب الاضحية على الحاج قال في البدائع وبمبسط السر عسى واراد بالحاج المسافر واما اهل مكة فتجب عليهم الاضحية وان حجوا اه قال الشرنبلالي فاقى الخجندى انها لا تجب على الحاج اذا كان محرما وان كان من اهل مكة فيحمل على اطلاق الاصل ويحمل كاحمل على المسافر اه وفي مبسط السر عسى ليس على اهل مفر وم النحر صلوة العيد لانهم في وقتها مشغولون باداء المناسك ويجوز لهم الاضحية بعد انشاق التمجير كايحوز لاهل القرى اه قال الشرنبلالي ومن الظاهر ان اهل مفر من ميهامن الحاج واهل مكة اه وان هجز عن الذبح صام كالقران وان صام ثلاثة ايام من شوال تم اعتذر لم يجره عن الثلاثة لانه اذ اقبل وجود سببه وصح لو بعد ما احرم بها قبل ان يطوف لانه صام سد اعتقاد سببه وهو التمتع والاصل فيه العمرة لان الترفق باداء المناسك انما حصل بعشر وحية العمرة في اشهر الحج لا بعشر وحية الحج ولما لم يمكنه الخروج من احرامها يلاصل تزل الاحرام منزلتها لجاز بعد احرامها قبل الفراغ منها وقبل احرام الحج كاجاز التكبير بعد جرح الصيد قبل الموت قل في الفتح فالشرط فيها ان يكون محرما بالعمرة في اشهر الحج مثل ما ذكرناه في القران اه قال في الكبير الا ان وجود الاحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القران واما صوم التمتع فالمفهوم من كلام الاكثر عدم اشتراط ذلك فلو صامها بعد التحلل من العمرة قبل الاحرام بالحج جاز اذ لا شك ان السبب لا يزول صد التحلل من العمرة بل لما جاز محرما احراما قبل ان يطوف مع عدم تمام السبب فيعد ان يطوف وتحلل منها اولى ان يجوز لانه تحقق السبب وتم اه والمستحب ان يصومها بعد الاحرام بالحج *

(فصل) وان كان متمتع يسوق الهدى كما هو الافضل فاذا اراد سوق الهدى احرم للعمرة التلبية ثم ساق لان الافضل ان يحرم بالتلبية فيأتي بها قبل العليد كيلا يكون محرما بالسوق والتوجه معها وسوقها افضل من قودها الا اذا كانت لا تنساق فيقودها بالضرورة فان كان هديه بدنة تطهرها بجزء او نعل او لحاء شجرة او جلها والتقليد اولى من السجيل وان جلها مع التقليد حسن وتركه لا يضر والاشعار مكروه عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى الا لمن اسننه بان قطع الجلود من اللحم فتستحب وعندها حسن في الابل واما في البقر والغنم فمكروه اتفاقا فاذا دخل مكة طاف وسعى امرته او امرها وحرما ولو حلق لم يفسل من محرمة بل يكون جنايته على احرامها الا ان يرجع الى اهله بعد ذبح هديه وحلقه والحاصل ان سوق الهدى تاتيا في اثبات الاحرام اجدها فكان له اثر في استدامة الاحرام ايضا بل اولى لان البقاء اسهل مكد في النهاية ولو انه بعد ما طاف وسعى امرته بداله ان لا يرجع من ماء - كان له ذلك وقيل بهديه ما شاء لما ظهر من شرح الطحاوي ولو ساق الهدى ومن نية التمتع قلنا مخرج من العمرة بداله ان لا يتبع كان له ذلك ويفعل بهديه ما شاء اه ولو اراد ان ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من ماء لم يكن له ذلك لانه مقبم على عزم التمتع فيحلته الهدى من الاحلال فان فعله ثم رجع بعد الحلق انى له انهم حج لاسي عليه وطورج الى غير اهله من الاقارب يكون متمتعا وعليه هديان هدى التمتع وهدي الحاق قبل الوقت ولا لا يكون منضمما كانه رجع الى

له كبير فاذا كان يوم التروية أحرم الحج من المسجد كما ذكرنا فمن لم يسق الهدى وكما تقدم التمتع
 الاحرام على يوم التروية بعد دخول اشهر الحج غير الفضل ساق الهدى اولا كما هو حكم اهل مكة واذا حلق
 يوم النحر حل من احرامه على ظاهر الرواية كالتقارن الا ان يحل من احرام العمرة في كل شيء حتى في حق
 النساء لان المانع من التحلل سوق الهدى وقد زال بذبحه والتقارن يحل منه في كل شيء الا في حق النساء
 كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين التمتع الذي ساق الهدى وبين التقارن والا فلا فرق بينهما بعد الاحرام
 بالحج على الصحيح كذلك الى البحر قال في رد المحتار وعليه فاذا حلق ثم جلع قبل الطواف لم يهدى واحدا لو
 تمتعا ودان لو قارنا له * (تنبيه) في التبيين التقارن اذا جلع بعد الوقوف يجب عليه بدنة للحج وشاة
 للعمرة ويبدأ بالحلق قبل الطواف شاتان * (تنبيه) في التكبير ثم اذا احرم التمتع بالحج فان كان قد
 ساق او احرم قبل التحلل من العمرة صار كالتقارن فيزعمه بالجناية ما يترجم التقارن والا فكذلك بالحج الا
 في وجوب دم التمتع وما يتعلق به له وقوله صار كالتقارن اي الا في الحلق فانه ليس بجناية على احرام العمرة
 في حق تمتع احرام بالحج قبل التحلل من العمرة كما سبق في صفة التقارن مع انه جناية عليه في حق التقارن
 والتمتع الذي ساق الهدى مادام على نية التمتع هذا *

(فصل) لا تمتع ولا تتران ولا جمع بينهما في غير اشهر الحج لاهل مكة واهل المواقيت الخمسة ومن دونها
 الى مكة سواء كان يسنه وبين مكه مسير قسرا ولا وكل آفة صار في حكم اهل مكة كحكا أن دخل الميقات
 لحاجة في اشهر الحج او قبلها فدخلت عليه او مكه بعمرة في اشهر الحج فانفسها او قبلها فدخلت عليه وقد
 طاف لها الاكثر ولو جنبا او عدتا وكان انفسها الا ان يسود الى اهل حلالاتهم يرجع الى مكه محررا بالعمرة
 في قول ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه وفي قولهما الا ان يسود الى موضع لاهله التمتع والتقارن كافي للبدائع قال
 العلامة للسنن رحمه الله تعالى في التيسير ان حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم ان يمتروا في غير اشهر الحج
 ويغردوا اشهر الحج للحج وفي شرح الاسيبغاني على مختصر الطحاوي وانما لم ان يفردوا العمرة او الحج
 فان تاروا او تمتوا اقتداسا او يجب عليهم الم لا ساءتهم اه (تنبيه) وانرا بان في الحل لا نفى
 الوجود فتر ما قلنا لا يصح في التقارن واما في الحل فلا نفى عدم التصور في احدهما دون الآخر رد المحتار
 (تنبيه) في التكبير واهل داخل ذي الحليفة كاهل سائر المواقيت في عدم جواز التمتع لهم واهل الخيف
 والصقرا وبدر ليسوا من اهل داخل ذي الحليفة على ما يفهم من ظاهر كلامهم لا تقصا لهم من طريق ذي
 الحليفة القديمة التي كان يسلكها النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف اهل الاواء والدرج لكونهم على جادة
 ذي الحليفة القديمة انتهى وفيه تقصيل قدمناه في فصل واماميات اهل الحل فمن فقهه نعم - حر واسباء
 وعليه دم جبر ولو تمتع بطل تمتعه (تنبيه) وقولهم تمتع اي اتي بصورة التمتع كافي بالمسوط ادله ور
 حقيقة التمتع منه اه (تنبيه) هذا مقتضى كلام أئمة المذاهب بعنا كاحرره في رد المحتار ومضى عليه بعض
 المشائخ في الكبير رأيت محقرا لا عن مبسوط البكري وهو من قولنا لا تتران لم يكره دم الله ا واذا
 قروا عليهم ثم التران ويكون دم جبر في حقهم والتمتع لا يتصور في حقهم له اذ لا طها ولو امكن

واعتبر في اشهر الحج وحج من عامه فلا يكون متمتعا بالاتفاق سواء ساق الهدى أو لم يسقه لو جرد الالمام
 للصحيح كذا في مائة الكتب قال في البحر قال الشارحون ويترجمه دم جناية قال في المنهاج لا تعلم بصحة عزلة
 الآفاق لأنه وإن كان أحرم لمرة ألقيا لكن أحرمه لصحة من فهو جليل من حاضري المسجد
 الحرام فيما يترجمه الدم جبر ألا تركاب انتهى انتهى قال في التمتع وأوجبوا الله جبر أهل المسكن إذا تمتع
 لا تركاب انتهى فهذا يقتضي وجوبه على الآفاق إذا جردوا لم لأن مناطه وجوب الالمام أنه قلت لو كان مناط
 نفيه وجوب الالمام لا شرطوا أحرمه فقرأنا أيضا لأن لفظ التمتع في الآية يسما ثم قالوا بدم صحة قرأنا
 أيضا إذا خرج من قرن من الميقات كقرن عتمة منه وساق الهدى لو جرد الالمام للصحيح ولم يقولوا إن الالمام
 المسكن صحيح مطلقا بل أنما هو اشتراط عدمه في التمتع ينقل من عدة الصعاب والنايين قال في البدائع
 ومثل هذا لا يرفع رأيا واجتهادا فالظاهر بما هم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ

(تنبيه) وما قال الكرماني في مسكه المسكن إذا قرن أو تمتع فإن لم يجاوز الميقات إلا في اشهر الحج فليس
 بمتع وعندهما تمتع وإن جاوز الوقت قبل اشهر الحج كان متمتعا عند الكل اهـ قال في الكبير هذا الحكم
 أنما هو في قرن المسكن كذا ذكره وغيره وأما أن عتمة كذلك فليس في المشاهير ولا غيرها لما نسلم إلا ما في
 شرح المجمع للصنف المسكن إذا خرج إلى المكوفة وقرن أو تمتع صح اهـ ولا يصح لأن المانع من التمتع هو
 الالمام ومخرجه إلى الآفاق قبل اشهر الحج لا يزول هذا المانع بخلاف ائترات لأن المانع منه كونه بمكة
 بالخروج منها قبل ذلك زال ذلك للاتحاد بعمل الآفاق ثم لا يضره الرجوع لأن الالمام لا يبطل أمران اهـ
 (للطلب الثالث في تصوير كيمياء الآفاق التي صار مسكيا) وأما الآفاق إذا دخل الميقات أو دخل مكة

بمرة وحل منها قبل اشهر الحج فإن مسكت بها حتى دخل اشهر الحج فهو كالسكن بالاتفاق وإن خرج إلى
 الآفاق قبل اشهر الحج مسكيا لا يفي بالاتفاق أو فيها كالمسكن عند أبي حنيفة إلا أن يسود إلى أهله وكذا لا يفي
 عندهما كبير وغيره وفي الهندية من يحيط بالسرخس لو أحرم لمرة قبل اشهر الحج فقتضاها أو نحل وأتم بمكة
 فأحرم بمرة ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا فإن كان حين فرغ من الأولى خرج مجاوز الميقات قبل اشهر
 الحج فأهل منه لمرة في اشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وإن كان جاوز الميقات في اشهر الحج لم يكن
 متمتعا إلا إذا خرج إلى أهله ثم أعتق ثم حج من عامه عند أبي حنيفة وعندهما هو متمتع جاوز الميقات قبل
 اشهر الحج أو سدها اهـ

(فصل في تفرقات الالمام) كوفي اعتبر في اشهر الحج وما زاد إلى أهله بعد ما طاف أمرة لا الأقل لا يبطل
 عتمة الاتفاق ولو عاده طاف أمرة لا الكل أو الأكثر وحق منها في المأوى في يده تاركها لأحب أو
 المستحب لم يسق الهدى ظل عتمة بالاتفاق لأنه لم يلهه في أيامه ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١

يخلل لانه اذا ما يسافر ثلث لان المودع مستحق عليه اما في الفصل الاول فلان السوق لا يمنعه من التعامل
 بدليل ان قوله ان لا يخرج كان له ذلك فصيح انما هو وانتهت سفره الاولى لها ان المودع مستحق عليه مادام
 على وجه التبع لان السوق بمنه من التعامل فلم يصح المامه واما في الفصل الثاني فلان لا يعتبر عنده الاستحقاق
 للمخروض بان ترك اكثر طواف المصرة الا لو اوجب بان ترك الحلق اما عندها فيعتبر الاستحقاق للمخروض
 والواجب وكذا المستعجب عنده ان يوسف لان الحلق في الحرم مستعجب عنده كذا في الكبير بخلاف المسكن
 اذا خرج الى البصرة والحكمة والحرم بصرة وساق الهدى او لم يحلق المصرة حتى احرم الحج حيث لا يكون متمتعا
 لان المودع هناك غير مستحق عليه فصيح امامه لان امر اذن المودع ما يحسب كونه من الوضوء الى الحرم او مكة
 وليس هنا موجودا يحسب كونه في الحرم او مكه فلم تصور المودع كذا في الضمان وغيره كما في اعترافه في شهر
 الحج وحلق ثم خرج الى البصرة وسكن هناك اتخذها دارا ولا وطن بها ولا ثم رجع .. حج من ماله صح
 فتمت عنده ان حليفة لان المصرة الاولى فاعلم ما لم يعد الى اهل مكه لم يخرج من البيقات حتى حج فيكون
 متمتعا بقرمه .. ي التمتع كذا ان البذلح ولم يصح عنده لان المصرة الاولى انتهت بمخروجه من البيقات
 حتى يترمه الاحرام من البيقات فصار كاللم باله كوفي اعترف في شهر الحج فافسدها ومضى فيها حتى فرغ
 منها وحلق ثم لم يخرج من البيقات حتى قضاه وحج من ماله لا يكون متمتعا بالاتفاق لا كواحد من اهل
 مكة حتى لو حج من ماله كان مسيا عليه لاسانه دم ولو عاد الى مكة ثم قضاه وحج من ماله فهو متمتع
 بالاتفاق ولا يمسر كون المصرة قضاء مما فسد لان هذا انشاء سفر آخر بعد انعام الاول بالمال فقد ترقى
 بيكيذ عبيد بن سفر واحد ولو خرج الى البصرة وسكن بها اتخذها دارا ولا وطن بها ولا ثم
 رجع عاينهم في الخلاف ليس يتمتع عنده ان حذيفة لا يحل سفره الاول ما لم يعد الى اهل مكه كما لم يخرج من
 مكة حتى حج فلم يكن متمتعا ولم يترمه الدم اي عدى التمتع كما مر كذا في البذلح لانه حين فرغ من القسدة
 لزمه ان يقضيها من مكة لان من اهل مكة فلما خرج ثم احرم بها قضاء فصار مكافيا لماله كالمفرغ فيبطل تمتعه
 كالكي اذا خرج ثم عاد فاعتمر ثم حج من ماله وتمتع عندها لانها سفره الاول مخروجه من البيقات كانه
 لحق بلمه لم يخرج من ماله فأتى قبلها في شهر الحج من التمتع وغيره كوفي اعترف قبل شهر الحج وافسدها
 ومضى فيها حتى اتىها وحلق فان لم يخرج من البيقات حتى دخل شهر الحج قضاهما بها وحج من ماله فليس
 يتمتع اتفاقا وهو كسكي تمتع فيكون مسيا عليه لاسانه دم جبر ولو عاد الى مكة ثم قضاه في شهر الحج
 وحج من ماله يكون متمتعا اتفاقا ولو خرج الى البصرة ثم عاد احرام تسمية قضاه في شهر الحج وحج
 من ماله لم يمسر ان وجهه فيقول ان حذيفة ان كان مخروجه من البيقات في شهر الحج فليس يتمتع كانه
 لم يخرج من مكة لان التمتع في شهر الحج وهو توجهه الى الله من الجمع فلا يرتفع عنه الله حتى يلق بلمه
 ربه كذا في قوله لا يخرج من مكة فاق بلمه وقسمها تمتع في الوضوء كانه حتى رجع والاصل ان عنده المخروج
 من البيقات انما هو الحج من غير اذنه الى اهل مكة كالاتمة بمكة وعندها كل جوع الى وطنه لما خرج
 الى مكة كانه متمتعا ما عدا المصنوع المرابط عليه وحدث الطحاوي ان المخروج الى البيقات

نفسه كالمرءى له بالاجماع اما لو خرج الى غير ميقات نفسه ولحق بموضع لاهله التهمة ان اغتصبا دارا ولا
 توطن بها الا فهو محل الخلاف وقيل الخلاف فيها اذا اغتصبا بصرى دارا ونوى الإقامة بها خمسة عشر يوما اما
 نفس الخروج اليها في اشهر الحج او قبلها فكان الإقامة بمكلا جامعا ملخص ما في البدائع والهندية وغير ذلك
 (باب الجمع بين المسكين او اكثر مما لو اضافة بان يجمع بين مرة وحصة)

او بين حبتين في كراوين مرتين فصاعدا الاول جاء في حق المسكين مستوفى في حق الاثني الا في اضافة
 احرام المرة الى الحج فانهم مكرهوا الشكل تنزيها للثاني ونحوه على حق المسكين والثاني مكرره ونحوه
 على ظاهر الرواية او على الصحيح منه لا بدعة كالثالث وهو مكرره ونحوه بما لا خلاف في منع ملخصه *

(فصل) في الجمع المكره بين مرة وحصة (مطلب) في جمع المسكين ومن بمسائه بينهما احراما او اضافة فان
 احرام المسكين مما اودع احرام الحج على المرة قبل طوافها فلا بد من رفض احدهما فرفض المرة الاولى
 بالاتفاق لان رفض اضافتها في الحال لا يرفض احرامها بل يوقوف مرة ومضى في حجبته وعليه مرة ودم الرفض
 وان مضى فيما جازوا ساء عليه دم الجمع ولو ادخله عليها بعد ما طاف لها شرط او شرطين او ثلاثة فاعتنق عليه
 قال ابو حنيفة رفض الحج اولى بان يلقى متلازمة القراغ من افعال المرة لتقصده ترك الحج وان حصل به التحلل
 من المرة شر نلالية ولا يمكن في القول او بلنية بحر وعليه دم لرفضه وحصة لصحة شره وعفيه ومرة
 لانه في معنى قاتل الحج وهو يتحلل بفعل المرة وقد تنذر التحلل ايضا لما هالا في المرة ليلزمه الجمع بين
 مرتين ايضا او هو منى منه فيجب عليه قضاء ما جازا فرفض الحج من طامه ان احرام به سد المخرج من
 المرة وقد بقي وقت الرقوف سقطت المرة لانها ركض اذا تحلل ثم حج من طامه بخلاف ما اذا حج من
 قابل قال الشيخ لشيء لكن ينبغي ان يجب عليه دم جبر لا بدعته وهو مكروه وقال ابو يوسف ومحمد ورفض
 المرة احب للبا وعليه دم لرفضها وقضاءها فقط ولو اتعها صرح وساء وعليه دم الجمع ولو ادخلها بعد
 ما طاف لها الاكثر رفض الحج بلا خلاف كافي الهداية وشرورها ومضى فيها جازوا ساء وعليه دم الجمع
 وفي المصيطر وغيره لا يرفض واحد امنه اكلوا احرام به سد التحلل من المرة وعليه دم الجمع وجهه
 الاستيعاب في ظاهر الرواية ملخص ما في الفتوح والبحر واما لو ادخل احرام المرة على الحج قبل طوافه او
 بعده رفض المرة اتفاقا وان مضى عليها جازوا ساء وعليه دم الجمع *

(تبينه) رفض الاحرام لا يحصل بالول ولا بلدية بل بفعل شيء من محظرات الاحرام مع نية الرفض
 به اذا كان معلوما بالرفض والا لا يحصل الرفض وان فعله يتصدق الرفض ذكره في ردالمحتار وفي الباب
 في فصل حرم الاحرام لا يحصل نية الرفض مع ترك الا اقل منهم (معاتب في جمع الاثني بينهما
 احراما فاضافة احرامها الى احرامها ايضا) (فلو ادخل الاثني احراما لم يترفع على الجمع قبل ان يطوف
 لتقديم شرط الرقوف وهو ان يمسح بعقبه ثم شكر ان شاء الله فان فعله وطافا به تمامه وهو
 بمكلا او عرفة لباب وجع لكن قبل الرقوف مرفة كافي ردالمحتار بل ينبغي ان يكون قبل التسمية ايضا
 لما سائر من الجمع من التبرع من عهدته ان ادخلها عليه بعد ما طاف به وسعى بحرمه ما لا يضا تاروت

مسمى وأكثر اسما من الاول ونذبه ونفضها فان نفضها قضاء عليه دم نفضها وان مضى عليها ح
وعليه دم جبر وقيل شكر والاوّل صحب في الهداية واقتار في الفجر وان اهل بها هو واقف بصفة ليلا
او تها را يصير والنضال مرة ثلاثا يصير بايا العمرة على الحجة ذكره في الميسر وان احرّم بها بعد التوف
بصفة قبل يوم النحر او في ايام النحر والنشر بين قبل الحلق او بعده ولو بعد طواف التوبة مع كراهة
التحرّم ويقرمه ونفضها لا ادى ركن الحج فيصير بايا الفبال العمرة على افعال الحج من كل وجه وهو
مكروه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا تعظيلا لمر الحج فلماذا يقرمه ونفضها هداية وزيل قال
ابو السعود تعظيل الشكر اكرهه تعظيم امر الحج يرشد الى انه لا فرق في الشكر اكرهه بين ما لو كان احرّم الحج
اولا ثم احسن من تعظيها بانه مشغول في هذه الايام لاداء بقية اعمال الحج لا يهاجمه ما ليس مراداً *

(تنبيه) قولهم ويقرمه ونفضها بان يحلق او يقصر بعد الفجر ان من افعال الحج تقصير وفرض العمرة وان
حصله لتعطل من الحج فان كان احرّم بها بعد الحلق فيان يفصل ادنى ما يطره الاحرام كما مر اه قال
ونفضها فليسه دم نفضها وقضاءها للصحة للشروع فيها بخلاف صوم يوم النحر حيث لا يقرمه قضاءه اذا
فسده لان مجرد الشروع فيها تحصل به المصيبة وهو ترك اجابة نية الفتي في رمي الاضار ولا يقرمه القضاء
واما مجرد الاحرام في هذه الايام فلا تحصل لان المصيبة اداء افعالها في هذه الايام بل يقرمه القضاء للصحة
الشروع كذا في العناية وفي التبيين لا يتنفس الشروع قد بشر المنهى عنه فيجب عليه افساده ولا يجب عليه
صيانة ويوجب القضاء فرج وجوب الصيانة وما بنفس الشروع لم يباشر المنهى عنه وهو افعال العمرة
فصار كالصلوة في الوقت المنكروه اه وفي الكفاية لانها بنفس الشروع لا يصير معتبرا تركها انتهى
عنه فصح شروعه اه وان مضى فيها اجزاء لان الكراهة لمنى في غير ما هو كره مشغول لاداء بقية اعمال
الحج في هذه الايام وتخليص الوقت له تعظيلا لمره زيل قال ابو السعود ودول يقتصر على التمثيل الاول
كأنه لما في من ايام خلاف المراد وقد سبق التنبيه عليه اه والتمثيل الاول ذكره في الهداية كما ذكره
كونه مشغولا في هذه الايام لاداء بقية اعمال الحج فيجب تخليص الوقت له تعظيلا اه فانهم وعليه دم لجمه
بينها ما في الاحرام او في الاعمال الباقية ولبناء افعال العمرة على افعال الحج ولترسكه تضييع الوقت له
تعظيلا ولا تركها بالمنهى عنه (تنبيه) لا يخفى انه لو احرّم بها بعد الحلق ولم يقرمها ولم يمس في افعالها
حق مضت ايام للنشر بين ثم طاف طام يقرم حتى مما ذكر فينبغي ان لا يقرم دم واحد مجرد وقوع الاحرام في
هذه الايام بعد الحلق فهو وان كان اوجب فيه لهم في رد المختار كاسيا في لكر . طهر من . قول السابقة
انه لا دم فيه وان كان يؤمر بقرمه كفر تقصير في العمرة من الاماني (تنبيه) شارح ومنه يعلم
مسئلة كثيرة الوقوع هل مكروه . ثم انهم قد يمترون قبل ان يسوا . م . اه . لفرد المختار
ونزاهم . الرضا ودم الجمع لانه يصير حاسدا . فضلا . يظهر لي ان المعنى ان
الحج او وقوع الاحرام في هذه الايام فليها . ان الان على الاولى للتنبيه بالامان . فيس الا حقا
ه . بل هو ان يكونها ايام اداء بقية اعمال الحج على الوجه الاكمل . ر . اه . ا . ت .

بقية اعمال الحج على الوجه الاكل يقتضي ان التقييد بها للاحتراز لان الجمع فيها يوجب نقصان في اداء
بقية اعمال الحج يشغل وقتها بالعمرة بخلاف ما يسهلها لا عيلى وقت اعمال الحج وكون التقييد للاحتراز قد
استظهره الشارح ايضا في ما يسهلها كاسيأتى (تتمه) فهو جوب الرضى مطلقا سواء احرم بها قبل الحلق او بعده
قبل طواف الزيارة او بعده طاهر المتن واختاره في الهداية وصححه الرضى لان بعد الحلق والطواف
بقى عليه واجبات من الحج كالرعى وطواف الصدر وسنة المبيت وقد كرهت العمرة في هذه الايام فيصير
بانيا اتصال العمرة على اتصال الحج يلزم به كذا في الفتوح والبرق وقد نهى عن العمرة في هذه الايام ايضا
وان لم يحجب فلهذا يلزمه رفضها احترازاً عن ارتكاب المنهى عنه كافي الهداية والتبيين وقيل اذا حلق للحج
ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل كذا في الهدية وايضا في المبسوط فان كان احرم بها بعدما
حل قبل ان يطوف امر ان يرفضها فان لم يرفضها ومضى فيها لا شيء عليه لان لم يصير جعل بين الاحرامين
وان احرم بها بعد تمام الاحلال لا يؤثر بان يرفضها لانه وان كان منهي عن الاحرام فبما احرم يجب عليه
الاتمام لا تغير جامع بينهما وحين احرام اخر اه وايضا ذكر في الظهيرية قفيا اذا اهل بها في ايام التشرى في انه
لا شيء عليه سواء طاف بها في الايام الاولى طاف في الايام الاولى لا يفتى انه يستفاد منه ان العمرة قبل السعي بعد ايام
التشرى في امره في الامر وايسر في الورق فينبغي ان يقال بالحداد من الرضى اذا تعددت العمرة دفعا للحرج
للمنفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في احرامه بالعمرة في ايام التشرى ان فيها يسهلها لا يلزمه شيء وان بقي
عليه السعي لاسيما ورواية الاصل ان لا يرفضها بعد حلق اه وذلك لان كراهة الجمع في ايام التشرى في انما
هو لزاحة اعمال العمرة اعمال الحج في وقت الحج وما يسهلها ليست وقت الحج وقد صرحوا بمحو اواز العمرة
قبل السعي سد ايام التشرى في فعله ترك السعي او طواف الصدر او اقل الزيارة ورجع الى اهله ثم طاف باحرام
عمرة فقالوا انه يأتى اول اتصال العمرة ثم عاترك من السعي وفيه ولا شيء عليه للتأخير الا في اقل الزيارة
هذا اما العمرة قبل طواف الصدر بعد ايام التشرى في فالظاهر انه لا يكره بل تراعى في السراجية واذا
مضت ايام التشرى في قاتهم يستمر ونماشا في اية ان تقسم واثبتهم واخوانهم اه مع انه قد بقي عليهم طواف
الصدر وايضا كان اعتبارا لثلاثة ايام رابع عشر من ذي الحجة قبل طواف الصدر وذلك لان طواف الصدر
ليس من اصل اعمال الحج كطواف القدوم وقد لا يختصان بوقت الحج بخلاف سائر اعمال الحج قال في
في البحر واما طواف الصدر فمتردد في وليس باصل في الحج فتأمل والله اعلم ولو قاله الحج فاحرم بعمرة قبل
ان يحل بل اتصال العمرة فضليه ورفضها لا يحتاج احراما ومتمم اداء فاذا احرم بعمرة صار جامعا بين هرتين
لما لا يرفضها وعليه دم وحجة وعمرتان الا انه لا يحل بل اتصال عمرة فبقي في ذمته حجة وعمرة *

(فصل في الجمع بين احرامى حجتين فصاعدا بان يحرم بهما ما او على التماقب او على التراخي قبل الحلق)

من احرم بحجتين فصاعدا اكثر من ثاخرم بهما ما او على التماقب بان احرم باخرى قبل ان يفترق وقت
الوقوف برفة لزمه جميع ذلك عندها وعند محمد يلزمه في الحية احدها وفي التماقب الاولى فقط واذا
لزمته عندها ارتفعت احدها في الحية والثانية في التماقب واختلاف في وقت الرضى فنسبنا في وصف

حقيب صيرورة محرما بالامانة وعند ابن حنيفة اذا توجه سائرا الى اداء احداها في ظاهر الرواية وفي
 رواية اذا شرع في اعمال احداها فلم يسر اياها ولم يشرع في عمل فهو محرم بأحراره من عنده فلو جنى بزمه
 جزاء ان وعندنا جزاء واحد للجناية على احرام واحد اما عند محمد بن ابي حنيفة واما عند
 ابن يوسف فلا تقاض احداها قبل الجناية كما في الفتح والتمية ولو احصر فليبه دمان عنده ودم واحد
 عندها ولو جامع فليبه ثلاثة دماء عنده دمان للعجاج ودم لرفض وقضاء التي مضى فيها وحصة وحرمة مكان
 التي رفضها واما عندنا فدم واحد سوى دم الرفض عند ابن يوسف كما في الفتح والبحر وبعد الارتقاض
 بالمسير وللشروع في عمل جزاء واحد اتفاقا واذا ارتفعت احداها ثم دم الرفض وقضاء الحج للرفض
 من قابل وحرمة لانه في معنى فالت الحج وقد تعذر ان يتحلل بأفعال العمرة لانه في الحج فيقتضيها بعده مع
 الحج اوقبله ولو قاته الحج بعد رفض الثاني اوقبله فليبه حبتان وعمرتان الا انه يخرج من احرام القاتات
 بأفعال العمرة فتبقى في ذمته حبتان وحرمة لاجل الذي رفضه ويزم دم الرفض بخلاف ما لو لم يحج من ماله
 بسبب الاحصاء فليبه حبتان وعمرتان في القضاء لغير وجه من الاحرامين بلامرمة بحر وغيره ولو احرم
 بأخرى وهو واقف بسرفة ليلا او نهارا رفض الثانية بلا فصل اتفاقا لانه لو لم ترتقض ووقف لما كان مؤديا
 حبتين في سنة واحدة وهو غير مشروع الا ان عند ابن حنيفة ارتفعت وقوفه برفة وعند ابن يوسف
 كما انعقد الاحرام ولو احرم بأخرى لية النحر بعد وقوفه وهو بمنزلة او غيرها ارتفعت الثانية ولو قف
 بمنزلة او بالمسير اليها لادائه لانه لو لم ترتقض وما دلى حرقات فوقف لما كان مؤديا حبتين في سنة واحدة
 وهو غير مشروع الا ان عند ابن حنيفة ارتفعت وقوفه برفة وعند ابن يوسف كما انعقد الاحرام ولو
 احرم بأخرى لية النحر بعد وقوفه وهو بمنزلة او غيرها ارتفعت الثانية ولو قف بمنزلة او بالمسير اليها
 لادائه لانه لو لم ترتقض وما دلى حرقات فوقف لما كان مؤديا حبتين في سنة واحدة ومن احرم بمصالح
 التراخي بان احرم بأخرى بعد ان يقوته وقت الوقوف بطول جريوم النحر ثم منه الثاني باتفاق الثلاثة و
 لم يرفض شيئا لان وقت الوقوف قد فات فلا يكون بلسد ادم الاحرام مؤديا حبتين في سنة واحدة ويبقى
 محرما للجمع احراما او فضلا فلان كان احراما بالثاني بعد الحلق للاول فلا شيء عليه فيمضي في الاول ويبقى محرما
 بالثاني حتى يؤديه من قابل هكذا اطلقه في عامة الكتب وقيد الكرماني بما اذا احرم به بعد طواف الزيارة
 ايضا والا ثم دم الجمع بين الاحرامين لان الاول قد بقي في حق حرمة النساء واليه اشار في التبر ايضا ولو
 كان احراما بالثاني قبل الحلق للاول فليبه دم الجمع في ظاهر الرواية او في الصحيح منه وبمضي في الاول وعليه
 دم آخر سواء حلق للاول في ايام النحر وهذا بالاتفاق للجناية على الاحرام الثاني او لم يحلق - حتى حج من قابل
 لناحر الحلق للاحرام الاول خلافا لما ولو حلق للاول بعد ايام النحر فليبه دمان اتفاقا ودم ثالث عند
 ابن حنيفة للساخير ومن قاته الحج فاحرم بحجة اخرى قبل ان يتحلل بأفعال العمرة ثم رفضها لانه ساج
 احراما ومعتق اداء فاذا احرم بأخرى يصير جامعا بين حبتين احراما وهو بدعة فيرفضها ويتحلل من
 احدا الثاني افعال العمرة وعليه دم الرفض وحرمة وحبتان

(فصل) في الجمع بين احرامى مرتين فاكتر بان يحرم بهما ما اوىل التماقب اوىل التراخي الحكم فيه
 كالحكم في الحسين في التزوم والرفض ووقت الرفض وغير ذلك مما يصور في المرة فلذا احرم بهما ما اوىل
 التماقب بان احرم باخرى قبل ان يفرغ من السعى الاول ثم جميع ذلك ورفض احداهما في المية والثانية
 في التماقب فمما ابى يوسف كالمفرغ من احراميهما وعند ابى حنيفة اذا سار في احداهما الى مكة وقيل اذا شرع
 في عمهما واما عند محمد فلم يلزمه الا احداهما في المية والاوىل في التماقب وعليه دم الرفض وقضاء المرفوضة
 ولو في ذلك العام لان تصكر او المرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج واما في التراخي بان احرم باخرى
 بعد ان يفرغ من السعى الاول قبل الحلق فتلزمه الثانية باتفاق الثلاثة ولا يرفضها وعليه دم الجمع وان حلق
 الاول قبل الفراغ من الثانية لم يدم آخر اتفاقا ولو يسهل لا ولو افسد الاول ثم اهل بالثانية رفضها وبغض
 في الاول ولو نوى رفض الاول وان يكون عمله الثانية لم يفسداته لم يكن عمله الاول وكذا هذا في
 الحسين ومن احرم لا ينوي شيئا مدينا فشرع في الطواف ثم اهل بمرة رفضها لان الاول تيسلت مرة
 فصار جامعا بين مرتين * (تمة في ضوابط هذا الباب) كل شئ رفضه يجب لرفضه دم وتضاهه فان
 كان مرة فقتضاءها فقط وان كان حجة فقتضاءها ومرة ايضا كل من لزمه الرفض ولم يرفض عليه دم الجمع
 وهذا انما يصور اذا جمع بين حجة ومرة واما اذا جمع بين الحسين او المرتين في المية والتماقب
 لا يصور عدم الرفض وفي التراخي لا يلزم الرفض بل يمين الجمع وكل من عليه الرفض محتاج الى نية
 الرفض الامن جمع بين الحسين قبل فوات وقت الوقوف او بين المرتين قبل السعى الاول في هاتين
 الصورتين ترتفع احداهما من غير نية رفض لكن اما بالسير الى مكة او الشرع في اعمال احداهما وكل
 من جمع بين الاحرامين يفتي قبل الرفض عليه مثلاما على المفرد وبعد الرفض عليه جزاء واحد وكل دم
 يجب بسبب الجمع او الرفض فهو دم جبر فلا يقوم الصوم مقامه وان كان مسرا ولا يجوز له ان يأكل منه
 ولا ان يطعمه غنيا بخلاف دم شكر *

(باب الجنات)

الجنات في الشرع اسم لفعل محرم شرعا والمراد هنا ما يكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وحاصل
 الاول ثمانية الطيب واللبس والتنظية وازالة الشعر وقص الاظفار والجماع صورة ومعنى او معنى فقط
 وترك واجب من واجبات الحج والتمرض لصيد البئر وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرم وشجره
 فربتها على عشرة فصول وخاصة ومقدمة نذكرها قبل الفصول فنقول مستمينا : في سبعاته وتعالى اعلم *
 (مقدمة في ضوابط ينبغي حفظها العموم تنهيا في الفصول الآتية) جزاء الجنات ما دم حتما اذا
 ارتكب المخطور كاملا بلا عذر او صدقة حتما اذا ارتكب المخطور ناقصا بلا عذر اوىل التخيير بين
 الصوم والصدقة والدم اذا ارتكب المخطور كاملا بمذر اوىل التخيير بين الصوم والصدقة اذا ارتكب
 المخطور ناقصا بمذر ويشترط في الصدقة يجوز عته القيمة والدم على وجه الاطعام والدم اذا وجب على
 التخيير يجوز عته القيمة والا فلا واما الصوم فلا يبدل عنه القدية اصلا سواء وجب على التخيير اوىل التخيير

كما في النجاسة والقرآن هذا ليقاوى الجمع اما في قدم حتما مطلقا واما جزاء جنابات الحرم وصيد البر فقيمتها
 على التغير بين الصوم والصدقة والنهي والقيمة كما اذا قتل الحرم صيدا بالنت قيمته هديا فان لم تبلغ قيمته
 الصوم والصدقة والقيمة او على التغير بين الصدقة والنهي والقيمة كما اذا قتل الحلال صيدا الحرم او قطع
 الحرم او الحلال شبرا الحرم اذا بلغت قيمته هديا والافين للصدقة والقيمة وحيث يجوز اداء القيمة لم
 الافضل عند التماخرين وعليه الفتوى حكذافي النجاسة واما ترك الواجبات بسد فلاتي فيه ثم مرادم
 بالمدى ما يكون من الله تعالى فلو كان من السبا قد ليس بسد حتى لو اكره على عظورات الاحرام كالطيب و
 اللبس فانه لا يتخير في الجزاء بين الاشياء الثلاثة بل عليه عين ما وجب عليه وكذا الوضوء المدوم في الوقوف
 بمزدلفة مثلا فليس بدم بخلاف ما اذا منعه خوف الزحام فانه من الله تعالى فلاتي عليه اما خوف المدون فان
 كان لشأ من الوضوء من السد فهو يستند الى الوضوء ليكون من السبا كالنهي الحسى وان لم يكن هناك وعيد
 من المدون اصله من الله تعالى كما في الخوف من السبع فلهن مافي البعر والنتعة وبهذا ظهر وجه قوله
 ولو نذبه بغيره فخرجه من عرفه قبل الترويض ثم دم وكذا في نذير مقيمه لاحقه لان النذوقيه من
 قبل الخلق فلا يستطيه الدم واطلق بعضهم وجوب النذر واجب بسد او بغيره كافي او تكاب
 محظور الا في اوردان نص به وهو ترك الوقوف بمزدلفة لخوف الزحام او للضعف وتأخير طواف الزيارة من
 ايامه لحض او لقاس او حبس او مرض ولم يوجد له حمل او لم يحصل الحمل وترك طواف الصدر لقاس وض
 النفاء وترك المشي في الطواف والسعي لمرض وفي معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك وترك السعي
 للمدوم من النسيان وغروج الرقادوم مثل ذلك دون الزحمة وترك الحلق لضعف رأسه او قد حلق او آلة
 حلق كل محظور الاحرام على المفرد بمجزاء فعل القارن جزاء ان لجنايته على احرامين الا بمجاوزة
 للمقات غير محرر عليه دم واحد لجنايته على احرام احد النسكين باذغال النقص عليه كاسيا في جناية القارن
 وحيث ما اطلق القدم قلل اذ الشاة وهي تجزى في كل موضع الا اذا جامع بعد الوقوف برفة او طواف لزيارة
 بجلبها او حالضا او قضاء فيها تجب بدنة وكذا اذا مات بعد الوقوف برفة قبل طواف الزيارة او وصي باعام
 حجه تجب بدنة لطواف الزيارة وجزا حجه وكذا عند عدم تجب في النمامة بدنة كل دم تأدى بالشاة يكنى
 في سبع بدنة وما وقع في البصر انه لا يمكن في هذا الباب بخلاف دم الشحكو فغير صحيح وحيث اطلق
 الصدقة في جناية الاحرام هي نصف صاع من براوصاع من غيره الا في جزاء اللبس والطيب والحلق وقلم
 الاظفار اذا قل شيئا منها بسد فهي ثلاثة اصوع طعام او ستة من غيره الا في جزاء اللبس اقل من
 ساعة وجزاء الثلاث وما دونها من الشمر والجراد او القمل قيمتها تصدق بما شاء ولو يسيرا والا في قتل
 الحرم صيدا فهي فيه قدر القيمة لابي وغيره والاستثناء منقطع وكل صدقة تجب في الطواف فهي لكل
 شوط نصف صاع او في الرمي فلكل حصاة صدقة او في قلم الاظفار فلكل ظفر او في الصيد ونبات الحرم
 فهي قدر القيمة لياب قال الشارح وحيث ما ذكر واقصة فهي بالصا دلالة ما حمل فكفا من طعام هي مافي
 التاموس واما النجاسة بالمحمة فهو ما قبضت عليه من الشئ وليس يناسبه المقام اه ويشترط في وجوب

الحرام والاعتقاد بغيره على كافي و لا يقتل الخارج من المجلس حتى يبرأ من ذنوبه ولا يتركها الا اذا كان من غير
 الاحرام لم يترك ولو كان من غير الاحرام لم يترك على الاحرام واما الجنايات فليس يتركها
 على المذنب حتى كان خارجا من غير طهر عليه طهر في الجمال وان كان محب فيه الدم فليجأ اليه في طهره
 طيبه اذا اذعن الى الجمال ولا يبدل ذلك الصبر وان احدى ذلك في حال الرق لا يجوز وان تفرغ
 عنه مولا او غيره لم يحز و قيل يحز واما مدد الاحصاء فليس يمتنع لانه لم يمتنع اذا اذعن فليس يمتنع وحرمة
 ولها النائم والمغمى عليه يجب طهرها الجواز والركاب المحظورات ولو اختلف النائم على صيد فليطه او على
 طيب فليطه ولو لم يمس او غطى او طيب فليطه الجزاء وكذا الغنى عليه وليس على القاعل الحرم في ذلك شيء
 كالتقتل الحرم قل غيره بخلاف ما في خلق رأس غيره او قتل اظفارها او اكرهه على قتل صيد فليطه الجزاء كما
 سيأتي في محله ان شاء الله تعالى واذا تمدد الجنايات تمدد الجزاء الا اذا ائتمد المجلس في التطيب والخلق و
 القصر والجماع او الحل في الخلق والقصر او السبب في لبس الخيط الا اذا ائتمد على الترتك عبدالنوع او موضح
 المجلس في جميع اللباس او السبب في اليوم فيه فان اليوم في ائتماد الجزاء في جميع اللباس كالمجلس في غيره من التطيب و
 الخلق والقصر والجماع حتى لو لبس العامة يومه ما لم يلبس القميص وما أعثرتم الخلفين وما أعثرهم السر او بيل
 يوما آخر فليطه لكل لبس دم وان ائتمد السبب ولو لبس السكك في يوم واحد ولو في مجالس فليطه دم واحد
 ان ائتمد السبب كبير ملغضا واذا كفر للاولى تمدد الجزاء في جميع الصور واذا اختلف جنس الجناية
 تمدد التداعل الا اذا فعلها في قصد رفض الاحرام فان الحرم اذا نوى رفض الاحرام بقل يصنع ما يصنع
 الحلال من لبس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد فليطه دم واحد بجميع ما ارتكب ولو فعل كل
 المحظورات ولا يخرج بذلك القصد من الاحرام عليه ان يرد كما كان عمر ماسرا نوى الرفض قبل
 الوقوف او بعده الا ان اخر امه يستحب اجماع قبله ومع هذا يجب عليه ان يرد كما كان حراما ثم نية الرفض
 انما تعتبر في ائتماد الجزاء من زعم انه يخرج منه بهذا القصد بل هو مسئلة عدم الخروج وامان علم انه لا يخرج
 منه بهذا القصد فانها لا تعتبر منه وكذا ينبغي ان لا تعتبر منه اذا كان شاكافي الشبهة او ناسيا لها ليا ب و
 شرحه فالتطيب جنس واللبس جنس والخلق جنس وقم الاظفار جنس ليا ب والتحقق ان تقطيعه
 الرأس من جملة لبس الخيط فمما جازى واحدة حتى لو لبس القميص والعامة يلزمه دم واحد ولو بان الجناية
 واحدة كذا في البصر ثم قال واراد بالأس عضو الحرم تقطيعه على الحرم فدخل الوجه ولا تدخل في
 الصدقات الا ان يبلغ قيمتها ما يقتضيه ماشاء ويستوي في وجوب الجزاء الرجل والمرأة اذا كانت
 الجناية تسما ولا فرق فيه بينهما اذا ارتكب المحظور ذكر او اناسيا طال او جاهلا طالما او مكرها ما تأما او
 متنبها سكران او صاحبا مضى عليه او ميقا موصرا او معصرا مبتدئا او ما ئدا عياشرة او عياشرة غيره
 بامر او بغير امره الا ان اذعن عبد لا يرضى عليه الجزاء او الاتم وان جنى بغير عمد او بغير رضاه
 دون الاتم وذكر ابن جماعة عن الأعمدة الاربعة انه ان ارتكب محظورا الاحرام ما دأى ثم ولا يخرج القعدة
 والنزم عليها من كونه ماضيا وقامه في الشرع ورد المختار والكفارات كلها واجبة على التراخي فلا تأثم

بالتأخير من أول وقت الامكان ويصكون مؤذيا لأضيا في أي وقت أدى وإنما يتضيق عليه الوجوب في آخر عمره في وقت يغلب على غلبته لم يؤد له فوات فان لم يؤد فوات اثم وعليه الوصية ولو لم يؤد من لم يجب في التزكوة ولا على الورثة ولو تبرعوا عند سبيل الصوم والافضل تعميل اداء الكفارات والله اعلم به

(الفصل الاول في الطيب) الطيب جسم له رائحة مستطمة يطيب به ويشتد منه الطيب كالسك و الكافور والسنبر والمودو النالية وهو المجموع من هذه الاربسة والند وهو المجموع من الثلاثة الاول و السندل والورد والورس والزعفران والصنوبر والحناء والخيري والكاذي والبان والبنسج والياسمين و الزنق وما والورد الى الخان والزعفران والنسرير والزيوت الخالص والشيرج البحت والخلطى والقسط واما التطيب فهو الصاق الطيب بيده او فركه او فركه فلا يجب بشم الطيب والنفث اذ الطيب قصد ان كان مكره المدم الاصاق والمردبالاصاق ان تصوق والنفث بمحسب الريح لا بالاصاق جزء الطيب ولهذا لو ربط حبة مسكا او نحوه بحسب الجزء ولو ربط المود لم يجب لوجود الاصاق في الاول دون الثاني شرح و لافرق بين ان يلتزق به عينه او رائحته فلهذا لو خرج به بالبخور تشقق به كثير فعليه دم وان كان قليلا فصدقة لانه انتفاع "طيب" بحر لان الرائحة هنا متعلقة باليد وقد استعملها في بدنه فصار كولو تطيب بها اتقاني بخلاف ما اذا دخل يتأقدها جرفه فمات بلها برائحته فلا شيء عليه لا تغير منتفع بعينه بحر لان الرائحة هنا ليست متعلقة باليد وجر دال الرائحة لا يمنع منه اتقاني ولا فرق ايضا بين ان يتصدده او لا وقد اقل في المبسوط وان استلم الركن فاصاب فيه او بدمه خارق كثير فعليه دم وان كان قليلا فصدقة بحر ولا فرق في المنتفع بين استعماله في بدنه وازارته وزيادته وجميع ثيابه تطيبا وخضا باوغسلا وتليده او ادعانا وتداويا واكله وشرابه نحو ذلك فاذا تعيب المحرم البالغ حين الاحرام رجلا كان او امرأة ولو تطيب قليل فعليه الكفارة الا ان في الثوب والفراش يشترط بقا الطيب زمانا فان حكه او غسله من ساعته لا شيء عليه وان كثير بخلاف البدن (مطلق) في تطيب البدن فان طيب عضو اكبر اكلا من اعضاءه فازاد كالرأس والوجه والاحية والرقم والساق والفخذ والمضد والبدن والكف ونحو ذلك فعليه دم وان غسله من ساعته وفي اقله ولو اكثره صدقة كذا في المتن وفي حكم اقله المضغ الصغير كالانف والاذن والعين والاصبع والشارب ثم هذا اذا كان الطيب قليلا لان العبرة حينئذ بالعضو لا بالطيب فان كان كثير ففي اقله ولو اقل من ربه وكذا في عضو صغير دم لان العبرة حينئذ بالطيب لا بالمضغ وهذا هو الصحيح قال في التبيين وله تشهد المسائل كسئلة كل الطيب وكافي التواذر من مسطبا باصبه فاصابها كلها فعليه دم وفيه من ابن يوسف ان طيب شاربه او قدره من لحيته او رأسه فعليه دم وقالوا اذا اكل كحل بالكحل المغطى فعليه صدقة ومثله الا ان قاله فان فعل ذلك سرارا كثيرة فعليه دم اه (تنبيه) الشارب عضو صغير وهو بمنزلة للعبة ولا يباغرها كما صرحوا في مسئلة اخذ الشارب فدمه في الاعضاء الكبيرة هنا كما وقع في الابواب لا يظهر له وجه والطيب الكثير ما يستكره الناظر ككفين من ماء الورد كف من النالية وقد روي المسك يستكره الناظر وان كان قليلا في نفسه والقليل ما يستكره الناظر ككفن من ماء الورد وقد روي

المستقيمة يستقله الناس وإن كان كثير أفي نفسه ولو طيب جميع أعضائه في مجلس واحد كفأ قدم وفي مجالس
لكل طيب كفارة فإن شمل عضواً كبيراً كالملا أو أكثر قدموا الأفضلة والبدن كله كمضوء واحد إن أئتم
المجلس والأفضل لكل طيب كفارة ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك فلو بلغ عضواً كاملاً عليه دم ولا
فصدقة قال في رد المحتار والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضو من الأعضاء الطيبة كما اعتبره بانكشاف
المروة لكن بعد كون ذلك الأصغر عضواً كبيراً لما طعت أن الصغير لا يجب عليه الدم إلا إذا كان الطيب
كثيراً أم ولو مس طيباً فترق به مقدار عضو كامل وجب الدم وإن قل فصدقة وإن لم يترق به فلا شيء عليه
مراج وفي الكافي لما أتم من طيباً ذنوباً ترق به تصدق بصدقة فإن لم يترق به شيء فلا شيء عليه إلا أن
يكون مارقاً به كغيره إذا غصبت المرأة مكعباً غصبت طيباً عليه دم ولا يس طيباً يسده وإن كان لا يقصد به التطيب شنع وفي
المبسوط والمحيط إذا غصبت المرأة مكعباً غصبت طيباً عليه دم ولا يس طيباً عليه دم قال وجعل الكف عضو كلاً لا يجر
لأبأن أن مجلس في حاوت عطار قصداً شرئلاً لا إذا قصد اغتنام إل الخ في كرهه كالمس ولا بأس بشتم
الطيب الذي تطيب به قبل أحراره وبقائه عليه ولو انتقل بعد الأحرار من مكان إلى مكان من بدنه لا جزاء
عليه أخيراً الجزاء إذا تطيب بعد الأحرار وكفر ثم بقي عليه النيب قال الشارح وفي التمييز لا انتقال دليل
على أنه بقائه من مكان إلى مكان قصد الجزاء

(مطلب في تطيب الثوب ويدخل فيه الفراش) للمعتبر في تطيبه الكثرة وانتقل في نفس الطيب بحر
والمرجع في الفرق بين القليل والكثير العرف أن كان ولا يفيق عند المبتلى لباب فإن كان الطيب في ثوبه
شبر أفي شبر فقليل فإن مكث يوماً فله صدقة أو أقل منه قبضة كذا في الباب والفتح قال في رد المحتار
ظاهراً أن ما زاد على الشبر كثير لكن لا لا اعتبار الكثرة في الثوب بل لكثرة الطيب حيث شمر فإن
مكث يوماً فله دم وأقل منه فصدقة وحيث إذا كان الطيب في نفسه كثير الزم الدم وإن أصاب من
الثوب أقل من شبر وإن كان قليلاً لا يزم الدم حتى يصير أكبر من شبر انتهى ما خصا ولو لبس مصبوغاً بمصفر
أو وردي أو زعفراني ثم لبس يوماً فله صدقة ولو عاقى ثوبه شيء كثير من خلق البيت فله صدقة
دم وإن كان قليلاً فصدقة يعني أن دام يوماً أو أقل فصدقة أن كثيراً أو قبضة أن قليلاً كما تقدم ولو ربط مسكاً
أو كافوراً أو غيره أكثر أفي طرف أو زارده أو دأه أو دام عليه يوماً ثم دم ولو قليلاً فصدقة وإن ربط المسك
فلا شيء عليه وإن وجد رائحته ولو أجزأه فله صدقة أو قليل فصدقة وإن لم يعلق به شيء فلا شيء
عليه ولو أجزأه قبل الأحرار لم يمسها ثم أحراراً لا شيء عليه وإن كان يكره التطيب في الثوب اتقافاً
شرح وقال أبو يوسف في الاملاء لا ينبغي للمعمر أن يوسد ثوباً مصبوغاً بل زعفران ولا الورس ولا ينام عليه
لأنه يصير مستعملاً للطيب فكان كالنفس بدائع وفي البحر لو شم الطيب لا يجره شيء وإن كان مسكاً وحاً
كما لو سدت ثوباً مصبوغاً بل زعفران أم قالهم (تنبيه) وإذا وجب الجزاء بالثياب وجب إزالة النجاسة
بدنه أو بولائه نصية وينبغي أن يأمر بدنه أن يجد غير محرم في غسله ولا يصير محارباً باستعماله نجساً
وإن رأى الطيب يحب أناءه كتنى فقلد زلاد نما كغيره يجب عليه جزاء آخر

(مطلب في كل الطيب وغيره) فلو أكل طيبا كثيرا وهو ان يتصدق باكثره فيحب العلم وان كان قليلا لان لم يتصدق باكثره فله الصدقة هذا اذا حكه كاهو من غير غلط او طبخ فلو جسه في الطعام وطبخه فلا بأس باكثره لا يخرج من حكم الطيب وصار طعاما وكذلك كل ما غيرته النار من الدايب فلا بأس بأخضه ولو كان ربح الطيب وجد منه وان لم تغيره النار يكره أمكله اذا كان وجد منه رائحة الطيب وان أكل فلا شيء عليه كذا في شرح الطعامي وفي الفتوح فان جسه في طعام قد طبخ كثير وعمران والاقلوه عن التجميل والآداب حتى يجرى في الطعام فلا شيء عليه فمن ابن عمر انه كان يأكل السكباغ الاصغر وهو حمرم وان لم يطبخ بل غطه بما يؤكل بلا طيب كالمخ وغيره فان كانت رائحته موجودة كره ولا شيء عليه اذا كان مثار باقة كالمستحلك اما اذا كان غالبا فهو كافي عن ان الخالص فيجب الجزاء وان لم تظهر رائحته ولو غطه بعشروب وهو غالب فقيه العلم وان كان مثلوبا فصدقة الا ان يشرب مرارا فدم فان كان للتداوي خير انتهى وحاصله انه اذا غلط الطيب بطعام مطبوخ فالحكم الطعام لا للطيب فلا شيء عليه سواء كان الطيب غالبا او مثلوبا وسواء مسته النار او لا وسواء وجد ريحه او لا الا انه يكره ان وجد ريحه كاقدمه وان غطه بما يؤكل بلا طيب كافي عن ان الخالص في الحكم الغالب فان كان الغالب طيبا لم يجب دم ان أكل كثيرا او الا فصدقة وان لم تظهر رائحته لان المناط كثرة الاجزاء لا وجود الرائحة وان كان الغالب ملحا لا شيء عليه وان أكله كثيرا غير انه يكره ان وجد ريحه وان غطه بعشروب كالحل والقرقل بالقهوة فالحكم للطيب ما لم يكن اوجامدا فان كان الطيب غالبا لم يجب دم ان شرب كثيرا او الا فصدقة وان كان مثلوبا فصدقة الا ان يشرب مرارا فدم ان اتحد المجلس والا فكل مرة صدقة انه حصل ما في الفتح وهو قول الاكثر لا يفرقوا في المشروب بين ان يكون مطبوخا ولا بخلاف انا كقول وفرقوا بين ما يؤكل بلا طيب وبين المشروب اذا غلط بطيب مثلوبا لا شيء في الاول وفي الثاني صدقة قال في البحر وينبغي التسوية بينهما اما بدم في اصله او بوجوب الصدقة فيها وقدمي الحلبي بينهما ان أكل منه او شرب كثيرا فصدقة والا فلا شيء عليه اه واذا غلط بنير المأكول وشرب ما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه حكمه كحكم غلطه في المشروب كبير وغيره والخلط ثلاثة انواع غلط الجامد بالجامد كاذ عن ان المائع والمائع للمائع كاللورد بالشراب وغلط الجامد بالمائع كاذ عن ان بالشراب وفرق الطالب من المثلوب فيها بكثرة الاجزاء وقد لا تعرف غصصا في غلط الجامد بالمائع فان وجد من المائع رائحة الطيب كقابل لخلط وحسن التدقيق السليم بطعمه فيه حسا ظاهر افيوه غالب والا فوه مثلوب وقد عرفت الكثير في مسئلة أكل الطيب وحده اما هاهنا فالكثير ما يده العارف المدلل الذي لا يشوبه نمره ونحو كثيرا والقليل ما عداه فلو أكل ما يتغذى من الحلوى المبثرة بالمو دون نحو لا شيء عليه غير انه يكره ان وجدت رائحته منه بخلاف الحلوى المسمى بالفاوت والمضاف الى اجزائها المورود المسك فان في أكل الكثير وما القليل صدقة كذا في مستدرك الحلبي والظاهر ان هذه الحلوى غير مطبوخة وان طبخها غالب ليوافق ما تقدم والا فطبوخ لا جزاء فيه كاقدمه كذا في النسخة وغيره ولا بأس بأكل الخبيص الاصفر

لصبر وهو الحلو المزعج مراراً وغيره *

(مطلب في التدوي بالطيب) ولو تدوى بالطيب أو بدوا فيه طيب غالب ولم يكن مطبوخاً فثمة بمرأته يترمه صدقة إذا كان موضع الجراحة لم يستوجب عضو أو أكثر إلا أن يفعل ذلك سرّاً فيلزمه ثم مادام الجرح باقياً فليس عليه كفارة واحدة وإن تكرّر عليه الدواء وكذا إذا خرجت قرحة أخرى في ذلك الموضع أو في محل آخر قبل أن تبرد الأولى فدواها مع الأولى تكفيه كفارة واحدة ما لم تبرد الأولى فإن بردت الأولى ثم دوى الثانية فليس عليه كفارة ثان كغير الأولى ولا عندئذ وعندئذ كفارة واحدة ما لم يكفر للأولى شرح *

(مطلب في الأدهان) ولو أدهن بزيت بحت أو حل بحت غير مطبوخ كل منها أو أكثر فليس عليه دم عند أبي حنيفة وصدقة عندهما وإن استقل منها فصدقة اتفاقاً هذا إذا استعملها على وجه التطيب سواء استعملها في الشعر أو في الجسد عندنا أما إذا استعملها على وجه التدوي أو الأكل فلا شيء عليه بالإجماع فلو أكلها أو استعملها أو دوى بها جرحاً أو شقوقاً برجليه أو فطر في أذنيه فلا شيء عليه وأما المطيب منها وهو ما بقي فيه الأثر كدهن البنفسج والياسمين والورد والبان والخلير وما شابه ذلك فإذا أدهن به عضواً كبيراً كالأذن فليس عليه دم بالإجماع لا بطيب وفي الأقل منه صدقة وكذا إذا أدهن بالمطبخ منها أو أكثر منه فليس عليه دم اتفاقاً بمجرّد كبر بخلاف ما لو أدهن بقية الأدهان كالشحم والسمن والآية وكذا نحو دهن اللوز ونوى المشمش على ما في برد المختار فانه لا شيء عليه وبخلاف المسك والمنبر والكافور والتالية ونحوها مما هو طيب بنفسه فانه يترمه الجزاء بالاستعمال ولو على وجه التدوي أو الأكل لكنه يتخير إذا كان لمدرين الدم والصوم والإطعام كاسيأتي *

(مطلب في الكحل المطيب) ولو أكتحل بكحل ليس فيه طيب فلا بأس به وإن كان فيه طيب فليس عليه صدقة إلا أن يكون مراراً كثيرة فقدم كذا في كافى الحائكم والمحيط فلا يترم الدم مرة أو مرتين وإن كان الطيب كثيراً في الكحل لأن المتبرعنا الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المحاط وتقصيه في المنفعة فإن كان لتكحل من ضرورة تخفيف الكفارة فتح *

(مطلب في غسل يده أو رأسه بالطيب) ولو غسل رأسه أو يده بإشتان فيه الطيب فإن كان من رآه معاً اشتاناً فليس عليه صدقة إلا أن يغسل مراراً فدم وإن معاً طيباً فدم ولو غسل رأسه أو يده بالخطي فليس عليه دم عند أبي حنيفة وقال صدقة قيل جواب أبي حنيفة في غطى المراقى وله راحة طيبة وإن لم تكن زكية وموجبة دم وجواب أبي حنيفة في غطى المراقى قطع ولا شيء في استعمال غيره اتفاقاً فتح وغيره ولو غسل رأسه بالمرض والصابون لا رواية فيه وقالوا لا شيء فيه لأنه ليس بطيب ولا يقتل فتح وكذا لو غسل رأسه بالسدر لا شيء عليه كافي الباب لكنه كالخطي يقتل المهرام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندها كافي المنع *

(مطلب في الخضب وتليد الرأس بالطيب) ولو غضب رأسه أو لحيته أو كفه بماء فليس عليه دم إن كان

مانما وان كان مخبئا فلبدر رأسه عليه ضمان على الرجل دم للتنطية ودم للتنطية وعلى المرأة دم واحد للتنطية فقط هذا ان دام وما اولية على جميع رأسه او ربه والا فصدة للتنطية ودم للتنطية وكذا الحكم لو ولد رأسه بالخطي وحصل التنطية والتلييد ان يأخذ شيئا من الخطي والاسن والمصغ فيجعله في اصول الشمر ليتليد فتح والتنطية بالتلييد متعاد لاهل البرادى دفع الشمت والوسخ وتامة في رد الحتار ولا يجوز استصحاب التنطية الكاثنة قبل الاحرام بخلاف الطيب والتلييد اليسير الذي لا يحصل به التنطية بالسنة ويصكره احداث التلييد اليسير بعد الاحرام لازالة الشمت ولو غضب رأسه بالمومة فان كانت متبدة فعليه دم للتنطية ان دام وما وفي الله صدقة وان كانت مائة او غضب بها لحيتها فلا شيء عليه لانها ليست بطيب لكن ان خلف ان يقتل الموام اعظم شيئا بحر وغيره وان غضب رأسه بالمومة لاجل المناجاة من العدا مع عليه الجزاء باعتبار انه يغضب رأسه حداية غير انها للملاج فلا ذكر الجزاء ولم يذكر الدم فتح * (تنبيه) ولو طيب محرّم مما لا شيء على التفاعل من الجزاء كجلب البسه الخفيض وان كان تطيب المحرم وبالباسه حرام من حيث التسبب ويحجب الجزاء على المفعول وانفسح عنه وتعالى اعلم *

(الفصل الثاني في لبس الخفيض) اذ ليس المحرم المذكور الخفيض هو الملبوس المعمول على قدر البدن او على قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء بخياطة او نسج او لصق او غير ذلك كبير لبسا متادا كالحرام في الاحرام ودام عليه زمانا ولو ناسيا او مكرها سواء احدث اللبس بعد الاحرام او احرم وهو لا يسه فدام عليه فعليه الجزاء بخلاف اتفاهه بعد الاحرام بالطيب السابق عليه للنع فيه اما بعد الابتناء ثم التزج في الحال فلا جزاء فيه لعدم الارتفاق بخلاف الطيب بالبدن كالحرام فاذا لبس خفيضا وما كمالا اولية كاملة تقدم در المراد مقدار احدهما فلو لبس من نصف النهار الى نصف الليل من غير اتصال او العكس لم يسه دم رد الحتار وفي اقل من يوم واولية صدقة كذا في المتون (تنبيه) ومقتضاء الخواص لم يسه وهو لا يسه الخفيض واكفه في اقل من يوم وحل منه ان تزمره صدقة الا ان يوجد نص صريح بخلافه فانقات التجرد من الخفيض في النسك واجب مطلقا سواء طال زمن احرامه ام قصر ولتقديره باليوم والليل انما هو فيما اذا طال زمن احرامه اما اذا قصر فقد حصل له في نسكه ارتفاق كامل فيكون تاركوا واجب من واجبات احرامه فينبغي ان يجب الدم قلت لاشك في تقاسته ولكن يحتاج الى نقل صريح وتامة في المنع *

(تنبيه) قال في البحر واطلق في الاقل فشمع الساعة ومادونها خلافا في غزاة الاكل ان في ساعة نصف صاع وفي اقل من ساعة قبضة من بر اه قال في ضياء الابصار لكن ذكر الامام الناطقي في الروضة نحو ما في الخزانة فهو مقيد لما في المتون فدل على ان عليه اهل المناسك اه في الباب وكذلك لو لبس ساعة فصدة وفي اقل من ساعة قبضة من بر او قبضتان من شير اه والزيادة على اليوم كاليوم فلو لبس يوما او اياما فعليه دم واحد فان اراق ذلك ثم تركه عليه وما آخر فعليه دم آخر بخلاف ولو لبس يوما او اياما ثم تركه ثم لبسه فان كان تركه على مزم التزج فعليه كفارة اخرى وان كان على عزم ان يلبسه نائيا او يلبس بدله لا يزمه كفارة اخرى ولو جمع اللباس كلها في يوم واحد من قبض ونباض ومامة وقنوسه وصر او يعل وغف

وليس وما اودام على ذلك اياما او كان ينزعها الى لاويما ولبسها نهارا او بالكمس ما لم يزم على الترك عند الخلع ولم يكفر للاولى بخليه دم واحد ان انحسب البس بان كان ليس الكل لضرورة او لغيرها ولا يزم ليس الكل في مجلس واحد كما قاله القاري بل يمكن جمعا في يوم واحد فلو جمع الكل في يوم واحد ولو في مجلس واحد الجزاء ان انحسب السبب ولو ليس البعض في يوم البعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان انحسب السبب رد المختار فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى لبس ثوب قبيس فبين ان لبسها على موضع الضرورة نحو ان يحتاج الى قبس فلبس قبصين او قيصا وجبة او يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة باحدهما يتخير فيها وانهم بالاخر كما سيأتي والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة على موضع الضرورة لا تعتبر جنابة مبتدأة وان لبسها على موضعين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القيصين مثلا وليس قيصا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار لا يتخير فيها وكذا الحكم في الخلق بان خلق بعض اعضاءه بغير لبسها لغير ضرورته ولو في مجلس تعدد الجزاء وهكذا في الطبيب واقفه اعلم شرح ولو كان به حى غيب لجل لبس الخيط لها وينزعه عند زوالها او حصره عدو فاحتاج الى اللبس للقتال اياما يلبسها اذا خرج اليه وينزعها اذا رجع اولم ينزع اصلا اولم يرجع ولكن يلبس في يوم في وقت وينزع في وقت او كان بضرورة اخرى لاجلها يلبس في النهار وينزع في الليل للاستثناء منه او فعل بالكس لبرد او غيره اولم ينزع ولو مع الاستثناء عنه والمالة لازمة فادام المذنب موجودا فلبس متعدي جميع ذلك عليه كفارة واحدة يتخير فيها فان زال المذنب الذي لاجله لبس بان زال هذه الحجة وحديث عرض آخر اوحى غيرها او ذهب هذا العدو وجاءه عدو غيره او زال هذا البرد او اصابه برد آخر غير الاول عرف ذلك بوجه من الوجوه المفيدة لمعرفته فنزعه ثم لبس للثاني اودام على اللبس فعليه كفارة اخرى كغير الاولى ولا تعدد كفارة واحدة ما لم يكفر للاولى ولو لبس للضرورة فزال فادام يمين فادام في شك من زوال الضرورة فليس عليه الا كفارة واحدة وان تيقن زوالها كان عليه كفارة اخرى لا يتخير فيها والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد جهة اللبس واختلافها لا الى صورة اللبس كذا في الفتح *

(تنبيه) قد تعدد الجزاء في لبس واحد بامور الاول التكفير بين اللبسين وان انحسب السبب كان كغير الاول ودام على اللبس والثاني تعدد السبب والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال المذنب او بعد حدوثه والرابع لبس الخيط المعبر عن طيب للرجل ويحدد الجزاء مع تعدد اللبس بامور منها اتحاد سبب اللبس كما لو تعدد اللبس لحى غيب وعدم الزم على الترك عند النزاع وجمع اللباس كلها في مجلس او يوم وان انحسب السبب واتحاد موضع اللبس وان تعدد السبب ولو ارتدى بالقمص او اتشح به او اترو به او بالسر او بل فلاناس به لانه لم يلبس لبس الخيط لان حقيقة لبس الخيط ان يحصل واسطة الغياطة اشتغال على البدن واستمساكها بها اتقى اتقى لبس الخيط وهنا اتقى الاشتغال واستمساكها بالبدن واستمساكها بالبدن ولم يزل يدعي في كيه فلا شيء عليه الا الكراهة لعدم الاستمساك بنفسه ولهذا يتكلف في حفظه وقال

وفي عليه الجزاء لانه ليس كذلك عادة قلنا السادة في التقياء انضم الى نفسه ما خوذ من التبو وكاله فبقا تقول
 عبيط اما لوزره او ادخل يديه في كفيه او احدهما في كفه وما واكثر فليس عليه دم وفي اقله صدقة لحصول
 الاستمسك بالزوا او ادخال مع الاشتغال بالخطاة وكذا لو لبس الطيسان ولم يزره فلا شيء عليه ولو زره
 وما واكثر فليس عليه دم وفي اقله صدقة بخلاف ما لو عقد الرداء او شد الازار لم يحمل وما كره ذلك لشبهه بالخطيط
 ولا شيء عليه لانفاء الاشتغال واسطة الخطاة حكا في الفتح وغيره وتوشع بالشوب ولا يخله بخلال
 ولا يمتدحه على عنقه اما جواز التوشع فلا في معنى الارتداء والازرار واما كراهة عقده فلا انه اذا عقده
 لا يحتاج في حفظه على نفسه الى تكليف فكان في معنى لبس الخطيط ولو فعله لم يترد في لانه ليس بعبيط على
 الحقيقة فاكتفى بالكراهة شلية عن التولي الجي ولو لم يجد الا السر او لبس من غير قتي فان كان وسيعا
 يمكن فتحه والازار عليه دم عثم والاقدية تضيق فيها القدر شرح وليس على المرأة لبس الخطيط شي
 (مطلب في لبس الخفين) ولو لبس الخفين قبل القطع وما لبس عليه دم وفي اقل من يوم صدقة وكذا
 الجورين قال الشارح ولم اومن صرح قمين لبس غفا واحدا والظاهر ان يكون الحكم متندا اذا
 لم يكن مجلس لبسها متندا وان لبسها بعد القطع اسفل من موضع الشر الكفلاشي عليه ولو وجد نلين
 بعد قطعهما يجوز له الاستدامة على ذلك ويجوز لبس الملقط مع وجود النلين لكنه يكره *

(الفصل الثالث في تنظية الرأس والوجه) اذ افطى رأسه او وجهه ولو امرأة كلا او بعضا عمداد هو
 ما يقصده بالتنظية عادة كالنفسوة والعمامة تحيطا سكان او غيره ودام عليه زمانا ولو نلتيا او مداما ما لا
 جاهلا اختار او مكرها او ناعا فطاه غيره او هو بنفسه بذرا او بشير عذرفعليه الجزاء فاذا افطى جميع رأسه
 او وجهه والربع منها كالكل اعتبار بالخلق وعن ابني يوسف اعتبار الاكثر فيها واختاره في الفتح قال لان
 تكامل الجنبية لا يحصل بمادون الاكثر بخلاف خلق الربع لانه متناد وما اولية والمراد مقدار احدهما كما
 مر فليس عليه دم وفي الاقل من يوم او من الربع صدقة ولو عصب رأسه او وجهه وما اولية فليس عليه صدقة الا ان
 يأخذ قدر الربع قدم ولو عصب يده او موضعا آخر من جسده لا شيء عليه وان كثر لكنه يكره من غير
 عذر كمقد الازار وتخليل الرداء بحر ولا بأس ان ينطى اذنيه وقفاه ومن لحيته ما هو اسفل من التقف
 بخلاف فيه وعارضه ودقته ولا بأس ان يضع يده على اقله بلا ثوب شح و بحر والظاهر انه لو كان الوضع
 بالثوب بقيه الكراهة التحريمية فقط لان الاثف لا يبلغ ربع الوجه اقاده طرد الاختار ولو غطى رأسه بمحمل
 ما لا يقصد بالتنظية مادة كأجاة او عدل البر او جوارق او مكنل او طاسة او طست او حبر او مدر او
 صفر او حديد او زجاج او خشب او نحوها من فضة وذهب مما ينطى كل رأسه او بعضه فلا بأس به ولا شيء
 عليه ولو لترض دفع الحر والبرد وصرح في المنصة وعلى هذا يفرع ما لو دخل تحت ستر الكسبة فان كان
 يصيب وجهه او رأسه فهو مكره لا شيء عليه والاقلا بأس به بحر ولو غطى رأسه بطين فليس عليه الجزاء وان
 غصبه بالبناء الخمين او لبده بالخطمي قد حصر في الخضاب ولو غطى رأسه عثم او وجهه او البسه المخطوط هو
 نائم وما كماله في الحرم الذي حصل له الارتفاق دم ثم ان كان لغير عذر وان كان لمذوق قدم غير شرح

وليس للمرأة أن تنقب وتقطي وجهها فان غلبت يوماضليها دم وفي الأقل صدقة ولو غلبت ذلك للضرورة
تخير في الكفارة ولو تثلثت يوم اولية فليها دم والا فصدقة ولو كانت تستر وجهها وتكسفه اخرى و
هكذا تعمل في كل مرة اقل من ساعة فلكية فليها الكل مرة قبضة من طعام فنيا - الا بصار والله اعلم •
(الفصل الرابع في الحلق وازالة الشعر) مق حلق عضوامة مودا بالحق من بدنة با او ان التحلل فليطه
دم وان حلق ما ليس بمقصود فصدقة كذا في المبسوط ولا فرق في الحلق بين ان يحرق لنفسه او يحلق له غيره
بأسره او يغير أسره طائفا او مكرها جوهرة والتقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم والصدقة لباب
قالوا يجب دم ولو حلق ربيع رأسه او ربيع لحيتته فصاعدا او قصر ربيع رأسه او اكرا وقصرت المرأة قدرا غلة
من ربيع شعرها فزيد اعتبارا بالحل وفي اقل من الربيع صدقة سواء بقي بعد الحلق شيء او لا كما لو كان اصلع
على ناصيته اقل من ربيع الرأس وكذا لو حلق كل رأسه وما عليه اقل من ربيع شعره فلو كان قد ربيع شعره
ففيه دم وعلى هذا يخفى مثله فيمن يلقح خبيثته الفايق الخلفة فتح والحيه مع الشارب عضو واحد فيعتبر
ربيع لكل فتح ويحرم ويلبني ان يراد قولهم وفي اقل من الربيع صدقة اي بعد ان يكون غصه لما في الخانية
وان تنف من رأسه او اتقه اول حيتته ثلاث شمرات ففي كل شعر كصف من طعام وفي غصلة نصف صاع اه
فتبين ان نصف الصاع انما هو في الازد على الثلاث اما اذا لم يزد تصدق لكل شعره يكف من
طعام هذا اذا سقط به من محذور الاحرام كالذئب اما اذا سقط شغل المأمورة كالمصروف في ثلاث شمرات
كف واحدة من طعام افاده ابو السمود ومافي البدائع وغيره ولو اخذ شيئا من رأسه او لحيتته او لمس شيئا
من ذلك فانتم منه شعره فليطه صدقة فله ان يفرغ على اطلاق الرواية ولو حلق رأسه ولحيتته وابططيه وكل
بدنه في مجلس واحد فليطه دم واحد لا محاد الحل معنى بانحد المقصود هو الارتفاق الا اذا كفر للاول كالم
حلق رأسه وراق دمائم حلق لحيتته ثم دم آخر وان اغتسلت المجالس فلكل مجلس موجب جنابة عندهما
لاختلاف الحل حقيقة وعند عدم واحد ما لم يكفر للاول فلو حلق رأسه في اربعة مجالس في كل مجلس
رباض فليطه دم واحد اتفاقا لا محاد الحل حقيقة ومعنى الا اذا كفر للاول او كانت المجالس في ايام متفرقة فليطه
اربعة دماء اربعة في الجنابة وعن محمد بن من كان به اذى من رأسه حلق ثم نف ابططيه او اطلق في مقامه ذلك من
غير ضرورة قال عليه الضرورة اي الكفارات ثمانية وعليه ان الضرورة دم مستقل ولا تدخل الضرورة في
غيرها كبير ولو حلق موضع الحاجم واحتجم فليطه دم عند ان حنيفة وهو وضع الحاجم في حق الحجابة
عضو كامل كالي التنج والاصدقة فان لم يحتجم بعد الحلق فصدقة اما كما لو حلقه فليطه الحجابة تروح
ولا بأس ان يحتجم معنى من غير حلق او يتصد او يجبر الكسر او يحن خائبه وان حلق رقبته او عاتقه او
نف ابططيه او احدهم فليطه دم وفي اقل من الحلق اكبر صدقة ولا بد من هذه الاعضاء لكل
لان حلق بعضها ليس بمصاديق لاف الرأس والحيه الباطنة - - - - - بالمية كبر غار - - - - - الصدر والرق
الركب والوجه والاصدق والساعد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد

وهو الاصح قال في الفتوح انه الحق اه خلا فالحق الهداية فيما نفع الاسلام فليهدم وان كان اقل فصدقة
لا تاتى بمقصد بطريق التنوير اه واختاره كثير من المشايخ واجاب في الفتوح بان المقصد الى خلقها انما هو في
ضمن غيرها وهو تنوير المجموع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود بالخلق اه ولو خلق شارب كله
او بعضه او قصه فليهدم صدقة وهو المذهب الصحيح لان بعض الحقيقة ولا يبلغ ريع المجموع وقيل فيه
حكومة مدل وعليه مشى في الهداية والكنز وهو مخالف لقولهم وفي اقل من الريع صدقة وقيل دم لانه
مقصود بالخلق رفعة الصوفية وغيرهم بحر ويجمع المنتزق في الخلق كافى لطيب فلو خلق ريع رأسه من
مواضع مفرقة فليهدم والنفق والنقص والا طلاء بالنورة والتقليم بالاسنان والسقوط باللس ونحو ذلك
كالخلق من راج وغيره فلو سقط من رأسه اول حية ثلاث شعرات عند الوضوء او غيره فعليه كف من طعام
كذلك في الثانية ومناسك الفارسي وهو من عمد وفي الباب فعليه كف من طعام او كسرة او عذرة لكل
شعرة اه ثم ما من عمد بخلاف ما قدمنا من الثانية قوله وان كف من رأسه الخ وقدمر التوفيق وحاصله
اه ان سقط ثلاث شعرات بنتفخه وجب لكل شعرة كف من طعام وان كان سقط بدون كف بان وضاً أسقط
او احترق بسبب غيرة كافى مناسك الفارسي وجب الثلاث كف واحدة من طعام (تنبيه) لا ينبغي ان
الشعر اذا سقط بنفسه لا يحطوره لاحتال قلمه قبل احرامه وسقوطه بغير نكسه واداسقط بفعل المحرم
بان احسن به وادركه حينئذ يلزمه الجزاء افاذه الشارح واذا خبز فاحترق بعض شعره تصدق بخلاف ما
اذا تآثر شعره بالمرض او بالارقلاشي عليه رد المختار وقوله او النار يحول الى عدم المباشرة منه بان كان ناعماً
او نحوه كبير وفي المحيط واذا خبز المبد فاحترق بعض شعر يده في التنوير فعليه اذا احتق صدقة قال الشارح
واذا كان شعر يده كاملاً قالوا يجب الدم اه وان اطلق من غير اذى فعليه دم اذا احتق اه قال الشارح وقول
المهيض من غير اذى اي بغير عذر قيد به لانه اذا كان من عذرتين الصوم على العبد فوراً هذا اه ولو ثبت
شعرة في عينه فلاشي عليه بازالها ولو خلع جفنة من رأسه بشعرها لم يلزمه شيء لباب وان خلق محرم رأس
محرم قبل او ان التحلل بأمره او بغيره امره فعليه صدقة وعلى المأخوذ دم ولا يتخير فيه وان كان مكرهاً او
فأعماً لانه عذر من جهة المباد بخلاف المضطر حيث يتخير لان الأفة هناك مجاورة ثم لا يرجع المأخوذ رأسه
على الخالق لان الدم انما هو مما مال عن الراحة والريانة وكذا عليه صدقة ان خلق رأس حلال وقيل تصدق
بما شاء وجزمه في البحر والنهر وكذا اذا خلق حلال رأس محرم فعلى الخالق الحلال صدقة كماله خلق نبات
الحرم وقيل لا شيء عليه والاول ذهب اليه الزيلعي والسرورجي وصاحب الفتوح والشعني وتبهم في البحر
والنهر والثاني صرح به في البدائع ومناسك الفارسي والعناية والحاوي واعتمد في الباب وعمره قال الخالق
والخالق اما ان يكون ناعماً او حلالين او الخالق محرم او المأخوذ حلالاً او بالعكس ففي كل على الخالق
صدقة الا ان يكون ناعماً او حلالين وعلى المأخوذ دم الا ان يكون حلالاً نهياً وزيلعي وفتح وان قص المحرم
اشعار حلال او الحلال اغفار محرم فعليه صدقة والخلاف فيه كاخلاف في الخلق وان خلق محرم شارب
محرم او حلال او قصه او قص من اغفاره اطعم ما شاء وما في الباب وان اخذ المحرم من شارب محرم او حلال

ففيه صدقة فلا يصح لأن الحرم إذا حلق شاربه وجبت عليه الصدقة فإذا حلق شاربه فغيره أطعم ما شاء
كسرة خبز أو كفا من طعام لتصوير الجنابة وتغامه في البحر *

(الفصل الخامس في قص الاظفار) إذا قص اظفار يده أو رجله في مجلس أو مجلسين ففيه دم واحد
بالاتفاق كولو حلق ربيع رأسه في مجلس أو مجلسين لان اتحاد الحلق حقيقة ومعنى فان قلم اظفار يده أو رجله ثم
قلم اظفار يده أو رجله الأخرى فان كان في مجلس واحد ففيه دم واحد لان اتحاد الحلق معنى أو مجلسين فدمان
عندها لاختلاف الحلق حقيقة وكذا إذا قص اظفار يده ورجليه فان كان في مجلس ففيه دم واحد وان كان
في أربعة مجالس في كل مجلس عضو واحد أو أربعة دماء عندها كفر للاول ولم يكفر وقال محمد بن ميمون
دم واحد في المستثنين ما لم يكفر للاول لها ان هذه الاعضاء متباعدة حقيقة وقصها جنايات متعددة حقيقة
وانما جعلناها جناية واحدة معنى لان اتحاد المقصود هو الارتفاق فإذا اتحد المجلس يعتبر المعنى وإذا اختلف
تعتبر الحقيقة كل ذلك إذا كانت الجنايات من نوع واحد فان اختلفت لا يتعد الجزاء اتفاقا وان اتحد
الحلق والمجلس كالمسح وان قلم اقل من يده أو رجل أو خمسة متفرقة أو أربعة من كل عضو حتى بلغت ستة عشر
ظفر ففيه صدقة لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ قيمة الطعام دما فينقص ما شاء أو يختار الدم والمعنى
فينقص ما شاء الى نصف صاع لا أكثر بان ينقص نصف صاع مرة أو مرار إلى ان يصير الباقي اقل من ثمن
الدم نصف صاع أو يقل منه لا أكثر وقال في شرح المجمع واختلفوا في كيفية تنقيصها الى الصدقات عن الدم
والاصح انه ينظر الى الاصغر من الشبه والتجيز فان لم يبلغ ذلك دما خرج فيكون الواجب اقتص من
الدم ويكون النقص بقدر المقدور في الشرع اه وانما تنقص احوال قيمة الدم للتأجيل في التقليل ما يجب في
الكثير حتى لو كان الواجب اربعة دماء نصف صاع فقط بان قلم ظفر أو أحد أو أكثر يبلغ هذا ينقص منه
والتفصيل في رد المحتار وقال محمد بن حبيب الدم قلم خمسة متفرقة اربعة اذ اظطرب قدر عضو في موضع
متفرقة قلنا الطيب ليس له عضو يخصه لجمال اليد كله كمضوء واحد فيجمع المتفرق فيه كافي للتجاسة
تبيين ولو انكسر ظفروه أو اقطع شظية منه بعد الاحرام او كان قبله فقطعها او قاصها لم يكن عليه شيء لانه
لا ينمى بعد الانكسار فلو كانت بحيث لو تركه ينمو ففيه صدقة قال في البحر وقيد بالانكسار لانه لو
اصابه اذى في كفه فقص اظفاره ففيه اي الكفارات شاء اه ولو قطع كفه وفيه اظفاره لم يلزمه شيء
وان قلم الحرم اظفار حلال أو محرم أو قلم الحلال اظفار محرم فحكمه حكم الحلق بدائع وفي المحيط وإذا
حلق الحرم رأسه حلال أو محرم أو قلم اظفاره ففيه صدقة *

(فصل فيما اذا ارتكبت المحظورات الاربعة بهذر) ما ذكرنا من ثبوت الدم علينا والصدقة علينا في فصل
الطيب والبس ومنه التنظية والحلق وقلم الاظفار انما هو في حالة الاختيار بان ارتكبت المحظورين بهذر
اما في حالة الاضطرار بان ارتكبه بهذر كمرض أو حاجة فان كان مما يوجب الدم فهو مخير بين البس والصدقة
والدم ولو ممر أو لودي الثلاثة من كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما كان اعلى قيمة ولو ترك الكل
بما قبل على ترك واحد منها وهو ما كان ادنى قيمة لان الفرص يسقط بالادنى كبير وان كان مما يوجب

الصدقة لهم وحقق بين الصيام والصدقة قال في رد المحتار وليست الاريسة قيداً فان جميع عظومات الاحرام اذا كان بمذقة فيه الخيارات الثلاثة اه وتقل منه في الكبير ومن الاضرار الحلي والبرد الشديد والحر كذلك والجرح والفرح والصداع والشقيقة والقمل الكثيرة في شعر رأسه والاحتجام ولا يشترط دوام الصلة ولا ادائها الى التلف بل وجودها مع تسبب ومشقة يبيع ذلك ليا بغيره ومن الاضرار خوف الهلاك من البرد والمخاض وليس الصلاح للقتال فتع وغاية ولعل المراد بالخوف الظن لا مجرد الوهم فاذا غلب على ظنه ملاحقه او مرضه من البرد جاز له التنظية مثلاً لكن بشرط ان لا يتمدى موضع الضرورة فينظي رأسه بالقلنسوة فقط ان ادفعت الضرورة بها وحيث نظف الغمامة عليها حرام وجب للدم والصدقة كذا في البحر ومراعاة اذا كانت الغمامة نازلة بحيث تنظي وربما محرم تنظيها فينبذ يجب دم ان كان يوماً والافسدة وتامه في المنفعة واما الخطاء والنسيان والاغواء والاكرام والنوم والرق وعدم القدرة على الكفارة فليست بأضرار في حق التخيير ليا بوجوب الدم حينئذ او الصدقة عيناً لا يجوز من الدم طعام ولا صيام ولا من الصدقة صيام فان تمذره عليه ذلك بقي في ذمته الى الميسرة فان مات فعليه الا بصاء ان ترك مالا كذا في الباب والبحر وغيرهما وفي الظهيرة فان لم يجد الدم صام ثلاثة ايام ضيق كافي البصر رد المحتار واذا وجب الدم غير ان شاء ذبح في الحرم او تصدق بثلاثة اصوع طعام او ستة من غيره على ستة مساكين ان شاء در لكل مسكين نصف صاع من براوصا من غيره حتى لو تصدق بها على ثلاثة لم يجز الا من ثلاثة وعليه تكميل الباقي ولو تصدق بها على سبعة على السوية لم يجز اصل الا ان الله متمصو عليه وسياق تمامه بحر او صام ثلاثة ايام ان شاء ولو منفردة وان وجب الصدقة على التخيير ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع او اقل على مسكين او صام يوماً ما رد المحتار من الباب *

(فصل) في شرائط كفاراتها الثلاث (مطلب في شرائط جواز الدم) الاول اياه فلذبح سائمة لغيره فاجازه او ضمنه فلك حينئذ لا يجوز والثاني ان يكون الهدى من النعم والثالث ان يكون دياراً فوقه او جذعاً من الضبان اذا كان عظيماً والرابع ان يكون سالماً من السيور كما سنذكره في الهدى ان شاء الله تعالى والخامس التسمية والسادس الذبح فله هلك الذبح بعد الذبح او مرق لا شيء عليه بخلاف مالو سرق وهو حي او تصدق بحياته فغيره والسابع تاخير الذبح عن الجناية فلذبح ثم جنى لم يجزه ككافي كفارة اليمين قبل الحلت والثامن ذبحه في الحرم فلذبح في غيره لا يجزه من الذبح الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فانه يجوز بدلا عن الاطعام والسابع ان يكون من المسلم او الكفاي والمشرع التصديق بلحمه عند الامكان فلا يجوز له الاكل منه ولو استهلكه كفته به بدل الذبح ان دعه ونحوه ضمن قيمته ولا يتقدم الاجزاء به بخلاف ما لو هلك بعد الذبح بخلاف ما لو هلك من الذبح او جرحه او جرحها او تصدق بلحمه على فقير يجوز ان تصدق به عليه فلو تصدق على امة او فرعه او بمولود او زوجها او هاشمي ففليه قيمته ولا يجوز لك ان تولد اهل انتبه وكل من هو انبيء وانبياء والثاني عشر الدية والثالث عشر عدم اشتراك من برده لغير الذرية ولا يشترطه عدد الساكنين بلوتهم في بطنه

واحد جاز ولا تقراء الحرم ولا الحرم فلو تصدق به على غيرم أو أخرجه من الحرم بعد البيع تصدق به جاز
وقراء الحرم أفضل إلا أن يكون غيرم أو جرح ولا يجوز من القيمة إلا إذا اشكل أو اتلف مما لا يجوز
له إلا شكل منه عليه قيمته تصدق بها أو وجب الدم على التخيير فيجوز منه أداء القيمة على وجه الإطعام
(مطلب في غير الطراز الصلطة) الأول القدر وهو أن يكون نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه
أو صاع من شمر أو دقيقه أو سويقه أو تمر أو زبيب فلا يجوز أقل منه ولا أكثر من تصدق به فالشكل في
الأولى والثاني الثانية ولو نصف صاع تطوع الثاني أن لا يفرق نصف صاع على قيرين أو أكثر إلا في
الفطرة وأجزاء في البحر والتمر كالفطرة أطلقوا نصف الصاع والصاع فلو أدى رد الجاز ولو أدى صاعاً
به عيب أدى النقصان وإن أدى قيمة الردى أدى الفضل ولو كانت الحنطة مخلوطة بالشعير فلو الغلبة للشعير
فصلية صاع ولو بالسكن نصف صاع وإن تساوى يابني وجوب صاع احتياطاً رد الحنار ويصير الصاع وزناً
بل يسع ثمانية أو طال القنار وسون درهم من الشعير أو الحنطة الجيدة أو من ماش أو عدس والأول أن يحوط
لما فيه الخروج من المدة يقين كاحرره في رد الحنار وقد سره بعض المتأخرين فكان على أحوط الاتزان
كيتين مسكتين الأسدي كيلة فنصف الصاع كيلة مسكية إلا نصف سدس كيلة من البر المنزلة النظر
ضياء الأبرار وقال الشارح وقد غفقت فوجدت نصف صاع تقريباً من الحب المصري إذا لم يكن مغرباً
قدر كيل مكى وربع من السكيل المتعارف في زماننا ومن القتيبي التطف بمقدار كل واحد منه أه ومتوان
برأجاز خلافاً لصدقاته لا بد من أن يقدر بالسكيل وقاية (تنبيه) للدول من سواء كل منهما صاع
رطلان البراق والرطل مائة وثلاثون درهماً والحنار الثالث الجنس وهو البر ودقيقه وسويقه والشعير
ودقيقه وسويقه والتمر والرب فهو أربعة أنواع لا خامس لها التي يجوز أدائها من حيث القدر وأما غيرها
من أنواع الحبوب فلا يجوز إلا باعتبار القيمة كالارز والقمح والماش والعدس والخمر وغير ذلك إذا أتلا
ونحوه وكذا لا تقل لا يجوز إلا على وجه القيمة وكذا الخبز ولو من قمح يعتبر فيه القيمة فلا يجوز وزناً على
الصحيح ويجوز أداء القيمة في الكل دراهم أو دنانير أو فلو ساء أو هرواً أو ماشاء يندف لكل مسكين قيمة
نصف صاع من بر ولا يجوز النقص عنها كالأقرب رد الحنار ولو وجب عليه طعام ستة مساكين كيز قطعاً
ثوباً واحداً فإنه أنصاب كل مسكين ما يبلغ قيمة نصف صاع من بر جازاً والألا وكذا يجوز منه الدم إلا أنه
يشترط أن ينصدق بالدم على وجه الإطعام أن يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع أقل ولا أكثر
ولا يسقط عنه إلا إذا قبل أنهلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم شرح وتعتبر القيمة وقت الوجوب
وقالوا لم الأداء كذا لو أنفك فطيرة فيخى أن يكون هنأ ولكن لا يجوز أدائها المنصوص عليه بضه
عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من نوعه أو لا فلو أدى نصف صاع من حنطة حبة من صاع من حنطة
وسدس أو نصف صاع من تمر قيمته نصف صاع من بر أو أكثر من الحنطة لم يميز طريقه من نفسه طاه تكمل
الباقى وكذا لا يجوز مدلاً من غيره بل يعطى أقل من متوى الحنطة قيمته من لآرة ما يبلغ قيمة نصف صاع
من الحنطة ويح زاداً غيره بدلا عنه باعتبار القيمة فلو أدى ثلاثة أمنا من الذرة قيمتهما متوان من الحنطة

بحر والاولى ان يرأى في الحقيقة والسوق وكذلك في التريب القدر والقيمة احتياطا وهو ان يؤدي من دقيق
 البر نصف صاع قيمته نصف صاع من بر ولا يقل من نصف صاع يساوي نصف صاع من بر ولا نصف صاع
 لا يساوي نصف صاع من بر وعلى هذا التماس في دقيق الشتر وسوقه والريب فان أدى نصف صاع من
 شعير ونصف صاع من غر أو نصف صاع تمر ومثا واحد من الحنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة
 جاز عندنا علاقا لا شافى فان عنده لا يجوز الا اذا كان الشكل من جنس واحد ذكره في البحر في القطرة و
 الحقيقة الاولى من البر والدرام الاولى من الحقيقة والبر ودفع القيمة الفضل من دفع الدين على المذهب المتقرب و
 هذا في السنة اما في السنة فمدفع الدين الفضل والمراد بالقيمة الدرهم والدينار كافي رد المختار وقيل المنصوص
 الفضل في الاحوال كلها سواء كانت ايام شدة او لا لان في هذه موافقة السنة وعليه الفتوى منع فقد اختلف
 الاقتضاء رد المختار واداراد ان يعطى قيمة الحنطة او الشعير او التمر يؤدي قيمة اى الثلاث شاء عندها
 وقال محمد يؤدي قيمة الحنطة رد المختار الرابع اعليه الحمل للمصروف اليه لصدة الواجبة وهو ان
 لا يكون غنيا وهو من له لصاب الزكوة الا لا يشتريه تحويل الحول ولا قضاء ولا مملوك ولا طفله
 ولا هاتمي ولا مملوك ولا مولاه ولا كافر ولو غنيا على الفقير وهو فرق بالثاني انه لا يصح دفع الواجبات
 اليه رد المختار ولا من لا تقبل شهادته كاصه وان مالا وفره وان سفل وزوجه وزوجها وبجوز للاخ
 والاخت وكذا باثر الاقارب ولو من ذى الرحم المحرم الذى يجب عليه تقية كالم والمسة والخال والخاله
 ولو اطم على من انه لعل يظهر خلافه جاز الا في مملوك الخامس التأخير من الجناية لسادس اللية المقارنة
 لفضل الكثير فان لم تتأخر لم يجز وبجوز له التصديق في غير الحرم وفيه على غير اهله وفقراء مكة الفضل بحر
 وبجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قولها وعند محمد لا يجوز فيه الا التملك كالقطرة كذلك البهائم
 والظهيروية وشرح الطحاوى عندية ورجع في البحر قول محمد تبعا للفتح وتبعها في البرورد المختار وهذا
 الخلاف في كفارة الخلق من الاذى واما كفارة الصيد فيجوز فيها الاطعام على وجه الاباحة بلا خلاف
 فان اراد ان يطعم ضمام الاباحة يصنع لهم طعاما ويمكهم منه ان يستوفوا ككتين شبتين فداء وعشاء
 ولشتر طفيه ان يكون الفقير ممن يستوفي الطعام فلو كان فيهم فطيم لا يجوز ولو كانت مرهقا فبحر وان
 يطعمهم في حنتين عدا وعشاء وسحورا او عدا اثنين وعشاء اثنين وسحورين وارقتها واحد لها القضاء
 والعشاء اذا كان في يوم واحد قيل كذلك للشاة والسحور في الرق وان اقصر على وقت لم يجز وان
 يتصدق الفقراء في التنتين فلو عدا وعشاء آخرين لم يجز الا ان يصيد على احداهما فداء وعشاء وان يكون
 الطعام مشبها في وسين جميعا فلو كان فيهم شيان قيل لا يجوز وهو الاصح والمتبرع به الشيع لا قدر الطعام
 كان المبرق في التملك قدر الطعام لا الشيع فلو قدم اليهم طعاما قليلا لا يبلغ قدر الواجب وشبوا منه جاز
 الجاب ولو قدم اليهم طعاما صنع من قدر الواجب ولم يشبوا منه لم يجز ويلزمه ان يزده حتى يشبوا وكذا
 استظهره في رد المختار ويشترط الادام في غير البديل يستحب واختلف في غيره ولو سمع بين التملك
 والاباحة بن عداهم او عداهم قيمة لمشاء او بالعكس او نصف المنصوص عليه جاز بخلاف وكذلك ان

أعطى لكل مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومد من بر جاز على ما ذكره في الأصل ولا يشترط عدد المساكين صورة فلو دفع طعام ستة مساكين مثلاً لم يستحق واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع أو شعير مسكيتاً واحداً وعشاء ستة أيام اجزأه أما لو دفعه اليه في يومه أحد دفعة فلا رواية فيه واختلف المتأخرون فقال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز إلا من واحد وعليه القنوي وحسبنا الذي السلك في مسكيتين لا يمكن إلا من اثنين والباقي تطوع لياب وغيره *

(مطلب في حر الطحوازي الصيام) الأول القية الثانية تبييت القية طوئى هاراً بمدخل الصبح أو قبل غروب الشمس لم يجز شرح الثالث تصنيف القية وهو أن ينوي الصوم من الكفارة فلا يندى بمطلق القية ولا بنية للفعل ولا بنية واجب آخر الرابع انت ينوي الصوم وإضافته إليه بان يقول صوم المتمتع أو جزاء الخلق وغيرهما ولو لم يصفه لم يجز الخامس أن يصوم في غير الأيام المنية ورمضان فلو صام في الأيام المنية لم يجز من الكفارة وإن صام مع الحرة ووجبت أعادته ولا يشترط في شيء من الصام في باب الأحرار المتتابع ولا الحرم ولا الأحرار إلا في صوم الثلاثة للفتنة والقرآن كبير ومن يجوز من الصوم لكبر أو مرض لا يرجع ربه لا يجزئه القديمة عن الصوم كالأداء وجبت عليه كفارة الأفي فلم يجز الهدى ولا طعام ستة مساكين ولم يقدر على الصوم وأراد أن يعطى من صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز الاستمسك مساكين وكذا المتمتع والقارن إذا لم يجد الهدى ولم يقدر على الصوم لم يجز أن يعطى من الصيام لياب وشرحه *

(الفصل السادس في الجماع ودواحيه) أما الدواحي فإن نظر إلى فرج امرأة بشهوة فامتنع وإن تكررت ذلك أو تفكرت زل أو احتلم ثلاثاً عليه سوى التيسل ولو جامع فيها دون السبيلين أو باشر أو طاق أو قبل أو لمس بشهوة امرأة أو امرأة أو لم ينزل عليه دم ولو قبل امرأة أو طامها أو قصد الشهوة فعليه القدية والأقلا وإن قال لا قصدت هذا ولا ذلك لا يجب شيء ولو استمنى بالكف أو جامع ميمعة أو ميتة أو صغيرة لا تشتمى إن أنزل عليه دم وإن لم ينزل ثلاثاً عليه ولا يفسد حبه بشيء من الدواحي مع الأزال بخلاف الصوم وأما الجماع وهو اغتط الجنايات فيفسد به الحج والعمرة إذا وجد بشرطه قوت جامع في أحد السبيلين من أدى بإيلاج صدر الحشفة بلا حائل يمنع وحوادث الحرارة الكفة أو ناسياً أو مكرهاً أو ناعماً أو غشياً أو مذكوراً أو عبداً أو صبياً أو مجنوناً قبل الوقوف بصفة أو قبل أكثر طواف المرأة ففسد حبه أو امرأته أنزل أو لم ينزل وكذا إلى استدغلت ذكر حمار أو ذكر أم قطه طاولت غير أدى فسد حبه بالاجماع لأن دواحي الشهوة في النساء أتم فلم تكن في جانبين قاصرة بخلاف الرجال إذا جامع ميمعة طرد الحمار ويستثنى من الأدنى الميتة والصغيرة التي لا تشتمى كما مر شرح ورد الحمار فلو جومت ناعماً أو مكرهاً أو ميمعاً صبي أو مجنون فسد حبه ولا ترجع بمائلها على المنكحة كرجل أكره على الشذوفاً يعزوه فإدائى ما نذره لا يرجع على المنكحة كذا قلنا لا تقاى عن شرح الطحاوى ولو فسد ذكره بخرقة أو ولجه إن وجد حرارة الفرج والحالة يفسد بالآل ولو أحرمت بها ما صام أحرمتها وفسد حبه وقيل هذا إذا لم ينزع في الحال وإن نزع أو حال يفسد اعتبار الصوم وبعضه في نفسه وجواً كما تراه ففعل فيه ما يفعله الحج

الصحيح ويحتمل ما يحتمل فيه وان ارتكب خطورا فليس مما على الصحيح وانما وجب المضي فيه مع
فساده لانه مشرووع بحدوده ووصفه لا يسقط الواجب لثقله نهر وعليه شاة الا ان الصبي والمجنون
لا جرم عليهم ولا قضاء وكذا لا مضي عليهم في احرارها الا ان يؤثر مرضه وقضاؤه استحبابا اما العبد
فيلزمه الهدى وقضاء الحج بعد التقديس وحجة الاسلام وحكم ما يجب عليه المال يؤاخذ به بدلت في
مخلاف ما فيه الصوم كالحرف في اوائل الباب ولا رجوع للمكره على المعصية هـ بحر ويقوم سبع بدنة مقام
القشاة كذا في البحر فانهم وعليه القضاء او الاعادة من قابل ولو قلنا لا من طامه ذلك بان يحصر بعد الفساد
فدخل بالهدى ثم زال احصاءه وامكنه ادراك الحج كثير ولا حرة عليه لو كان مفردا لا نيس بفات
الحج الا ترى ان لم يسقط عنه افعال الحج بخلاف المحصر اذا حل من احراره بذبح الهدى فطيه الصرة في
التضاء لقوات الحج في ذلك العام مدائع ولو افسد القضاء ايضا لا يلزمه الا قضاء حصة واحدة كالمسد
قضاء صوم رمضان وتمامه في رد المختار ولا يجب الاقتراف في القضاء عندنا الا اذا خاف المواقعة فيستحب
ان يتركها اذا احرم ولو جامع سر او قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأه واحدة او اكثر فطيه دم واحد
وان اختلف المجالس فلكل مجلس دم على حدة عندها وقال محمد دم واحد ما لم يكتمر لئلا ولو جامع في
مجلس آخر ونوى برفض الفاسد فطيه دم واحد في قولهم جميعا ولا يلزمه بالثاني هي مع ان لية الرفض
باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاهمال بخلاف ما اذا كان مأمورا بالرفض كالمحصر يرضى او عدو فانه بذبح
الهدى يحل ويرتفع احراره وتمامه في رد المختار وكذا لو تصد الجاهل بعد الاول بقصد الرفض فطيه دم
واحد ولو في مجالس او مع نسوة ولا فرق بين الحج والعمرة في جميع ما ذكرناه

(مطلب) واما لو جامع بعد وقوفه بصفة ولو حال الوفوف او بعدة قبل الحلق وقبل طواف الزيارة كله
او اكثر فلم يقصد حجه سواء جامع قبل الرى او بعده وقال الثلاثة يفسد اذا جامع قبل الرى وعليه بدنة
سواء جامع ناسيا او عامدا كما في طامة الكتف وعواء جامع مرة او مرارا ان اتمد المجلس فان اختلف
ولم يقصد بالجامع الثاني رفض الاحرام فبدنة الاول وشاة الثاني في قولها لان الجامع صادف احراما فاقصا
بالجامع فلم يتخلط موجبها وقال محمد ان ذبح الاول بدنة فيجب الثاني شاة والا فلا يجب الثاني قى وان قصد
بالثاني رفض الاحرام فطيه بدنة الاول ولا شيء عليه للثاني في قولهم جميعا وبه اخلق قبل طواف الزيارة
كله او اكثره شاة وعليه المنون وقيل بدنة وقبل الحلق مد طواف الزيارة كله او اكثره شاة اجماعا لان
تعظيم الجناية اعم كان لمراعات هذا الركن اما بعد الحلق قبل الطواف فقد صادف احراما فاقصا وجود
الحلق في حق غير النساء خلف الجزاء وتوضيحه في البحر ولو حلق وطاف للزيارة اربعة اشواط ثم جامع
فلا شيء عليه عندنا ولو قبل السعى وقالت الثلاثة علما دم لو قبل السعى لا تركن وكذا من جامع في العمرة بعد
اكثر طوافها لا تقصد عمرته وعليه شاة ولو بعد ما طاف اكمل وسمى لكن يشترط كونه قبل الحلق رد المختار
(تحفة) ولو طاف للزيارة اربعة اشواط في حوف الحرم ثم جامع بيني قبل الحلق وقبل مطلقا كالمكره الخلف
فطيه بدنة ولو طاف للزيارة جنبات جامع ثم اعادة طاهر اصابه دم ونوطاف كله او اكثره على غرضه

أو طاف أربعة أشواط طاهر ثم وطئ لا يلزمه شيء سواء أعاد أو لم يعد ومن قاته الحج إذا جامع فعليه المضي في أحرامه وعليه دم وقضاء القنات وليس عليه قضاء العمرة التي يتعلل بها بخلاف العمرة المبتدأة كبر ولو طاف للعمرة أربعة أشواط في جوف الحجر ثم جامع فسقط عمرته وعليه قضاءها بسبب إيام التشريق وشاة ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى يتولى قضائها قبل إداها فهي هي وإهلاله لم يصح ما لم يفرغ من العاصد * (مطلب في جماع القنات) جامع القنات قبل الوقوف وقبل طواف العمرة بكاه أو أكثره فسد حصه وعمرته وعليه المضي فيها وعليه شاة وإن وقفاؤها وسقط عنه دم القنات وإن جامع قبل الوقوف بسد ما طاف للعمرة بكاه أو أكثره نسد حجة دون عمرته وسقط عنه دم القنات وعليه شاة إن شاة لفساد الحج وشاة للجامع في أحرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وإن جامع بسد طواف العمرة وبسد الوقوف قبل الحلق وقبل طواف الزيارة كله أو أكثره لم يفسد الحج ولا العمرة ولا يسقط عنه دم القنات وعليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبسد الحلق قبل طواف الزيارة كله أو أكثره شاة إن كان قد منة قبل فصل لا تمتنع ولا قنات وقيل بدنة للحج وشاة للعمرة وقال أبو بريدة بدنة للحج ولا شيء للعمرة والذي يظهر أنه الصواب فتح ولو لم يحلق حتى طاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع قبل الحلق فعليه شاة إن (تنبيه) فشرط وجوب البدنة بالجامع ثلاثة الأول أن يكون بالجامع بعد الوقوف والثاني أن يكون قبل الطواف وقبل الحلق عند الجمهور ولما طي قول المحققين فقبل الطواف قبل الحلق أو بعده والثالث أن يكون بالجامع أول مرة فلو جامع مرة ثانية فعلى كل واحد شاة مع البدنة اهـ ولو أن قناته الحج فطاف لم يرتفع ما قنات من الحج حتى جامع فعليه كفار وإن وكذلك لو قبل ذلك بسد ما طاف للعمرة ثم جيساوسى إلا أنه لم يحلق رأسه ولو أنه حين قاته الحج ظن أنه قد بطل حجه فطاف لم يرتفع ما قنات من الحج حتى رأسه وجامع بعد ذلك لم يرتفع ما قنات من الحج ولا يجب عليه أكثر من دميين لأنه فعل ذلك على قصد الرضا كذا في الكبير *

(الفصل السابع) في ترك الواجب في أفعال الحج كالطواف والسعي والوقوفين والتبع والحلق والرمي ففيه عشرة معالب * (المطلب الأول في ترك الواجب في طواف الزيارة) ولو طاف للزيارة جذبا أو حائضا أو نساء كله أو أكثره وهو أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتد به في حق التحلل ويصير عاصيا ويبيده مظاهرا إذا عاد سقطت عنه البدنة ولو رجع إلى أهله وجب عليه العمود لا عاده ثم إن جاوز الوقت يسود أحرام جديد وإن لم يجاوز عاده بذلك الإحرام فإذا عاد باحرام جديد بان أحرم بعمرة يبدأ بالطواف للعمرة ثم يطوف للزيارة ولو لم يسد ببيت بدنة أجزأه ثم إن عاد في أيام النحر فلا شيء عليه وإن عاد بعد ما سقطت عنه البدنة وثمة شاة للتأخير ولو طاف أقله جنبا فعليه شاة فإن عاد وجبت عليه صدقة لكل شرط نصف صاع لتأخير الأول من طواف الزيارة كذا في البحر ومثله في الهندية من شرح الطحاوي ولو طاف للزيارة كله أو أكثره بعد ما فعله شاة ويبيده مظاهرا لم يتجاوز قبل حقا فإن عاد سقط عنه الدم سواء عاد في أيام النحر أو بعدها ولا شيء عليه للتأخير وقبل عليه دم وقيل صدقة لكل شرط ليا ب ولو طاف أقله بعد تأويل بسد فعليه لكل شرط نصف صاع إلا إذا بلغت قيمته دما فنقص منه ما شاء بحره

(تنبيه) الوافر في قولهم يبيده طاهر يعني او لا ان الواجب احده الشئين اما الشاة او الاعادة
والاعادة هي الاصل مادام محكا فيكون الجايز من جنس الحيور في افضل من الدم واما اذا رجع الى اهله
ففي الحديث اتفقوا على ان بيت الشاة افضل من الرجوع واختلافوا في الجنابة فاختلفوا في الهداية ان العود الى
الاعادة افضل لما ذكرنا واختار في المحيط بيت الدم افضل لان الطواف الاول وقع مستدأ به وفيه مسعمة
للقراء كذا في البحر واذا اعاد الطواف طاهر او قد طافه جنبا او احضا للمعتبر هو الاول والثاني جاز به
لان الفرض لا يترك وقيل للمعتبر هو الثاني ويكون فسخا للاول فكما لم يكن وفائدة اختلاف تطهير
اعادة السعي فعمل القرون الاول لا يجب وعلى الثاني يجب بخلاف ما اذ لم يسه الطواف وارق دمالا لك فانه
لا شيء عليه من اعادة السعي ولهم تركها اتصافا لان اعادة السعي لا ينضمخ الاول وانما ينجبه بنفسه فيكون
السعي به طواف كامل ولو طافه ثانيا للمعتبر هو الاول اتصافا ولو ترك طواف الزيارة كله او اكثره فهو
حرم اداء حق النساء حتى يطوف فكلها جامع ثم اذ اتسد الجسد الا ان يقصد الرقص فلا يزمه
بالتأني شيء فعليه حتم ان يعود بذلك الا حرام ويطوفه ولا يجزى عنه لبال اصالا ولو ترك منه شوطا او
شوطين او ثلاثة فعليه دم ولو اتم الباقي في ايام البحر فليس عليه شيء ولو اتمه بعدها يزمه صدقة لكل شوط
نصف صاع من بر ولو عاد الى اهله بيت الشاة وان اختار العود يزمه احرام جديدان جاوز الوقت وفي
البهائم والافضل ان يبيت بالشاة وان كان محكا قال جوع افضل لانه جبر الشيء بحل نفسه فكان اولى اه ولو
ضاب كله او اكثره راكبا او محمولا او زحفا او مكشوف لمؤونة قدر ما لا يجوز الصلوة معه بلا حذر او منكوسا
او في جوف الحجر عليه دم فان اعاده سقط ولو عاد الى اهله بيت شاة وان اختار العود يزمه احرام جديد
ان جاوز الوقت ولو طافه راكبا او محمولا او زحفا يذرك عرض او كبر ثلاثي عليه ولو اخر طواف الزيارة
كله او اكثره من ايام البحر فعليه دم ولو اخر اقله فعليه لكل شوط صدقة وهذا ممكن فلو طهرت
الحائض في آخر ايام النحر ان امسكها طواف الزيارة كله او اكثره قبل النحر وبان في زمن ان النحر وب
يسم اربعة اشواط مع مقدمتها حكا لا ستقاء والنسوة من الاعين وخلع الثياب والاعتسال وفتح المسافة
فلم تطف حتى غربت او حاضت بعدها قدرت على اربعة اشواط لم تطف حتى مضى الوقت ثم مهادم للتأخير
وان امسكتها الله او حاضت بعدها قدرت على اقله فلم تطف لاثني عليها * (تنبيه) فقوله لاثني على
الحائض لتأخير الطواف مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر على اكثر الطواف او حاضت قبل ايام السر
ولا يمكنه اكثر الطواف الا بدمغضها لباب ويحرم لكن ايجاب الدم فيها اذا حاضت بعدها قدرت عليه
مشكل لانه لا يزمها سعة في اول الوقت ثم يظهر ذلك فيما لو طهرت وقت حبضا فخرته تأمل رد المحتار
وفي ضياء الابرار عن المحيط ولو حاضت في وقت لا تقدر على الطواف في مهادم لانه مفرطة ولو حاضت
في وقت قدرت على ان تطوف اربعة اشواط لم يزمها شيء لانها لم تصر مفرطة بالتأخير ونحوه في المسمى
وهذا ظاهر لا اعتبارها آخر الوقت اه والله سبحانه وتعالى اعلم ولو انقطع دمها بداء او لاء لا يقطع
فاغتسلت اول او طامت ثم عاد منها في ايام عادتها يصح طوافها ثم مائة وكنت حائضه وعليها ان تمسكه

طاهرة فان اعادة سقط واجب لباب ولوم الركب على القول ولم تظهر فستفتت هل تطوف ام لا ؟
 يقال لها لا تحمل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت امنت وصح طوافك وعليك ذريعة واما المصلحة و
 هي المستحبة التي استمر بها الدم فتحرى فان وقع تحريرا على ظهر او حيش فذلك والافضل الاخذ
 بالاحوط فلا تطوف ولا تدخل المسجد الا للركن ثم تيممه بدعشرة ايام والصدور ولا تيممه لانها كانت
 طاهرة فقد ادت وان كانت حائضا فليس عليها طواف الصدر ومن فروع الاعادة ما لو طاف للزيارة جنبا
 والصدور طاهرا فان طاف للصدر في ايام النحر فعليه دم ترك الصدر لانه انتقل الى الزيارة وان طاف للصدر
 ثانيا فلا شيء عليه وان طاف للصدر بعد ايام النحر فعليه دم ان ترك الصدر ودم لتأخير الزيارة وان طاف
 للصدر ثانيا سقط عنه دمه وان طاف للزيارة عدنا وللصدر طاهر ان حصل الصدر في ايام النحر انتقل الى
 الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه والافضل عليه دم لركه وان حصل الصدر بعد ايام النحر لا ينتقل
 اليها وعليه دم لطواف الزيارة عدنا ولو طاف للزيارة عدنا وللصدر جنبا فعليه دم ان ولو تركه من طواف
 الزيارة اكزره فطاف الصدر بعد ايام النحر كل منه طواف الزيارة وعليه دم ان تأخير الزيارة عند الامام
 ودم ترك اكثر الصدر عند الكل وان طاف لكل واحد منهما اقل بكل طواف الزيارة من طواف الصدر
 ثم ينظر في الباقي من الزيارة وان كان اكزره فعليه انعامه فرضا ولا ينوب عنه الدم وعليه دم تأخير عند
 الامام وان كان الباقي من الزيارة اقله فعليه دم لركه الاقل منه اتفاقا وصدقة لتأخير عند الامام وعليه دم
 لترك الصدر ولو ترك من طواف الزيارة اقله فطاف الصدر بعد ايام النحر كل منه طواف الزيارة ثم ينظر في
 الباقي من الصدر ان كان اكزره فعليه دم والافضة عند الكل لكل شوط نصف صاع من بر واما ما كان
 عليه صدقة لتأخير اقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من بر ونعامة في رد المختار *

(المطلب الثاني في ترك الواجب في طواف الصدر) ولو طاف للصدر جنبا فعليه شاة وان طاف عدنا
 فعليه لكل شوط صدقة لانه واجب فكان ادنى من طواف الزيارة ويمدده وجوبا في الجنباة وندبا في الحدث
 رد المختار ولو ترك كله او اكزره ولا يتحقق للترك الا بالخروج من مكة لانه ما دام فيها لم يضال به ما لم يرد السفر
 فعليه شاة ان لم يرجع وعليه الرجوع حتى يطوف ما لم يجاوز الميقات ويمدده بخير بين ارفاقه الدم والرجوع
 باحرام جديد بمرء ولا تنى عليه لتأخير رد المختار وان ترك اقله فعليه لكل شوط صدقة لباب *

(المطلب الثالث في ترك الواجب في طواف القدوم) فلو طاف للقدوم كله او اكزره جنبا فعليه دم ولو
 عدنا فافضة لكل شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك ما ينقص منه ما شاء ويسدده طاهرا وجوبا
 في الجنباة وندبا في الحدث فان اعادة سقط عنه الجزاء ولو ترك كله فلا شيء عليه وقد اساء بخلاف ما لو
 شرع فيه ثم ترك اكزره فعليه دم واقفه فصدقة لانه كالصدر لوجوبه بالشروع رد المختار وحكم كل
 طواف تطوع كحكم طواف القدوم لباب وغيره *

(المطلب الرابع في ترك الواجب في طواف العمرة) ولو طاف للعمرة كله او اكزره او اقله ولو شوطا
 جنبا او حائضا او نسا او عدا فعليه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والحدث لانه لا مدخل

في طواف العمرة للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا لو ترك الاقل منه ولو شوطاً ثم دم ولو
 اعاده سقط عنه الدم كبير ولباب شك في البصر عن الظهير ولو طواف اقله عدنا وجب عليه لكل شوط
 نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمته دما فبقيته من ماله اهـ ومثله في السراجية وايضا في شرح
 الطحاوي ولو طواف اقله عدنا واكثره طاهر اي يجب عليه اعادة ما طاف اقله او صدقة لكل شوط نصف
 صاع ونحوه في منسك الفارسي والملاسنان قال في رد المحتار والظاهر انه يقول آخر فافهم اهـ ولو ترك كاه
 او اكثره عليه ان يطوفه حتما ولا يجزئ عنه البذل اصلا ولو طاف القارن طوائف للعمرة والندوم عدنا
 وسمى سعيين اعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يصدق طلع فجر يوم النحر لم يدم
 لطواف العمرة عدنا وقد فات وقت القضاء ويبيد المل في طواف الزيارة يسمى بسبعة استحبنا وان
 لم يدمها فلا شيء عليه في الحدث وفي الجنابة ان لم يدم السعي فليدم وكذا الحائض تنح فقولهم ان المستمر
 يبعد الطواف عنه ما اذا لم يكن قارنا اما في القارن اذا دخل يوم النحر فلا اعادة وتامة في البحر ولو طاف
 للعمرة عدنا وسمى سعيه عليه دم ان لم يدم الطواف ورجع الى اهله وليس عليه شيء بترك اعادة السعي
 وكذا لو اعاد الطواف ولم يدم السعي لا شيء عليه وفي الجنابة ان لم يدم السعي فليدم *

(تنبيه على ضوابط) كل طواف يجب في كله دم ففي اكثره دم وفي اقله صدقة الا في طواف العمرة فقليله
 وكثيره سواء متى طاف اي طواف مع اي التقصان ثم اعاده سقط موجب له الا اذا اعاد طواف الزيارة بعد
 ايام النحر وقد طافه جنبا ثم دمه لاخير عنده الامام ولو طاف اي طواف وعلى فوبه او بدنه نجاسة اكثر من
 قدر الدرهم كرهه لاشي عليه لباب وفي منسك الفارسي ولو كان قدر الدرهم لا يصكره اهـ وقال السراج
 الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كبره النجاسة والقلة وتامة في الشرح *

(المطلب الخامس في ترك الواجب في السعي) ولو ترك السعي كله او اكثره عليه دم ووجه تام عدنا
 ولو تركه لمذكر كالم من اذا لم يجد من يحمله لاشي عليه ولو ترك منه ثلاثة اشواط او اقل فليسه لكل شوط
 صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فله اختيار بين الدم وتقصيص الصدقة ولو سعى كله او اكثره راكباً او محمولا
 بلا عذر فليدهم ثم لو اعاده ما شيا بعد ما حل وجامع لم يترمه دم لان السعي غير موقت بحر وان كان مذكرا
 فلا شيء عليه وان سعى اقله راكباً او محمولا بلا عذر فليدهم صدقة لكل شوط ولو بدأ السعي بالصفاء فسعى
 شوطا او ثلاثة وترك باقية ثم اتى بمن الصفاء يضا حتى ختمه المروة وسمى شوطين وترك باقية ثم اتى بمن
 المروة حتى ختمه باله فافعليه دم لترك الترتيب في اكثر السعي كترك الماشي فيه ولو سعى اربعة اشواط
 وترك باقية ثم اتى بمن المروة حتى ختمه بالصفاء فليدهم لكل شوط صدقة لترك الترتيب في اقل السعي كترك
 الماشي فيه واقفه سبحانه وتعالى اعلم ولو سعى قبل الطواف لم يندبه فان لم يدمه فليدهم ولو ترك السعي و
 رجع الى اهله بان خرج من الميقات شرح فاراد الموديع وداير ام جديد فان كان بعمره فيأتي اولاً بافعال
 العمرة ثم يسعى وان كان يحج فيطوف اولاً طواف القدوم ثم يسعى بعده واذا اعاده سقط الدم قال في الاصل
 والدم احب الى من الرجوع لانه من نعمة الله تعالى والقتبان لاس فاحش فصاير كالطواف بعد ما رجع

الى اهله يدائع ولو ترك المسمى امذرو وجع الى اهله بان خرج من الميقات ثم زال حذيره وعاود يبنى ان يؤمر
 بالمسمى احتياطا لان المسمى غير موقت ولم يصح هو ايسقوطه ولا يقاس على حالض طهرت بصد الخروج
 من مكة حتى جاوزت الميقات ثم رجعت فانها لا تجب عليها طواف الصدر لسقوطه من الحائض بالحديث
 ولان مشروعية طواف الصدر للصدر لا اصل في الجمع بخلاف المسمى فانه واجب مطلقا لا بهصار
 باختصار ولو ترك الصعود على المردتين لاشئ عليه الا انه يكره ولو اخر المسمى من ايام النحر ولو شهورا
 لاشئ عليه ويكره وكذا الحركم في سعي العمرة ولو سعى ولم يبلغ حد المروة مثلا ولكن بقي بينه وبين
 المروة مقدار الثلث ثم رجع الى الصفا هكذا يفعل سبع مرات يخرج به وعليه دم اي لو ترك الاقل كذا في القلب
 قال شارحه والظاهر ان عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يصح ان ماني ترك كله دم في ترك اقله
 ايضا دم الا في طواف العمرة ولو طاف لحجته وواقع النساء ثم مضي بعد ذلك اجزأه عندنا *

(المطلب السادس في ترك الواجب في الوقوف برفة) ولو افاض من عرفه قبل الغروب او بعدة قبل
 وقوف جزء من الليل فعليه دم * (تنبيه) وعاقب الهداية ومن افاض قبل الامام من عرفات فعليه دم قل
 في الفتح الاول ان يقول قبل ان تغرب الشمس لانه المراد الا اذا كان الاضاعة من الامام المسمى في هذا الاعلى
 الوجه الواجب اعني من الغروب ووضع المسئلة باعتبارها اه *

(المطلب السابع في ترك الواجب في الوقوف بمن دلفه) ولو ترك الوقوف بمن دلفه بلا عذر لم يدم
 وان تركه بمن كان علة او صف او كانت امرأة تخاف الزحام لاشئ عليه ولو ترك الميقات به لم يلزمه
 شئ الا انه يكره ولو طاف الوقوف بمن دلفه باحصار فعليه دم وسيأتي تنافه في الاحصار ان شاء الله تعالى *

(المطلب الثامن في ترك الواجب في رمي الجمرات) ولو ترك رمي يوم كاه او اكره كاربع حصيات فانها
 في يوم النحر او احدي عشر حصاة فيا بدمه فعليه دم بالاتفاق وانما تحقق ترك رمي الشمس من آخر
 ايام الرمي وهو الرابع وان اخره الى يوم آخر فعليه القضاء مع الدم عنداني حنيفة وعندها يجب القضاء
 لا غير وان اخره الى الابد فلا شئ عليه وان ترك الاقل كحصاة او حصاتين او ثلاث في اليوم الاول او
 عشر حصيات فادونها فيا بدمه فعليه لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فيقتصر منه ما شاء ولو اخره
 الى يوم آخر فعليه القضاء مع الصدقة عنداني حنيفة وعندها يجب القضاء لا غير ولو ترك رمي الجمار الثلاث
 في يوم واحد او في يومين او في الايام كلها فعليه دم واحد لا تخاد الجنس *

(المطلب التاسع في ترك الواجب في الذبح والحق) ولو ذبح شيئا من الفداء الواجبة في الحج او العمرة
 خارج الحرم لم يسقط عنه وعليه ذبح آخر ولو اخر القارن وانتمتع الذبح عن ايام النحر فعليه دم ولو حاق في
 الحل للحج او العمرة او لكليهما فعليه دم عندها وقد تحلل وقال ابو يوسف لاشئ عليه وكذا لو حلق للحج في
 الحل ايام النحر ولو بعد ما فعليه دمان عنداني حنيفة مقدرا كان لو غيره ودم واحد عند محمد وقال ابو يوسف
 لاشئ عليه * (المطلب العاشر في ترك الترتيب بين الرمي والذبح والحق) وكذا اينها وبين الطواف
 ولو حلق المفرد او غيره قبل الرمي او القارن او التمتع قبل الذبح او ذبحا قبل الرمي فعليه دم عنداني حنيفة ترك

الترتيب وقبله ليس دم آخر اجاب بسبب الجنابة على الاحرام بالخلق في غير اوانه لان الخلق لا يحمل الابهة
 التمتع وهذا في الصلوة الاولى والثانية بخلاف الثالثة فان الذبح قبل الرمي ليس بجنابة على الاحرام لانه مباح
 مشروع في نفسه وانما لم يكن منسكاً كما اذا قدمه فلا يجب عليه الادام واحداً بعبارة التقديم ولو طاف
 قبل الرمي بالخلق لاشي عليه ويكره (تنمته) وفي الكبير اذا خلق القارن قبل الذبح واخر اقامة النية من
 ايام النحر ايضا ينبغي ان يجب عليه ثلاثا دم حلقه قبل الذبح ودم ثأخير الذبح عن ايام ودم القارن والتمتع
 ولو خلق قبل الرمي والباقي بما حله وجب دم رابع لحلقه قبل الرمي هذا مقتضى كلامهم والله اعلم عراسهم *
 (الفصل الثامن في صيد البر وما ينطق به) الصيد هو الحيوان المتوحش اصل الخلقة فاطي والفيل
 والحمام المستأنسات صيد والبهير والثير والشاء المستوحشات ليست بصيد واما المتولمن الطهي والشاء
 ان كانت الام طياد هو صيد والا فلا وقد وجد من الحيوانات ما يسكر في بعض البلاد وحشية الخلقة
 وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فانه في بلاد السودان متوحش ولا يصر منه مستأنس هدم فالهرم منهم
 في بلادهم يحرم عليه صيده مادام فيها رد واختار وسيأتي من التبيين ولكن الكلب ليس بصيد اهلبا كان او وحشياً
 لانه اهلي في الاصل وكذا السنور اهلي ليس بصيد ولما البري فقيه روايتان عن ابي حنيفة فتع وجزم
 في البحر انه كالكلب ليس بصيد ولو وحشياً وكذا في ابن القيس الوحش روايتان والصيد نوعان يرى
 وهو ما يكون في الدف البر سواء كان لا يمشي الا في البر او يمشي في البر والبحر وبحري وهو ما يكون
 في الدف البحر فالهيرة التوالد بالماش فالبحري حلال اصطياده المحرم بجميع اواعه سواء كان
 ما حكوا لا وغيره كالسمك والضفدع المائي والسرطان والتمساح والسحفاة وكلب الماء وغير ذلك واما
 طيور البحر فلا يحمل اصطيادها لانه في الدف البر وانما يدخل البحر لطلب الرزق والبحر ولو وجد في
 ارض الحرم يحمل صيده لمعوم الآية شريح وقد صرح الشافعية بان الفديرو والبيثري العين كالبحر لان
 المراد به الماء والبري حرام اصطياده على الحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم *

(مطلب في قتل الصيد) ويقتله في الاحرام او الحرم ولو تسبب او سهوا او عودا وهو مضطر او مكره
 يلزم جزاءه ولو سبباً عبر صائل اذا ما استثنى من الآية كالتذب والحدأة والقرب الذي يأكل الجيف
 او يملط واما باقي المواضع كالخية والغرب والفارة الاهلية والوحشية والكلب العقور فليست بصيد
 واما باقي السباع كالحمل والاسد والتم والقهد والغنم والضب واليربوع والسمور والدلق والسنجاب
 والتمبلع والخنزير والقرد ونحو ذلك كالصقر والباري واليوم والمقاب والسرور والمقنق وغيره اذ
 فيجب بقتلها الجزاء لان حصوله وتفصيله ان صيد البر مأكول وغيره مأكول فاما كوله فيجب بقتله
 الجزاء باقاة ما بلغت هديين او اكبر ولا يصير ابداءه ولو كان مملوكاً لم يقره قيمته للمالكة ايضاً بالغة ما بلغت و
 اما غير الماء كوله سبباً كان او نحوه ولو غنم برامسوى القواسق فيجب بقتله الجزاء لا يحا وقيمته شاة ان
 ابداه الحرم حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه اكر من شاة او شاتين لو كان ثامناً ابداه لانه يفتله فلان
 عليه للجانسة سواء امكن دفعه بغير سلاح او لا كما هو اطلاق المنون وذكر في المحيط والمنتقى انه اذا امكن

دفعه بغير سلاح فله عليه الجزاء ولو كان ملوكا يلزمه قيمته لما لكت بالثمة ما بلغت وما ذكرنا من لزوم الجزاء
 بقتل الاسد والنمر والقيهد هو المنصور عليه في ظاهر الرواية واما صاحب البدائع فجلها كالقوس لا
 كالضبع ونحوه قال واما غيرهما كقول فتوان نوع يكون مؤثما مبتدئا بالاذني قالبا فالاسد والذئب والنمر
 والقيهد ونوع لا يكون مبتدئا بالاذني كالضبع والتملب وغيرهما فالاول محل قتله ولا شيء فيه بخلاف الثاني
 الا ان يصول وهذا قول اعتمد الثلاثة وقال زفر يلزمه الجزاء وان صال له والصيد للملوك لو كان مملعا
 كالباري والشاهين والصقور والطوطى والحمام الذي يجلس من المواضع البعيدة وغير ذلك من الاصناف
 الذي تنخرذ لغيره يلزمه قيمته الجناية غير معلم وقيمته للملك مملعا بالثمة ما بلغت الا ان يكون له
 ولا تعتبر زيادة قيمته بسبب الحليم او تفاخر الملوك خلق الشرح واما زيادتها لحسن ذات في الصيد فتعتبر
 كالحمام المطوقة والمصورة والصيد الحسن الملبح لباي والقتل مباشرة لا يشترط فيه التمدي كقيام انقلاب
 على صيده فقله ضمنه وكذا الورى الى صيد في الحل فاصابه في الحرم عليه الجزاء وان كان تسبب لا بد فيه من
 التمدي كما اذا نصب شبكة للصيد او حفر له حفرة ضمنه وحسب ذلك لو قهر صيدا ففترقات او اخذ سمع او
 انصدم بشجر او حجر في غوره ضمنه ويكون في صيده حتى يسود الى مائة في السكون فان علك به
 السكون فلا شيء عليه ولو قهر الصيد منه بغير سمعه ونفيره فانكسرت رجله لم يلزمه شيء وكذا لو قهر
 صيدا من صيدا آخر ضمنها ومثله ما لو ارسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما وكذا لو روى بها الى صيد
 فتعدى الى آخر فقتلها او اضرب السهم في الصيد فوقع على بيضة او فرخ فانها ضمنها وكذا لو ركب دابة او
 ساقها او قادها لم يصب صيدها او عض او ذبحها او روىها او ولها غنمه ولو اتلفت بنفسها فالتفت صيدا
 لم يضمن وعلى هذا اقرارى ان جماعة زولو ايتا بكتك ثم خرجوا الى متى قاسروا احدهم ان يلقى الباب وفيه حمام
 غير هائل راجعوا او جردوا ما ماتت عطشا من كل واحد منهم جزاء ما لان الآمر من تسببه بالامر والمنطق
 باذخلاق انتهى محمول على ما اذا علموا بالطيور في البيت لانه لا يكون تسديا لاجب والاملائي عليهم المقعد
 شرط لتسبب بحر بخلافه لو نصب عسقاطا لنفسه فتقتل به صيدا او حفر حفرة لهما او لحيوان مباح
 فمن كذب فمطب فيها صيدا او ارسل فيه اتي حيوان مباح فاعلم ما يحرم او الى صيد في الحل وهو حلال فجاوز
 الى الحرم فقتل صيدا لاني عليه وكذا لو طرد الصيد حتى ادخله في الحرم فقتله لا شيء عليه الا انه لا يؤثر كل
 الصيد ولو اكرهه حرمان على قتل صيد على كل واحد منهما جزاء كامل وان اكرهه حلال حرمانا لجزاء
 على الحرم ولا شيء على الحلال ولو في صيد الحرم وان اكرهه حرمانا لجزاء على صيد الحرم فقتل
 الحرم جزاء كامل وعلى الحلال نصفه وان في صيد الحلال فجاوز الى الحرم وان كانا حلالين في صيد الحرم
 ان توعده بقتل كان الجزاء على الآمر وان توعده بمحبس كانت الكفارة على الامر والقتل خاصة لباي
 (مطلب في الله لاقتوالا لشارة ونحو ذلك) وكقتل الصيد الذي لا تعلقه فمن حرام على الحرم مطلقا وعلى
 الحلال في الحرم او الحرم الا انه لو جوب الجزاء بها نذر الخط وان كانت الائم متحققا مطلقا وداختار
 الاولى ان يكون الدال حرما ولو كان المذلول حلالا فلو دل حلالا حرما او حلالا على صيد الحرم فلا شيء

على الدال الا ان يحرم عليه ذلك وعلى القاتل الجزاء ولو دل عرم حلالا على صيد الحبل فقتله فبلى الدال الجزاء ولا شيء على الحلال ولو دل عرم محرما على صيد فبلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني ان يتصل بها القتل فلم يقتله ولا شيء على الدال وان قتله فبلى كل واحد منهما جزاء كامل الثالث ان يبق الدال محرما على ان يقتله الآخذ فان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال الرابع ان يأخذ المدلول الصيد قبل ان يفلت من مكانه حتى لو اقبلت عن مكان ثم اخذته فقتله لا شيء على الدال الخامس ان لا يعلم انه لدلول مكان الصيد ولا يراه حتى لو دله او اشار اليه والمدلول يعلم بحكمه او يراه من غير دله لا لقواسمة لا شيء على الدال السادس ان يصده في دلته حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالجزاء على الدال الثاني فلم يصدق الاول ولم يكذب به بان اغبره فلم يره حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما الجزاء كما على القاتل والاشارة كالدله في جميع ما ذكرنا كافي المنفعة ولو امر عرم محرما باخذ صيد فامر المأمور بالثأق فقتله فالجزاء على الأمر الثاني دون الاول ويجب على القاتل ايضا بخلاف ما يكون الاول على الصيد واسره اى باخذه فامر الثاني بالثأق فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو امره بقتله بعد ما اخذه ينبغي ان يضمن فتح وكذا لو ارسل عرم محرما الى عرم بده على صيد فقال ان فلا يقول لك ان في هذا الموضع صيد افذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال عرم خلف هذا الحائط صيد فادخله صيد وكثيرة فقتله فبلى الدال على كل واحد جزاء ولو رأى واحد اقل عليه فاذا عنده غيره لا يضمن الدال الا الاول ولو قال خذ احد هذين وهو رماهما فقتلهما فبلى الدال جزاء واحد وان كان لا يراهما فبلى جزاءه وتوضيحه فردا المختار ولو رأى عرم صيدا في موضع لا يقدر عليه فذله آخر على طريق فذهب اليه فقتله فبلى الدال الجزاء ولو استمار سكبيا او قوسا او سلاحا ونشأ بامن عرم ليذبحه الصيد فذبحه به فان كان لا يجد سواه فبلى المبر الجزاء وان كان يجد غيره فبلى لا شيء الا انه يصكره له ذلك ولو امر او دل حلال عرم او حلالا على صيد الحرام لا شيء عليه الا الاستنفار *

(مطلب في جزاء الصيد) هو قيمة الصيد بقوم مدلين في مقتله ان كان يباع فيه الصيد والا في اقرب مواضع منها يباع فيه لان المدلين يخيران في تقويمه مطلقا وكذا يعتبر زمان قتله ويشترط للقوم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكفي ويقوم الصيد من حيث انه صيد لا من حيث ما زاد عليه صنعة واما اذا كانت الزيادة امر خلق كحسن تصويته في اعتبارها روايتان في رواية لا تعتبر لانه ليس من اصل الصيد وفي اخرى تعتبر لانه ثابت باصل الخلقة ورجح في البدائع اعتبارها لا لتأقهم على اعتبار الحسن والاملاحه في جزاء سيد حسن مليح كقولهم حمامة مطبونة او فاختة مطبونة وهذا يشكل على الرواية الثانية ولذا قال في الفتح ويقوم الصيد بما فيه من الخلقة لا بما زاد السليم اه واصر حواجا ويقوم الصيد لما ليس مرادهم انه يقوم له بعد قتله بدليل ان ما لا يؤكل لحمه لا يصح ان يقوم له بعد قتله اذ ليس له قيمة ولا يترك عليه ان الجلالة يقوم بل المراد انه يقوم من حيث الدات باعتبار جلد وكونه صيدا حيا يتقطع به الامن حيثما صفة وليس مرادهم اهدار صفة الصيدية بالكلية لما ذكرنا من اتمامهم على اعتبار الحسن والاملاحه وانما المراد

اهداء ما كان يصنع المباد هذا اما قيمته لما لا كقيمة غيرها ما زاد الصنعة الا اذا كان محرما من الهوى
كقتل الدب والذئب ونطاق الكباش ولعب القيس فلا يعتبر كافي الجارية الغريبة بحر وغيره ولا يجوز النظر الا
اذا كان قيمته مثل قيمة القتل وقال محمد الجزاء نظير الصبي في الجنة فياله نظير في الطير والفضة شاة وفي
البرج جفرة وفي النمامة بدق في حمار الوحش وبقرة الوحش بقره سواء كان قيمته مثل قيمة القتل او اقل
او اكثر وما لا نظير له كالخام وسائر الطيور بجزائه قيمته كما قالوا ثم اذا ظهر ثبوت قيمته بقدره عدلين فان بلغت
هديا فلم يحرم القاتل او الهال ان يحملها هديا او طعاما او صياما وان لم يبلغ ثمن هدي فله ان يحملها طعاما
او صياما وقال محمد الخيار في التمين الى الحكيم فاذا عيناه ما لم يبينه فاختلاف في فصين في معنى المثل و
فيمر له الخيار كافي النهاية والكتابة اما الحلال القاتل صيدا الحرم فلا يجوز ثم الصوم ككسائي فان اختار الهدى
للتكفير اشتراه بالقيمة وسبع شياه افضل من البدة فان فضل شي من القيمة ان شاء اشترى به
هديا آخر ان يلهه وان شاء صرفه الى الطعام واعطى كل مسكين نصف صاع من بر وما فضل ان كان اقل
منه اعطاه فقير آخر وان شاء صاع من كل نصف صاع وما لو من الباقي ان غل كافي الصيد الصنبر الذي
لا تبلغ قيمته هديا ولا يجوز في الهدى الا ما يجوز في الاضحية فلا يصور التكفير بالهدى الا ان تبلغ قيمته
جذعا عظيما من الضأن او ثنيان من غيره ولا يجوز الصنارة كالجفرة والناق والحل الا على وجه الاطعام بان
يعطى كل فقير من اللحم ما يساوي قيمته نصف صاع من بر ويسقط بذبحه في الحرم فلا يزججه في الحل لا يزججه
عن الهدى بل عن الاطعام فيشترط ان يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع حسنة او صاع من غيره ان كانت
قيمة اللحم مثل قيمة القتل والافيكل بحر ويجوز ان يصدق بلحم الهدى على مسكين واحد او مساكين
وان اختار الطعام للتكفير اشتراه بالقيمة واعطى كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شبر
ولا يجوز اقل منه ولا اكثر كالحمار ونجوز فيه الاباحة في جزاء الصيد كذبح القيمة في دفع لكل مسكين قيمة
نصف صاع ولا يجوز التقصص عنها كافي المين واما الاطعام على وجه الاباحة فقد صرح به وان اختار
الصيام يقوم الصيد طعاما ثم يصوم من كل نصف صاع من بر او صاع من غيره يوما وان كان الواجب دون
طعام مسكين ان قتل عصفورا او برجا فاما ان يطعم اقدرا الواجب او يصوم عنه يوما وله ان يختار الصوم
مع القدرة على الهدى والطعام ويجوز له الجمع بين الطعام والصيام والهدى في جزاء صيد واحد بان بلغت قيمته
هديا او نعمة فذبح هديا او اطعم من هدي وصام من آخر وكذا لو بلغ هديان ان شاء ذبحهما او اطعمهما
او دبح احداهما وادى بالآخر الى الكفارات شاء او جحد بين الاثلاث او تصدق بالقيمة من الدرام
الدنانير والمتبر في الختام قيمة الصيد في الصيام قيمة الطعام بحر ويعدد الجزاء بصدد القتل الا اذا
قصده المعلول ورفض احرامه وكذا ان يرمي الحرم الا حراما كل منه قبل اداء الجزاء وبه ككسائي *
(مطلب في جرح الصيد والاف جز منه) ولو جرح صيب او نصف شره اقطع عضوه ضمن ما
نقص من قيمته ان لم يقصد الاصلاح فان قصده كخيل من حمامة من سنور او شكة فلا شيء عليه وان ماتت
او مات من الجرح فغليمة قيمته كانه ان يضمن النقصان وان ضمنه مقره سقوطا بالجر ولو لم يمت فان

و هو لم يبق له اثر في ضمن حيث قال ابو يوسف يلزمه صدقة الالم وان في له اثر ضمن ما نقص كذا في التبيين
والكبير وغيرهما وفي البدائع ولو جرح صيد افكفر صنف قبل ان يموت ثم مات اجز الكفاية التي ادلها له
ولو قطع سن علي او تشترى طائر فبنت او ضرب به عين صيد فليمت ثم ذهب اليياض فلا في عليه عند
ابن حنبله وقال ابو يوسف صدقة الالم وان لم يثبت ضمن النقصان فتح وغيره ولو جرحه فقتل صيد ولم يلم
هل مات او راف عليه قيمته احتياطا ولو وجد ميتا الامات بسببه فليمته وان مات بسبب آخر فليمته
ضمن الجرح وان لم يلم شيئا فليمته احتياطا ولو جرح صيد افكفر ثم قتله كفر اخرى ولو لم يكفر
حتى قتله ثم كفارة القتل وقصان بالجراحة كذا في المحيط لكنه فيما اذا كفر بقيمة صيد عروج فلما اذا
كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه الجراحة شي كافي البدائع ولو جرحه مستهلكا ان قطع قوائمه
او تشترى طائر او كسر جناحه حتى خرج من حيز الامتناع فليمته كلمة فان ادى جزاءه ثم قتله فومه
جزاء اخر وان لم يؤد حتى قتله لا يجب عليه جزاء اخر جوهره قال في رد المحتار والمراد بالريش والقوائم
جنسها المصادق بالقليل منها الا لا شك انه لا يشترط في يوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل
المراد ما يخرج منه من حيز الامتناع وفي الصغير الحلال في الحرم والمحرّم مطلقا حتى قبل ملا يطل معنى
الصيدة كقطع يدا رجل او كسر جناح ضمن قيمته وان لم يمت لانه استهلاك معنى والاضمن نقصان اه
ولو جرح الحلال صيدا الى الحل ثم دخل الصيد الحرم جرحه فمات منها يلزمه قيمته بحر وحاجر ولو جرحه
عمر مابصرة جرحا غير مستهلك ثم اضاف اليها حاجة ثم جرحه كذلك فمات منها فليمته للعمرة قيمته صحيحا و
للعم قيمته وبه الجرح الاول ولو حل من العمرة ثم قرن ثم جرحه فمات فليمته للعمرة قيمته وبه الجرح الثاني
والقرن قيمتان وبه الجرح الاول ولو حل من العمرة ثم احرم بالصعبة ثم جرحه الثانية فليمته للعمرة قيمته وبه
الجرح الثاني وللصح قيمته وبه الجرح الاول ولو قتل ظبية حاملا فليمتها حاملا ولو ضرب بطن ظبية
فاقت جنبنا ثم ماتت فليمت قيمتها جميعا وان عاشت الام فليمتها ما نقصت من الجنين الميت قيمته حيا *

(مطلب في زيادة قيمته او نقصانها بعد الجرح) ولو ضرب صيدا اقترضت قيمته او اردادته
ثم مات فليمت اكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح او وقت الموت ولو جرح صيدا الحرم فزاد في بدنه
كأنجلاء يياض العين ونحوه او سمرة كأن كانت قيمته وقت الجرح عشرة ثم صارت خمسة عشر ثم مات من
الجراحة فليمت ما نقصه الجراحة وقيمته يوم مات ولو اتقصت قيمته بغير ثم مات ضمن قيمته يوم الجرح
ويحط عنه النقصان الذي ضمن وكذا لو اتقصت قيمته بيد من غير الجراحة ثم مات ولو جرح صيد
الحرم فكفر ثم مات من الجرح وقد زادت قيمته بغير او بدن ثم الزيادة كاقبل للتكفير ولو جرح محرّم
صيدا الحل ثم حل من الاحرام وزادت قيمته بغير او بدن ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمته كاملة
يوم مات وانفذني قبل الزيادة لا يضمها فان كان محرما بعد ضمن الزيادة بعد الفداء وان كان الصيد في
يده ففدى ثم مات ضمن قيمته مستقلة يوم مات هندية ولو جرح صوفه او حليه فليمت قيمتها *

(مطلب في كسر البيض) ولو كسر بيض فامة او غير حال عليه قيمة البيض مالم يفسد وان كانت بيضة

منزوعة لائى عليه وان خرج منها فرخ ميت ولم يعلم ان موته بسبب الكسر او لاطل عليه فميتة الفرس خيا
ولا لائى عليه في البيض ولو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن شيئا ولو اخذ يضاً وتركها ميتة وجاجة
فقدست فضليه الجزاء وان خرج منها فرخ وطار لائى عليه *

(مطلب فيما يجب الجزاء بقتله في الاحرام والحرم) لائى يقتل سبع صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل فلا
امكن بغيره فقتله ثمة الجزاء حر والميت لائى يقتله لا جمل الحرم فان لم يكن مملوكا نجب قيمته لما لا يكافئه
ما يلبس والمراد بالسبع كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق السبع والحشرات سمكة كان او لا لانه
اذا اجدها بالائى التحق بالفواسق السبع بخلاف ما يؤكل لحمه كحمار الوحش وبقرة فانه لا يعتبر اجدها
ويضمن مطلقا ولا يقتل للكلب المقور ورواده للكلب الوحشي لانه يكون مقورا بمجرد اطلاقه والائى وان كان
صيدا لئلا يضمن خلة لائى فيه لكونه مقورا واما غير المقور وهو الاهل فليس بصيد اصلا لعدم وحشه
خلة ومن الجائز ان يكون بعض الفروع الواحد وحشيا فطرة وبعضه اهليا او تقول جنس الكلب اهل
فطرة وتخرج وحشا ماض له فلا جناح فيه لانه ليس بصيد وعلى هذا القاعدة تخصيص المقور بنى الجزاء دفع
قومه وحش فطرة فيجب بقتله الجزاء بان لم يكن وحشيا لم يكن فيه شيء لكونه مقورا على ان الحق يجوز
الاتقسام والكلب الاهل اذ لم يكن مؤذيا لا يحل قتله لان الامر يقتل الكلاب لنسخ كذا في الفتوح لكن
في المنتقى واذا كثرت الكلاب في قرية واضرت بقتلها امرارها بقتلها وان ابرأه الامر الى القاتل حتى
يأمر بذلك فيحصل ما في الفتوح على ما اذ لم يكن مضر وكذا في المنعة ولا يقتل بقية الفواسق السبع كاسر
ولا يقتل بقى هوام الارض وحشراتها كجمل وحش وعمل يؤذى وحش السور والفسر وما لا يؤذى لا يحل
قتلها وان كان لا يجب بقتلها الجزاء وبرحوت وبق وذب وبراشر وخنفس وجملان ووزغ ونبور وفنجد
ومراد وحش وسلحفاة وسنور اهل وان حرس اهل وصرو صرو صياح الليل وسرطان واما جنين واما ارملة
وارسين لانها ليست بصيد ولا متولدة من البدن وله ذبح حيوان اهل وهو شاة ولو كان ابوها غلبا وبق
وبعير ودجاج وبق اهل وهو الاق لا يطير واما الذي يطير فصيد فيجب بقتله الجزاء ويهين ان يكون
الجوايمس على هذا التفصيل فانه في بلاد السودان وحش لا يعرف منه مستأنس عندكم كذا في التبيين
وعليه جزاء بذبح حمام مسرول وعلى مستأنس * (مطلب في قتل الجراد والقمل) من قتل جرادة في
الاحرام او الحرم تصدق بعاشاء وعمره خير من جرادة ولو قتل الحرم قملة من بدنه او ثوبه تصدق بعاشاء
كجرادة در مثل كف من طعام عداية والقملتان وثلثان كواحدة وفي الزائد على الثلاث بالناسا بلع
نصف صاع كذا في الفتوح ومنه في البحر زاد فيه ويهين ان يكون الجراد والقمل في الثلاث وما دونها
تصدق بعاشاء وفي الاربعة اكثر تصدق بنصف صاع اه وفي القيد اعلم ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار
الصدة وروى الحسن من ابن حنيفة انه اطعم في القملة الواحدة كسرة وفي القملتين او ثلثا فبعضه من
الطعام وفي الاكـ نصف صاع وجزم في الكفاية والباب والقائمة قتلها ولو قتل في الشمس
او غسه لتصدعها كما عليه الجزاء وان قتلها في ذلك فانت لائى عليه لعدم قصد الشرط في السبب ولو

قال لحلال ادفع حتى هذا القمل او امره يقتلها او اشار اليها او وضع اليه ثوبه ليقتل ما فيه فقتلها فاعليه الجزاء
ولو قتل محرماً قلعة في غير بدنه وثوبه ملائقي عليه وفي الشرح اذا قتل المحرم قل غير ملائقي عليه بخلاف حاله
حقن رأس غيره كاسره او ولو طلى جرحاً او اعمد او جاعل فاعليه الجزاء الا ان يكون كثير اقتصد الطريق
فلا يضمن ماله ولا اصحاب جراحه في الحرمه ان صام وما نقد زواجره او ان شاء جميعاً حتى يصير عدة جراحات
فيصوم وما ويبنى ان يكون القمل كذلك لما علم ان القمل لا يكفر الا بالصوم بحر *

(مطلب في ذبيحة الحرم) اذا ذبح محرماً صيد في الحل او حلال في الحرم قبل اداء جزاءه او بعده اوفى
الحل بصد آخر اجده من الحرم قبل اداء جزاءه فذبيحته ميتة لا يحل أكلها ولا لغيره من محرماً وحلال سواء
اصطاده هو او غيره محرماً او حلال ولو في الحل وسواء كان منظره او منكره حالاً ولا ومن عمدته اذا
اخرجه من الحرم صار صيد الحل فذبحه ولا انتفاع بلحمه ليس بمحرماً سواء ذبح جزاءه او غير ذبح اكره
هذا الصليح فان بلحمه واستمان يشنه في جراحه جازاه واما الشري أيضاً او جراحه او حطب لبن صيد فادى
ضمانه ملكه فلم يحرم أكله ولا جزاءه ويكره ويحمل عنه في القداء ان شاء المصمم الزكوة ويجوز له تناوله مع
المكرهاته ولغيره من غير كراهة ومثله ما لو قطع حشيش الحرم او شجرة وادى قيمته ملكه ويكره يسه
رد الحمار ولو أكل المحرم القاذح مما ذبحه قبل الضمان او بعده فاعليه قيمة ما أكل الا انه لو أكل قبل اداء
الضمان دخل ضمان ما أكل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء باقراره وان أكل بعده فاعليه قيمته على حدة
ولا فرق بين أكله واطعامه كلابه ولا لائقي عليه لئلا كل سوى الاستفطار الا اذا كان لحم جزاء صيد
كاسره ولو أكل منه غير القاذح فلا لائقي عليه الا الاستفطار بالاجماع لا كل الميتة ولو أكل الحلال مما ذبحه
في الحرم بصداء الجزاء لائقي عليه لئلا كل سوى الاستفطار لا كل الميتة والتقيد باداء الجزاء اتفاق
فيه عليه في الهر منحة ولو اوسطا حلال فذبحه محرماً او اوسطا محرماً فذبحه حلال فهو ميتة لباب وكذا
لو اوسطا حلالاً فذبحه محرماً ما على المكس شرح والمحرماً اذا اضطر الى أكل الميتة او ذبح الصيد فاعليه
اولى في قول ابي حنيفة ومحمد وقا ابو يوسف والحنن ذبح الصيد وكفر ولو كان الصيد مذبحاً بان ذبحه
هو او محرماً آخر فالصيد اولى عند الكل ولو وجد صيداً ولم يأد حتى كان ذبح الصيد اولى ولو وجد صيداً
وكلباً فالكلب اولى لان الصيد ارتكاب محظورين ومن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير وذكر في التبيين
انه لو وجد صيداً حياً او مالاً مسلمياً فكل الصيد لا مال السلم لان الصيد حرام حقاؤه تعالى والمال حرام حقا
للمبيد فكان التدرج جميع لحق القمل لا يحقاره وفي الخاتمة وعن بعض اصحابنا من وجب طعام الغير لا يحل
الميتة وهكذا عن ابن جماعة وبشران النصب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي وقال الكرخي هو بالخيار
كذا في البحر لمنصفاً وحل للمحرماً أكل ما صاده حلال لنفسه او للمحرم وذبحه في الحل ان لم يدل عليه
محرماً ولا امره بعينه ولا اطاعه عليه ولا اشار اليه فان فعل شيئاً من ذلك حل الحلال لا للمحرم *

(مطلب في اخذ الصيد وارساله) ولو اخذ صيداً في الحل وهو محرماً اوفى الحرم وهو حلال لم يملكه ويجب
ارساله سواء كان في يده اوفى قلعه معه اوفى بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرماً او حلال فاعليه الجزاء

ولو ارسله محرماً آخر لاقى على الرسل وان قتله فعل كل واحد منكم اذ كان في الحرم فاعض من على
القائل ان كثر المال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه ولو كان القائل حلالاً لوصيا او مجنوناً او كافراً أدى
الاخذ الجزاء ويرجع قيمته على القائل ولا يرجع على القائل الا اذا كان حلالاً لقتله في الحرم ولو قتله
بهيئته فعليه الجزاء كما على رأكبا او ساقبها او قاتلها ولكن لا يرجع الا على احد منهم ولا على ربا ولو
ارسل صيده هو او غيره من يده ثم وجد في يد الانسان يمسحاه فليس له ان ينزعه عن هو في يده لا تعلم عليه
والصيد لا يملك المحرم بسبب اختياري كشرائه وهبة بل بسبب جبري والسبب الجبري في احدى عشرة
مسئلة بمسئلة في الاشياء كالآلات ونحوه ولو اخذ في الحل وهو حلال ثم ارجم او دخل في الحرم ملكه
ملكاً محترماً فان كان الصيد في يده حقيقة وجب ارساله لكن لا بان يسيبه لان تسيبه اذ ابقوا م لانه
تضييع للملك بل بطله على وجه لا يضيع بان يخليه في بيته او يودعه عند سلال او يرسله في قفص معه فان
لم يتيسر سيبه فضرورة لان ارساله مملو به هذا اذا حرم اما اذا دخل في الحرم فبرسله في قفص معه فان
لم يجد سيبه في الحرم فان كان جارحاً لم يقتل حمام الحرم لاقى عليه لقتله ما وجب عليه وليس له ان
يرسله الى الحل ودومة كاقيل لان الرسول في حال اخذ الصيد في الحرم فيلزمه ارساله وضمان قيمته للمالك
كالنصيب والاختار ولا يخرج الصيد من ملكه بهذا الا ارساله امساكاً في الحل واخذه من اخذه
من الحل او الحرم لا تعلم برسله من اختار والاختار فان لم يرسله حتى مات في يده وهو محرر او حلال فله
الجزاء وان ارسله فبرغم من يده ضمن حرسله عنده وقال لا يضمن لانه امر بالمعروف ونه عن المنكر وما
على المحسنين من سبيل وله ان الوالي يجب عليه ترك التمرض وذلك يحصل بارساله ولو في قفص فاذا قطع يده
عنه كان متمنياً فقتل وقولها استحسان فيقتل به دروغه وان كان في بيته او في قفص معه في يده او في يد
خادمه او في رحله لا يجب ارساله فلو لم يرسله حتى مات لا يضمن وان ارسله الانسان من يده الحكيمة ضمن
الرسل قيمته اتفاقاً وان وجد يده ماحل في يد احد فله ان ينزعه عنه وقيل اذا كان القفص في يده فله
ارساله لكن على وجه لا يضيع كإمر والظاهر ان مثله ما اذا سكن الحل المشدود في رقبة الصيد في يده
والاختار ولو اشترى محرماً صيده فله ارساله ولو ارسله في جوف اليد لا يبرأ ولو اخذه احد بكره أكله
ولو اخذ صيد الحرم فارسله في الحل فقتله رجل فعل الاخذ الجزاء ولو لم يقتله لا يبرأ ايضا من الضمان
حتى يعلم وصلى الى الحرم آمناً لبأس (تمت) في كراهة مختارات التوازل سبب داجه فاعفها آخر
فصلها فلا يسبيل للمالك عليها ان يفتد به . . . اي لمن اعفها وان قال لا حاجة لي بها فله اخذه والقول له
يبيته در ارسال الصيد ليس عندك كسبب التوبة بل هو حرام الا ان يبيع الناس اخذه وقيل حرام
مطلقاً لانه اباحه فالأغلب ان لا يقع في احد فيقضي ساية وفيه تضييع للمال القطعة ان كانت شيئاً يعلم
ان صاحبها لا يطلبها كالنواة وقشر الرمان يكون لقائه اباحة حتى جاز الاتفاق بمن غير تعريف ثم
بالإباحة لا يخرج من ملكه قيل ان يأخذه احد فان اخذه به الاباحة ملكه وقيل لا يخرج مطلقاً لان التملك
له يسهل لا يصح مطلقاً او الاقنوم معلومين وقائمة الاباحة حل الاتفاق بمن بقائه على ملك المالك وفي

لقطة التافأ غاية ترك دابة لقيمة لها من المزال ولم يصحها وقت الترك واخذها رجل واحدها قال عباس
ان تكون للأخذ كغشور الرمان المطروحة وفي الاستحسان يكون لها حيا قال عمدا نال جوزنا
ذلك في الحيوان لجوزنا في الجارية ترى في الارض مريضة لقيمة لها في غنهار رجل وينفق عليها فيطوؤها
من غير شرء ولا هبة ولا ارث ولا صدقة او يستهما من غير ان يملكها وهذا امر قبيح وصاحبه ان غير
الحيوان ان يكون طرحة الباحة بدون تصريح وان يملكه الاخذ بخلاف الحيوان فلا يملك الا بالتصريح
بالباحة رد المختار ملخصا *

(مطلب في بيع الصيد وشراءه وسائر المصروفات فيه) بطل بيع المحرم صيده اصطاده وهو محرم من
عمره او حلال سواء كان الصيد معه او في بيته وشراءه صيده او لو كان البائع حلالا لان المحرم لا يملك الصيد
وكذا كل تصرف من هبة ووصية وجعله مبرا او بدل خلع فاذا ناله او اجاعه قايع باطل سواء كان الصيد
حيا او مذبوحا لان الميتة ثم اذا قبض المشتري فملك في يده فباعه وعلى البائع الجزاء ولا يضمن قيمته للبائع
لانهم يملكه بخلاف ما لو شوى ايضا او جرادا او حلب لبن صيده فادى جزاءه ثم باعه جاز البيع ويكره كما مر
وكذا بطل بيع الحلال صيده اصاده في الحرم سواء باعه في الحرم او بعدما أخرجه الى الحل فباعه من محرم او
حلال لانهم يملكه وكذا شراؤه صيده في الحرم لكن هذا اذا لم يؤد جزاءه بعد الاخراج والا فملكه
يخرج من كونه صيد الحرم بل يزيده ويكره كما سيأتي اصابه اصاده وهو حلال ولو بعدما احرم او دخل به
الحرم فالبيع فاسد سواء باعه في الحرم او بعدما أخرجه الى الحل فباعه من محرم حلال لانهم يملكه فان باعه
ودالبيع ان يبي الصيد في يد المشتري وان تلفه او تلف او غاب المشتري ولا يمكن ادراكه فعليه الجزاء وكذا
على المشتري ان كان محرما او حلالا في الحرم ويضمن قيمته للبائع ايضا كما يضمن مرسله لانهم يملكه فان
رد على البائع سقطت القيمة ولا يسقط الجزاء الا بارساله هذا ما ذكره الشارحون ومخالفة ما في السراج
 وغيره وهو مال اصابه وهو محرم وباعه وهو حلال فالبيع جائز وكذا ما في المحيط وغيره اخرج طلبة من
الحرم فباعها او ذبحها او اكلها جاز البيع والا كل ويكره لانهم مال مملوك لان قيام يده على الصيد وهما
في الحل يفيد الملك له في الصيد كما اذا ثبت اليد عليه ابتداء الا ان الله تعالى فيه حقا وهو رده الى الحرم لكن
حق الله تعالى في الميت لا يمنع جواز البيع كبيع مال الزكاة والاضحية له فبطلان البيع او فساده فيما صاده
في الحرم او دخل به الحرم انما هو اذا باعه في الحرم لا مطلقا لكن جزم في التهربان ما في المحيط ضعيف
 موافق لما عن عمدا كما قدمنا ونعام في المنحة وهب محرم صيدها فاكله قال ابو حنيفة على الاكل
ثلاثة اجزى قيمته للبيع وقيمة للاكل المحظور وقيمته للرواح لان الهبة كانت فاسدة وعلى الواهب قيمته
بحر والظاهر ان وجوب قيمته لهما لك خاص فيما اذا صاده وهو حلال ليكون ملكه والام يملكه فلا يجنب له
 قيمته ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطله وتعمد في رد المختار ولو كل محرم حلالا يبيع صيده باعه جاز يبعه
 عند ابي حنيفة وقال باطل ولو باع حلالا صيده لله في الحل وهو في الحرم جاز ولكن يسلمه بعد الخرج اليه
 وكذا لو امر ببيع هذا الصيد بخلاف ما لو امره من الحرم للاتصال الحصى ولو تبايعا صيدا في الحل ثم احرم

او احدهما فوجد المشتري به صيبار جع بالنقصان وليس له الرد ولو باع حلالا صيدا ثم احرم احدهما قبل
التقبض انقص البيع ولو غصب حلالا صيدا خلل ثم احرم الناصب والعبيد في يده ارساله وضمانه
لصاحبه ولو دفعه لصاحبه برئ من الضمان ولم ير أمن الجزاء واساء ولو احرم المنصوب منه ثم دفعه اليه
فبلى كل واحد منهما جزاء الا ان غصب قبل وصوله اليه يده ولو كان المنصوب منه اصطاده وهو حلال ولو
ادخله الحرم يضمن الناصب على قول ابى حنيفة خلافا لما فتح *

(مطلب في صيد يجزئ عليه رجلان او اكثر) ولو قتل حرمان او اكثر صيدا الحلال او الحرم بان ضربه
ضربة واحدة فمات تعدد الجزاء تعدد الفعل فيجب على كل واحد منهم قيمته صحيحا وان كانوا قارئين
فبلى كل واحد جزاءه وان ضربه كل واحد منهم ضربة فان وقت معا يجب على كل واحد منهم ما تقتضيه
جرأته صحيحا ثم يجب على كل واحد قيمته مضروبا بالضر بات ولو لم تقع معا ضمن الاول ما تقتضيه
جرأته صحيحا وقيمتة وبه الجراحات وضمن الثاني ما تقتضيه جرأته وبه الجرح الاول وقيمتة وبه
الجراحات وضمن الثالث ما تقتضيه جرأته وبه الجراحات وقيمتة وبه الجراحات وان قتل حلالا او اكثر
صيدا الحرم تعدد الجزاء لان تعدد الفعل ويقسم على عددكم فان كان الحلالا مثلا ضربه بضربة واحدة كان على
كل واحد منهما نصف قيمته صحيحا واذ ضربه كل واحد منهما ضربة فان وقتا معا يجب على كل واحد
منهما ما تقتضيه جرأته صحيحا ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته عبر واجراحتين ولو لم تقما معا
يجب على الاول ما تقتضيه جرأته صحيحا ونصف قيمته وبه الجراحات وعلى الثاني ما تقتضيه جرأته وبه
الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجراحات ولو قتله حلال وعمر بضربة واحدة فبلى الحرم جميع القيمة وعلى
الحلال نصفها وان ضربه كل واحد منهما ضربة فان وقتا معا يجب على كل واحد منهما ما تقتضيه جرأته
صحيحا ثم يضمن الحلال نصف قيمته مضروبا بالضر باتين وعلى الحرم جميع قيمته مضروبا بالضر باتين ولو
لم تقما معا بان جرأته الحلال او لا ثم نفي الحرم ضمن الحلال ما تنقص بحر حة صحيحا ونصف قيمته وبه
الجراحات وضمن الحرم ما تنقص بحر حة وبه الجرح الاول وقيمتة وبه الجراحات ولو كان شريك
الحلال او الحرم من لا يجب عليه الجزاء الكسبي والمجنون والكافر فبلى الحرم جزاء كامل وعلى الحلال
ما يخصه من القيمة اذا قسمت على العدد ولو اشترك محرم فاكثرو مجنون في صيد الحرم فقتلوه بضربة
واحدة وجب جزاءه واحد يقسم على عددكم كأن لم يكن فيهم محرم ويجب على كل محرم مع ما خصه من ذلك
جزاء كامل ولو اشترك حلال ومفرد قارئ فيه فبلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء كامل وعلى
القارئ جزاءه ان هذا الضرب وضربة واحدة فمات فان ضربه كل واحد منهم ضربة فان وقت معا ضمن كل
واحد منهم ما تقتضيه ضربته صحيحا وعلى العادل ثلث قيمته مضروبا بالضر بات الثلاث وعلى المفرد قيمته
منقوصا بها وعلى القارئ قيمتان منقوصا بها وان لم تقع معا بان بدأ الحلال ونفي المفرد ثلث القارئ فمات من
الكل ضمن الحلال ما نقصه جنايته صحيحا وثلث قيمته وبه الجراحات الثلاث وضمن المفرد ما نقصه
وبه الجرح الاول وقيمتة وبه الجراحات الثلاث وعلى القارئ ما تقتضيه جرأته وهو مجروح بحر حة

قيمتان به الجراحات الثلاث ولو كانت الاولى قطع يد او رجل او كسر جناح والثانية نقص العين فلي
 الحلال قيمته صحيحا وعلى المقر دقيقتيه به الجرح الاول وعلى القارن قيمتان مجزئتان الجرح حين الاولين
 وان كانت كل واحدة منهما قطع يده فليأخذ المقر دقيقتيه به الجراحات الثلاث ولو جرح لسان صيد الحرم
 ولم يخرجه من الصيدية وجرحه حلال آخر مثل ذلك ومات منها فليأخذ الاول ما تقصه جرحه وهو صحيح
 وعلى الثاني ما تقصه جرحه وهو جرح وما بقي من قيمته فليأخذ نصفان قلن قطع الاول يده او رجله
 واخرجه من الصيدية ثم قطع الآخر يده او رجله ضمن الاول قيمته كاملا مات اولاه ضمن الثاني ما تقصه
 بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته به الجنايتان ولو زادت بينهما ضمن الاول ما تقصته جنايته فغير الزائدة
 ونصف قيمته الزائدة يوم مات به الجنايتان الثانية وضمن الثاني ما تقصته جنايته الزائدة ونصف قيمته يوم مات
 به الجنايتان ولو قتلته او قتل عينه ضمن كل قيمته به الجنايتان الاولى ولو جرحه الاول غير مستهلك والثاني
 قطع يده او رجله ومات منها ضمن الاول ما تقصته جنايته صحيحا ونصف قيمته به الجنايتان وضمن
 الثاني قيمته به الجرح الاول مات اولاه ولو جرح حرم صيد الحرم غير مستهلك جرحه حرم آخر مثل ذلك
 ومات منها ضمن الاول كل قيمته به الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته به الجرح الاول ولو كان احدهما
 حرم ما والاخر حلالا ضمن الحلال نصف قيمته به الجرح الثاني والحرم كل قيمته به الجرح الاول كذا في
 الكافي والباب مفرد بسيرة جرح صيد او جرحه حلال ثم اضاف المقر داني السيرة حجة جرحه ايضا
 فمات الصيد من ذلك كله ضمن المعركة قيمته به جرح الحلال وقيمته للحجج به الجرحان وضمن الحلال ما
 تقصه جرحه به الجرح الاول ونصف قيمته به الجراحات الثلاث ولو حل من عمرته بعد ما جرحه ثم
 جرحه الحلال ثم قرن ثم جرحه فمات ضمن المعركة قيمته به الجنايتان الاخرى وان قُتِلَ من قيمته به
 الجنايتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنايات مستهلكات كقطع يد او رجل وفقا
 للدين فليأخذ للمعركة قيمته صحيحا وللقارن قيمتان به الجنايتان الاوليان وعلى الحلال ما تقصه جرحه
 مجزئتا الاول ونصف قيمته به الجراحات الثلاث كافي وفي الكبير بدقوله لا يختلف ولو كانت الاول
 مستهلكا والثاني غير مستهلك وبقي المسئلة بما لها فليأخذ للمعركة قيمته صحيحا وللقارن قيمتان به الجراحات
 الاوليان وعلى الحلال ما تقصه جرحه مجزئتا الاول ونصف قيمته به الجراحات الثلاث ولو كان الثاني قطع
 يدا ايضا والمسئلة بما لها فليأخذ للمعركة قيمته صحيحا ولا يمكن استهلاكه كرامة ثانية انتهى ملخصا
 ولو قتل حرم صيد او حل قصد التحلل بالاول يسكفيه جزء واحد شرح بقاية *

(الفصل التاسع في صيد الحرم) ولو ذبح الحلال صيد الحرم فليأخذ قيمته بتصديقها او يشتريها
 هديا ان بلغت هديا او طما فليأخذ بتصديقها كالمحرم ويجوز فيه الاباحة بلا خلاف ولا يجوز فيه الصوم لانها حرام
 لا كفارة حتى لو كان الذابح حراما احزاه الصوم ويجوز فيه الهدي ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة
 الصيد ولا يشترط كونها مثلهما بعد الذبح وفي رواية الحسن لا يجوز فيه الازالة الا ان تكون قيمته بعد الذبح مثل
 قيمة الصيد فيجزى عن الاطعام ولا شيء في دلالة التحلل على صيد الحرم ولو لم يحرم سوى الاستنفار لان

الفضل في الحرم جزاء الحمل والذلة في الحرم وعلى العادل في حيد الحرم جزاء الحمل وفي الذلة لا يتم صل
 بالحمل في بحر ولو شج عرم حيد الحرم فله جزاء واحد في الاستعسان وليس عليه لا بجل له رضى
 لدخل وأما بحر الحرم وحشيشه فيها فهو لا يملك من محظورات الاحرام ولو اتلف سبب اكلها
 معلما فله قيمتها الكاملة ولا جمل الحرم فيمنه غير مسلم ولو ادخل بحر او حلال حيد الحرم صار
 حكمة حكم حيد الحرم ومن دخل الحرم يصيد فله ان يسله فيه اذا كان في يده حية حتى اذا كان في رجليه
 او في قفصه لا يجب ارساله كذا في الهداية والكفاية وغيرهما ولو ادخل يارافوس بصل حمام الحرم لا يئى
 عليه ولو اوسله لقتل فله الجزاء اخر ج عرم او حلال طييه من الحرم وجب ان يردعها الى ما ساقا لم يردعها
 حتى ولدت او زادت في يدها او سمرها وكذا لو جلب فاتا من الكل هـ رضى جراها وهو حلال لم يلدت
 مثلاً يرضى الولد لا حلال رضى جزاءها ملكها غلب الى لودغوه على ملك حتى لو دغ ذم لم يكن فيه ولكن
 يكره اكلها وهل يشترط لضمان الولد عكسه من الرذائل الحرم ؟ كذا روى شيخنا سمعناه من قبله
 لم يضمن لم يضمن وبضمهم على انه لا يشترط فيضمن مطلقاً فيا تبارك من معنى من روح ١٥٠
 يجب ردعها بعد اداء الجزاء ؟ الظاهر سمعناه من ابي جعفر رضى لجزاء ملكها منه حيد ولدها ولو احرأه
 اكله هي هذا الاطلاق تصرف الى الحرم قد على ان يجب ردعها بعد اداء الجزاء وعامة رضى ولو يهاى
 من قبل اداء الجزاء يئى فيه وفي احايه كره هـ تبارك واحسانه في الباب لكسها على عكسها
 ياهـ رضى من الحرم وان لم يؤدج رماها كره رضى اصيغ ولو ادخل ساقى حيد الحرم لم يئى فيه عليه
 له من اكله لما قاله في دغ شاة ورك النسيه عند الامنية رضى منى تناولها فله عكسها رضى ولا
 رضى الصيد بمسكه من الحرم حل احده وان احرجه له من الحرم حل وانصيدها يصير ما يواجر
 من فله اسياء باجرام الصائد ويدخل في الحرم ويسحق بصيد الحرم فله رضى حلال من الحرم
 حل على العكس من وكذا لو رضى حيد الى حل فربها ساها بهم في الحرم من استعسان سلا
 من وارسل كتابا من رضى بصيد الى حل فاقبته الكلب فاحده في الحرم فله رضى عليه هـ رضى
 الارسل والاحده حل فحل محاروه والكلب مع اصافة الاحد الى المرسل يدايم ولدى ذى رضى
 يحيد ولو رضى من حل واصابه في الحل فقتل الحرم فاته عليه لا يضمن من يجرها كذا استحسن رضى
 غيره ولو رضى الى حيد من الحل في الحل فخرى بحر بهم الحرم لا يضمن وكذا الحليب ارضى اذا رضى
 ولما اذا رضى حلال الى حيد حرم ما اياه وعكسه نص حواء ان اصروه الى حى حر وعكسه سم
 الصيد لا رضى حتى لو كان قواعق الحل ورواه عن الحرم يارضى حيد في يده ولو كان هو اعفى رضى ورواه
 في الحل فله الجزاء ولا يشترط ان يكره حريم هو اعفى الحرم حتى لو كان من قواعق الحرم يكره ويضعها
 في الحل وجب الجزاء بقتله لطمسها لخطر على الاناسة ولهذا لو كان مصطفا في الحل وحره في الحرم
 وجب الجزاء بقتله لا يملك ساقى في الحل ومعه في الحرم هـ لئلا ولو كان الصيد على اصنام متدلية
 والى اصل الشدة في الحاد ١٥٠ هـ كذا لا والشدة في حـ اعظم الشجرة

اصل الشجرة لا الاغصان لا يتابع وهو الحرم كالحرمة فلا يشترط ان يكون العيد في ارضه ولو وقف على غصن في الحل واصل الشجرة في الحرم وروى الى صيد في الحل او كان النعنع في الحرم والشجرة والعيد في الحل حكمه كحكم الطائر اذا كان على النعنع فلا ضمان في الاولى وضمن في الثانية ولو حذر بشر البقاء مهلك فيها صيد الحرم اذا كان في ملكه او موات لا ضمان ولا ضمن وان كان للاصطيد يضمن ولو رأى حلال جالس في الحرم صيد في الحل هل يحل له ان يمد يده اليه ليقتله في الحل ؟ وقد قدمنا ان الصيد يصير آمناً واحداً من ثلاثة وعامة في البحر ولو اخذ حلال صيد الحرم مدهفه الى حلال آخر ثم دفعه الثاني الى آخر فذهب فضلي كل واحد بقيمة ثلثة ولو اسلم حلال صيد في الحل ولم يخرج في الحرم فأتا ضمن للحرم لا لآلام ولو اخرج صيد الحرم فادخله في الحل لا يبرأ من الضمان الا ان يمد يده الى الحرم آمناً ولو صاح على صيد فأت من صياحه يضمن كما اذا صاح على صبي بحر (تمة) صيد الحرم يضمن بالباشرة والسبب اذا كان مدوماً ووضع اليد حتى لو وضع يده على صيد الحرم فأت باقة بما يضمن والصيد يضمن على الحرم بهذه الثلاثة والله لا لتوا الاشارة والرسالة والامانة والاحرام واطاعة الآلة بحج زيادة *

(مطلب في حياطة القارن ومن عمنه) كل جناية على الاحرام على المفرد بها كفارة واحدة سواء كانت دماً او صدقة وسواء كانت كفارة جناية او كفارة ضرورية على القارن بها كفارتان لجناية على احرامين الا اذا جاوز الميقات نذر احرام ثم قرن فليدفع واحد لكل مفرد لانهما الحرم مبداء الجواز فقد ادخل تقصاً في احرامه وهو ترك حزمه بين الميقات والموضع الذي احرم فيه فتوهم فراده ادخل هذا التقص على الاحرامين فوجب دميين وقتلانه ادخل التقص على ما لم يمد دخول الميقات وهو احداً اسكن فتوهمه دم واحد واما ما يلزم القارن فيه دمان للمجاوزة وهي ما جاوزة حرم صحيح ثم دخل مكة فحرم سعة او احرم بها من الحرم فقير وادلالت الدم الاول للمجاوزة والثاني لترك كميات الممرة لانهما ادخل مكة التحق بالهاجر وخبر بقولهم على الاحرام ما هو جناية على الافعال وهو ترك واجب من واجبات الحج او الممرة كالترك احد السمين او العطاراة في طواف الزيارة او في طواف الممرة او المشي فيقال قد مضى حجة او حرة ما شيا فقرن وركعت او ترك مد الوقوف الى الثروب او الرمي او الوقوف بمزدلفة او طواف الصدوق قدما لخلق على الرمي او على الدخ او اخر الخلق او الدخ عن ايام الحرم في كل ذلك جزاء واحد بخلاف ما اذا قدم الخلق على يوم النحر فانه حياطة على الاحرام كالحرم او حياطة على الحرم وهو قطع نيات الحرم فانه لا يندد به السكنة او على القارن بخلاف تعلق صيد الحرم لا حياطة على الاحرام ولا ينظر فيه الى كونه جناية على الحرم، اما ينظر اليه اذا كان تاتلاً حلالاً وما ذكره وامن لروم اجرائين على القارن هو حكم كل من صح من الاحرامين كالتمتع الذي ساق الهدي ولم يحمل من الممرة حتى احرم الحج وكذا كل من جمع بين الحجتين او الممرتين على هذا الواحرم ثمانية حصة او حرة ثم حتى قبل دفعها ما هي مائة حصة او لياب به (الفصل الخامس في مسار الحرم) وهي اربعة اشواط الاولى كل شجرة اغتبت الناس وهو من جنس ما يغتبت الناس وانه كثر في الثاني ما يغتبت الناس وهو ليس بما يغتبت عادة كالاراك الثالث ما غتبت

بنفسه وهو من جنس ما ينبت للناس مادة فهذه الاوع الثلاثة يحل قطعها ولا يجوز قطعها به واما النوع الرابع
فكل شجر لبنت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت للناس كالم يلا نبتة اعطو القلع والقطع والقلم سواء كان بماء
بأن يكون في ارض رجل او لا الا ان يكون شجر او يابس او اذغرا فلو قلعه حرم او ملل ضمن نفسه
ولا مدخل للصوم بها وبما يكاد الضمان كافي سقوط المباد ويحصره الانتفاع بالقطع بعد اداء الضمان
بما وغيره والكرامة تحريرية فانها تصدق بضمه وجار للشرع الانتفاع بمن غير كرامة بخلاف
صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز صيده وان ادى قيمته لانه لا يملك اصلا وان كان المقاربه بماء كصليبه فيستان
قيمة خلق الشرع وقيمة المالك بما دخل قوله الملقق بمن تلك ارض الحرم وهو روي عن الامام وان قطعه
مالا فعليه قيمة واحدة لخلق الشرع وان كان يابساً فعليه قيمة المالك ولا شيء عليه لخلق الشرع ودالحصار
ولو اقتلعت شجرة ان كانت مروقها لا تسقيها فلا بأس بقطعها ولو قطع شجرة فحرم قيمتها ثم خر بها
فبنت ثم قطعها فالا فلا شيء عليه لانه ملكها بالضمان ولو حش الحشيش فان خرج مكانه مثله سقط الضمان
وان اختلف دون الاول لانه لا يملك ما قص وان جف اصله كان عليه قيمته شرح الحشيش اذا بنت
بنفسه في غير الحرم لا يملكه صاحب الارض بخلاف الشجر اما في الحرم فيملكه وجه الفرق ان الحشيش
في غير الحرم بنت مباحا لكل احد غير مصون عن التمرض فلم يكن المالك اولي من غيره بخلاف حشيش
الحرم فانه بنت مصونة عن التمرض فيكون المالك اولي من غيره شجرة اصلها في الحرم واغصانها في الحل
شملي قطع اغصانها القيمة ولو كان اصلها في الحل والاغصان في الحرم لا ضمان على القاطع في اصلها واغصانها
ولو كان بعض اصلها في الحل وبعضه في الحرم على القاطع الضمان سواء كان النمن من جانب الحل او من
جانب الحرم ويحل قطع الشجرة للتمر لان اثماره اقيم مقام اتيات الناس والاذغرة طبا وياسا واخذ
الكثابة وما جف من الشجر والحشيش او انكسر ولا ضمان فيه وبحرم قطع الشوك والموسج ولا ضمان
فيه لباب ولو حفر حفرة للتمر او لوضوء او ضرب النفس طار او قد نارا او مشى هو ودايته فاقطع به
شي من الحشيش فلا شيء عليه ويجوز اخذ الورق ولا ضمان فيه اذا احسك ان يصير بالشجر وحرم رمي
حشيش الحرم وجوز ه ابو يوسف ملكا الحرج ولو اوتعت دابته ماله لا شيء عليه بالاجماع ولا يجوز
اتخاذ المساويك من اراك الحرم ومساثر اشجاره اذا كان اخضر وحكم الحلال والحرم في اشجار الحرم
واحد لان حرمتها بسبب الحرم فان قطع حرمان شجرة منها فليحرم قيمتها واحدة وكذا على القارن فيها
جزء واحد ولا يأتى الصوم ولا يجب بالذلة بخلاف صيد الحرم

(غائبة في احكام الحرم وانسجد الحرام ومبها) من جن في غير الحرم او اورد اوزني او ضرب غرا او
مل غير ذلك مما وجب الحد ثم لا ذلاليه لا يمرض له مادام في الحرم ولكن لئلا يمرض عليه الاسلام
فان اسلم سلم والقتل لان ابا نعم الاسلام جنابة في الحرم وغير المرتد لا يبيع ولا يواهي ولا يخالس ولا
لا يؤوى الى ان يخرج منه فيقتص منه وعن محمد ولا يبيع من مياه السامة واما من مل ما وجب للتقصا ثم
لا ذلاليه فان كان للتقصا في النفس لا يمرض له ويشق عليه حتى يخرج كافي الحـ وان كان في اذن النفس

تنص منه في الحرم لأن الأطراف لا تملك الأموال ومن حتى على المال إذا جأ إلى الحرم منه
 منه لا يحق البعد بخلاف الحدائق في الرب تبارك وتعالى وبخلاف القصاص في النفس لأنه ليس بمنزلة
 المال من أمن ذلك في الحرم فقام عليه الحد ويقتصر منه فيه وإن كان الحرم يقتضيه وإن تنقل
 فيه لا يسلو قال في رد المحتار حكيم في آثار الساجد أنه ومن دخل الحرم مع الاعتلاء به
 والحرم لأجل ما في الحرم من أحقه في حرمه ما كرهه لا يضمن ولا يسق ولا يقرى حتى يخرج ثم
 أعاد رأتان أبو حنيفة رحمه الله لا يباح في الحرم ولا يضمن منه أيضاً قال أبو يوسف لا يباح قتله
 يباح إخراج منه هذا إذا دخله متجافاً إذا دخله مكابراً ما قلنا يضمن منه وكذلك لو دخل قدامه من
 أهل الرب لا تارة بهم يقتل ولو أئزر من المسلمين لأنهم عليهم في إلهامهم وأمرهم ولو دخل الحرم
 ميراثاً أو ديناً أو حقه في حرمه أبي حنيفة ودخول الحرم لا يضمن ذلك عنه وعندنا لا يكون شيئاً
 ولا يضمن له ولو كرهه لا يضمن ولا يسق ولا يقرى ولا يباح في الحرم لو أئزر رجل من
 المسلمين في الحرم أو منه ما حرم من الحرم قبل أن يؤمنه مع عبادة حنيفة وعندنا يباح ويورد
 ما فيه لأن هذه يضمنه يضمنه ولو أراد سلاماً وعنده لا يضمن شيئاً ولو دخله في الحرم وأخرجه
 معقداً ساء وكان فينا المسلمين عنه وعنده من أحده ولو أئزره في الحرم وأخرجته فيمنه فيمنه
 سبيله في الحرم رعاية الحرم ما حرم ما دام به كل ذلك من البدائع في إدراكه ولا يقاتلون في الحرم إلا
 أن يذو أو يقاتل مستأنصين لهم ويكره حمل السلاح عنكم أمير حاكمه لعله الصلوة والسلام لا يحمل أن
 يحمل السلاح عنكم ولا يجمع لكافر من دخول السجدة الحرم وغيره ولو جابا ويسنوي في ذلك الحرم و
 لدى رد الحصار والآية محمولة على الحضور لا يلا وتسلا وأطمانين عرقة هداية والله تكوفي
 لا تكوفي في لا يقربوا إلى خلق الله منهم الذين ولا يحبوا ولا يمتروا عرقة در ويمون من استيطان
 مكة بمدينة بل جزيرة العرب كلها قال صلى الله عليه وسلم لا يجتمع في أرض العرب دينان ولو دخل لتجارة
 جازوه يطيل والظاهر أن حد الطول سه ودالحصار (مطلب) ولا بأس بإخراج تراب الحرم وأشجاره
 اليابسة والأدحر مطلقاً إلى الحل لباب وكذا قيل في تراب البيت العظيم إذا كان قد واديسر البركة به
 بحيث لا صرت بمعاودة المكان كذا في الظهيرية ووصوب ابن الوهبان الملع من راب البيت ثلاثاً سلطان عليه
 الجهاد يضمن إلى أصحاب البيت والمباذبة لأن القليل من الكثير كثير والدخار وفي الفتنة وكل ما جاز
 إلا سماعه في الحرم جاز إخراجهم ومن ذلك أحجار أرض الحرم وحصاها إلا أن يبالغ في ذلك فيحفر كثيراً
 يضر بأرضه والنور يجمع له وأعماله لأجدة إخراج ماء زمزم ولا بأس بدخول تراب الحل إلى الحرم
 مروجى (مطلب) ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو التبرك به سواء اتصق بها أو لا فلا يجوز
 أخذ شاش ماء اللورد التي إلى الكعبة الشريفة كما يتبادر إليه العامة وعليه رده إليها وإن أراد التبرك به
 أتى طاب من عنده فسهه هانم أخذه ولا محل لخدم الكعبة أن يعموا أحد من ذلك ويدهوا إذا أتى
 بالكعبة ليس به أن يرجع بقبه وكذا حكم الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه

ثم يأخذ الاثني كاهن واما ذوات الكعبة من الخدام وشيوخ الراسخين كذا اخذوا الخمر منهم ومن
 غيرهم فلا يجوز مطلقا لباب وعمره (مطلب) واما كسرة الكعبة فامر حالى السلطان ان شاء اعبار
 صرف عنها مصالح البيت وان شاء فرفها على الفقراء ولا بأس بالشراء منهم لباب لكن هذا اذا كانت
 الكسوة من قبل السلطان من بيت المال واما ان كانت من اوقاف السلاطين وغيرهم فامر حالى شرط
 الواقف فيها ان يلبسها من عتباته وان جعل شرط الواقف فيها عمل فيها عاجرت به العوائد السالفة كما هو الحكم
 في سائر الاوقاف وهي الاذن من اوقاف السلاطين ولم يلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة في شعبة ايم
 يأخذون الكسوة العتيقة لا يفسدونها فيكون على عاداتهم كذا في رد المحتار وفي البحر اسما مال بيت المال اكن
 الواقع الا ان الامام اذن في اعطائها على شعبة عند التجديد ولا شك ان التصرف فيه للامام بحيث يجمعه
 معا تقوم حصرون فان البيع جائز له وما قدس من اعتقاده لا يجوز ضمها ولا شرؤها من غير اذنه بل من
 الامام وماله فمحمول على غير الخلق او على ما اذا كانوا الغنياء او على ما لم يملكهم السلطان وانغور ذلك
 ولا يابى لسبب ولو جلبا او حائضا ان كان امرأة او كان رجلا وكان من غير العبر اذا لم تكن ما بها كتابة
 لاسما كلمة الوحيد رد المحتار (مطلب) جازع بنا يورث مكة اتفاقا وارضا عند ما هو روية الحسن
 من ابي حنيفة ورحم الله تعالى وحزم به في الكفر قال المعنى وبه يقتضى خلافا لظاهر الرواية من ابي حنيفة انه
 كره بيع ارضها ومشي عليه في الهدية واتمة اعلى انه كره اجارة يورث مكة في ايام الموسم لافي غيرها وكان
 او حنيفة يقتضي لم يذبحوا طيبهم في دورهم اذا كان بها افضل لقوله تعالى سواء العا كفيه والباد وان لم
 يمكن فلا وهكذا كان عمر ان الخطاب رضى الله تعالى عنه ينادى ايام الموسم ويقول يا اهل مكة لا تشعروا
 ليدرككم ارباب اليزل البادي حيث شاءتم يتلو الآية فيحفظه لمنه من مافي الدرر وحاشيته وليس لهم اتخاذ
 البيان منى لا مناح كبير وتكره الصلاة بمكة في الاوقات المكروهة كثيرا ولقطة الحرم كقطة الحل
 ولا يجرم صيد وادى بجلباب وحرمة الحرم خاصة بمكة عندنا وليس للمدينة حرمة الحرم في حق المبرود
 والاشجار ونحوها مبسوط (مطلب) مكة افضل من المدينة عندنا وعند الشافعي واحذر رضى الله تعالى
 عنهم وقال مالك رحمه الله تعالى المدينة افضل والخلاف فيها عند الكعبة منى افضل من المدينة اجماعا الا
 ما ضم امتناؤه عليه الصلاة والسلام فانه افضل بالاجماع حتى من الكعبة ومن العرش ايضا على ما صرح به
 بعضهم ودليلنا ما رواه النسائي وغيره عن عبد الله بن عدي بن الجراء انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 واقف على راحلته بمكة يقول لمكة والله انك خير ارض الله واحب ارض الله الى الله ولو لاني اخرجت منك
 ما خرجت قاله حين غر وجهه من مكة في حرة القضا وهو واقف بالحزرة لانه اراد الاقامة للبناء بزوجه
 ميمونة رضى الله تعالى عنها بتقريفي واما حديث العا كم في مستدر ك اللهم انك تعلم انهم اخرجوني
 من احب البلاد الى فاسكنني احب البلاد اليك فوضع اجماعا كما قاله ابن عبد البر وابن دحية وخبر الطبراني
 المدينة غير من مكة ضيف واه كذا في حاشية ابي حنيفة في مناسك التنوير (مطلب) وتكره المجاورة
 بمكة المسطمة عند ابي حنيفة وقال لا تكره بل تستحب الا ان يئلب على غلته الوقوع في الصدور وعليه عمل

الناس سلفا وخلفا وإما المجاورة بالديانة المنورة فتقبل لا تكرر وقيل على اختلاف أنه ذكر والذي رجحه
 في شرح الباب وحواشي الدرر فيما اختاره في الفتح أنه تكرر المجاورة بمكوك بالديانة لا اشتراكه
 في الكراهة إلا أن يتحقق من نفسه بمن يضاهيهم الحسنات من غير ما يعبطها من السيئات فالمجاورة لهم بمكة
 هو الفوز العظيم بالإجماع لكن القائلين بجمع السلامة من أحواله أقل القليل ولا عبرة بما يجمع للغوس من
 الدهري لأن شأن النفوس الدهري الكاذبة لا يطاق هذا الزمان كذا في الفتح منضمها ومافي الباب والدر
 ولا يكره المجاورة بالديانة وكذا يمكن أن يتحقق بنفسه فرجعه إلى ما قلنا لكن الكلام فيمن يتحقق بنفسه وقد
 عرفت أنه يزعم وجوده لا يطاق هذا الزمان فلا يبنى الفقه باعتبار هو لا يذكر حاله قيد في الجواز مكان
 يبنى لها أن ينصاحي الكراهة كما ذكرنا اعتبار الثالب (تنبيه) أن تراهم في الكراهة وهدمها عما
 هو بالنسبة إلى زمانهم ولو كانوا في زماننا وتحقق لهم شأننا قالوا بالحرمة ببلاتك وشبهة ولا حول ولا قوة إلا
 بالله العمل العظيم اللهم بمن تحب السقو والمائين من الناس نسألك السقو والمائة ونستغفر لك ونتجنى إليك
 بأنك أنت المنور والرحيم الذي خلقت رحمة فضيه هو ذو منفرة للناس على ملهم وهو المحسبم الكريم

(باب الإحصار)

هو منع الحرم بالحج من الوقوف والطواف جميعا بذو شرعي وبالعمره من الطواف فقط فالمنوع من
 أحدهما في الحج ليس بمحصر لأنه لو منع من الوقوف فهو في معنى فائت السجح إذ يمكنه أن يصبر حتى يموت
 الحج فيتحل بأفضل العمرة ولو منع من الطواف فيمكنه أن يقف بغيره فيقيم حجه ثم يحرق ويؤخر الطواف
 ويبقى عمره ما في حق النساء فقط بخلاف ما لو منع من كليهما لا مقد تدمر عليه الأعام إلا الهدي ويحقق لكل
 حالين محبسه ولو يمكنه الاتفاق بين اعتداه على الأصح كالسكر والرج والقروح والجلب ومنه السلطان ولو
 جنبه والمدور ولو مسلما إذ لم يجد طرعا آخر أو كان أطول أو أصعب فيقتصر به ضرر واعتبرا والسبب ولو
 كلها حقور الذاب من نفسه والمرض الذي يزداد القهاب والركوب على غالب طئه أو ما حارب طبيب حادق
 متدين وعلاكة الفتنة إلا إذا قدر على الشئ بدونها كما إذا كان قريبا من حرفة أو مكة أو كانت الراحة يتصور
 معها أو اتفاق فيمنها وهو قادر على الشئ بدونها لا مدو لفتنة وفي البرازة سرقت ثقتته بعد الإحرام أن
 قدر على الشئ لا يكون محصر أو عشي ويسأل الناس له وذلك الراحة إلا إذا قدر على الشئ وأن قدر عليه
 الحال إلا أنه يخاف المعجز فيبض الطريق والمراد بالخوف ظلمة الظن بجاهل التحلل وكذا إذا كانت الفتنة
 زائلة فافكر أحواله أخرى توجد هناك فلا محصر ومنه المعجز عن الشئ ابتداء من أول إحرامه وله قدرة على
 الفتنة دون الراحة فانه محصر حيث أنه ومنه الضلال عن طريق مكة أو معرفة ثم إذا وجد من يدل عليه زال
 إحصاره وإنه ولو كالمحصر التي لا يقدر على الهدي وإن كان معه الهدي فيبقى عمره ما إلى أن يحج إن زال
 الإحصار قبل فوات الحج أو يتحل بالطواف والسمي إن استمر الإحصار حتى فاته الحج هذا إذا ضل في
 الحل إما أن ضل في أرض الحرم فاذ لم يجد أحد لمن الناس له أن يذبح إن كان معه الهدي ويحل فتح وفي الشرح
 أن الضال من عهد الشهور وروية الحلال ليس محصر أبدا هو فاته الحج له ومنه منع المولى بملاو كهيدا فان

او امة سوا احرامه لولا وان كان يكره له اشنع منه الاذن اذا لم يحدث له ضرر وهو الاذلا كراهة ومنه
 منع الزوج زوجته اذا حرمت طفل او امرأة واحدة بمنعها كثيرا ولا اذ ولو طهر من طهره او احرمت
 بحجة الاسلام لا تكون محصرة ولو طهر من طهرها او طهر من طهرها او طهر من طهرها او طهر من طهرها
 وتحليلها الهدي ولو خرج منها لا تكون محصرة ثم قولهم لا تكون محصرة وان منعها ما هو اذا كان
 احرامها في اشهر الحج ولو قل غرض اهل طهرها او قبلها في وقت غرض اهل طهرها او قبلها في وقت غرض اهل طهرها
 فله منعها وتحليلها لكن لا مطلقا بل اذا كان اذن لها ان تحرم بحجة الاسلام مطلقا فحرمت قبله بغير كراهة
 اما ان اذن لها ان تحرم ما قبله بغير كراهة فليس له منعها ولا تحليلها ذكره في الشرح ولو اذن انما لك لامة
 للزوجة فليس لزوجها منعها ولا تحليلها لان منافعتها لسيدها بسد زواجها وان زوجها الزوج وتخصيله في
 رد الحمار ومنه موت المحرم للمرأة في الطريق او زوجها اذا كان بينهما وبين مكة مسافة سفر وطهرها قبله
 او اكثر لكن يمكنها المقام في موضعها او قريب منه والا فلا احصاء فيها يظهر رد الحمار وكذلك في
 الطريق لمبى او نحوها او امتناعه من القهاب بها ومنه دمها اجزاء فلو احرمت بحجة الاسلام وليس
 لها حرم ولا زوج في محصرة لا يجوز لها الخروج اذا كان بينهما وبين مكة مسافة سفر ومنه المدة ولو اهل
 بحجة الاسلام فطلقها زوجها وثمنها المدة - اوت محصرة ولو طهرها حرم سواء كانت بمكة او غيرها فيجب
 عليها ان يكون مبيتها في محل طلاقها ولا يخرج الى حرقة الا انها تتحلل بانسان العمرة متى شاءت استحق
 ثوب الوقوف شرح - (فصل في حكم الاحصار) واذا تحقق الاحصار انه ان يرجع الى اهله بلا تحلل
 وصبر محرم حتى زال المانع فان ادرك الحج فطهر او التحلل بالعمرة ان يطوف ويسعى ويحلق وان اراد
 استحصال التحلل الهدي جاز ايضا فله الضرر امتداد الاحرام فثبت التحلل بالحج او العمرة هديا او ثمنه
 ليشتري به فذبح في الحرم ويجوز له ذبحه من سنة واذا ثبت الهدي ان شاء اتم في مكانه وان شاء رجع الى
 اهله او حيث شاء وفي الثانية لا يجوز قتال الحاضر عند القدرة فان ثبت هديين تحلل بالوطء والثاني تطوع
 وان لم يجد الهدي او عنه او من يمسح به في حرم حتى يجد او زال المانع والاقى حرمه ابدا ولا يجوز من
 الهدي بدل لاصدقة ولا صوم ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيئا ليأبى ولو احرمت بشي واحد
 لا ينوي حجة ولا عمرة فاحصر قبل التبرع بمحل هدي واحد وفي حرة استحصاله وفي القياس حجة وسنة
 حرة ولو عينه ثم نساه واحصر بمحل هدي واحد وعليه حجة وعمرة واحدة ايضا كالمهر والقارن هديين
 لا يتحلل الا بذبح ثمانين ولا يحتاج الى اربعين ايماء الحج ايماء مرة الا بالافضل فلو ثبت واحد التحلل
 من احرام الحج وبقى في احرام العمرة لم يتحلل من واحد منهما وكذا لو دكس اليهم الا اذا كان محصر آمن
 اطراف دون الوقوف فيتحلل من العمرة مع انها رخص الوقوف ايضا وكذلك من ثبت من يمينه فلو وجد
 بذلك البدن بمكة الهدي واحد فذبح لم يتحلل من الاحرامين ولا عن احدهما ولو طاف المارن وسعى حاته
 وحرمة ثم احصر قبل الوقوف برفقة يمسح بهدي واحد لم يمسح بهدي حجة وعمرة لحجة ولا عمرة
 حاله لعمرة ولا محل عاتق سمي حاته لان ذكاه لا يجزئ صداه وان جمع بين حجتين او عمريتين

فاحصر قبل ان يسير الى مكادير بهداه ان حمية خلاطها كحمر وان احرم يشقون نفسيهما فاحصر
 ست هدين و عليه حجة وعمران حمر فالاحرامه الى القران ويجب ان يحرم يوم النحر وذوقه من ذلك
 اليوم يعلم وبطلان ولو دح قبل المياد يوم جاز اسحسا باطلاق ما اذا كان يمهده ولو بساعة شرح و
 مدحه الى الحرم في اي وقت شاء قبل يوم النحر او سده الا انه فيه افضل هذا حدى حمية وعدها ان كان
 محصر او لمصره فكذلك وان كان محصر لم يلح في محرم الا في يوم النحر والمراد ان يوم النحر كاحصر به فمراح
 الكبر لا يفرق مضائق عيم ويدبجه غل يلا خلق وتصير سواء احصر في اصل او الحرم اذا طوح ق او
 قصر خسن كونه لبي دلي اقل عليه ولم واصحابه عام احدييه ليرب اسحكم عمره على اذ يصراف
 ويأمن انشر كونهم فلا يشعرون بحكمة اخرى بهذا الصالح هذا صدها و عليه لسوء وهو طاهر
 الروايس ايد يوسف في القيا بايجز ذلك لا يخرج من الاحرام في يحلل بعمل اسره - خزه
 الاحرام هو من يحل في حاله كروا له مع انه لا يصير له شره ثم لم رد الحصار فلو سرق احد من صده
 الح لاشي عليه فان يسرق تصدق به شيكا او اناح ولو في من اصل فان اكل منه الى من يمهده ما
 اكل ان كان عيا يصدق به اس المحصر دح ولو طر دح في يوم حرامه فعلى حذر او دح في - و
 فعلى كاطلان على من الدح في الحرم فحصر حلاله لزمه جراسي ويصدق به دجاسيات فله انه رى
 ساء في اظاهر كلامهم هنا لكن قولهم فيما من ان الحرم لو روى الرقص فعلى حذر على من حروجه من
 الاحرام بذلك لزمه دوا حرج ما ارتكب به يصح مالم يصددها يصلح لدم بقرق حصارا ولذا قال
 سنن في الرقي ويبنى عدم المصددها ايضا نه في رد صر وان حدى - مع التلبيه لا يحد حل
 (فصل في قضاء ما حل منه الحصر) وعلى المحصر دح ان من من حمة لله ي - ح من طامه حية و
 عمره قضاء سرائر او دح او عليه ان يصاء فلو سقى اسحه من عام الاحصار سب منها عمره ولا - باح
 الى به انصاء على رواة الاصل وروى احسن من ان حمية ان طامه حية وعمره و لو حرم عليه
 القضا فيها وهو قولهم وانما طامه انصاء اما اذا انحلت السنة وكان الاحصار حرج بل اما اذا كان
 حصة الاسلام يدي حصة الاسلام كذا في الفصح وفي الخاوي عن المنى من اهل حج فاحصر فست حمة -
 وحل كات عليه حجة وعمره فان اقبل من قال بر دقضا ذلك اسح فاحصر فست بل حدى وحل كان عليه
 حصة اخرى وعمره اخرى فيكون طامه حسان وعمره وان وكذلك كذا احصر اه كبير وعلى المحصر المصرة
 قضا وعمره لا صر وعلى القارن حصة وعمره لان حمة القران وعمره للسطل قبل الاوان ويحصر في القضاء بين
 الاخر اذ للقران لا يلزم اصل الفرمه لا وصفا فمصره كذا من التلاوه او جمع بين حصة وعمره ثم يأتي بصره
 هذا اذا كان حل طامه حرج من طامه اما لو كان حل بالمصرة او حرج من طامه كان عليه عمره القران فقد على
 ما هو رواة الاصل ويستوى في حروب القضاء المحصر فاحصر الفرم والبطل وكذا المظنون على الاصح و
 انصدوا سحاح من الصر والخره الصدا لان و حوب اداء القضاء على السدينا حرا الى ما ساعد العتيق *
 ١ فصل في احوال احصاره المحصر الجمع اذ ان احصاره سدت الهدي فان قدر على ادراك الهدي

والجرح فيما يلزمه التوجه كالوراء قبله وقد روي الجرح ولا يجوز له التحلل بالهدي ويعدل ما مشاء. والا
لا يلزمه التوجه ويجوز له ان يحل بالهدي اما اذا لم يعدر عليها او قدر على الهدي فمقطط ظاهر لكن لو توجه
ليتحلل بفعل العمرة حل بل هو الاصل لا الاصل في التحلل وفيه فائدة سقوط العمرة عني في الصبا و
اعمالا يحب عليه ان ياتي بالعمره التي وحده عليه الشرع في القرائن مع اعادة عليها لا لا يقدر على
اذا نجا على الوجه الذي للمرمة وهو كونه على وجه يرتب عليها الجرح اذا سوات الجمع بقوت ذلك كذا في
الدمج واما اذا قدر على اترك الجمع دون الهدي فعوار التحلل بالهدي استحسان صياغة للماله من ادمع وفي
الفاصل يلزمه التوجه ولا يجوز له التحلل وهو قول رافض ورواية الحسن عن ابن حنبل في رجمهم ان تمالى رلو
ران احصاءه قبل موت الهدي ولم يقدر على الجمع سار حكمه حكم القات اما المحصر بالعمرة ولا يصور
في حقه عدم ادراك العمرة لان فيها جرح العمر فاما ان ادرك صورته اما ان يدرك الهدي والعمره او
يدرك العمرة فقط وقد علم حكمها ولو ست هذه بام ران احصاءه وحدث آخر وعوى ان يمكنه من الثاني
خارجا لم يوجب حتى يحرم بحر ولو ست هذا بالخرا صيد اوله بدو واحد ان يطوقه ثم احصره وعوى
ان يكون احصاءه خارجا عليه فامة غيره معامه ولو دمع الاله ونهال احصاءه ما يصح *

(فصل في احصر الذي حلاله الهدي) هو كل عمر مع عت انصفي وجه الاحرام شرطا
الحق لله كالمرأة اذا حرمت من الرزح مع عت ان كوت لها عزم والامر مع دالحق الشرع
بملك اذا حرم من الرزح ان يملكها في المال ولا يؤخر تحللها في الدنيا في مقله اما في
ان حصارا وحده ومرة وقد ادى الى المدة في ان حلالها تامة اذا روي الاحرام حصره في ربه او
في السهيم وعوى في ذلك وفي بعضه في احصره في ربه يهدي اما اذا حرمت مصة
الاسلام ولا حرم في بعضه في السهيم فلا بد من وجه اذا فسد في ربه لو كانت روحها شره في
طريق وهي عزمه ولو سحح في حلاله في الاحرام في الاحرام ماله من الاحرام حصره في
بعضه خاصا بامه او اصب او اصب فملك احرام او اصب في السهيم في ربه
ذلك ولا يمكن حصره في احرامها والسكوب في السهيم ولو احصره في حرمه ران موده في السهيم
الهي في اولها في احرامها في ربه في حرمه في السهيم في ربه في حرمه في السهيم في ربه
الامر حان وهو عزمه في السهيم و احرامه في السهيم في حرمه في السهيم في ربه في حرمه في السهيم في ربه
الاعاقه في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في ربه في حرمه في السهيم في ربه
ما احرم ان ياتي في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في ربه في حرمه في السهيم في ربه
استه فوجد في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في ربه في حرمه في السهيم في ربه
ارسله مع مصر لم يرم او في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في ربه في حرمه في السهيم في ربه
في رجمهم في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في ربه في حرمه في السهيم في ربه
وعده ولا يمكن ردها حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في حرمه في السهيم في ربه في حرمه في السهيم في ربه

لا يخرج من ما وقف طوافه من ثمرات الحج ويسمى له ثم يحلق أو يحصر وقد يطل من خلف القمرا ولا يطعم
 التلبية حين استلم الحجر في الطواف الثاني وعليه حجة لا غير وأن كانت تمتما بطلت عنه وسقط عنه دمه
 وأن ساقه منه يصير به ما شاء بخلاف ما إذا كان هذه الطواف وعليه قضاء حجة فقط وليس على ثالث الحج
 طواف الصدور ولو أهل حج ثم أقدم ثم قام الحج فعليه دم الضماع وحل بالمال العمرة ثلاث القاسد متخير
 بالصحيح وكذا لو أقدم قدسدا كما إذا حرم جامعا فله مطلق بالصحيح والأصل أن الإحرام إذا انعقد
 لازما لا يخرج منه إلا بإداء أحد المسكينين يخرج إحرام الصدور ووجهه خير لأن وكذا إذا أدخل حجة على
 عمره أو على حجة فله ليس يلزم ولو وجب الرض ولا يرد عليه المصتر فان أحرامه لا ترفع ما يخرج
 منه خير إلا ما لا تعارض لا بطريق الوضع بحر ملخصا وانما قلنا تشمل المال العمرة لأنها ليست
 بأصل العمرة حقيقة لأن هذا حصة وعهد أصل إحرامه بقاء ويحل عنه المال العمرة فهي أصل العمرة
 صورة تؤدي بإحرام الحج وقال أبو يوسف هي أصل العمرة حقيقة ويقلب أحرامه إحرام العمرة وقائمة
 اختلاف تطهر فيما لو أحرم حجة أخرى قبل الفراغ من الأولى قوى وغير الأولى يرضها عنه مما لا يميز
 جامعا بين أحرامى حجتين ويطوف ويسمى للأولى وعليه دم وحجتان وعمره وعند أبي يوسف يرضى في
 الثانية لا بحرمة سعة أضاف إليها حجة وإن كانت قوى قضاء الأولى ثالثة هي الأولى لا قضاءها
 ولا يصح حرمان أحرام آخر ولت يتن ويطوف ويسمى للأولى وعليه قضاءها لا غير ولو أهل سعة رخصها
 بالاتفاق لا يصار جامعا بين الممرتين فلا حد لها وأما عقد الثاني وعليه قضاءها أو القسم والحج وفي
 الأخيرة وقائمة أخرى أن هذه العمرة تسقط عنه العمرة التي تترجمه في عمره عند أبي يوسف وعندهما لا تسقط
 كبير ولو أن العايت لم تحل بالمال العمرة وأقام حرما إلى قابل للحج بذلك الإحرام لا يجره من حجة بالاتفاق
 وهذا يشهد الثاني لا يلو في أصل إحرامه لا حرأه والجواب أنه قد تميز عليه الخروح بأصل العمرة فلا
 يطل هذا التمييز دعوى السنه ولو جامع قبل طوافه للعمرة التي تحل بها فليس عليه قضاءها بالاتفاق
 لأنها ليست سعة وهذا يشهد لها أنها لو كانت عمرة لكان عليه قضاؤها ومن أهل محجبين ثم طاف الوقت
 محلل للعمرة واحدة للعاية وبرفض الأخرى وعليه دم وحجتان وعمره لا حل الذي بعده كما مر ولو حج
 من دلى قضاء لحجته فقدمه على ما لم يكن عليه الا قضاء واحدة ولو قدم حرم عطف لقدوم ويسمى
 ثم طاف الوقت فعليه أن يحل بأصل العمرة ولا يكفيه طوافه الأول ولا السعي في المحل وقد مر ولو أن
 ما رافقه الحج شامع وهو لم يلب مدلهمة القرآن ولا عمرة اتفق على أنها عليه أن يصح في الممرتين
 وعاهه دم من الحج وقضاء عمرة القرآن دون باقي محلها لأنها ليست سعة ولا فوات حتما وقد مره
 ولو مات عن طواف الزارة لا يبدرك له وهو في الحج لا يكون محصرا ولا يتل من الهدي مما له
 أن لفعال له عمره فلو أحصرها مدرايم من يرضى أن يحكوه بمصر الكية والعمرة لا موت =

أب الحج عن المير

لا يخرج من ما وقف طوافه من ثمرات الحج ويسمى له ثم يحلق أو يحصر وقد يطل من خلف القمرا ولا يطعم

هذا أصح الزمن أو الأسمى اجزا مطلقا استمر على ذلك لم لا واختار في التمتع أنه لا فرق بين ما يرجي
 ذواله وغيره في ثبوت الإعادة بعد زواله كإحراق الخلق للثمن قال في البحر وليس بصحيح بل الحق التمتع
 وتامة في رد المختار (الرابع) الأمر بالحج صرحنا من المخرج عنه أو من وصيه ولو كان ميتا أو مريضا بالحج
 وله مال أو دالة كما إذا كان ميتا وعليه حج الفرض ولم يوص به أو أوصى به أو لماله فانه لو تبرع عنه الوارث
 وكذا الأجنبي لحج عنه أو أصح قال أبو حنيفة يجوز إنشاء الله تعالى من حجة الإسلام لوجود الأمر دلالة
 لأن الميت يأذن بذلك لكل أحد بخلاف ما لو كان حيا أمر بالحج أولا أو ميتا أو مريضا بالحج وله مال فانه لو تبرع
 عنه الوارث أو الأجنبي لا يجوز ويقع من الحاج قتلا عند أكثر لنا شيخ وفرضه على اختيار كثير من المحققين
 كاسيبي قال في الشرع نبالة قلت يعني لا يجوز من فرض الميت والأهله أو باب ذلك الحج قال في رد المختار
 لكن سيأتي ما يدل على أن الثواب إنما يحصل للميت إذا جعله له الحاج بعد الأداء وما في البحر الظاهر
 أنه لا فرق بين أن يتوب بعد الفعل للتبر أو يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يحمل ثوابه لتبره لا إطلاق كلامهم وأنه
 لا فرق بين الفرض والتفعل وكذا بين أن يكون المجهول له ميتا أو حيا اه وكذا ما في الشرح اه لا شك أن
 نيته أو لا يطلع في تحصيل المرام مع أنها لا تنافي حمل ثوابه آخر اه بخلاف مقتضى كلامهم في مسألة الأجر
 فلا ثواب له إلا أن يجعله له بعد الأداء والله أعلم (تنبيه) من مات بعد وجوب الحج ولم يوص به لم يترك
 الوارث أن يحج عنه من تركه خلافا لما في وأن أحب الحج عنه وفصل الولد ذلك مندوب إليه جدا كما
 سيأتي في آخر الشرط السابع إنشاء الله تعالى وصورة الأمر به أن قال له امرتك أن تحج عنى بكذا من غير
 ذكر الإجارة فان قال استأجرتك على أن تحج عنى بكذا لا يجوز الاستئجار بالإجماع عندنا ويجوز حجه من
 المخرج عنه في ظاهر الرواية وله حقيقة مثله ويرد الفضل إلى الورثة إذا تبرع بالورثة أو أوصى به الميت
 فيمكنونه بلا خلاف أو أوصى الميت بأن الفضل للعاجس أو معين رجلا يحج عنه أولا وقال بعض مشائخنا
 أن لم يبين رجلا يحج عنه لا يجوز هذه الوصية لأن الموصى له مجهول والأول أصح لأن الموصى له يصير
 مبرورا بالحج وتامة في البحر والهندية وروى في الأخيرة عن الأصل الجزم بالقول الثاني وتصدق ذلك
 كثير من المتأخرين قال في رد المختار وإنما جاز الحج من المخرج عنه لأنه لما بطلت الإجارة بقي الأمر بالحج
 فتكون له نفقة مثله وليس هذه النفقة يستحقها بطريق الموصى بل بطريق الكفاية لأنه فرغ نفسه لعمل
 ينتفع به المستأجر هذا وما في الباب والله لا يجوز حجه عنه خلاف ظاهر الرواية اه والله أعلم والقوى
 أن يحج بنفسه إلا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثا ولم يحز البقية حر (الخامس) أن يحج بمال المخرج
 عنه أن أمره صريحا والشرط كون أكثر النفقة من مال الميت فان اتفق الكل أو الأكثر من مال نفسه
 وفي المال المدفوع إليه وفاء بحجة رجع بغيره ويجزئه لأن اشتراطه للاخترا من التبرع لا مطلقا وإن لم يكن
 فيه وفاء ولم يدفع إليه مالا وقد أمر بالحج رجع في مال الميت ويجزئه له ماله امرأ بالحج فقد أمره بأن ينفق
 عنه فان لم يرجع وتبرع به لا يجوز له نقد شرطه وإن اتفق أكثر النفقة من مال الميت والأقل من ماله جازوله
 أن يرجع أو يتبرع ماله وفي الخاتمة وإذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فان أصح الوارث رجلا من مال نفسه

او حج عنه بنفسه كافي وهو غير ملزم في مال الميت يعني وكان ذلك باجازه باقى الورثة وم كبار حضار او
 لم يمكن له وارث غير مجاز له ان يرجع في مال الميت ولو فصل ذلك اجني لا يرجع لان الوارث خليفة عن
 الميت في ماله ولتألقضى الدين من مال نفسه ليرجع جازر واعاقلنا باجازه الورثة لان الوارث ليس له الحج
 بمال الميت الا باجازه باقى الورثة كما سيبيى ولو حج عنه الوارث لا يرجع عليه لا يجوز ان امره الميت بان
 يحج عنه على ان لا يرجع في التركة هكذا في مائة الكتب زاد في الغاية وتبعه في الضرر وان احج عنه الوارث
 من مال نفسه لا يرجع جازر للميت عن حجه وهو مشكل مخالف لاشتراط الاتفاق من ماله والاظهر انه
 لا يجوز كما اوضحه في رد المحتار والوصى كالوارث فيما ذكرناه ولو اوصى بان يحج عنه بالفرض ماله فحج
 الوصى من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية بالقسط فيعتبر لفظ الوصى وهو اضاف المال الى نفسه
 فلا يبدل بحر قال في رد المحتار قلت وعلى هذا اذا اضاف المال الى نفسه فليس للأموال ان يبدله بماله كالوصى
 الا ان يفرق بينهما بان المأمور قد يضطر الى ذلك كما مر فليقتل امره ولو اوصى بان يحج عنه بالفرض من ماله
 وذلك التقيد لا يرجع في الحج يصرفه الوصى بالثمن يروج في الحج وان شاء دفع ما يبر بيمينته ضياءه لا بصار
 ولو غلط المأمور للفقعة بماله نفسه يضمن فان حج واتفق مقدار كل مال الامر المدفوع اليه او مقدار
 اكثره جازو برى من الضمان قال في رد المحتار هذا اذا كان الخلل بلاذن الامر بل قل السأخاني عن التسمية
 له الخلل بطرام الزفة امره او لا لفرق كما ذكرنا في فصل الفقعة ولو اخذ المال وانجر ورجع فيه وحج عن
 الميت قال ابو حنيفة يضمن ثمة الحجة ويدفع ما فضل الى الورثة وهو قول ابى يوسف وقال محمد يضمن جميع المال
 للميت والحج من نفسه كذا في مناسك الفارسي وفي المحيط ولو اشترى بامتناه نفسه للعبارة وحج بمثلها
 عن الميت رد الفقعة والحج من نفسه ذكره في المنتقى وفيه اعاء الى الفرق بين من يشتري بها التجارة مناصا
 لنفسه او فعا مال الميت تبرعا لكن روى هشام عن ابى يوسف قال يصديق بالبيع وقد اجزأت الحسبة في
 قول ابى حنيفة وهو الاصح كالجواب بطرام نفسه حتى ما رضامنا من حج من الميت وفي قول الرمي له
 شرح ولو حلف بعض الفقعة وحج بغيرها جازو يضمن ما خلف وفي الغاية ولو ضاع مال الفقعة بمكة او
 بقرب منها او في ولم يبق فائض المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع في مال الميت وان فعل ذلك فبغير قضاء
 لا نهائا امره بالحج فقد امره بان يفتى عنه (السادس) نية الحج من المحجج عنه عند الاحرام او تيمنه
 قبل الشروع في الاعمال قالوا لسانا احرمت عن فلان او لبيك بحجة عن فلان فهو افضل والاعتكفى نية
 القاب ولو اثنى اسمه فمضى عن الامر صرح ولو اطلق الدية عن ذكر المحجج عنه فله ان يمينه قبل الشروع
 في الاعمال وان لم يمينه حتى شرع في الاعمال تسد التمينين وعققت الحاققة فيقع الحج عنه وعليه الضمان
 وكذا الرعين المحجج عنه واطلاق عن ذكر ما احرم به من حج او حرة يصح تيمنه قبل الشروع في الاعمال
 فان لم يمينه حتى اثنى تمين للمرة او لم يعرفه قبل الطواف تمنن الحجة وسد مع حكمه في الشرع لا بأس
 بمرادنا انه تمنن وفي لا حرج بل ان وعليه حجة الاسلام شح عنه ويل ما هو لم يزل له شاء لا ملاءمة
 مرادنا حجة الاسلام يوصى تصولا يجوز من حجة الاسلام اه (السابع) ان يرد الالهلال واحد

مدين فلما اهل بحجة عن امره ولو كان اوجه او الاجنبين كما في الفتح بطلت نيته عنها ووقعت الحجة عنه
 وضمن ثقتها ان اتق من مالها لا غافلها بترك التبيين ولا يقدر على جسه لاحد ما لم يملكه او لولة ولو
 ايهم الاجرام بان قال لبيك بحجة عن احد امره فان عين احد هما قبل الشروع في الاعمال انصرف اليه و
 ضمن للاخره مما قال ابو يوسف بل وقع ذلك من نفسه بلا توقف على الشروع في الاعمال وضمن ثقتها
 وهو القياس لان كل واحد منهما امره بتبيين الحجج له والاباهم بخلافه وجه الاستحسان ان الاحرام شرع
 وسيلة الى الافعال لا مقصودا بنفسه والمهم يصلح وسيلة في اسطة التبيين فاكفى به شرطا وان لم يبين حتى
 طاف القدر ولم ولو شوطا او وقف بعرفة انصرف الى نفسه وضمن مالها لانه عجز عن التبيين بشر وعده في
 الاعمال لان الاعمال لا تقع لغير معنى فتقع عنه ثم لا يمكنه تحويلها الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط
 لنفسه وكذا لا يمكنه صرف الحجة له قبل الشروع في الاعمال لانه اخرجهما عن نفسه بمجملها لاحد الامرين
 فلا تنصرف اليه الا اذا عجز شرعا عن التبيين ولو اطلق الاحرام بان قال لبيك بحجة وسكت من ذكر
 المخرج عنه مبيتا ومبها قال في الكافي لا نص فيه ويلهي ان يصح التبيين لاحدهما انما اجامه العلم الخافعة
 ولا تقع من نفسه لانه بعد ما صرف ثقة الاحرام الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذي اخذ الثقة له لا ينصرف
 الاحرام الى نفسه الا اذا تحققت الخافعة او عجز شرعا عن التبيين ولم يوجد فان لم يبين حتى شرع في الاعمال
 تبين له ثم لا يمكنه تحويلها الى غيره وانما له تحويل ثوابها كما في صورة الاجام ولو احرم من احدهما مبيتا
 بالتبيين لما احرم به من حج او عمرة يصح التبيين بخلاف والحاصل ان صور الاجام هنا رتبة ان يهل
 بحجة عنها او عن احدهما على الاجام او يهل بحجة من غير تعيين للمخرج عنه او يحرم من احدهما مبيتا
 بالتبيين لما احرم به ففي الاولى يكون مخالفا بعبره الاحرام وفي الثانية والثالثة الامر موقوف على ما يشرع
 في الاعمال فان عين احدهما قبل الطواف او الوقوف انصرف اليه والا انصرف الى نفسه وكذا في الراسية
 الامر موقوف على ان يبين ما شاء قبل الشروع في الاعمال وقد مر في الشرط السادس واذا تحققت الخافعة
 بعبره الاحرام او الشروع في الاعمال ووقعت الحجة من نفسه فليس رواه او صحت فعلا ولا تحزم من حجة
 الاسلام لانها اقل ما تقع باطلاق الية وهو قد صرفها عنه في النية لكن في رد المحتار والظاهر انها تجزئ
 عن حجة الاسلام لان المأمور ان صرفها عن نفسه بمجملها الامرين او لاحدهما لكن لما تحققت الخافعة بطل
 ذلك العرف والالم تقع من نفسه اصلا فيكون حيث نذر كمال احرم من نفسه ابتداء ولم يزل يفتق عن
 حجة الاسلام وقد نص الشافعي في شرح الملق في حجة الشارح او صاحب البرقي شرحه عليه ايضا
 يخرج بها عن حجة الاسلام او ايضا في الحج بالامر المخرج من حجة الاسلام لا يحرم ويحرم
 اتفاقا ثم لا تقع من حجة الاسلام في ١٠٠٠ اقل ما يقع باطلاق الية وقد مر فيها صفة الية وده
 نذر اد والظاهر ان وحال الطر ما نذر له ان يبي نذر في حاله اهل بحجة عن او من غير امره او عن
 الاحدين كذلك ما نذر ان يبي نذر في حاله اهل بحجة عن او من غير امره او عن
 امره عنه وان حمل وانه نذر في الشرع لانه لم يبي نذر في حاله اهل بحجة عن او من غير امره او عن

ومنه على انه لا يصح تبرعه عنها باصل الحج لا شرائا لا مرقه او انما يحمل ثواب حجة لها وتو تبه بد
الاداء فتنو نيتها لها قبله في الاحرام فيصح حجه به بذلك لاحدها ولها حقيقة هذا جعل الثواب لها و
لهذا صار الاجنبى كالوارث فيمنع الاتفاق والثواب يمكنه حجه به بالابهام لاحدها بخلاف مسألة الآمرين
لان موضوعها يقع الحج عنهما والحج لا يمكنه ايقاعه به بالابهام من احدها وان كان له جعل الثواب
لاحدها هناك ايضا هذا حاصل ما في الشروح ولا اشكال في ذلك اذا كان متفلا عنها او مفترضا وعليها
فرض او صيا به لا تملك وجود منها الامر في هاتين الصورتين اصل الامر محال ولا دلالة فتنو نيتها لها اما
اذا كان مفترضا عنها وعليها فرض لم يصح حجه بها فيشكل قولهم ان نيتها لها تلفو المدم الامر اذا امر دالة
موجود عنها فلا بد ان تصح نيتها لها وهو لم يخالفها بالابهام وترك التبيين لعدم الامر منها صرحا فوجبه
من احدها به ذلك قبل الشروع في الاعمال يحجزه انشاء الله تعالى وكذا لو احرم من احدها بهما يصح
تمييزه به ذلك بالاولى وكذا هذا في الاجنبيين لان الاجنبى كالوارث في هذا في التعيين اذ هو ايضا
مأمور دالة كالمصر واية ما يجب به ان موضوع مسألة الابوين جعل الثواب للابوين لا اسقاط الفرض من
ذمتها فقولهم بخلاف ما لو اهل بحجة الحج مخصوص بعماد تلك الصورة التي موضوعها اسقاط الفرض
عنها والتبديل بقولهم لعدم الامر وان كان يجري في تلك الصورة ايضا لكنه لا يوجب بطلان نيتها فيها لما
فيها من وجود الامر دالة ولو قيل المراد لعدم الامر مطلقا صرحا كان او دالة لم يجر التبديل ايضا في تلك
الصورة كذا حققه ابن الميام (تنبيه) تبرع الولد بالاحياء او الحج بنفسه من احداويه اذا مات وعليه
حج الفرض ولم يوص به مندوب اليه جدا قال صلى الله عليه وسلم من حج من ابيه او قضى عنها مائة مائة
يوم القيامة مع الابرا وقال من حج من ابيه او امة فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وقال اذا
حج الرجل من والديه تقبل منه ومنها واستشرت ارواحها وكتب عند الله براء فتح ملخصا (الثامن)
ان يحرم بحجة واحدة فلو اهل بحجة من الآمر ثم باخرى من نفسه لم يحجز عن الآمر الا ان ترفع الثانية
واما اذا اوى بالاول من نفسه فينبغي ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كالا يخفى واما اذا
اهل بها ما فيه تفصيل ذكره في الشرح (التاسع) تعيين المأمور والمعين ان عينه الامر بان قال يحج مني
فلان لا غيره فان مات فلان لم يحجز حجه غيره عنه ولو لم يصح بالمنع بان يقل لا غيره فان فلان احجوا عنه
غيره والمراد بتعيينه منع حجه غيره عنه والعمصر بان قال لا يحج مني الا فلان لا ذكر اسمه فقط في منسك
الكرماني ولو اوصى بان يحج عنه فلان في فلان فندفع الوصى الى غيره جاز وان لم ياب ودفع الى غيره جاز ايضا
وفي الفتوح لو اوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك كان الوصى ان يحج عنه بنفسه الا ان يكون وارثا او دفعه الى
وارث ليحج عنه فانه لا يجوز الا تجزى الورثة قوم كبار ولو قال للوصى ادفع المال لمن يحج عنى لم يحجزه ان
يحج عنه بنفسه مطلقا اه ولو اوصى ان يحج عنه ولم يوص الى احد فاجتمعت الورثة واحجوا عنه جاز لباب
(العاشر) ان يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور في الطريق او مرض له مانع آخر كالعبس ونحوه فندفع
المال الى غيره لحج لا يجوز عن الميت ولا عن وصيه والعاج الاول والثاني ضامنان الا اذا اذن له بذلك بان

قال له الميت وقت الفجع او وسميه ان لم يمينه الميت اصنع ماشئت فحينئذ كان له ان يدفع المال الى غيره مرض او لم يمرض لانه صاروكيلا مطلقا وينبغي الوصي ان يأذن له في ان يخرج غيره اذ امرض كذا في الهندية عن
 العراج (الحادي عشر) ان يخرج من يده من ثلث ماله ان اوصى بالجميع عنه واطلق فلم يرضه الا ولا مكانا سواه
 مات فيه او مات في سفر للتجارة ونحوها لان الواجب عليه الجميع من البلد التي يسكنه فان مات في سفر
 التجارة وله اوطان فن اقربها الى مكواه ان لم يكن له وطن فن حيث مات وهذا بالاجماع بخلاف ما لو مات في
 سفر الجميع ان خرج الى الحج فمات في الطريق قبل الوصول فمات بمكة واطلاق ان يخرج عنه قال ابو حنيفة
 يخرج عنه من يده ان اوفى به ثلثه وهو القياس وعليه المترون فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان وان لم يلف
 فن حيث يبلغ استحسانا ولا يخرج عنه من حيث مات ان اوفى به ثلثه وهو الاستحسان والصحيح قول ابي
 حنيفة ولو خرج الى الحج واقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة ثم مات واوصى بالجميع مطلقا فخرج عنه
 من يده في قولهم جميعا وان عين ما لا بان قال اصحابنا يعني بالف وهو يخرج من الثلث يخرج عنه من حيث يبلغ و
 لو عين اكثر من الثلث يخرج عنه بالثلث من حيث يبلغ بحر ولو عين مكانا غير يده فكلما اوصى قرب من مكان
 بسد لياب ويداع وفي ضياء البصار ولو من مكانا جرح به الاستحسان له والظاهر انه يجب عليه ان يوصى
 بما يبلغ من يده ان كان في الثلث سمة فلو اوصى بمادون ذلك او عين مكانا دون يده يأثم رد المختار فلو اخرج
 الوصي من غير ما وجب الاجحاج منه يضمن لانه مخالف ويكون الجميع له ويخرج عن الميت نأيا الا ان يكون
 ذلك المكان قريبا من هذا بحيث يبلغ اليه ويرجع الى هذا قبل الدور لا يكون مخالفا فان ضاق الثلث او المال
 الذي حينه الميت من ان يخرج من يده او من مكان عيه فن حيث يبلغ وان لم يمكن من مكان بطلت الوصية
 وكذا ان ضاق منه فخرج من حيث يبلغ وفضل من الثلث او بما عيه وتبين ان كان يبلغ من موضع ابد منه
 يضمن الوصي ويخرج من الميت من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيئا يسيرا من زاد وكسوة فلا يضمن
 مخالفا رد المختار ولو اوصى غير اساني بمكة او مكى بالري واطلقا يخرج عنه من وطنها قال الشارح اقول هذا
 اذا كانا غنيين في بلادهما واما اذا صار المكى غنيا بالري والخراساني بمكة واوصيا فنبه ان يخرج عنهما من
 موضع فرض الجميع عليهما اه امال او وصى المكى الذي مات بالري ان يقرن عنه ترونه من الري لانه
 لا قران لمن بمكة ولو مات المأمور في الطريق قبل وقوفه او صرفت نفقته منه وقد اطلق الميت قال ابو حنيفة
 بطلت التسمية ويخرج من الميت ما يامن له بثلث الباقي مما في ايدي الورثة والمأمور فان لم يلف فن حيث
 يبلغ استحسانا فان مات المأمور الثاني او سرق ما ياتي بجميع من الميت فانما من منزله ثلث ما في من المال و
 هكذا الى ان لا يبقى ما نلته يبلغ الجميع نيل الوصية ولا يخرج عنه من حيث مات المأمور الا ان يهد
 ابي يوسف يخرج عنه الباقي من الثلث ان بلغ ان يخرج عنه والابطلت الوصية وعند محمد يخرج عنه بما في مع
 الامور ان بلغ والابطلت الوصية فلو كان المدفوع الى الامور تمام الثلث فعول ابي يوسف كقول محمد كذا
 في التمتع وغيره فانخلاف في موضعين فيما يدفعنا في المخرج الذي يجب الاجحاج منه ثانيا والاول معنى
 على هلاك النفقة في المأمور الثاني على موته في الطريق فلم يمت بالامور وموت نفقته في الطريق ار

قبل الخروج فأتى الخلاف الأول دون الثاني والله اعلم والخلاف فيها اذا ملك النفقة في هذا المأمور فلو في
 يد الوصي ايسد ما قام الوتة يحج عنه قلت ما في اتفاقا رد المختار من التامار غاية اما الوصيات المأمورة في
 الطريق وكان الامر حيا فانه يحج انسانا آخر من منزله على كل حال لانه في رجوع اليه ولهذا امر انسانا
 بان يحج عنه ودفع اليه ما لا يقل تبلغ النفقة من يده لم يحج عنه من حيث تبلغ كالميت لانه يمكن الرجوع اليه
 فيحصل الاستدراك بخلاف الميت يمر من الواو الجلي (الثاني عشر) اوف يحج راكبا من يده ان كان
 الثلث يحتل الركوب هذا الامر به الحج واطاق من ذكر الركوب قال في البحر لان المفروض عليه هو
 الحج راكبا فينصرف مطلقا الامر بالحج اليه وقال في الغاية لا لا الامر بالحج ينصرف الى المتعارف
 والمتعارف هو الحج بالزاد والرحلة فخرج ماشيا فقد خالف فيضمن والحج لنفسه اه وقال في التمتع فان
 اطلق الوصية بالحج وجب تعيين البلد والركوب اه وفي البدائع ما نصه ولو امره ان يحج عنه فخرج عنه
 ماشيا يضمن لانه مخالف لان الامر بالحج ينصرف الى الحج المتعارف في الشرع وهو الحج راكبا لان الله
 تعالى امر بذلك فشد الاطلاق ينصرف اليه فاذا حج ماشيا فقد خالف فيضمن لما قلنا ولان الذي يحصل للامر
 من الامر بالحج هو ثواب النفقة والنفقة في الركوب اكثر فكل الثواب فيه او فر ولهذا قال محمد ان حج
 على حمار كره له ذلك والجل افضل لان النفقة في ركوب الجمل اكثر فكل حصول المقصود فيه اكل انتهى
 ولا يخفى ان هذه النقول ترشد الى ان لو امره بالحج وصرح له الاذن في المشي لا يشترط الركوب لعدم
 الامر به اصلا فان الباب انه لو حج ماشيا ولو امره يضمن النفقة لا يظهر وجهه والله سبحانه وتعالى اعلم
 والمعتبر ركوبه اكثر الطريق فان ضاق الثلث من ركوب اكثره فاحجرا عنه من يده ماشيا جاز من محله
 لا يجوز له بل يحج عنه من حيث يبلغ راكبا وروى الحسن عن ابى حنيفة لو احجرا عنه من يده ماشيا جاز من
 حيث يبلغ راكبا جاز لان في كل نقصان وجه وزيادة من وجه فاعتدلا ولو احجرا من موضع يبلغ وفضل من
 الثلث وتبين انه يبلغ راكبا من موضع ايسد يضمن الوصي ويحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيئا
 يسيرا من زاد وكسوة لا يكون مخالفا فخرج من البدائع ولو امره ان يعطى بغيره هذا وجلا يحج عنه فاكراه
 الرجل واتق الكراه على نفسه في الطريق وحج ماشيا جاز من الميت استصافا وان خالف امره هو المختار و
 صححه في المحيط لا يملك ان يبيعه ويحج عنه فكذلك يملك ان يؤجره ولا يملك ان يملك ذلك كانت الاجرة له
 ولا يضمن كالتصاحب ويقع الحج من المأمور فيتضرر الميت به فوجب ان يملك الاجارة نظر الميت ثم يؤدى
 البعير الى الورثة لانه ملك مورثهم قال في البحر وهذه المسئلة خرجت عن الاصل الضرورة (الثالث عشر)
 ان يجعل سفره للمأمور به حجا كان او عمرة فلو امره بالحج فاعترا ولا ولو من الآثم ثم حج عنه ولو
 من الميقات بان ما اليه من طسه او من قابل فاحرم عنه لم يجوز من الآثم ويضمن لانه جعل سفره للعمرة
 ولم يؤمر به فيكون مخالفا كما سيأتي (الرابع عشر) ان يحرم من ميقات الا امره بالحج واطلاق
 عن ذكر الميقات لان الامر بالحج تضمن الامر بايقاع احرامه من الميقات كما قاله في التمتع فصار كالو
 امره بالحج من الميقات صرح فاطلاق الامر الى المتعارف فلو امره بان يحج عنه فخرج عنه واحرم به ما جاوز

الميقات من مكة يكون مخالفا لما فيها كقول امرءة بالحج وأطلق عن ذكر المكان فإنه تضمن الأمر بالسفر
 له من يده كما مر فكأن اشتراط الحج عنه من يده حيث أطلق الأمر أعماقه للأمر بدلالة تفاويع الأمر
 بخلافه يسقط اشتراطه كذلك اشتراط الإحرام من الميقات حيث أطلق الأمر عن ذكره أعماقه للأمر به
 بدلالة تفاويع الأذن بخلافه كقول امرءة بالقرآن أو فرض الأمر ليسقط اشتراطه حتى لو اشترى عنه من الميقات
 ثم أضاف إليها الحج عنه من مكة حتى صار قرانا جازلا لا تقداقي بما أمر به ولا يصير مخالفا لبحر أم حجة من مكة
 للأذن بدلالة وكذا لو أمره بالتبضع على القول بجواز التبايع فيه كجسائي في شترائط الإحرام من الميقات أعماقه
 للأمر بدلالة لا أن شترط في نفسه والله أعلم (الخامس عشر) عدم مخالفة فلو أمره بالحج فتبضع وتوفى
 الأمر فهو مخالف ضابط إجمالا لأن الأمر بالحج تضمن الإحرام بالسفر له وبحرامه من الميقات وبالعمره
 ينتهي سفره إليها ويصير حجه مكيفا فكان مخالفا من وجهين ولو أمره بالحج فقرن عنه فهو مخالف ضامن عند
 ابن حنيفة ولا يجوز من الأمر استحسانا لا مخالفا إلى غير فكان صحيحا إذ ثبت الأذن بدلالة بخلاف
 التمتع فإن السفر وقع للعمرة بالذات ولا في حليفة إن هذه العمرة لم تقع من الأمر لا تعلم بأمره بها ولا ولاية
 للحاج في إيقاف نسك عنه لم يأمره بفصارت عن نفسه كأنه قواها عن نفسه ابتداء وبمثله امتنع التمتع أيضا
 وعلى هذا الخلاف لو أمره بالعمرة فقرن عنه ثم هذا الأذن من الأمر أمالوا أمره بأحدهما فقرر منه الآخر
 لنفسه أو لغيره فهو مخالف إجمالا نعم أمور تجزى بالسفر الميت ولو أمره رجلان أحدهما بحجة والآخر
 بعمرة وأذناه بالجمع وهو القرائن كافي باليد أجمع جاز وإن لم يأذناه بالجمع كان مخالفا لأن الأمر بالنسك
 يخصص إفراد السفر له لمكان النفقة وفي القرائن عدمه ولو أمره بالعمرة فاعتزم أو لا ثم حج من نفسه أو
 بالحج حج أو لا ثم اعتزم من نفسه لم يكن مخالفا إلا أن نفقة أقامته للحج أو للعمرة من نفسه في ماله فاذا فرغ
 مادت في مال الميت هذا إذا كانت أقامته كائنة للحج أو للعمرة من نفسه بأن يوقفه بمدح أو بغيره
 لو حج أو اعتزم من نفسه مدة أقامته للنفقة فنفقته في مال الميت كالأشتر فيها بعمل آخر من التجارة و
 غيرها وإن عكس كان مخالفا لم يجوز كذلك إذا حج أو لا ثم اعتزم ولا أمره فانه يكون مخالفا لا لجملة المسافة
 للحج ولم يؤمر به وإن كانت الحجة أفضل من العمرة لا بخلاف من حيث الجنس كالوكيل بالبيع بالفسخ
 إذا بيع بالف دينار كذا في البحر من المحيط وروى ابن جماعة عن محمد إذا حج الأمور بالحج من الميت فطاف
 بالحجة وسعى ثم أضاف عمرة من نفسه لم يكن مخالفا لأن هذه العمرة واجبة الرضى فكانت كمدتها ولو كان
 حج بينهما أي قرن ثم لم يطف حتى وقف بصفة توفى للعمرة لم ينفعه ذلك وهو مع ذلك مخالف لأنه لا إجماع
 بها جميعا فقد صار مخالفا على ما ذكرناه من أينيفة فرفضت الحجة من نفسه فلا تختمل النقل بذلك برفض
 العمرة كذا في الفتح (تنبيه) قد تحرر بما قدمنا أن الأمر بالحج تضمن الأمر بأمره بالحج بنفسه ومن يده
 وبماله وبركوب أكثر الطريق وبحمل السفر له وبغيره السفر له وبأمره من الميقات وكذا لو أمره
 بعمرة فلو أخل واحد فهو مخالف إلا إذا وجد الأذن بكلمة مفصلا ومتى خالف حتى صار ضامنا للنفقة
 وقصت الحجة عنه ونحوه من حجة الإسلام على ما استظهر في رد المحتار كما مر في الشرط السابع ولا يصير

مخالفاً لغير الحج من السنة الاولى وان عينت لانه للاستحجال لا للتقييد ولكن الاولى ايقاعه في السنة
المبينة غرض من ذهاب النفقة او تعطيل الحج قاله الطحاوي (السادس عشر) ان لا يسد حجه فلما سد
صار غاملاً ويضمن ما اتفق في الطريق ويرد ما بقي عليه قضاء القاسد بماله نفسه ولا يسقط به حج الميث
لانما خالف حاد الاحرام او اقصان المأمور والحج الذي يأتي به من قابل قضاء ذلك الحج فكان واقعا من
المأمور ايضا وعليه حجة اخرى للأمر كما مر حجه في المراج حيث قال ان الاصح ان عليه حجة اخرى
للامر سروري القماء فيحج من نفسه ثم من الأمر تقله في المنعة ورد المختار والظاهر ان ابطاله بالرد في
حكم افساده بالجماع شرح (السابع عشر) عدم الفوات بتقصير منه بان تشاغل بمواضع نفسه او بأفة سماوية
كمرض وسقوط من غير نحو ذلك فلو فاته لتقصير منه يضمن النفقة سواء كان الفوات بسبب الاحصار
او غيره فان الاحصار يمكن ان يكون بتقصير منه كأن تناول دواء مرضا قصد أحق احصره افاده الحلبي
فلو حج من الميث بماله نفسه اجزأه ويرى من الضمان وان فاته بأفة سماوية احصارا كان او غيره لا يضمن
لعدم المخالفة ثم اخلصوا فقال ابو يوسف وعليه قضاء الفاتت وحج من الأمر وفي الكبير من الحاوي و
عليه قضاء ما فاته ويستأنف الحج من الميث اه وظاهرها ان على المأمور حجتين بماله وقال محمد بن حجاج عن
الميث من يده اذا ثبت انفق والا فمن حيث تبلغ وعلى المهرم قضاء الحج الذي فات من نفسه وحاصله ان على
الورثة الاحجاج من الميث من ماله وعلى المأمور حج آخر من نفسه بماله قضاء لما تزمه بالشروع والله يوفق
ان قول ابني يوسف حج من الأمر وكذا قول الحاوي ويستأنف الحج من الميث بضم ايه مبني على قول
والمنع وعلى الورثة الاحجاج من الميث من ماله فلا خلاف اصلا خلافا لما قيل ان كون القضاء من نفسه
ظاهرا على قول محمد لان الحج عنده يقع من الحاج وعلى قول غير محمد انه يقع من الامر ينبغي ان يكون
القضاء من الامر وتلزم المأمور نفقته فالظاهر ان قوله وحج من الأمر هو المراد بقضاء الفاتت لا غيره اه
وهذا مقتضاها ان المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثة الأمر على تركه بنفقة الذي يأمرونه بالحج من
مورثهم وهو خلاف ما اتفقوا عليه في مسألة موت المأمور في الطريق حيث جعلوا الاحجاج نائبا لثلث ما
بقي من جميع مال الأمر او الباقي من الثلث او الباقي مع المأمور ولم يقل احد انه يكون من مال المأمور ملخص
ما ذكره العلامة في المنعة ورد المختار ولو فاته الحج او احصر ونحوه بذبح الهدي فنفقته في رجوعه من مال
الميث ففي الكبير ومن ان وصف نفقة الحصر وكرار رجوعه من مال الميث وفي الاختيار وان فاته الحج
لمرض او حبس او هرب المكاري او ماتت دابته فله ان ينفق من مال الميث حتى يرجع الى اهله وفي الخانية
وان قطع عليه الطريق ومضى في يده من مال الميث فرجع واتفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون
ضامنا اذا لم تنهب المعلقة اه وقال محمد بن نفقة رجوعه في ماله خاصة وفي الهبة عن المحيط والحاج من
الميث اذا مرض واقترن المال كله فليس على الوصي ان يبعث بالنفقة اليه ليرجع والله اعلم (الثامن عشر)
اسلام الامرو المأمور دون الوصي كما في الكوفة (التاسع عشر) عقله وعقل الوصي ايضا لكن لو وجب
الحج على المجهون قبل طرده وجنونه وامر وليه الماقل ان يحج عنه صح رد المختار (المشرون) عجز المأمور

لا إعمال الحج فلا يصح اجتماعه في غير محله ويصح اجتماعه للرعي لأنه أهل للصحة لا لغيره وإنما يمكن
إعماله لجوب كافي لله روحا فيه (تنبيه) وهذه الشرطان كإعمال الحج للقرض وإما في الحج للفضل
فلا يشترط في منها إعمال الإسلام والعقل والتمييز والنية ولو بعد الأداء لباب وهذا ظاهر في الحج للفضل
عن التبر إذا كان تبرعا أما إذا كان لغيره وما ينبغي أن يشترط فيه جميع هذه لشرائط الثلاثة الأولى
منها يشترط أن يتفق من ماله في أكثر الطرق ويصح كذا فإن خالف كما إذا اتفق من مال نفسه تبرعا أو نحو
ذلك ينبغي أن يكون ضمانا والحج له ضياء الإيمانية (تنبيه) ولذا صح للمأمور استيعاج شرائطه
فصل الحج يقع من الأمر على ظاهر الرواية من أصحها وهو الصحيح ونصب عامة المتأخرين وهو رواية
جرب عنه أنه يقع من المأمور قلا ولا مرؤاب للنفقة ويستطعن عنه فرض الحج لاهتمامه بدنية ولما
شرط الوجوب عند العجز عنهم مقامه كالصديقة في باب الصوم إمامي حج للفضل قليل يقع من المأمور اتفاقا
ولا مرؤاب للنفقة إذا اتفق من ماله وإما قوابل الحج فيجعله للمأمور قلا ومرؤاب عليه في الباب والدر
ورده الاتفاق في غاية البيان بأنه خلاف الرواية لما قاله الحاكيم الشيباني الكافي الحج التطوع من الصحيح
جائز وفي الأصل يكون الحج من الحج اه وفي شرح الكنز للمسكين ثم الصحيح من المذهب فيمن
يجب من غيره أن أصل الحج يقع من الصحيح عنه فرضا كان أو قلا ومن محمد أن الحج يقع من الحاج
للمصروع عنه قوابل النفقة والأول أصح اه حج الإنسان من غيره أفضل من حج من نفسه بعد أن أدى
فرض الحج لأن نفسه متمتد وهو أفضل من القاصر فوج أفندي وعن ابن عباس مر فوأم من حج من ميت
كتب الميت حجة ولعلاج سبع حجات وعن جابر بن عبد الله مر فوأم من حج من أبيه أو من أمه فقد قضى
عنه حجته وكان له فضل عشر حجج كبير وحاشية ابن حجر على الاحتجاج به

(فصل فيما ليس من شرائط النيابة في الحج) ولا يشترط البلوغ والحرة والذكورة ولا أن يكون قد
حج من نفسه فيجوز احتجاج المرءق والعبد والامتلأذن المولى وكذا المرأة بإذن زوجها ووجودهم
معا ولو لم يكن يكره احتجاجهم الاحتجاج للحرة للمرأة ومع هذا الرجل أفضل لها وكذا يجوز احتجاج
للضرورة ويراد الذي لم يحج من نفسه حجة الإسلام قال في البدائع إلا أن الأفضل أن يكون قد حج من
نفسه لا بالحج من غيره يصير ماركا لاسقاط القرض من نفسه فيمكن في هذا الاحتجاج ضرب كراعتو
لأنه امرؤ بالناسك وأبعد من محل الخلاف مكان أفضل اه ومثله في غداوى لطورية وشرح الضعافى كبير
(تنبيه) لا يخفى عليك أنه بإطلاقه يقتضى أنه بوجهه إلى انبثاق محب الحج عليه كالفضل لنفسه اه قال في
الفتح والبحر وأحق أنها تنبيهية للأمر لقولهم والأفضل احتجاج الحر العالم بالناسك الذي حج من نفسه
حجة الإسلام تحريرية على الضرورة للمأمور أن كان قد تحقق الوجوب عليه بمك الزاوتر احب والصحة
لأنه يتضيق عليه وإلّا لتهذه في أول سنى الإسكان فيأثم بتركه وكذا لو تغفل لنفسه اه وكذا في تقي أبي
الفضل قال أن كان قد تحقق الوجوب عليه بمك الزاد والحق والصحة فهو مكروه لاحتجاره وكذا لو
تغفل من نفسه كبير (تنبيه) أطلق في قوله وكذا لو تغفل لنفسه لأنه بوجهه إلى اليقاعات وجب الحج عليه

بمختلف الأمور قد اتفقت لكن هذا إذا حرم من الميقات كما هو الثالب أمالوا حرم قبله كدورة أهله فلا بد أن يقيد به كالأجنبي وقيل الصرورة الفقير إذا تنفل لنفسه فاعا يجب عليه بوصوله إلى مكة لا إلى الميقات وعليه اعتناء التآخر وفي الصرورة الفقير للمأمر وقيل أنه أيضا يجب عليه بوصوله إلى مكة قال في الجمع الانه ويجوز اسحاج الصرورة ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه ان يتوقف الى علمه لا قبل ويحج لنفسه او ان يحج بمدهوده الى أهله وان فقير انقشعظ والناس عنها غافلون اه وقيل لا يجب عليه لانه ما دخل مكة الا وهو متلبس بالاحرام فصار بمنزلة المريض المأجر من الاداء والمقدم والمحبوس اذا كتب ابعده ولا في ايجاب الحج عليه ثم تكليفه بالاقامة بمكة مع فقره وتركه حاله ليدله او بالموافقة من أهله وهو فقير حرج عظيم واذا مات ولم يحج مات حيا بمختلف المتنفل لنفسه فاتهم قد صرحوا بوجوب الحج عليه اه وقال العلامة المتلاسمان في منسكقرن السيون انه مثل الصرورة الفقير المتنفل لنفسه فان كان قادرا على اكتساب الرزق الطريق او كان عنده من مال نفسه ما يكفي في إتمام نسك الحج او تبرعه بذلك احده من الناس يجب عليه الحج لنفسه لوجود شرطه وهو القدرة على ازااد ولا ينافي تلبسه بالاحرام من غيره ولو زوم اقامه ثبوت قسم الوجوب عليه كمن دخل عليه وقت الصلوة وقدر شرع في النافذة يجب عليه اتمامها بالشروع فيها ويجب فرض الوقت في ذمته وكالفقير اذا حرم التنفل ثم استثنى والعبد اذا حرم التطوع ثم ائتمن عليه الحج لنفسه من قائل او الاسحاج عنه عند العجز الدائم او الاصابة عند الموت ولا يفرمه الاسحاج او الاصابة الامن مكتمن موضع وجب الحج عليه لامن بلمه حتى قيل انه لا يمكنه مع فقره وفي لزوم الاداء بنفسه حرج عظيم فبأدنى زادي يمكن ان يحج عنه من مكة مع ان من وجب عليه الحج في بلمه اذا اوصى ان يحج عنه بلمة كذا او من مكة يحج عنه من حيث امر وعين في مستثنى بالاولى وان لم يكن قادرا فلا يجب عليه الحج انتهى ملخصا وقد مال العلامة في رد المحتار الى عدم وجوب الحج عليه قال لان قدرته بقدره غيره لان سفره بمال الآمر فيعزم عن الآمر ويحج عنه ولا يمكنه في هذا العام ان يحرم ويحج من نفسه بالاتفاق فلا يجب عليه بخلاف الصرورة الفقير اذا تنفل لنفسه لانه بوصوله الى الميقات صار قادرا بقدرته نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كانت الصرورة للمأمر مثل المتنفل لنفسه لما صح تنقيده ابن الهمام بقوله ان كان بدته حتى الوجوب عليه الحج انتهى فاتهم ولو اسحج رجلا يحج عنه ثم يقيم بمكة جاز والافضل ان يعود الى منزل الآمر * (تمة) في المسوط وان اراد ان يعين رجلا بماله الحج من نفسه فالصرورة اولى بذلك ممن قد حج لان الصرورة بماله يتوسل الى اداء الفرض ومن حج مرة يتوسل الى اداء التنفل وكان درجة اداء الفرض اعلى كانت الاقامة عليه بالمال اولى اه *

(مصل في الوصية بالحج) ولو اوصى رجلا ان يحج عنه او قال اسحج اعني واطلق فلم يبين المال ولا كمية العجيج يحج عنه من ثلث ماله حبة واحدة بقدر الكفاية حتى ان الوصي ان اعطى رجلا ليحج عنه في عمل اسحاج الى الف ومائتين وان حج ركب الا في محمل يكفي الف وكلاهما يخرج من الثلث يجب اقلها لانه للثيقين وما فضل فهو لورثة وان عين المال بان قال بالف وهو يخرج من الثلث او قال بثلث مالي واطلق عن

كمية الحج يجمع عنده من جميع ما يملكه فان كان يبلغ حجة واحدة تمت وان بلغ حجبا كثيرة قالوا يصح بالتخييار
 ان شاء دفع منه كل سنة حجتا وان شاء اجمع عنده رجالا كثيرة في سنة واحدة وهو الافضل فان اجمع الوصي
 واحدة او حجبا وبنى شيئا قليل لا يفي بالحج من وطنه وبنى لاجل من اقرّب المواقيت او من مكأوا ماشبه
 ذلك يأتي بذلك ولا يرد الباقي على الورثة الا اذا كان غنيا يسير لا يحتمل الاحجاج اصلا فيرد على الورثة
 ولا يحمل للمأمور وكذلك الحجة المشروطة من جهة الواقف كذا اذا شرط بوقفه قدر امين ان يخرج منه كل
 سنة فانه يتبع شرطه ولا يحمل للمأمور ما فضل منه بل يرد به الى الواقف كذا في الهندية فمن المحيط قال في البحر
 للمأمور لا يكون مال كمالا اخذه من النفقة بل يصرّف فيه على ملك المخرج عنه حيا كان او ميتا ميتا كان
 القدر او غير معين ولا يحمل له الفضل الا بالشرط المتقدم سواء كان الفضل كثيرا او يسيرا كيسير من الزاد اه
 ومن فروع التبيين انه اذا اوصى رجل بان يجمع عنه بثلاثمائة وترك تسعا فلو ابيّن انه يصحك احدهما وافر
 الآخر واخذ كل واحد منهما نصف المال ثم ان القدر دفع مائة وخمسين يجمع بهما من الميت ثم اقر الآخر
 ان اجمع له القاضى يأخذ للقر من الجاه خمسة وسبعين درهما لانه جاز الحج عن الميت بما توفى بخمسين
 وبنى مائة وخمسون عميرا اثنيهما فيكون لكل واحد نصفه وان اجمع بغير امر القاضى فانه يجمع مرة اخرى
 بثلاثمائة لا يجمع عن الحج عن الميت لانه عين ثلاثمائة يجمع بجميعها ولا يجوز النقص عنه وان عين كمية الحج
 ايضا فان قال حجة واحدة او قال حجة ولم يقل واحدة يجمع عنه حجة واحدة كذا في الهندية فمن المحيط وما
 فضل رد على الورثة وان قال في كل سنة حجة فهو كذا اطلق في كون الوصي بالتخييار لان شرط التقيد لا يفيد
 وذكر الوالدين في هذا ولو اوصى بان يجمع عنه من ثلث ماله ولم يقل حجة حج عنه من جميع الثلث لانه
 اوصى بصرف جميع الثلث الى الحج لان كلمة من التمييز من اصل المال اه ولو عين اكثر من الثلث يجمع
 عنه بالثلث من حيث يبلغ بخلاف الوصية بشراء عبدا اكثر من الثلث واحتاقه فانها باطلة لان في المتق
 لا يجوز النقصان من المسمى بحر من المحيط ولو اوصى بان يجمع عنه بهذه المائة بينها وعلقت منها دراهم او
 اكثر فانه يجمع عنه الباقي ولا تبطل الوصية هندية ولو قال احبب اطلاقا حبة ولم يقل مني ولم يسم كم يعطى
 فانه يعطى قدر ما يجمع به ويكون ملكا له وله ان لا يجمع به اذا اخذه ويصرفه الى حاجة اخرى لانه لا امر
 بذلك اعاجل الحج حيار الما اوصى به من المال ثم اشار اليه ان يجمع به من نفسه فكانت الوصية صحيحة
 ومشورة غير ملزمة فان شاء اجمع وان شاء لم يجمع والحاصل انه اعا اوصى به بما يبلغ ان يجمع به واذا اوصى
 ان يجمع عنه بعض ورثته فجاز سائر الورثة قوم كبار جاز وان كانوا صغارا او غيبا كبار لم يجز لان هذا يشبه
 الوصية لقوارث بالنفقة فلا يجوز الا بالاجازة الورثة وفي العمدة امرأة تركت مهرها على الزوج ليعب بها وحج
 بها فليس له امر لانه بمنزلة الزوجة وهي حرام بحر ولو اوصى بالحج وضم اليه غيره وثلث بضي من الجميع
 ان كانت متساوية يبدى بما بدأ به الوصي كالحج والزكوة ومن ابى يوسف تقديم الزكوة لان فيها حقين
 والحج والزكوة يقدمان على الكفارات والكفارات على صدقة الفطر وهي على التقدير وهو الكفارات
 على الاضحية والواجب على النفل والنوافل يقدمها ما بدأ من الميت وحكم الوصية بالمتق اذا لم يبين من

كثارة عسكهم الغل والوحدة لا هي كالفراغ الحق المين فان كان المستحقون فهو كالنفل ومن المورد
المنقولة او موسى بحجة الفرض وحق فسة ولا يسمى الثلث يبدأ بالحجة ولو اوصى بالحجة ولا بأس ولا
يسمى الثلث قسم الثلث بينهم بالحصة يضرب بالحج حتى ما يكون من ثلثة الحج ثم ما خمس بالحج بحج
من حيث يبلغ لانه هو لا يمكن ولو اوصى لرجل بالثلث والثلثا كين بالثلث وان يحج عنه بالفوته العان يقسم
بينهم الا انما ثم ينظر الى حصة للسا كين فيضلف الى الحجة فافضل فهو للسا كين بعد تكميل الحج لان
الصدقة تطرح والحج فرض الا ان يكون ذكوة فيشعاه وذكوة ثلث ثم ينظر الى الزكوة والحج يبدأ
بما بدأ به الميت ولو اوصى بكفارة اصاد رمضان ولا يخرج من ثلث الصلوة ولم تجز الوتة يطعم ستين
مسكيا هذا كذا في الفتوح ولو اوصى ان يحج عنه فقيل له ان تلك لا يبلغ حجة فقال طاهنوني في الحج
فان بلغ الحج وجب تنفيذ وان لم يبلغ في القياس تبطل الوصية وفي الامتنع ان كان به نظر له الحج كبر
ولو اوصى بالحج عن ابيه الميت جاز كذا في الفتية *

(فصل في النفقة) هي ما يكتفي الحاج المأمور قعاجه وايضا الى يده الميت متفعا على نفسه بالمسروف من
غير تبذير ولا احتيرون طعام ادم ومنه اللحم وشراب ونياب في الطريق وقوى احرام ومركوب ولو
حاروا ولكن يكره الصبح عن الميت في حاروا لجل الفضل السنة ولان النفقة فيه اكثر واستتجار من
ومحل وقربة واداة وسائر الآلات واجرة غسل نياب وما ينسله القباب كالصاوين والاشنان وما ينسل
بواضعه او يد من الوسخ كالطبيخ والصدور واجرة العارس والحلاق ودخول الحمام ودعته يدعنه
للأحرار وموت الاستصباح كل ذلك بالمسروف وله ان يدخل الحمام بالتعارف يعني من الزمان وهو المختار
ولا بأس ان يخلط درام النفقة مع الرفقة للعرف ويودع المال ولا يصرفه لغيره الا لاجابة وان كان الميت
تقد لا يروج في الحج يصرفه الوصي والحاج بالذي يروج ولا يدهر احده الى طعامه ولا يتصدق به ولا
يقرض احدا ولا يشتري ماء الوضوء ولا لنسل الجسابة بل يقيم اذ لم يكن له مال ولا يمتجبه ولا يتدوى
منه وقال الفتية ابو الليث بن عيسى ان يفعل ما يسهل الحاج قال في القسيرة وهو المختار شرح اما انوسع
عليه الميت له ان يعمل جميع ما ذكره بالا خلاف ولها اي يبي له ان يستوسع عن الآمر في كل شيء كيلا يصيق
الامر عليه ولا يفتق على من يحسد الا اذا احسان ممن لا يحدم نفسه وفي البرززة ان استاجر خادما والعمال
ان مثله ممن يحدم يكون مادوا يخدم من مال الميت والا فليده اه ويبنى لآمر ان يفوض الامر الى
المأمور فيقول حج في حكيه شئت ممر داوقا رانا راد في القباب او متقتا قال الشارح هذا هو ظاهر
لان القسيرة من المذكور في كلام المشايخ متقيد بالامر او القتران لا غير اه في الخاتمة قال الشيخ امام ابو بكر
عمد بن الفضل اذا امر غيره ان يحج عنه يبي ان يفوض الامر الى المأمور فيقول حج في هذا المال كيف
شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمرة وان شئت قرأ ما بالقي من المال في الوصية كيلا يصيق الامر
على الحاج ولا يجب عليه وما فضل الى الوتة اه وقوله ان شئت حجة وعمرة بتقديم الحجة كافي للنسخ
الصحيحة بان يحج او لا عنه ثم يأتي بعمرة له ايضا فيكون امر اذ امها وهكذا في الكبير لكنه قال فيقول

حج من يهد أقيم ثلثت حجة وان ثلثت فاقرون والباقي الخ قال عبيد بن حم ان اللمتع سهل اسم
بالفويض يدل على ان اللمتع لا يجوز في الآخرة وان كان بمره ثم سكت به من دم اللمتع حيث ولو اودم
القران على اناء وروى بذلك ايضا فاقدمه في الشرط ان لم يشرع له الوارث احد في حجة و
الآخرة وادناه بالجميع قال في الجديد انه وهو المراد بالجميع جاز فخصه بالجميع بالقران ووجب ان الحكم في
وجه الآخرة وهو اللمتع ليس كذلك ولكن ما راد في الباب واقفه ما في البحر وغيره من حوار اللمتع
عن الامراء ان كان بمره مجلسيا في عتريه قيل وعليه فله ان يأذن للمورثين ان يقرروا له المدة او لا عنه ثم تار
الحج عنه ايضا والله سبحانه وتعالى اعلم وادخر الحامور ففقت في الطريق في مال ايت سوا اخرج
قل عشر ذي الحجة او غيرها ولو اقام ببلدة فان اقام خمسة عشر وما طلت فقت في مال ايت وادناه كتاب
اقامته مما تم تسقط وان راد على المساد سقطت هذا اذا كان يقدر على الخروج مني ذاك في رما م اما
اكان لا يقدر على الخروج واللمتع الناس كفي زما فان كان اقام لا نصار القافة بعد ما مال ايت سوا
اقام خمسة عشر يوما وان اكره وان ايسر حرج القافة في مال نفسه وان اقامه بالمال
سقطت ثم ارى على الراجح مات في مال ايت وهكذا اذا اقام بمكة ماله ايت كان يقدر على الخروج من
شاهاد خمسة عشر يوما او ازيد الى المتأديت وان اقل فلا والله كان لا يقدر على الخروج من رما م
في ثلثه ان كان ماله المدة حرج القافة في مال الميت ولو كان اكره من خمسة عشر يوما او ازيد
نفسه وادناه اقامه الى ما حتى سقطت بعد ان تم ماله ان يرجع رجعت في مال الميت اما ان وطن مكنته
من ان عاد ولو مديومين لا تقود ولو تفعل الى مكنته في مال نفسه ان ايت دخل عشر ذي الحجة فوعد في
مال الآخرة ولو خرج من مكة مديومين حجة حاجه نفسه سقطت في رجوعه ولو سلك طريقا من ايت
ان كان ماله العالج في مال الآخرة ولا يحد من لوله والاف في مال نفسه وعليه رد ما دخل من الزاد
والامانة على الورثة والوصي كثيرا ان ايسرا وان كان شرطه لنفسه بالشرط اطلو من الزاد
ان خرج في الزاد من اهل البرع او من له الآخرة وقت الفجع وكلت ان الفصل من سائر حجه
له سكت به من سنة فان كان على موت قال والباقي مني لك وصية ولو على ايت من الشقة بربح حرج
كان عين امور فالوصية جائزة والامانة لا للمجهول والحيلة في ديار بول الوصي انما في
النفقة من ثلث كمال القديرة من الاصل ومضى عليه في الباب والبرع هما والايت لو يات
الحاج بآخرة سوا من وجلا يجمع حجه او لا كما قد منافي الشرط الرابع وهم الاحصاء في سفي ولو
والوصي من مال الميت تم في سنة من ثلث ماله لا ماله لا تركه حجه او لا حجه او لا حجه
لو وجب سوا في امور فاديا عداه ثم عاها الحج من قابل في حجه ويرد الحج في حجه
انه ان الوصي اجمع له ما من حيث يبلغ الى الميراث بالجميع من ايت حجه او لا حجه او لا حجه
وهو الايت من اخلاف الايت من ايت حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه
او لا حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه او لا حجه

فالجميع يقع من الأمور ولا من الأمر على ما مر من المشايخ فاولى ان يكون الفهم عليه ولا يصير عقابا ولا
 ضامنا لا يقدم على ما مر به والى افاده في البحر وتبسم في رد المحتار ونجح الانهر ونحو ذلك هو ان دم
 القتران والتمتع على الأمر وسواء امره واحد بالقتران او بالتمتع او امره واحد بالجميع وآخر بالمعصية واذا ناله
 القتران او بالتمتع لا يوجب شكر اهل الجميع بين الله حكيم وحقيقة القتل منه وان كان الجميع يقع من
 الامر فيها اية وذكرته في الباب ايضا كما قدمنا في آخر شرائع التمتع وقد اولى في البحر قول المشايخ
 ودم القتران على الأمور كما في الكفر وغيره فقال واراد بالقتران دم الجميع بين الناس كقوله اما كان او نعمت كما صرح
 به في غاية البيان اه ويؤيد ما قلنا من ان دم امره واحد بجميعه والاخر بمصره امره بالجميع جميع جاز
 وهذا المدة عليه في ماله اه الا ان يراد بالتمتع منها النوى وراجه تمتع القتران فقط واطلقوا في دم
 الجميع فقتل دم الجميع وجزاء الصيد والعاق ولبس الخيط والطيب وانما وزع غير احرام لكن في الجميع
 تمصيل ان كان قبل الوقوف ضمن جميع النفقة وان بعده فلا ضمان والدم على الأمور على كل حال قال في التمتع
 واما دم الفرض السكوت لا يتحقق ذلك اذ انما في الا في مال العاج ولا يبعد انه لو فرض انه امره ان يحرم
 بحيثين مما فعل حتى ارتقت احداهما كونه على الأمر ولم اره واقفا عنه وتعالى اهل اه ولورجع
 الى منزله بعد الوقوف قبل طواف الزاوية لا يضمن النفقة غير احرام على النساء ويؤيد نفقة نفسه و
 نفقته ما بقي عليه لا تنج في هذه الصورة اموالات بعد الوقوف قبل طواف الزاوية جاز عن الأمر لاه
 ادى الى حكن الاحكام وقدم ان العاج من نفسه اذ امانت من طواف الزاوية وادعى ما عام الحاج يجب مده
 رد المحتار ولوقال وقد اتفق من مال الميت تمتع وكذبه الزاوية والوصى لا يصدق ويضمن الا ان يكون
 امر اظهر ايشه على صدقه ولو قال حجبت وكذبه صدق حديه ولا قبل بداء الوارث او الوصى اه
 كقولهم للشرع بالجد الا اذا برها على اقراره او اخرج اما اذا كان نامورا وانيت وقد امره بالانفاق مما
 عاين من الدين وباقي المسئلة بما لا يصدق في الائمة لا يهدى قضاء له كذا في كتب من الكتب
 وعليه المصول بحره ولوقال في الوصى الزاوية عزله قدر نفقة الحاج هناك انموز في هذا الحاج قبل
 الخروج وفي الطريق اوفى بالوصى قبل ان يذبح اسمه طلت التسمية ولو اطل الوصى به ويخرج من الميت
 من طلت التزكوة ويحمل المالك كان لم يكن وهكذا حتى يحصل الحج او يوصى الثالث وكذا الحكم لومات
 الامور وفي الطريق وداشق حتى النفقة ولا ضمان عليه فيها النفقة الى الموت نفقة مثله وقدمت انفصل في
 السرط العادي فشر وادان الوصى للعاج او في انال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو حائز هندية
 وانما من يسترد المال من الامور ما لم يحرم ولو احرم ليس له الاسترداد وان احرم حين اراد الاخذ فله
 ان اخذه ويكون احرامه تطوعا من الأمر والاسترداده نفقة الى لده من مال الامر وكذا الوصى
 ان لو ارث عند عدم الوصى لو دفع الى رجل مالا حج بمن انيت فله ان يذبحه من الماه واما لم يحرم او
 احرم حين اراد الاخذ فله ان يكون احرامه تطوعا من الميت اذ رده فليما ظهرت له او تيممة
 من الرجوع في ماله واذ رده بدو نيا في مال الداهم لتقصيره وسوء بده وان رده لغير رأيه فبده

لجمله بأمر للناسك وإزالة الدفع أن غيره أصح منه ففي مال أبيه لا تارة استردت غنمة الميت له أو دفع الأمر
إلى رجل ما لا يسج عنه فاعلم بحجة ثم مات إلا مر طورته أن أخذوا ما بقي من المال معه ويضمنونه ما
اتقى بسبب موت لا تارة صار ميراثا لكون الميت لم يوص به ودل المختار ولا يشبه الورثة إلا مرفق هذا لأن حقيقة
الحج كسنة فذوي الأرحام تم طيل بالموت ويرجع المال إلى الورثة بحر من المحيط *

(باب نذر الحج والعمرة)

وهو صريح مطلق أو مطلق وكأية كذلك

(فصل في النذر الصريح) (فاذن الله على حجة أو قال على حجة يلزمه الوفاء ولو داني بشرط أن كان
الشرط مما يريد كونه كقوله إن شئ الله مرى ووجد يلزمه الوفاء ولا يخرج من العهدة بالكفارة وإن كان
مما لا يريد كونه كأن قلت نذرت أو حدثت اجزأه كفارة يمين على ما روى عن أبي حنيفة أنه رجع إليه قبل موته
بسبب أيام وهو قول محمد وهو المنع خلاف ظاهر الرواية أن الملتزم يجب الوفاء بما علقا وتعمد تعصبه
في إيعان الضرر والمختار ولو قال أنا حج لأحج عليه ولو قال إن دخلت الدار فأنأحج يلزمه عند الشرط
لأن تمارف الإيجاب به ظاهر في التلحق وفي الخلاصة ولو قال إن ما فاني الله تعالى من مرضي هذا فاعلى حجة
غير أثره فإذا حج يعني ولا نية لحجاز ذلك عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غيرها اه وفي الملتزم نذر أن
يحج حج ولا نية له فهو تطوع عن أبي يوسف وقال هشام عن حجة الإسلام اه قال في الجمع ما عن أبي يوسف
فيما إذا لم يكن عليه حجة الإسلام وما عن هشام فيما إذا كانت عليه فقد انتفى على اه لا ينصرف إلى النذور
بلانية وسهم من حكم خلافه مثله فان التزم حجة ثم حج من طامه حجة الإسلام سقط عنه ما التزم عند
أبي يوسف خلافا لحمد اه قال في البحر فإذا نذر الحج ولم يكن حج ثم حج وأطلق كان من حجة الإسلام
وسقط عنه ما التزمه بالنذر لأن نذره ينصرف إليه وإن كان حج ثم نذر ثم حج فلا بد من تعيين الحج من النذر
وأن وقع تطوعا كحروده في الفتح اه وفي الفتح ومن نذر أن يحج في سنة كذا الحج قبلها جاز عند أبي يوسف
خلافا لحمد ولا بد من نية النذور أن لم يكن قصده حجة الإسلام كذا كرنا اه (تيب) عدسرح في
الهامة واليد المع وغيرهما في باب الجاوزة أن النذور لا يسقط بحجة الإسلام بخلاف ما تزمه بالجاوزة بنذر
أحراما لا يسقط بها بعد محلا ففر وقد ذكر ما عندك فارجع إليه مأملا وعليه قال للشارح حجة
الإسلام لا يسقط بها النذور وبلا خلاف وفي العمود ولو قال لله على أن أحج العام تطوعا ثم حج من طامه حجة
الإسلام كان عليه أن يحج عن التطوع ولو قال على أن أحج حجة الإسلام تطوعا فحجها بالإسلام لم يلزمه
التطوع نقله في الكبير والله اعلم ولو علق الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر ووجد الشرطان يكفيه حجة
واحدة إذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج ولو قال لله على نصف حجة أو قال ليك بحجة لا ط فإنها
طواف الأبرار ولا اقتبس مرة فترمة حجة كاملة ولو قال إن لم يكن هذا إعلان فلي حجه وكان لا يشك اه هو
ولم يكن لزمه كبير ولو قال لله على حجة الإسلام مرتين لا يلزمه شيء ومن نذر ما تارة حجة أو أكثر أو أقل
تزمه كلها وعاهه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الإيصاء بالبقية ثم إن شاء أحج ما تارة رجل في سنة واحدة

وهو الأفضل وإن شاء أصبح في كل سنة حجة أو أكثر لكن كما عاش لنا في سنة ذلك سنة بطلت منها حجة فليعلم
 أن حجة بنفسه وإن لم يحج في سنة إلا يصعب بقدر ما عاش من بعد الاحتياج وكذلك قال الله على أن أصبح وذلك
 في ذرأته الحجة فبات قبل أشهر الحج ثم حجة إماما قال على أن أصبح سنة عشر من فوات بها لا يلزمه
 شيء لا يفرق بين الالتزام ابتداء وإضافة ولو قال الله على عشر حجج في هذه السنة لزمه عشر في عشر سنين
 ومن قال أن كانت فلا تلي حجة يوم أكمل فأكمله لا يصير محرما بها بل ثمرة يعملها متى شاء كما لو قال على حجة
 اليوم أعاننا ثم في شتمه يحرم به متى شاء ولو قال أنا عزم بحجة مهل بصره أن فعلت كذا أصبح وبقر ما به أنه
 فعله ولو قال لرجل على حجة أن نلت فقال شئت ثم منه وكذلك قال أن شاء فلان فشاء وهل تقتصر مشيئة
 فلان على مجلس بلوغه الخبر اغتلفه والاصح أن لا تقتصر وتعمه في الفتح ولو قال أنا عزم بحجة أن
 فعلت كذا لفعلت ثم منه حجة وكذلك ذكر العمرة ولم يصير محرما ما لم يحرم ولو قال أن لست من غير ذلك فإنا
 أصبح ثم لم يحج في شيء ولو قال أنا أصبح على رجل فلان أو على فلان لزمه ولفى الزيادة ومن قال أن فعلت
 كذا فليكن أن أصبح فلان فأنوى أصبح وهو من عليه أن يحج وأيس عليه أن يحج به وأنوى أن يحج فله عليه
 أن يحج إماما إن يطيعه من المال ما يحج به أو يحج به مع نفسه فإن لم يكن له نية أصلا فليعلم أن يحج وأيس عليه
 أن يحج فلان ولو قال فليكن أن أصبح فلان فزاد في الكبير أو فليكن أن يحج فلان فله عليه أن يحج به ولو
 ما في الفتح وهن نذر أن يطوف زحفا طواف كذلك قيل لا يلزمه شيء كما لو نذر أن يصلي قاعدا وقيل عليه
 إذا حدة فأن رجوع قبل أن يسجد فليعلم وهذا الوجه لأن الصلوة عهد شرعيتها قائما وقادراً على اختيار
 فلو نذر أن يصلي قاعدا لم يترام أحد منها بخلاف الطواف الفل فأنه حالة القدرة على المشي كانه لم يلهو له إبقاء
 حاله بالقدرة على الركوع والسجود فتح ولو حلف أن يحج فهو على الصحيح دون الفساد ولو حلف أن يحج
 أو لا يتم لم يحنث حتى يطوف أكثر طواف الزاوة أو طواف العمرة ولو قال والله لا أصبح حتى أعم
 فأعزم بصره وحجة فحسب منها حتى أعم لا يحنث في عينه كذا في الكبير وفي الباب ولو حلف أن أصبح
 فلا على حتى لا شيء عليه وكل من نذر أو قال أن شاء الله تعالى متصلا لا يلزمه شيء *

(فصل في الكنابات) قال على المشي إلى بيت الله تعالى أو إلى الكعبة أو إلى مكة أو قال على زيارة بيت
 الله تعالى أو عاني ذلك بشرط وجد أو حلف بحجة أو عمرة وهو في الكعبة أو غيره ما قال على إحرام فليعلم
 حصة أو عمرة ما شأنا بالاتفاق العيين إليه وقوله ما شأنا ماطر إلى حصة المشي لأخيه ولو قال على المشي إلى
 الحرم أو المسجد الحرام فله لا شيء عليه عندنا حذيفة لم يعرف إلزام النكس هو فلا يلزمه النكس
 أيضا ولو قال إلى الصفا والمروة أو الحجر أو مقام إبراهيم أو الحجر الأسود أو الركن أو استأثر الكعبة
 أو بابها أو صرقت أو حذيفة أو أسطورة البت أو زمزم أو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو
 بيت الله من المسجد آخر أو ذكر مكان المشي غيره كقوله على الذهاب إلى بيت الله تعالى أو الخروج والفسر
 أو إذا كان إلى مكرب أو الله ما والمرولة لا شيء عليه بالاتفاق من نذر المشي إلى بيت الله الحرام أنا
 يترن عابه حجة أو عمرة قالوا يمكن له نية غيره ولو نوى مسجد المنية المكرمة أو مسجد بيت المقدس

او مسجد او غيرها صحت نيته لان المساجد كلها بيوت الله تعالى فلم يلزمه شيء * واما ان لم يكن له نية فلي
 المسجد الحرام فيلزمه حجة او عمرة ولو قال ان قلت كذلك انا احرم او قال فاعلم اني احرمت الى بيت الله
 تعالى فان نوى به المدة فلا شيء عليه ولكن يتدبى الوفاء بلوعده او الايجاب لزمه اذا فعل ذلك حجة او عمرة
 وان لم يكن له نية فالقياس ان لا يلزمه شيء * وفي الاستحسان يلزمه الحرف ففتح وغاية ان قلت كذا انقل
 نذرهم عين عند عدم النية وان نوى بالنذر حجة او عمرة فليأمره ما نوى وان لم ينو رتبة الكفارة فزاية
 وقال لزمه في احدهما من احد النسخين والوجه ان يحمل على انه تعرف بعد الامام ايجاب النسخ فيها
 فقال لا يبرقع الخلاف كما حققه في الفتح وتبسه في البحر وغيره ودالحار ولو قال على المشي الى بيت الله
 ثلاثين سنة او ثلاثين مرة عليه ثلاثون حجة او عمرة ولو قال على المشي ثلاثين شهرا او احدى وعشرين
 شهرا او عشرة اشهر او عشرة ايام او احدى عشر وما عليه عمرة واحدة وقيل في ثلاثين شهرا انه عليه الحج
 ولو حلف المشي الى بيت الله تعالى ثم حلت ثم حلف به ثم حلت يحمل احدهما حجة والاخر عمرة وبمشي
 لكل واحد من مكان الحلف لباب وفي الخاتمة رجل قال وهو يخترسان على انشي الى بيت الله ان كنت
 فلا تابا لكره فقلكم فلا تابا لكره عليه المشي الى بيت الله من خراسان او من نذر ان يحج ما شيا وجب
 عليه ان لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة لانه يذبح الاحرام زيلسي وفي العمرة حق بلحقي وحمل
 ابتداء المشي من بيته وهو الاصح وقيل من الميقات وقيل من اى موضع محرّمه ونعامة في البحر ولو
 ركب في كل الطريق لو اكره بمذرا ولا بد نذر عليه دم وان ركب في الاقل تصدق بقدره من قيمة الشاة
 الوسط ولو خرج ماشيا يذبح الى بعض الطريق ثم بداه ان لا يحج من عامه فانما هناك او اشغل بالتجارة
 ومشى الى مصر آخر ثم بداه ان يحج في حجة فله ان يمضي من الموضع الذي بلغ ومن نذر حجة ماشيا ثم
 احرّم من الميقات بمصره فطواف ثم اضاف اليها العمرة اجزاها لم يطف بمصرته وهو قارن ولو احرّم بعدما
 طاف لمصرته لم يحزم وعليه دم ولو نذر حجة ماشيا فقررنا بحجة الاسلام جاز فان ركب فله دم مع الفران
 وان لم يركب فليس عليه الا دم لقران في ظاهر الرواية ولو نذر حجة ماشيا وكان بمكة فله ان يخرج الى
 الحل فيحرم منه واما الخلق في ان يلزمه المشي في ذهابه الى الحل او لا يلزمه الا بعد رجوعه منه محرما ؟
 والوجه يقتضيه انه يلزمه المشي لما قد سناه في الحج من انه يلزمه المشي من طهته مع انه ليس محرما من قبل هو
 ذاهب الى محل الاحرام فيحرم منه اعني المرافقة في الاصح كبر من الفتح (تبيينه) انضال البقاع بالاجماع
 انه صلى الله عليه وسلم لم يركب في المسجد الحرام ثم مسجد الله صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس
 ثم مسجد قبا ثم الجامع ثم مسجد الحلي ثم البيت ومن نذر ان يبتكف او يصلي في مسجد دفقه في غيره دونه
 في الفضل اجزاء فان النذر غير المعلق لا يخص زمانا ولا مكانا فافعله في صوم القدر والله اعلم *

(باب الهدايا)

الهدى ما يهدي الى الحرم من النعم التي تقرب به فيه باراقته وفيه والصدق هياك والارفة تتملق
 بالارادة نظرا لما حرم ثم لا بد من ذلك تبع ومن هذا الوسوق بعد الذبح اجزؤه ولو صدق به بما

لا يجوز له وإما التصديق بلحمه فهو واجب في بعضه عند الامكان فلو اختلف بعد ذلك ضمنه في تصديق بقيته ولا يخدم الاجزاء فلا بد من الغلبة ولو دلالت على البحر الواحد من النعم يكون هديا بجمعه صريحاً ودلالة وهي اما بالنية او بسوق بدة الى مكة وان لم يتو استحصا نال انتية الهدى تأكيداً على ان سوق البدة الى مكة في الحرف يكون هدياً لا للكرب والتجارة كذا في المحيط واراد به السوق بعد التقليد لا بحر السوق اه قال في الباب يوم من ساق هدياً وقلها لا يتوى به الهدى فهو هدي استحساناً بالحرف اه وقول الفقهاء لو قال ان فعلت كذا اشترى هذا هدي وان لم يست من غير ذلك فهو هدي فهو مجاز عن الصدقة بحر اذ ناه شاة واعلاه بدت من الابل والبق وفي حكم الاذى سبع بدنة *

(فصل في ايجاب الهدى بالنذر تنبيه او تليقاً وما يتعلق به) فلو قال على هدي او قل على ان اهدي او ان فعلت كذا انا فانه هدي ولا يات به يتر مشاة ولو قوى بغير الوتيرة تعين ذلك لكن في المشاة بقوله انا فانه هدي انما هو اذ اتى الايجاب اوله بنو شاة الحرف اما ان نوي السدة فلا يتر منه شيء ولكن يندب الوفاء بالوعد *

(تنبيه) نذر ان يصحى ولم يسم شيئاً عليه شاة ولا يأكل منها وان أكل عليه قيمته وجيز وان عين شيئاً كان يقول هذه الشاة هدي او ان فعلت كذا اشترى هذا هدي او جعلت هذه الدار هدياً يتر منه ذلك فان كان بما يراق دمه لا يجوز ان يهدي قيمته هو المذهب لا ما اوجب شيئين الازافة والتصديق لان في اسم الهدى زيادة على مجرد اسم الشاة وهو الذي لا يجوز الاقتصار على التصديق كما في سائر الهدايا بخلاف شاة الزكوة وظاهر هذا انه يجوز ان يهدي مثله بحر وغيره والى الميت بقيته ما شترى بمكة مثله وذبحه جاز لبا ب وغيره ومن نذر هدي شاة فاهدي جزءه ولقد احسن للبيوت الازافة في البذل الاعلى وفي عكسه لا يجوز وقالوا اذا قال فهدى على ان اهدي شاة تساوى شاتين قيمة لم يجوز ولو قال فهدى على ان اهدي جزءاً من الهدى مكاناً من شاة جاز ويختص ذبحه في الحرم لا التصديق به هناك لان النذر وان كان يتعلق بكليهما الا ان الازافة لم تعرف بقرعة الا في الحرم بخلاف التصديق لان كون قرعة الحرم وغيره فيفسدوا فيلتنو تعيين المكان كما ذكره في النذر خلافاً في اضية رد المختار قالوا انما يخرج من الهدية ذبحه في الحرم والتصديق به هناك لان الهدى اسم لما يهدي الى مكة وتصديق به فيها فاذا تصديق به في غير مكة لم يأت بما نذره اه وان كان عمالاً يراق دمه فان كان منقولاً تصديق بعينه او بقيته في الحرم او غيره وان كان حراً اتعين القيمة اذا اراد الا يصل الى مكة ولا يتعين التصديق في الحرم ولا على فقر امكة لان معنى القرع فيه ليس الا التصديق فاهداً مجاز عن التصديق به بمكة والتصديق بغيره في تعيين المكان الا ان افضل ان تصديق على فقر امكة بمكة ويجوز ان يعطى لمحبة البيت اذا كانوا فقراء كذا في الفتح والبحر والاباب خلافاً لما في كتاب الايمان لو قال ان لم يست من مغزولك فهو هدي اي صدقة تصديق به بمكة فلا تظن فقرته وليس فهو هدي عند الامام وله التصديق بقيته بمكة لا غير يعني اه لا يخرج من الهدية الا بالتصدق بمكة فاهم ولا يتر منه الا فيما يملكه فلو قال ان فعلت كذا اهدى هدي لغير مملوك له فعمل لاشئ عليه الا ان يكون المشار اليه اياه في الاستحسان يتر منه شاة وفي الفياس لاشئ عليه وكذا لو اشتراه ثم فعل لم يتر منه شيء وكذا لو قال ذلك لمملوك له فباعه ثم فعل لاشئ عليه

[illegible]

الا انه كره الذبح ليلا فلا يجوز قبلها ولو ذبحه بعدها اجزأه الا انه تاركها واجب عند الاطام ويجوز ذبح بقية
 الهدايا وهي هدي الكفار والتذروا الاحصاء والتطوع في اي وقت شاء الا ان ذبحه في ايام النحر افضل
 اجماعا وعصا لكل الحرم لا يفتريه فلا يخرج منه من الحرم بذبحه فيه تصديق على قتراء الحرم او غير
 جاز لكتهم افضل الا ان يكون غير محرر كافي الباب وغيره والسنة في الهدايا ايام النحر متى وفي غير
 ايام النحر فكفي الاولى والسنة في الايام النحر قياما مقولة اليد اليسرى وان شاء اضجها وعن ابي حنيفة
 نحرمت بذنبة مما فككت اعلك فقاما من الناس لانها نحرمت فاعتقدت ان لا نحر الا بل بسد ذلك الا بالاركة
 مقولة واستمع بن عمر اقرى عليه منى كذا في الفتح وفي البئر والفتح الذبح فلا ذبح الا بل ونحر البئر والفتح
 اجزأه اذا استوفى العروق ويكره جوهرة والاولى ان تجزى ذبحه بنفسه ان كان يحسن الذبح والا فلا يفضل
 ان يستعين بغيره واذا استعان بغيره يبنى ان يشهدا بنفسه وان ذبحها نصراني او يهودي جاز ويكره
 كبر واذا ذبحها فان كان مما لا يجوز له اكله لا يجوز له الا نفع بشئ منه قال في الباب وكل هدي لا يجوز له
 الاكل منه لا يجوز له الا نفع بجلده ولا بشئ آخر منه اه وان كان مما يجوز له اكله كما جاز له ان يحلب لبنه
 ويجز صوفه وينتفع به لان القرية اقيمت بالذبح والا فتناع بسد افاصة القرية مطلقا لا كل ويستحب له ان
 يتصدق بمخطاهه وجلاله وقلائده وان يتصدق بجلده او يسل منه نحو فخر بال وجراب وقرية بما يستعمل في
 البيت ولا بأس بان يشتري بما ينتفع به في البيت مع بقائه استحصانا ولا يشتري به ما لا ينتفع به الا
 بسد استهلاكه نحو اللحم الطعام ولا يبيعه بالدرام ينتفع بها او يتفقها على قصد او يابنه فباعه بالدرام
 لذلك او يباعه بما يستهلك تصديق بشئ وصح بيعه مع الكراهة ابي حنيفة وعمر وعنه عن ابي يوسف باطل
 لانه لو وقف وكذا لو عمل منه جبر او اجر لم يجز وعليه الصدق به جرة وله ان يبيعه بالدرام ليتصدق بها
 والله صحيح ان اللحم منزلة الجلد حتى جاز يبيع بما ينتفع به لا بما يستهلك ولو يباعه بالدرام يتصدق بها جاز
 لانه قرية كالصداق ولو خرج من بطنه ولحمي يفعل بالولد ما يفعل بالاولاد لا يجوز صوفه ولا شعره كلام
 (فصل في شرائط اجزاء الذبح) اولها ان يكون الذبح بنية القرية لانه الذبح يدى يكون اللحم وقد
 يكون للقرية والقول لا يقع قرية بدون الدية (الثاني) ان يكون بنية الهدي ينمى عن الاضحية بل
 يشترط ان يكون بنية التران او غيره لان الهدي جهات من المنفعة والقران والاحصاء وغير ذلك فلا يتعين
 الابدية الدمين فلا يحزى بدونها والاعتبار بالنية لا بالتسمية والمختبر بنية الاخر والشروط مقارنة للنية
 لعمل الذبح ولو حكما فلو تأخرت عنه لم يحزوه ونكفي الدية عند التران وان لم تحضره عنه الذبح ففي البرارة
 لو ذبح المشترا لما بالية الاضحية جازت اكسفا بالية عه الاشراف وفي الثانية رجحوا حتى ولم ينو
 الاضحية قالوا يجوز لانه اشراها نال اضحية فقه تيمم الاضحية اه وهكذا في اليه ان امره الشروط
 مقارنة للنية للضحية كافي الصلاة لانها اختصة فلا تمت اعتبار القران الا لضرورة كمال الصوم لتعذر
 قرانها وقت الشروع اه وبالية عند الشراء ان كان قد قرأ التيسين لو جرب التضحية بها اياها وجب باسائه
 حتى وجب عليه ان يضيح ما في ايام الحرم ويمتنع عليه ما لا يجوز له الاذنه ان يذبحها بفعل شخص ان

يصدق بالتميز والشرط في وجوب التضحية بالنية مقارنة للشرع انما لو كانت الشاة في ملك كفتوى ان
يضيح بها واشترى احملا ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم قوي بعد ذلك لا يجب لان النية لم تقارن بالشراء كذا
في البدائع وان كان غنيا لم يمتنع لو وجب التضحية بها مالم وجبها بلسان حتى جازله ان يقيم غير عامتها الا
انه يكره قال في الهداية يكره ان يدل بها غير ما وجب عليه ان يكرهه الا في الشاة الكريمة فلو فضل يلبس ان
يصدق بالتميز لكرهتها متينة للاضحية الى ان يقيم غير عامتها فلا يحل له الا تصفح بها مادامت متينة
فاما اذا اشترى شاة ثم اوجبها اضحية بلسانها تصير اضحية اجماعيا فلا يحل له الا تصفح بها مادامت متينة
يجوز بيعها في قول ابي حنيفة وعنده الا انه يكره وقال ابو يوسف لا يجوز بيعها وهي مكوفة عنده وان
اشترى شاة اخرى بعد ما لمع الاولى ان اشترى الثانية بجميع فليس في الاولى جواز ولا في الثانية عليه وان اشترى
الاخرى قبل ما لمع الاولى يصدق على ما في عنده من عن الاولى ولو لمع الاولى يشرى من فزادت عند المشتري
فصارت تساوي ثلاثين على قول ابي حنيفة وعنده يبيعها بغير شرط عليه ان يصدق بمصحة زيادة حدث عند
المشتري وعلى قول ابي يوسف يبيعها بطل ثلثيها من المشتري وان اشترى اخرى قبل ان يبيع الاولى فان
كانت شر من الاولى وذبح الثانية فانه يصدق بفضل ما بين القيمتين لانه لما اوجب الاولى بلسانها فقد جعل
مقدار ما يتيقنه تعالى فليس ان يستعمل نفسه شيئا انتهى ملخصا وجميع ما ذكرنا في الاضحية من مثله في
الهدى كما اشار اليه في الاشياء حيث قال بعد ذكر هذه المسائل قالوا والهدايا كالضحايا (الثالث) ان
يكون الذبح عند التسمية عليه او عقبا فلا فصل كثير يستكرهه الناس عادة من القصاب ومن اماته على
الذبح بان يضع يده على السكين مع يد القصاب حتى صار ذبا محامدة فلو تركها احدهما او ظن ان تسمية
احدهما تكفي لا تحل الذبحة كذا في الظهورية وغيرها فلو اوضح شاتين احدهما فوق الاخرى فذبحهما
ذبحة واحدة حلال بخلاف ما لو ذبحهما على التناوب ولو نظر الى جماعة من الذم فقال بسم الله واخذوا حدة
واضجها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تجزئه لا تحل وكذا اذا اوضح شاة وصمى وذبح غير هاتيك
التسمية لا يجوز ولو صمى ثم اقلقت الشاة وقامت من مضجعاتها ما ادها الى مضجعاتها فقد قطعت التسمية
كذا في البدائع واذا اوضح شاة وصمى ثم رمى الشفرة وذبح ماخرى اكل واذا صمى واشتغل بعمل اخر من
كلام قليل وشرب ماء او اكل لقمة او تعبد بشفرة ثم ذبح محل وان كان السهل كثير لا يحل كذا في التبيين
ومثله ما في الجوهرة او شغل السكين قليلا اجزأه وهو مخالف لما في اصحابي الزواجر ان اذا حددت الشفرة
تقطع تلك التسمية من غير فصل بين ما اذا قل او اكثر ومثله ما في الدرر والزواجر ان اذا حددت الشفرة
ينقطع الفور اه فقيه اختلاف المشايخ شري اضحية وامر وجلا بذبحها فقال تركت التسمية عهدا له
قيمها ليشتري الاخرى ويضحي ويصدق ولا يأكل ولو ايام البحر لاقه والاحمد في فقهنا على
المعراء والشرط في التسمية ان لا يكون الخالص عن شرب الداء وغيره بل هو اسم كل منقر وتامة كذا في اكبر
او اجل او اعظم او لا كذا في الوالي ومن والتهليل والنسيج جهل التسمية او لا ما لم يرب او لا ولو قادر اعلمها
ولشرط كونها من الذابح لان غيره فلا يحل توله اللهم اغفر لي ولوقال يا رب اقوم تحضره التوبة صرح عند

السامة وهو الصحيح بخلاف ما لو قصد بها التبرك في احد المثلين او نوى بها اسرها آخره لا يصح فلا يحمل
 ولو قال الحمد لله ارب سبعمائة ان نوى بذلك التسمية يجاز وان لم تحضره فالتسمية يكون شركا ولا يكون تسمية
 وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان وصل بلا حلف كره كقولك باسم الله اللهم تقبل من فلان او مني فلو حلف هنا
 ينقض ان لا يضر لما في غاية البيان ولو قال بسم الله صلى الله على عبد محمد بن الاولي ان لا يفعل ولو قال مع الوارث
 آكلة امة ومن الوصل بلا حلف بسم الله محمد رسول الله بالرفع لمصلحة الحلف فيكون عيبا فلا يكون يكره
 ولو حصل صورة ولو بالجر او بالنصب حرم لانه يكون بدلا مما عليه على اللفظ والحال والاوجه ان لا يعتبر
 الا هراب بل لا يحرم مطلقا بدون السطف وان حلف هنا نحو باسم الله واسم فلان او وفلان حرم هو الصحيح
 لانه اهل بالتبرك الله وقيل لا تعبير ميتة لانه لو صارت ميتة يصير الى رجل ككفر اقلت تمنع للامانة ان لا تكفر
 امر ياطن والعكم به صحيح فيعرف فان فصل صورة ومعنى كذا ما قبل الاضطجاع وقبل التسمية او بعد التبع
 او معنى كذا ما بعد الاضطجاع قبل التسمية لا بأس بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال بسم الله اللهم
 تقبل هذا من امة محمد بن شهدك بالوحدانية ايتي بولي بالبلاغ وان كان اذا اراد ان يذبح قال اللهم هذا منك واثق
 ان صلاتي ونسبي ومحبي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت واثق من المسلمين ثم ذبح وقال عنه
 اذبح بسم الله والله اكبر والمستحب ان يقول بسم الله والله اكبر ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حين
 كذا في رد المحتار (الاربع) ان يكون في الملك فلو غصب شاة او مرق وذبحها فان ضمنه قيمتها حيا جزاءه
 وان اثم لظهور انه ما كذبها من وقت النصب او العرقه وان اغتصبها مذبوحه فضمنه الثمن ان لم يجره
 لمدم الملك وكذا لا يجزى عن مال كذا المدم الاذن وكذا لو اشترى شاة فذبحها ثم استعها رجل فاباها
 للبيع جاز وان استرد الشاة لم يجز بخلاف شاة الوديعة والثافة المستأجرة او المستأجرة اذا ذبحها لا يجزئه وان
 ضمن قيمتها لان سبب الغم ان الذبح يقع في غير ملكه وكذا المستبضع والوكيل يشترى الشاة والوكيل
 بحفظ ماله اذا ذبح شاة مؤكلا والزوج او الزوجة اذا ذبح شاة صاحبة بلاذنه لا يجزئه والمرهون ان ذبحها
 الرارح فيجوز ان ذبحها المرتين فكأنه مضمون لانه يصبر ملكه من وقت القبض كافي للتصديق لولى
 لكونها مضمونة بالدين ولو اشترى شاة ثم ادفعها فذبحها عن الاضحية جاز والبايع اختيار فان ضمنه
 قيمتها حيا فلا شيء على المضحي وان اغتصبها مذبوحه قيل على المضحي ان يتصدق بقيمتها حيا لان القيمة
 سقطت عن المضحي حيث اغتصبها مذبوحه فكأنه باعها بالقيمة التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على
 المضحي ان يتصدق باكثر من قيمتها مذبوحه وهو الصحيح وان لم يأخذها مذبوحه لكن المشتري
 صالحه عليها مذبوحه من القيمة التي وجبت عليه او باعها بثلث القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرة
 رجل وهب رجل شاة ففزعها بها الموهوب له او ذبحها لثمة او جزاء صيد ثم رجع الى الهب في الهبة صح
 الرجوع وجازت الاضحية والثلثة ومن ان يوسف انه لا يصح الرجوع في الهبة وفي ظاهر الرواية صح
 رجوعه وليس على الموهوب له في الاضحية والثلثة ان يذهب قبضه وفي جزاء الصيد عليه ان يتصدق
 بقيمة الذبوح وبسقط عنه الجواز كذا في الخاتمة ولو غطرت به لان فذبح كل هدي صاحبه عن نفسه احزأ

من صاحبه استحصاها ولا صارت عليها لانها تبرئت القديح لثمينها الهدي فصارت للمالك مستعينة بكل من
يكون اهلا للقديح اذ ناله دلالته على عذكو واستدعها مسروعة من صاحبه ولا يضمنه فان كان قد اكلها كلهم علما
فليس كل منها صاحبه فان تشاح من التحلل ضمن كل لصاحبه قيمة لحمه وتصديقها ومن ان يربو سفك كل
منها بالخير وين ان ياكل من صاحبه مسروعة ويدين ان يضمنه فيشتري بالقيمة هديا آخر يذبحه في ايام
النحر وان كان يذبحها تصديق بالقيمة كذفي الفصح ولو تصدق بدمه هدي غيره من نفسه بلا اذنه فان لم يذبحها
مذبوحة ولم يضمنه اجزأه من الهدي لانه نوالا الهدي فلا يضر ذبحها غيره وان ضمن قيمتها لا تجزئه
وتجوز عن القديح لا يظهر ان الاراقة حصلت على ملكه كما قد مناه في مسئلة الشاة وان دهم من مال الكهنة
اذ نحر عرافا لصان ويحزى من مال الكهنة استحصاها ولو اذنه دلالته اذ اكتفاء بالقيمة عند الشراء فتضمنت
لهدي كما قد مناه وهذا يرشد الى انها لو كانت غير معينة لا تجزى وضمن في الخيانة اشترى خمس شياء
في ايام الاضحية وادان يضي واحدة منها الا ان لم يذبحها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بنية
صاحبها بالامر ضمن رد الحاتر ولو ضحي بشاة نفسه من غيره يجوز ذللا لمسرا بالامر او بغير امره
لان الملك لا يجت الابل قبض لامن الآسر ولا من ناله غايه و

(فصل في احكام الهدايا قبل القديح) ويكره له الانفاع بها نحرها قبل القديح سواء كان مما يجوز له اكله
او لا فلا يركبها الا للضرورة ولا يحمل عليها شيئا ولا يؤجرها فان فعل للضرورة تصدق بالاجرة ولا يجز
صوفها لا يتفع به فان جره تصدق به وان اخذ صوفها من اطرافها للعلامة لا يجوز له ان يطره ولا ان يبه
لا حذبل يتصدق به في الفقراء وان اضطر الى الركوب او حمل متاعه فله والاشترى عنه تركا وحسن
ما تقص بركوب او حمل ما معه وتصدق به في الفقراء فان اطعم منه غنياه من يحمته لان جواز الانفاع بها
للاغنيا مع ان يبلوغ الحمل ولا يحملها وينضع ضررها او فرجها بالماء البارد السذب او القديح قريبا والا حابها
وتصدق به فان صرفه لنفسه واستهلكه او دفعه لغيره تصدق بمثله او بيمينته الا ان يملكها بقدره كافي الزارة
ولو اکتسب مالاً من ابها بعد قتل ما كسب ويتصدق برونها فان كان يملكها فالا اکتسب من لبنها او
اتفع من روها فهو ولا يتصدق بشئ كذا في اشدق عن عمر طالس رضي الله عنه ولو دلت قبل القديح ذبح ولها
معها الا اذ لا ياكل من الولد بل تصدق به فان اكل منه يتصدق تسعة ما اكل والمستحب ان يتصدق
بالولد حيا ولو مات الولد لم يذبحه لقيمته للفقراء وفي البدائع من الاصل تصدق بيمينته وان اشترى بيمينته هديا
لحسن واداعط الهدي في السر يقبل وصوله الى محله من الحرم او زمانه الممين له او تصيب في الضريق
حتى خيف عليه الموت قبل ذلك او اذ تبع عليه السير فان كان واجبا في القيمة فضليه اقامة غيره مقامه ومنع
بالمبيب ما شاء من بيع وغيره لا والواجب في الدمة فلا تسقط حتى يذبح في محله فهو كالوعد لدرام الركة
ما كنت قبل الصرف الى الفقراء ما يلزم اخر اجبا تاخر بحر وان كان تطووا او واجبا في العين كالتوادر
شاة من غير غيره كذا في الفقراء امانات او اها بقره اخرى وكذا وضلت كافي الخاتمة
لا يملك من ماله بدينه كمن قال قد علي ار تصدق في هذه الدرام و اشار الى عينا هلقت سقط الوجب و

ثم يلزمه غيرها كذا في السراج مع أنها كانت تتأذى بنيرها المدمم اعتباراً بمسئلتها قال في النخبة رجل في يده
دراهم فقال لعل إذا تصدق بهذه الدراهم تصدق بغيرها قال نصيب جازوا إن لم يصدق حتى هلكت تلك
الدراهم في وجهه فلا شيء عليه ونحو المصنف فإن لم يوجد الفقراء أصبح فلا بد منه وضرب بصفحة من مائة و
قبل جانب صفته ليعلم أنه هدي الفقراء ولا يأكل منه هو ولو فقيراً ولا غيره من الأغنياء لأنه في الحرم تتم القرية
بالأمانة وفي غير الحرم لا يحصل بديل بالتصدق فلا بد من التصديق على الفقراء وذلك الفضل من أن يتركها
جزءاً والسباع وإذا بلغ هدي التطوع الحرم وعطب فيه قبل يوم النحر فإن كان قد تمكن فيه نقصان يمنع أداءه
الواجب ذبحه وتصدق بلحماً ولا يأكل منه وإن كان النقصان المتكسب يسيراً بحيث لا يمنع أداء الواجب
ذبحه وتصدق بلحماً ولا يأكل وهذا بخلاف هدي التمتع فإنه لو عطب في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يجوز
كذا في الهندية ومن اشترى هدياً أفضل فاشترى مكانه كعمره وأوجه أي بالية أو بالسوق بعد التقليد ثم وجد
الاول فإن نحرهما فهو الفضل وإن نحر الاول وباع الثاني جاز لأن الثاني لم يكن واجباً عليه وإن باع الاول و
ذبح الثاني اجزأه لأن تكرون قيمة الاول أكثر فتصدق بالفضل وهدي لامة وتطوع في هذا سواء كذا
في الفتح ولو كان مكان الهدي اضحية فقل المراد ذبح احدها على الفقير ذبحها ككافي الهداية والبدائع
وعبرها بناء على وجوب الاضحية على الفقير الشرع بنية التضحية كما هو ظاهر الرواجع من اصحابنا وعليه
عامة المتبرعات من كتب المذهب وفي البياض ان على الفقير ايضاً ذبح احدها ثم حكم الفرق الذي في
الهداية والبدائع بما قول بعضهم وهكذا جرم كثر من علمائنا يندم وجوب الاضحية على الفقير بالشرع
ومال اليه صاحب الفتح ايضاً وغيره من شراح الهداية في مسألة عطب الهدي في الطريق وقد روى
الضرائع عن اصحابنا ان الاضحية لا تجب على الفقير بالشرع بنية التضحية فلم يفصل في مسألة الاضحية
بين النبي والفقير بل قال ان اوجب الثانية بدلا عن الاولى ذبح ايها شاء وان اوجب الثانية بدشرع الاولى
اي بما ابتدأ ذبحها وما رواه الضرائع في رواية اخرى عن اصحابنا وقول الشافعي لان القرب انما تجب
بالشروع او بالذبول ووجدوا واحداً قلنا الشرع من الفقير بنية التضحية بمنزلة النذر عرفاً وعامة في التبيين و
لكما يوافقهما ولا يحب التصرّف بشئ من الهدايا سواء اراد به الهاب به الى عرفات أو تشييره بالنقل
بل لسن تقليد بدن الشكر والتطوع والنذر وحسن الهاب هدي الشكر والتطوع والنذر الى عرفات
ولا يتقدم الجبايات ولا دم الاحصار ولا يقتل النعم مطلقاً ولو قدم الجبايات والاحصار لا يضر وكل ما
يقتل الهاب به الى عرفات حسن ومالا الا لاشاء فإنه لا يتقدم ان الهاب به الى عرفات حسن ولو تركه
التصرّف بما يقتل بالأسر ثم ان ثبت الهدي يقدم من له وان كان معه من حيث يحرم هو السنة كذا
في البحر والزباني ويكره الاشارة عند أبي حنيفة لمن لا يحسنه ويحسن لمن يحسنه للاتباع كذا قال مشايخنا
(فصل فيما يجوز من الهدايا وما لا يجوز) ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الشعاب الا ان القيمة قد تجزئ
في الاضحية كما اذا مضت ايامها ولم يضح النبي بخلاف الهدي فجوزها النبي من الابل والبقر والنم
والنق من الابل ما تم له خمس سنين وعظم في السادسة ومن البقر ومنه الجاوس ما طعن في الثالثة ومن

فلتتم ومثله المزمع ما طعن في الثانية ولا يجوز فيها ملسوى الاوابع الثلاثة ولا البقر الوحشي وان آكس ولا ما
 دون الثاني منها الا الجذع من الضأن وهو صد القهاء الذي اتي عليه اكثر السنة ستة اشهر وثني من الشهر
 السابع خانية وشرطان يكون عظيم الجثة بحيث لو حطط للبايا الشفة على الفأطر من سداها اما ان
 كان صغيرا فلا بد من تمام السنة ولما ولد بين الاهلي والوحشي يتبع الاهل حتى لو نزل القمب على الشاة يضحى
 بالولد كذا في الهداية (مطلب في جواز الاشتراك في الهدى) ويجوز اشتراك واحد سنة او اقل في بدنة
 الهدى ابتداء بلان يكون الشراء منهم جميعا او من اقدمهم باقر الباقيين وهذا هو الافضل او بقاء كذا اذا اشترى
 واحد بدنة لثمة مثلا بلانية او بنية ان يشترك فيما سنة لانهما واجب الكل على نفسه بالشراء فلا اشتراكا
 لنفسه خاصة او اشتراكا بلانية ثم حينها لنفسه لا يسعه الاشتراك لانهما واجبها لنفسه فعما والكل واجبا عليه
 بمضاهيها بالشرع وما زاد على ما يمين الدية وتخصيصها به وليس له ان يبيع شيئا مما واجبه هديا فان
 فعل فله ان يصدق بالثمن كافي للفتح والبسر واجزأ ما لاقى الهندية عن محبط السرغسي وان اشترك جاز
 ويضرب ستة اسابيع فالصور سنة اما ان يشترى لنفسه خاصة او يشترى بها بلانية ثم يمينها لنفسه او
 يشترى بها بلانية ولم يمينها لنفسه او يشترى بها بنية للشركة او يشترى بها مع ستة او يشترى بها وحده باقرم وكلها
 يصح الاشتراك فيها الا انه لا يجوز له في الصورتين الاوليين واما لو اشترى بدنة لاضحية عن نفسه فان
 كان حيا يجوز له الاشتراك بلا خلاف لانهما واجبا على نفسه بالشراء ومع ذلك يكره لما فيه من خلف الوعد
 وينبغي له ان يصدق بالثمن وان كان فقيرا لا يجوز له الاشتراك لانهما واجبا على نفسه بالشراء فتعين
 لو جوب التضحية بها كذا في البدائع وغاية البيان وغيرهما وفي الخانية ان الفقهاء ايضا يجوز له الاشتراك
 وجعل عدم جوازه لقول بعضهم والشاة جائزة في كل دم يتعلق بالحج او العمرة الا في موضعين من طواف
 طواف الزيارة جبا او حاضا او نساء ومن جامع بين الوقوع برفقة قبل الحلق والطواف كآمر واما يجوز
 الاشتراكه باشرط ان لا يكون لاحد من اهل من سبع حتى اذا مات رجل وترك اباء وامراة وبقرة
 فذبحها لنفسه مثلا لم يجز في نصيب الابن ايضا كما اذا ضحيا بها بخلاف ما اشترك الثمان في بقرة فاجوز
 في الاصح لاث نصف السبع يكون تابا لثلاثة الاسباع ولو اشترك خمسة في بقرة فجاء رجل فساخم
 الشركة فيها فاجاب اربعة منهم وامتنع الو احد فضعوا اجزوله خمس اربعة انما سهم مثلهم ولو كواسه
 فاشرك خمسة منهم واحدا وابي الواحد لم يجز لان نصيبه اقل من السبع وعاسه في الظهيرة ولو اشترى
 ثلاثة واشرك واحد جلا في نصيبه ثلثات بينها وجازت القرية وان اشرك في السبع جاز ان اجاز شركا
 وعند عدم الاجازة له سبع نصيبه لم يجز ولو اجاز له واحد فله سبع نصيبها فلا يجوز ولو قال لثلاثة اشركتكم
 فقبل احد فله السبع ويجوز كذا في الهندية عن التتار خاتبة ولو اشرك سبعة في خمس بقرات او اكثر
 اجزأ ما لان لكل واحد في بقرة سبعا لانهما في سبع بقرات او اكثر لان كل بقرة بينهم على ثمانية اسهم
 فيكون لكل واحد منهم اقل من السبع ولو اشرك سبعة في سبع شياه لا يجرهم في اسالان كل شاة بينهم
 على سبعة اسهم وفي الاستحسان يجوز بهم وكذا الثمان في سائتين وعليه ينبغي ان يكون في الاول قياس

واستحسانه والذى كونه ليس جوارب القياس بدائع وغيره ويغترط اعادة الكل للقرية وان اغتلتت اجناسها من دم متعة واحصار وجزء صيد وغير ذلك كتطوع وحقيقة عن ولده ولده من قبل ووليه العرس ونحو ذلك مما يقصد به القرية الى الله تعالى ولو كان الكل من جنس واحد كان احب ولو كان احد الشركاء نصرا ايا او مریدا اللحم لم يحزم من الكل وكذلك لو كان جده او مديرا او مديرا للاضحية لان يتمه وإطالة لانه ليس من اهل هذه القرية فكان نصيبه لنا ولو اراد يبيعها للاضحية عن العلم الماضى يكون تطوعا لا قضاء بها وازالت الاضحية وعليه ان تصدق بقيمة شاة متوسطة الماضى واذا مات احد الشركاء فرضى وارثوه وهو حكيم ان ينصر هامن الميث معهم اجزاء مستحسنا لان المقصود هو التصديق ولو ذبحوها بلا ذنوب لم يحزم لان بعضها لم ينعقر قرية ولئى الشركاء نحرها يوم الحراجز الكل ويتقسموا اللحم وزنا ولو اقتسموا اجزاء لم يحزم وان حلل كل واحد منهم لاصحاب الفضل لان الرب لا يحتمل الحبل بالتعطيل ولانه فى معنى المحبة وهبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تصح الا اذا كان فى نصيب كل واحد شىء مما لا يوزن من الاكارع والجلب فلا بأس به اذا حلل بعضهم بضاه اذا ارادوا القسمة والاملا تفرعهم القسمة حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته ولولده الكبار ذنوة ولم يقتسموها لم يحزم خبره ان اذا كان فيهم فقير او تاذر صين عليه اخذ نصيبه ليتصدق به والاحتار وغيره ومن ضحى عن الميت بلسه ثم انه اتصدق بها وعدم الاكل منها وان تبرع بها عنه يصنع كما يصنع فى اضحية لله من التصديق والاكل لانه يقع على ملك الذابح والثواب للبيت ولهذا لو كانت على الذابح واجبة سقطت عنه اضحيته كافي الاجناس ودالحارة

(مطلب فى التفاضل بين الهدايا) وافضلها اعظمها اعنى الابل ثم البقر ثم النعم كبير والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا فى القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب وان كان سبع البقرة اكثر لحما فسبع البقرة افضل والفحل الذى يساوى عشرين افضل من غنمى خمسة عشر وان استويا فى القيمة والفحل اكثر لحما فالفحل افضل والابقى من الابل والبقر افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الاقنى اطيب والبقرة افضل من ست شياه اذا استويا وسبع شياه افضل من البقرة كذا فى الثانية والكش والنسجة اذا استويا فى القيمة واللحم فالكش افضل وان كانت النسجة اكبر قيمة او لحما فى افضل كذا فى الأخيرة وفى ود الحمار والشاة افضل من عام البقرة اذا استويا فى القيمة واللحم لان جميع الشاة تقع فرضا لا خلاف واعتلوا فى البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقي تطوع وعند عامة العلماء كلها اضحية واجبة وعليه الفتوى اما لو ضحى باكثر من الواحدة فالواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لحم خاتية والثنى من الضأن افضل من الجذع والذكر من الامز افضل وكذا الذكر من الضأن اذا كان موجودا وافضل انشاء ان يكون كبشا عظيما الملح اقر د موجودا والامر من العظيم القرن والاملح الايض الخالص قاله ابن الامر ابى وبه عسك الشامية فى تمثيل الايض فى الاضحية وفسره فى الكفاية والمناجاة بالايض الذى فيه شعرات سود وهو كذلك فى القاموس ودالحمار وفى الفتح واللحمة يياض يشوبه شعرات سود (تمة) ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين اقرنين املحين موجودين فلما وجهها قال انى وجهت

وتسمى الآية اللهم اكبر الله اكبر ثم دمج وفي اخرى ان جعل الله عليه وسلم القى
 به فحفظت من اهل البيت عظيمين اقرين مويونين فاضيع احدهما وقال بسم الله والله اكبر اللهم من محمد
 وقال محمد ثم اصبغ الاخرى وقال بسم الله والله اكبر اللهم من محمد وامته من شهد ان لا اله الا الله محمد بن عبد الله
 والنصيب في باب الحج من الذين من التمتع (مطلب في اشتراط السلامة من العيوب) ولا يجوز فيها العياء
 والعمود او نحو التي ذهب خضراء احدي عينا والسيف او المراد بها المزولة التي لا تصح في عظامها وهذا
 يكون من شدة الحر الزال فلا يضر اصل الحر الزال ولا الحولاء وهي مالى عينا حول ولا الرجاء التي لا يمكنها
 للشي الى الملساء برجلها العرجاء او غاشية ثلاث غرائم حتى لو كانت تنفع الى اية على الارض وكسيتين
 بها جاز كذا في الثانية وغيرها ولا غشي لان لها لا يتضح ولا الجلاء التي هي التي لا تأكل غير المذرة فيتنصير
 لها فيكون مستثناة فان كانت تحتل على وجه لا يظهر اثر ذلك في لها جازت ولا المربضة التي لا تمتلئ فان
 كانت تمتلئ اجزأت ولا السكاوي التي لا أذن لها خلقة اولها أذن واحدة ملو لها أذن غير خلقة جازت
 بعد ان تسمى أذنا ويقال لها الصماء واما الهنا وهي التي لا اسنان لها فان كانت ترمي وتمتلف جازت والا
 فلا كذا في اليد الع وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي ذكره في الهندية وغيرها ولا مقطوع سفي الاذن
 او الاية او الذنب او الانف او العين ان كان كثيرا واحتلفوا في حد المستحسب للمانع فظاهر الرواية من
 ابي حنيفة وعليه كثير من المتأخرين وصحبه في الغاية وقال وعليه الفتوى انه الاكثر من الثلث وثلث قليل
 لانه تنظف فيه الوضوء من غير رضا الورثة فاعتبر قليلا بخلاف الاكثر وقال ابو يوسف وعبد الله الاكثر من
 النصف وقوله رواية عن ابي حنيفة وعليها جمهور المتأخرين واليه يرجع الامم وعليها الفتوى كاهله في
 رد المحتار وغيره ولا التي لاية لها خلقة او لا ذنب لها خلقة وذكر في الاصل عن ابي حنيفة انه يجوز ولو
 كان لها الية من شدة مثل الذنب خلقة جاز كصبرة الاذنين ولا مقطوع رؤس ضرعها وهي المصروفة او
 الكثير منها ففي الشاة والمنز اذا لم يكن لها احدي حليتها خلقة او ذهبت بأمة وقيمت واحدة لم يحز وفي
 الابل والبقرة ان ذهبت واحدة يجوز او اثنتان لا ولا مقطوع اليد لو ارجل ولا التي يابس ضرعها وكذا
 التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الشطوط وهي من الشاة ما قطع اللين من احدي ضرعها ومن الابل
 والبقرة ما قطع من ضرعها لان لكل واحد منها اربع اضرع ومن المشايخ من يذكر لهذا الفصل احوالا وهو
 كل عيب من يزل المنفعة على الكمال او الجبال على الكمال يمنع وما لا علا ويجوز فيها الجبا وهي التي لا قرن لها
 خلقة وكذا العظماء وهي التي ذهب بعض قرنها بالكسر او غيره بان ذهب خلاف قرنها فان مانع الكسر
 الى المنع لم يحز والغصبي وهو الافضل من الفعل لانه اطيب لها كافي الحيط والشولاء وهي المصوفة هذا
 اذا كانت تستفده من مية وكذا الجرباء السمينة طوميز ولتين لا تقي لا يجوز فان كانت ممزولة فيها بعض
 الشحم جاز والحامل مع الكراهة اذا كانت مشرفة على الولادة والميزوزة التي جرد صومها والمحبوب
 العاجز من الجلباق والتي بها سمال والمجازة من الولادة لكبر سنها والتي لها كي والتي لا يرل لها لين
 من غير حلة والتي لها ولد وقطع السنان في الثور ومع وفي الشاة احوال كذا في الفتاوى وفي البيضة كتبت الى

الجسنة على ان غيبته ولو كانت الشاة معلومة بالساق هل يجوز له جيبها ؟ فقال نعم ان كان لا يسل
بالاختلاف وان كان يخلو لا يجوز للتنصية بها وسئل عمرو بن الحافظ عن قطع لسان الاضحية وهو
اكثر من الثلث هل يجوز الاضحية على قول ابي حنيفة ؟ قال لا قتله في الهندية قل رد المختار وهو الذي
يظهر قياسا على الاذن في الذب تأمل والحق لالسان الحاق النعم يجوز في البقر لا لانه يأخذ الملف بالسان و
الشاة بالسن ويجوز للشاة وهو يشققة الاذن طولا والخرق لا يقوى على الاذن والمثاقيل ما قطع من مقدم
اذنها حتى توترك معلقا والله ابره ما قبل ذلك عثر الاذن والنهي الوارد محمول على الذب وفي الخراف
على الكبر على الاختلاف في حد الكبر كما يتا وهل تجمع الخروق في اذن الاضحية ؟ ذكر صاحب
الدر في باب المسح بالاشن في انه ينبغي الجمع احتياطا والمستحب ان يكون سليمان السورب الظاهرة فما
جوزها جاز مع السكر اهلا لا خلاف الملتصق من رد المختار ولو اشترى هذه الهندي مبيعة فسلخت
بصد جاز ولو اشترى اهلا لمبيعة ثم تبعت بما يمنع الاضحية كالمرج والسمي فغلبه ان يقيم غير هاهنا ما وضع
بالمبيع ما شاء من يوم ونحوه هذا اذا كانت عن واجب في الية فان كانت تطورا وواجبة في الدين بالنذر
معيئا اجزأه للمبيعة سواء اشترى اهلا مبيعة او تيب بصد ولا يجب عليه ضمان نقصانها ولا يضر تعيبها عند
الذبح بان انكسرت رجلها او امابت عينها بالاضطراب وانقلاب السكون وكذا لو تبعت في هذه الحالة
فاقتلت ثم احضرت من قورها وكذا به دفور هاهنا محمد فلا يني يوسف والله اعلم وعلمه اتم

حجج خاتمة في زيارة قبر سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم

قال مشائخنا الفضل المددوات وفي مسائلهم ارمي وشرح المحارم اقر من الوجوب لمن له سعة
فتح والصحيح استحبابها للنساء بلا كراهة بشرطها على ما صرح به بعض العلماء اعطى الاصح من
مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبر مابة للرجال والنساء جمعا لا اشكال واما
على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لا مثالا الاصحاب ولم يوم ما حدث به النبي صلى الله عليه وسلم على زيارته
حيث قال من زاورني وجبت له شفاعة ومن زاور قبري بصدوتي كان كمن زارني في حياي ومن جاءني
زارني بعد الارباب تكلم ما على ان اكون شاملا يوم القيامة وفي الحديث الاول والثالث بشرى له
يومه مسلما وايضا السراج يزاد بسند صحيح ما من احد يسل على الاراد الله على روي حتى اودع عليه السلام
فيها من فوز عظيم - حيث يرد صلى الله عليه وسلم السلام عليه مشافهة وفي ذلك ذلة تامس المتقاسرون

ويبدأ بالحج او فرضاؤه اذ حسن ولو بدأ بزيارة جاز ويجزى لو فعلا ما لم يبرأ ببدأ بزيارة لاعتادة لان
تركها من قبرها بصد من التساوة والشفاعة قل هذا من ان حجبه قضاؤها بمكة بل وان الحج قبل له ان
يزور قبل الحج ام لا ؟ والظاهر انه ان يزور قبل دخول اشهر الحج واما بصد فلا شرح فاذا نوي الزيارة
دايم ومعه زيارة مسجد صلى الله عليه وسلم على ما في الدر فقد اخبر ان صلوة في مسجد ذي هذا غير من الف
صلوة في غيره الى آخر ما مر في ما يني الحاج الاختياره وايضا قد تذب اليه فقال صلى الله عليه وسلم لا تشد
الرحل الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام مسجد ذي هذا والمسجد الأقصى والمضى كما افاد في الاحياء انه

لا تشد الرحل لسبعين من الساجدة إلا هذه الثلاثة لما فيهم من المتابعة بحملاتية إلى الصلابة لهم استجابة
في ذلك فلا يردانه قد تشد الرحل لغير ذلك كعبه وحملهم وزاد شاهد كبير النبي صلى الله عليه وسلم
وقبر الخليل عليه السلام وسائر الأئمة قال ابن الهمام والأولى فيما يقع عند المسجد تخفيف حجر بدائية زيارة
قبره صلى الله عليه وسلم ثم يخص به إذا كنتم زيارة المسجد أو يستمتع فضل الله سبحانه وتعالى في سرعة أخرى
يتوجه فيها لأن في ذلك زيادة عظيمة على الله عليه وسلم واجلاله ورواقه ظاهر ما ذكرنا من قوله صلى الله
عليه وسلم لا يسجد إلا زيارتي وهكذا في الهر قال الأولى عمر بدائية زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وقيل
يجوز زيارة المسجد أيضاً وفي التخصيص الأولى تجزئية إلى زيارة يسفر طيعته لا يكون منه حرج و
مسجد يبنى ذكره ابن الهمام ببشبهه اه وتقل الر حقي عن العارف الشلاجي انه انفرز في زيارة عن الحج حقي
لا يكون له مقصد غير حافى سفره ودال المختار *

(فصل) واذ توجه الى الزيادة اكثر من الصلوة والتسليم مدة الطريق بل يسترق اوقات فراقه في ذلك ويتبع ما في طريقه من اشياء الجوارح عليه صلى الله عليه وسلم وحكمة الشاهد النافذة ومن اهمها قريمو نظام المؤمنين رضي الله تعالى عنها يسرف وكما ازادوا الزاد في آموحوا واذاد ثامن حرم بلدية المشرفة فليزيد دغشوا وعضوا وشركا ووقا وان كان على دابة حركها او يبر او وضعه ولا يجهل حيث تدفق من يد الصلوة والسلام واذ وقع بصره على طبة المنيبة واشجارها العطرة وما يحير الدارين وصلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم والاحسن ان يزل من راحلته قربا ويعنى بكياحها ان طاق قراضها تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وكل ما كان ادخل في الادب كان حسنا بل لومتي هناك على احداقه وبذل الجهد ومن تذله وتواضعة كان بعض الواجب بل ينف بمشارعته واذ وصل الى المدينة المنورة اغتسل بظاهرها قبل الخيول واذ لم تيسر فبعمد والافوضا وانسل افضل ثم لبس انظف ثيابا والجديد افضل وخطيب واذ وقع بصره على القبة النيفة والحجرة الشريفة فليستحضر عظمها وشرفها فانها حوت الفضل البقاع والاجماع وسيد القبور ولا زاعوا كرم الخلق على الخلاق الاطلاق فاذا دخل باب البلية قال بسم الله ماشاء الله لا قوة الا بالله رب ادخلني مدخل صدق الآية القيم التصلح الى ابواب رحمتك وارزقني من زيادة رسولك صلى الله عليه وسلم ما رزقت اوليائك واهل طاعتك واتقذني من النار واهل عقرى وارحني باحرم مشرول وليكن متواضعا متخشعا معظما لحرمتها متثامنا هبة الحال بها مستشعرا لعظمتها صلى الله عليه وسلم كما يراه لا يفتر عن الصلوة والسلام عليه مستحضر انها بديهة التي اختارها الله تعالى دار هجرة نبيه صلى الله عليه وسلم ومبها للوحى والقرآن ومبدا للايمان والاحكام الشرعية وليحضر قلبه امر عاصدا فموضع قدمه ولما كان ما كارضى الله تعالى عنه لا يركب في طرق المدينة واذ ادخل البلد المنظم بهدأ بالسجدة المكرم ولا يسرج على ماسوله الاضرورة واما النساء فتاخير الزيادة لمن الى النساء اولي فيدخل المسجد وقبل عند دعوه ما هو السنة في دخول المساجد من تقديم الجنى وقوله بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله رب اغفر لي ذنوبي واتصل ابو بوب رحمتك مع غاية الخضوع

والاستقار ونهاية الخشوع والالتفات والتأني عما اقترب من الأوزار وبخس من باب جبرئيل أو غيره
كبابه ليلا هو الأول الأفضل قيل ويقف بالباب يسيرا كما تستأذن في الدخول على السطة وفيه نظر ادلا
اصل له ان حجر فذا دخله تصدق روضة الكرمرة اذا لم يكن وقت كراهة للصلاة فان دخله من باب
جبرئيل تصدق له من غنم الحرة الشريفة لا من اعمام النافع من الجوارح بل من روضة من غير سلام الا اذا وقع
بالرمة المحببة وانحضر وجهه يلقى بالمقام غير مشتغل بالنظر الى ما هناك يصل تحية المسجد فيها
واعلم ان المستحق في زيارة حبيب الله عليه وسلم ما رواه مالك بن حبان عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
قال قدمت من سفر بكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشاء المسجد فقال ادخلت المسجد فقلت
فيه ؟ قلت لا قال فاذهب فادخل المسجد فقل فيه ثم انك فعلت علي وبه يعلم بقول بعضهم عمل الجدة
بالحية ان لم يقرأ امام الوجه الشريف والابدان في زيارة بل الاكل البداة بالتحية مطلقا وعند المروزي امام
الوجه الشريف ينبغي ان يقرأ قل يا ارحم الراحمين في صلاة التوبة والافضل ان يصلها
بملازمة صلى الله عليه وسلم وهو طرف الجوارح على التبرق بجبل الآت يشبه سحر مرغم واما
التبرق به ليس هو الصلوة بل ما رواه الشيخ في الحديث في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة التوبة
كثيرا والمسلم ما سجد في صلاة شكر اهل بيته الصغار بسأله اعمامه والقبول وان لم يتبر له ذلك فما
قرب منه ومن الشبر والاليت تيسر قيل ذرع ما بين الشبر وموقف عليه الصلاة والسلام التي كان يصل في
اربع عشرة ذراعا وشبر وما بين الملبور والقبور ثلاث وخمسون ذراعا وشبر فتح واذا قلت المستحبة او
غيرها بدأ بها وحصلت التحية بها وفي بعض الماسك يصل تحية المسجد في مقامه عليه السلام وهو
الحفرة فتح فاذا مرغ من ذلك في الروضة او غيرها يأتي القبر الشريفين قبل القبلة مع غاية الادب غاض
الطرف وقال في زيارة القبور مطلقا الا انه ان يأتي اقل او اكثر من قبل رجل التوفيق لا من قبل راسه فانه اتعب
لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابلا بصره لان بصره ماض الى جهة قدميه اذا كان على جنبه كذا
في الفتح فاذا انه يستدبر القبلة ويستقبل جدار القبر ويقف تجاه الوجه الشريف على نحو راحة الذراع من
السارة التي عند رأس القبر لا الاقل ما لا يسأله الى القبلة قليلا ليكون مستقبلا لوجهه وبصره عليه الصلاة
والسلام فانه في قبره الشريف على شقة الايمن مستقبل القبلة بخلاف عام استدبار القبلة وتعام استقباله عليه
الصلاة والسلام فانه يكون البصر ناظر الى جنبه فيصعد الاول او الثاني كاسر وما من ابن الكيشة يقف
مستقبل القبلة في دود جاري او حلية في مسنده من ان عمر رضى الله تعالى عنها قال من السنة ان تأتي قبر
النبي صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة وتقبل ظهره الى القبلة وتستقبل القبر بوجهك ثم تقول السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته اه الا ان يراجه الاستقبال القليل فيكون اكثر استدباره ونوع من استقباله
الى القبلة كما ذكرناه كذا في الفتح ملخصا ويكون في موقفه ناظر الى الارض او الى اسفل ما يستقبله من
جدار القبر فارغ القلب من ملايق الدنيا مستحضر لذكر الله تعالى مستحضر في قلبه متنتلا وورثة الكرمرة
في غياهبها في لحمة الشريف مضطجع على شقة الايمن مستقبل القبلة على محضوره وقيامه وسلامه ناظر اليه

ثم يسلم ولا يرفع صوته ولا يتعدي قول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك
يا خليل الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا دعوة الله السلام عليك يا دعوة الله السلام عليك
يا سيد المرسلين السلام عليك يا امام المؤمنين السلام عليك يا من ارسله الله رحمة للعالمين السلام عليك
يا خير المذنبين السلام عليك يا مبشر الحسين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا قائد الغر
المجاهدين السلام عليك يا سيدنا آدم السلام عليك وعلى جميع الانبياء والمرسلين والائمة الطاهرة
السلام عليك وعلى آله واصحابك اجمعين وسأخبركم بحقيقة الصالحين السلام عليك ايها النبي
ورحمة الله وبركاته يا رسول الله اني اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد انك عبده ورسوله
وخيرته من خلقه واشهد انك جئت بالرسالة واديت الامانة وتصدت الامة وكشفت الغمة واقت الحجة
وجاهدت في الله حتى جاهدته وهدت بهك حتى اناك الذين يجر الكفر منا غيرا جلا لك الله عنا افضل ما جازاه
عليك من امته و صلى الله وسلم عليك اذكرني واحلي و اني صلاة صلاها على احد من خلق اجمعين اللهم وانت
سيدنا عبدك ورسولك محمد للوسيلة والفضيلة ابنته مقامنا محمد والقي وهدته واتزله للقصد المقرب
هذلك يوم القيمة انك لا تخلف الايام حادها ناعنا انزلت وكنتم على رسول فكنتنا مع الشاهدين آمنتم بالله
وما كنتم ولا كنتم ورسوله واليوم الآخر والقدر خير من غيره من الله تعالى واليت بعد الموت ربنا لا ترفع
قلوبنا بعد اخذنا وحب الناس لك رحمة انك انت الوهاب ويسر الله ما جئتموه لاني الله تعالى
بمحبرة نبيه صلى الله عليه وسلم واعظم المسائل واحمها سوال حسن الخلق والرضا والنفرة ثم يسأل
النبي صلى الله عليه وسلم تشفاه فيقول يا رسول الله صلى الله عليك وسلم اسألك تشفاه تلاما ويقول في
الثالثة واتوسل بك اني اقد ان الموت مسلما على ملكك وستك ويدكر كل ما كن من قبيل الانصاف
والرحمة ويحسب ان الله تعالى على الدلال والقرين من الخطاب في سوء ادب وعن ابن ابي فديك قال
سمعت بعض من احرك يقول بلغنا انهم وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقتل منهم الاية ان الله
ملاكنه يصلون على النبي الاية ثم قل صلى الله عليك وسلم يا محمد تسعين مرة فاداه ملك صلى الله وسلم
وعليك يا فلان ولم تسقط لك حاجة كذا في الفتح غيره قال في الكبير والاول ان يقول صلى الله عليك
يا رسول الله بدل يا محمد تصليا ثم يبلغ الامن او صام بياض سنة فيقول السلام عليك امروا به
من بلان بلان يستشف بك الربك او ملازم ثلاث يسلم عليك ارسول الله ويستشف بك الربك
ومن ضاق وقته مما ذكرنا او يجوز من حفظه يقتصر على دعه والاسلام عليك يا رسول الله وعن جماعة
من السلف الايام في ذلك جدا والاكثر على اختيار الاما من غير اذن ثم يأمر من عينه اذا كان
مستبلا فذراع يسلم على ابي بكر رضي الله تعالى عنه فان رآه بال منكب النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى ما ذكرنا بكره ذكره الواصل يحا به فيقول السلام عليك يا رسول الله وثانيه في الشاور وثيقه
في الاسفار واثميه على الاسرار اسكر الصديق جزاك الله عن عشرين ثم تأخر كذلك قد ذراع
يسلم على محمد رضي الله عنه لارأسه من الصديق كرسا من الصديق من لم يسل على الله عليه وسلم فيقول

السلام عليك يا امير المؤمنين عمر القاروق الذي احز الله به الاسلام امام المسلمين من ضياعها وميادج الشافه
عن ائمة محمد خير ابرز عليه اويقص ان ضاق الوقت ويبلغ سلام من اوصاه به قيل ثم يرجع قدر نصف
قوام يقف بين الصدق والقاروق ويقول السلام عليك يا ضحبي وسول الله صلى الله عليه وسلم ووزيره
حزنا كما الله احسن الخزاء حكما نوسل بكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتشفع لنا ويدعونا لنا
لن يجي اهل مله وسنبد ويحشرنا في يومه وجميع المسلمين آمين ثم رجع الى موقفه الاول ما به وحه
وسول الله صلى الله عليه وسلم في حمة الله تعالى وبني عليه وعجده ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم
ويوسل به ويستشفع الى ربه ويدعوا رافعا يده لنفسه ولوالديه ولبن شامس القاروق واشياخه واحواه
ولمن اوصاه وسائر المسلمين ويستمنع دعاة المعتصدين والصلاة ويحبه فقلت وآمين وحسن انت يقول
يا رسول الله عدل الله سبحانه تعالى وقوله الحق ولو انهم ادخلوا القبر ما جؤا لك مستغفرا لله واسمعه
لهم الرسول لو وحدوا الله وانار حيا قلنا كطالين لا تقسم استغفرون من ذوي باطشع لنا الى ربنا ولما له
ان يجتاهل سنتك وان يحشرنا في زمركم يدعوكم كما يقول *

يا خير من دبت بالتراب اعشقه * خطاب من طيهس القاع والاكم
تقضي القدر القبر امتساكك * فيه اللطاف وعه الجود والكرم
انت الشفع الذي ترجى شفاعة * على الصراط اذ امارس التقديم
وصاحك فلا اسما ابدأ * في السلام طيكم ما جرى القلم

ثم يقدم الى رأس القبر يقف بين القبر والاسطوانة التي حاك ويستقل القبة عند الاسطوانة التي هي علم
على جبهة الرأس الشرقي فيجعلها عن يساره فتكون الاسطوانة المتأخرة لها الملاصقة للمقصورة المستديرة
بالحجرة الشرقية عن يمينه فيصعد الله تعالى وبني عليه وعجده ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وبدر
لنفسه ولبن شامس كما * (تنه) واما ما اتاده الناس من الاتيان خلف الحجرة ثم يارفع سنانا فاطمة
رضي الله عنها فلا شيء ولا حدة بل ان مرها كالقيل وهو الاظهر كبير ثم يأتي الروضة الكريمة وهي ما
بين القبر المقدس والمبرطولا واما ما رصف القيل الى الاسطوانة على رضى الله عنه وعليه الاكثرون وقيل الى
صف اسطوانة لوهو دقيل وهو المبراب وقيل غير ذلك فليكره من الصلوة والدعاء من رصفها عند المبر
جما بين فضيلة الروضة والمبر وعده الاسططين القاصلة بها اسطوانة هي علم على المنصلي الشريف كالمسلة
ابن الاكوع تحرى الصلوة عندها وكان جنحه صلى الله عليه وسلم الذي كان محط اليه ويكنى عليه امامها
في موضع كرمي الشمة عن عين عمر اهل الله عليه وسلم واسطوانة عائشة رضي الله عنها وهي الثالثة من
المبر الى المنصلي متوسطة للروضة في الصف الذي خلف امام المنصلي روي اهل النبي صلى الله عليه وسلم
اليها المكتوبة خمسة عشر وما يدعوى القيل ثم تقدم الى مصلاه اليوم وكلا يستند اليها وافضل الصعابة
كاوا يصون اليها وتسمى اسطوانة القرعة لما في الاوسط القبر اني اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان في
مسجدي لبقعة فليعلم الناس ما هو فيها الا ان يطرقه ثم قرعة من عائشة رضي الله عنها انما اشارت اليها

وكان أبو بكر ومرو وغيرهما رضى الله عنهم يصلون اليها وروى انه يستجاب عندها الدعاء واسطوانة التوبة
 وهي بين اسطوانة عائشة رضى الله عنها والاسطوانة للاصقة بالشباك الحجرية روى صلواته صلى الله عليه وسلم
 اليها واستناده عليها على القبلة واحتكاه عندها كان اذا اعتكف على سجدة فقرأ او وضع له مرسى عندها مما
 على القبلة فيستند اليها وكان يصل نوافل اليها واسطوانة السرى عندهم للاصقة بالشباك شرق اسطوانة
 التوبة وروى احتكاه صلى الله عليه وسلم عندها كان مرسى صلى الله عليه وسلم وضع عندها مرة وعند اسطوانة
 التوبة مرة اخرى واسطوانة على رضى الله عنه ويسمى اسطوانة المرسى وهي خلف اسطوانة التوبة من جهة
 الشمال وكان على كرم الله وجهه صلى الله عليه وسلم يجلس في حرمها التي على التبر الشريف يحرس رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قائما سكنا ثم مقابلة للخرقة التي كان صلى الله عليه وسلم يخرج منها من بيت عائشة الى الروضة
 الشريفة واسطوانة الوفود وهي خلف اسطوانة على من الشمال يبنوا بين اسطوانة التوبة واسطوانة على و
 كانت صلى الله عليه وسلم يجلس عندها للوفود وكانت مما على رحبة ان يجذب لزيادة الرواقين واسطوانة
 مرسى القبر ويقال لها مقام جبرئيل عليه السلام وهي في حائر الحجرية في حرمها المقرية الى الشمال يبنوا بين
 اسطوانة الوفود والاسطوانة للاصقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها واسطوانة السرى والنق اواب
 الشباك وكان باب فاطمة رضى الله تعالى عنها عندها واسطوانة الهبة كان صلى الله عليه وسلم يصل اليها ابلا
 وهي ورايت طلعة رضى الله عنها وفيها عراب اذا توجه اليه انصل كان يساره الى باب جبرئيل فهي هي
 الاساطين الخاصة التي ذكرها اهل التواريخ والاجمع سواي المسجد يستحب الصلوة عندها لانها
 لا تخلو عن النظر النبوي اليها وصلوة الصلوة عندها ومن آداب الزائر ان لا ينس عند الزيارة ايدارو
 لا يقبل ولا يتصق بل بالادب ان يمد يده الى يمينه لو حضر في حيا صلى الله عليه وسلم ولا يغوف ولا
 يقبل الارض فاقطعة ولا يتدبر الى اليمين واما الانحاء بالركع فهو حرام فاسجد ولا يبر
 تقبل المقدس في صلوة ولا غيرها ولا يلى او حاسق به صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل قد يحسبه ان
 ايدع عبادته او تعظيم قدره وهذا تقديره كبره ورويه بان لا يكره بينه وبينه حجاب من جدره والا
 تركه الصلوة خلف الحجرية الشريفة اذا ادخله وجهه الى قدره صلى الله عليه وسلم ولا يمر بمقعد
 ويسلم ونفس خارج المسجد وجداره واما يفضله الجهد من استرب تأكل النمل الصغار في الروضة
 كبريت وقطعهم شعورهم وميها والناس من الكبر وشو ذلك من اكرات الشيعة فيجب ان يجتنبه
 ويكر اذا رأى من يرتكبه وليقيم ايم مقدمه بلدية مشرفة فيحرم على ملازمة المسجد والصلوة فيه
 بالجاعة والاحتكاف عليه والختم له ولو مرة ويحرم على البيت ولو ليلية يحميها ويديم النظر الى الحجرية
 الشريفة فانه عبادة قياسا على الكعبة وان كان خارج المسجد ادم النظر الى بيتها التي في مع المناباة والحفر
 ولا يرفع صوته بالمسجد ولو غير مجيب كبرية على حسب مراتبهم ولا يفيض معيهم فمسي ان يحرم
 لا بالحسين كالتقرب ولا يكره لزيارته سدا من ماله خلافه لا ذكر الاكثر من الخير غير من
 كبره انما كبره كرمه الله رضى الله عنه لا يحرم من ان يمد يده الى يمينه ولا يمد يده الى يمينه ولا يمد يده الى يمينه

يوم مرة من الاكثر اه واستظهر الشارح قول مالك لحديث زوجهات ردحبا ويكثر من الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والقيام والصدقة ويكثر من السنن والنوافل في الروضة للكرامة غصروا عند الاساطين للفاضة والفضل الا ما كن للصلوة عمر ايجل الله عليه وسلم ثم ما قرب سنة ومن المنبر قال مالك الفضل موافق للصلوة الثالثة عمر ايجل الله عليه وسلم والفضل مواضع الترضي الصفه الاول ويتحرى المسجد الاول الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحده من المشرق الاسطوانة للاصقة بحدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن القبلة الدارينات للاصقة لحر ايجل الله عليه وسلم وبينها وبين المنبر اليوم ثلاثة اذرع ونصف وهذا مع ادخل عرض جدار المسجد والاخذ من القبلة من وراء المنبر فزراع او اكثر وما زاد على ذلك اعناه عرض الجدار كبير ومن انخرط الاسطوانة الخامسة من المنبر ومن الشام حدث يتبع ما تذكروا من الدارينات واما المنبر فذكر في نفسه من الجهات الاربع واستحب زيارة اهل القبس كل يوم لثلاث وروم الحجة المجاور واتيأت الساجد والمشهد واحد والا بار المنصورة ليجل الله عليه وسلم *

(فصل في زيارة اهل القبس) يستحب ان يخرج كل يوم الى القبس خصوصا يوم الحجة فقد كان صلى الله عليه وسلم يزوره وقال لا يقس بنت محسن لما اغتدي بها فذهب اليه ترين هذه انقبرة ؟ قلت نعم قال يموت منها سبعون الف فاعل صورة التمرلية الدردو يدخلون الحجة فدر حساب فذو القنور التي هو يكون ذلك بسد يواقة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه وقال مالك مات المدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف غير ان قالهم لا يعرف عينه ورواه لاجتهه فذا تنمى البسمة يومهم وفرد من دين مدين من المسلمين بالزيارة هو ماولية السلام عليكم دار قوم مؤمنين واما الشاهدكم لاحقون اليهم لافتر لاهل القبس اتفرقوا لهم اغفر لما ولهم من يزور ما عرف حبنا او حجة من قبورنا بجا فقهه شهدا في زمان رضي الله تعالى عنه شرق القبس خارجا عنه وفي قدس قمرها وسار من غيرنا حدث ذلك من قريب فيسلم هناك ويقول السلام عليك يا امام المسلمين السلام عليك يا فاتت خلفاء الراشد من السلام عليك يا ذا النورين النيرين السلام عليك يا عجز جيش الاسرة لندوا من السلام عليك يا صاحب الهجرتين السلام عليك يا جامع الرأزين الدين السلام عليك يا عسرا لالاكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك رحمة الله وبركاته ومشهد سيدنا ابراهيم ابن ابي صلى الله عليه وسلم وفيه رقية اخيه عثمان بن عفان وطفة بنت اسد ام علي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابوقحافة وسعد الله بن مسعود وخمس بن حذافا سمي واسعد بن زوراة رضي الله تعالى عنهم قال ابن حبان رحمه الله تعالى داهو الذي دلت عليه الاحاديث والادب وما الشجر من نسيه انشهد الذي اتقى القبس لا على رضى الله ولا اصل له بل هو مشهد سيدنا ابراهيم ابن ابي صلى الله عليه وسلم في بيته لثلاثين شهرا من الهجرة ومشهد لعباس بن عبد المطلب وهو من صلى الله عليه وسلم وفيه حسن بن علي بن عبد المطلب وفضل وطفة

الزهراء بجبله وقيل في مسجد هابن بفتح بدار الأحرار وقيل في يهاى مكان الحراب الخشب الذى خفف
 الحجرة الشريفة داخل مقصورتها ورجعه ابن جماعة وقيل غيره وقيل رأس الحسين فيه ايضا قيل وعلى
 ايضا قتل اليهم رضى الله تعالى عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم قال في التتبع وقية العباس رضى الله
 تعالى عنه قبران التبري سما قبر العباس والشترقي قبر الحسين بن علي وابن ابي عمير زين العابدين وولده محمد الباقر
 وابنه جعفر الصادق رضى الله تعالى عنهم كلهم في قبر واحد اه فيسلم عليهم وفيه حظيرة مسهدة مبنية
 بالحجارة يقال ان بها قبر من دس من ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخذية فيمكة وميمونة بعسرف
 وقيل لا يعلم تحق من فيه من فتح ولباب ومشهد ابى سفيان بن الحارث وعنه في القبر ابن ابي عمير عبيد الله
 ابن جعفر الطيار قيل وهو المشهد المنسوب اليوم اعقيل بن ابى طالب وعقيل اعاقوا في الشام وقيل قبر عليل
 في داره وعند باب البقيع عن يسار الخارح قبر صغية ام الزبير عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشهد الامام
 مالك بن انس والى جانبه في المشرق قبة لطيفة يقال ان بها نافعا مولى ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ومشهد ابى
 سعيد الخدرى رضى الله عنه ولا يعرف ابن حجر ويصلى في مسجد قاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو المعروف ببنت الاحزان وقيل قبر هانيه فتح ومشهد اسماعيل بن جعفر الصادق داخل سور المدينة
 وبقي بالمدينة ثلاثة مشاهد ليست بالبقيع احدها مشهد مالك بن سنان والله ابى سيد الخدرى رضى الله تعالى
 عنهما من شهداء احد غربي المدينة داخل السور ملصقا به وتانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن
 الحسن بن الحسن بن علي رضى الله تعالى عنهم شامى المدينة وثالثها مشهد سيد الشهداء حمزة رضى الله تعالى عنه
 وسيأتي ذكره واختلف في البداية في مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء الاولى البداية بنحو ما رضى الله تعالى عنه
 لانه افضل من هناك واغان بعضهم البداية بآبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر العلامة فضل الله
 بن النوري من اصحابا البداية بقبة العباس والختم بصفية رضى الله تعالى عنهما لان مشهد العباس اول ما يلقى
 الخارج من البلد من عنده فجاوزه من غير سلام عليه جفوة فاذا سلم عليه سلم على من يمر به او لا فاوله يختتم
 بصفية رضى الله تعالى عنها في رجوعه وهذا السهل للراثر وارق ثم اذا دخل البلد ارجع من الزيارة فيلعب
 مشهد سيدى اسماعيل ويذهب الى مشهد مالك بن سنان والنفس الزكية كبير وقوله لان مشهد العباس الخ
 حاصله انه لو لم يمر بقبر غيره فالاولى البداية برضي الله عنه

(فصل في زيارة شهداء احد) ويسنحب ان يزور شهداء احد ومسا حده والجبل نفسه لما في حرج
 البخارى وغيره احد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيالسي عن انس رضى الله تعالى عنه فاذا جئتموه فكلوا من
 شجره ولومن عشاها تبركاه وافضل يوم الخميس لان الموتي يملكون (ابى يزيد عنهم الادلة حتى دوام
 عليهم) يزورهم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده كما قلته في الاحياء ولما لوب في يوم الجمعة التي يكثر اى
 الى المسجد للجمعة ويوم السبت الذهاب لبقاء فتعين الخميس ويكثر بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثلاثا في جمعة الذرية والاولى ابتداءه بمشهد سيد الشهداء حمزة رضى الله عنه
 فيسلم عليه مع غاية الخشوع والادب وينبى ان يسلم بمشهد على عبد الله بن جحش وعصم بن حمير لما قيل

انها فيه وعن ابن عمر رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم عصب ابن عمر فوقف عليه وقال اشهد
 انكم احياء عند الله عز وجل ومسلمو اعليهم فالذي تقضى بيده لا يسلم عليهم احد الا ردوا عليه السلام الى
 يوم القيامة كذا في الفتح قال ابن حجر ومشهد حجة رضي الله تعالى عنه بنته ام الناصر لدين الله سنة ٥٩٠
 والزيادة التي بالبركة اضافة زادها فان رحمه الله تعالى واحتقر ايضا البئر الخارجية وعند رجل سيدنا
 حجة رضي الله تعالى عنه قرا سقر منولى عمارة المسجد وبصحن المسجد قبر بعض امراء المدينة اه ثم يزور
 قوردة ثم **باب كفاية في الباب**

(فصل في زيارة مسجد حما وما يقرب من الآثار) ويستحب متأكد ان يأتي بمسجد حما وهو اول
 مسجد وضع في الاسلام واول من وضع فيه حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اوبسك ثم عمر ثم عثمان
 رضي الله عنهم وهو افضل المساجد المساجد الثلاثة والاولى ان يأتيه يوم السبت تاوالتقرب بزيارته
 والصلاة فيه لما صح عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة ركعتين فيه كعمرة واحدة كان يأتيه راكبا وماشيا فيحلى
 فيه ركعتين وفي رواية صحيحة كان يأتيه بكل سبحة وامام صلاة صلى الله عليه وسلم فيه قبل تحويل القبلة
 فالحراب الاول عدد الاسطوانات الثلاثة من الرجة عاذا بحراب المسجد وهو اول موضع صلى فيه صلى الله
 عليه وسلم يقيا وبعد الحويل هو الحراب الثاني عند دار القبلة وقيل الحويل شرق الاسطوانة
 المذكورة من عشرين احدى حراب المسجد اليوم واما الله كذا رتبة التي حرابها حجر مكتوب فيه
 انه مسجد اسس على النوى وان هذا قامه صلى الله عليه وسلم فاما كان هي وذلك الحجر الحراب الذي
 عند الاسطوانة الثالثة من الرجة وكما تهم في غير محل فلا يقول عليه والحفرة التي في صحن
 المسجد ابن حجر رضي الله تعالى عنه انها مراكب صلى الله عليه وسلم حين تزل به اسنة الحجر وبما
 يترك في قنادار سد في قبة المسجد روى انه صلى الله عليه وسلم اعطع فيه وفي قبلته من المسجد الغربي
 موضع اسمه يمينه على وليله مسجد دار سعد وفي قبة المسجد ايضا راما كنتم زل به الى صلى الله عليه
 وسلم ثم انه له واهل ابن بكر رضي الله تعالى عنهم دنور ترارلس قرب مسجد قبا فيتوضأ من مائها
 يشرب منه وثر غرس وهي رقة مسجد قبا على نصف ميل الى جهة الشمال وحوطها مقبرة

(فصل في آداب زيارة القبور) قالوا يأتي الزائر من قبل رجل انسوى لامن قبل رأسه الا اذا لم يمكنه ذلك
 فيقف ويستقبل وجهه ومحترمه كما يمر في الحياة ويقول السلام عليك ارحمهم ومنزوا ما انشاء الله
 بكم لاحقون اسأل الله لي ولكم العافية وقل عليكم السلام وادخلوه الصبح ثم يدعوا فانما طويلا
 ان جلس مجلس بيده ان كذا في الحلة مجلس بيده امه او امر يامنه ان كان مجلس بيده امه ويقرأ من
 الدرة متمسكا على الحاركة لانه اول البقرة را على حود وآذالك رمي آس الرسول وسورة يس و
 تبارك انت سورة الله رواهاكم والكافرون واحلاص اثني عشرة مرة را امي عشرة او سبعا وثلاثا
 انه دعي والاحسان ان يول اللهم اوصل وب ما قرأته الى فلان والاهم في الصبح ويكره الجلوس على
 القبر وطؤه فابصحه الناس من دفن آتوهم من حوالهم خلق من وطئ القبر والى ان يهل الى قبر

في يومه مكرهه فيلبي ان يجتنب ما مكبه وقد استحب بعض المشايخ ان يمشى في القباير حاليا وافضل
 الايام لزيارة يوم الجمعة والسبت والاثين والخميس قال محمد بن واسع يلقى ان الموتى يصلون بزوارهم يوم
 الجمعة ومواقبه يوم مابعد وقد مر التفصيل وزيارة القبر ومستحب في كل لمسوح ويكره التوهم عند
 القبر وقضاء الحاجة بل الاولى وكل ما لم يهد من السنة والمهور معها ليس الا زيارتها والهداء عندها فانما
 (فصل في آداب الرجوع) اذا فرغ من زيارة سيد الامام عليه الصلوة والسلام وزيارة المساجد و
 المشاهدة المقام يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلوة ودعاء عا احب والاولى ان يكون
 بمسجد صلى الله عليه وسلم ثم عاقر مسجده الى ما يلي للجن وان بقي القبر المقدس في زوره كاسر ثم يدعو عا
 احب من دين اودنيا ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى الاهل سالما من بليات الدارين ويقول غير
 مودع يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ثم يقول اللهم لا تجعل هذا آخر العهد منك ومسجده وحرمة
 يسرى السواد ليوم المكوف لله والمافية في الدنيا والآخرة وودعا الى اهلنا سالما من فاعين آمين برحمتك
 يا ارحم الراحمين ويحتدق اخرج الدموع فانه من علامات القبول ثم يصرف متعبا كياما تحتر اهل مفارقة
 الحضرة الشريفة والآثار المذمومة ويسنى ان تصدق عاتيسر له على حيران الى صلى الله عليه وسلم وياتي
 في رجوعه بالادعية والادكار المأثورة في مواظبتها اذا اشرف على ما حرك دأته وقل آثر تائول را
 حلم دون ويرسل امامه من يخبر اهله وهو السنة ولا يطرق اهله في الليل بل يدخل البلدة عسوة والامن
 آخر النهار واذا دخل له مدنا لمسجد وصلى فيه ركعتين للقدوم اذا يكنه تتركراة وكذا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا جازا الضحى داء ثم داء ثم داء ثم داء ثم داء ثم داء ثم داء ثم داء
 وسلم واذا دخل على اهله قال توكلوا يا اباياد عليا احبوا ثم ينحل بمرلا ويصل ويصلي ويصلي ويصلي ويصلي
 محمد الله تعالى ويشكره على ما لاولاه من انعام الله له والرجوع له ثم يمد يده ويشكره مدة حياه
 يمتد في عايسه وفي عاينة ما يوجب الاحسان في باقي عمره هو طعن صاحب البرور ان يمد يده ويصلي ويصلي
 والحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لهدي لولا ان هدانا الله وصل الله وسلم على النبي الامي الميمون
 ورحمة العالمين وعلى آله واصحابه الطاهرين وعلى جميع عباد الله الصالحين

ثم محمد تعالى وحسن توفيقه تجاه الكعبة الشريفة رادعا الله تعالى مرادوا كراما صريحة امة السابغ من شهر
 رمضان سنة ١٣٣٦ هـ والحمد لله رب العالمين وصل الله تعالى على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين

(اعلان) قد انعم الله على وانا في سعة جمع التوائد من جامع الاصول ونجح الرائد من دمشق الشام
 وهي الامام محمد بن محمد بن سلمان المغربي الروداني التودسة ١٠٣٧ هـ جمع فيها اربعة عشر من
 الصحاح والسائد بخلف المكرر لتترك الاسانيد اعني البخاري ومسلم وترمسي وادادو والسائق
 وابن ماجه والاروي والبرار والسيد لابن عيسى والسيد للامام احمد والامة ات لا لا ل كبير والوسط
 والصغير والمؤطا للامام مالك فاربطها عنهما وسيزورها السائر اشاء الله صدسي ويؤيد يمدح على عاينة
 فرش صاغ المصري احيى ١٥ رويها نشر والبر التناقون الاحاديث النبوية ما بها تحفة به (مدير المطبعة)

